

أسرار البلاغة

عبد القاهر الجرجاني

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد النبي وآلته أجمعين

اللفظ والمعنى

اعلم أن الكلام هو الذي يعطي العلوم منازلها، ويبيّن مراتبها، ويكشف عن صورها، ويجني صنوفاً ثمرتها، ويدل على سرائرها، ويُبرِز مكون ضمائرها، وبه أبان الله تعالى الإنسان من سائر الحيوان، ونبه فيه على عظَم الامتنان، فقال عز من قائل: "الرَّحْمَنُ عَلَمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَمَهُ الْبَيَانَ" "الرحمن ١-٤"، فلولاه لم تكن لتعذرَ فوائدُ العلم عالمه، ولا صَحَّ من العاقل أن يفتقُ عن أزاهير العقل كمائمه، ولتعطلَتْ قُوىُّ الخواطر والأفكار من معانيها، واستوت القضية في موجودها وفانيها، نعم، ولو قعَ الحُيُّ الحسَاسُ في مرتبة الجماد، ولكان الإدراك كالذي ينافي من الأضداد، ولبقيت القلوب مُفْكَلَةٌ تَتَصَوَّنُ على ودائها، والمعاني مَسْجُونَةٌ في مواضعها، ولصارت القرائح عن تصرُّفها معقولَةً، والأذهان عن سلطانها معزولةً، ولما عُرِفَ كفرٌ من إيمان، وإساءة من إحسان، ولما ظهر فرقٌ بين مدح وتزيين، وذمٍّ وتجزئين، ثم إنَّ الوصفُ الخاصُّ به، والمعنى المثبتُ لنسبة، أنه يرييك المعلومات بأوصافها التي وجدها العلم عليها، ويقرِّرُ كيفيَّاتها التي تتناولها المعرفة إذا سَمِّتُ إليها، وإذا كان هذا الوصفُ مُقوَّمَ ذاته وأخصَّ صِفاته، كان أشرف أنواعه ما كان فيه أجلٍ وأظهر، وبه أولى وأجدر، ومنها هنا يبيّن للمحصَل، ويترقِّرُ في نفس المتأمل، كيف ينبغي أن يَحْكُمُ في تفاصيل الأقوال إذا أرادَ أن يقسِّم بينها حظوظها من الاستحسان، ويعدلُ القسمة بتصابِبِ القسطاس والميزان، ومن البَيِّن الجليُّ أن التباينَ في هذه الفضيلة، والتباينُ عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة، ليس بمحرَّدُ اللُّفْظِ، كيف والألفاظ لا تُفِيدُ حتى تُؤلَفُ ضرباً خاصاً من التأليف، ويُعْمدُ بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمَدتَ إلى بيت شعرٍ أو فصلٍ ثُرِّ فعددت كلماته عدداً كيف جاء واتفق، وأبطلت نضدهُ ونظامه الذي عليه بين، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيرَت ترتيبه الذي بخصوصيَّته أفادَ ما أفادَ، وبنَسَقِه المخصوص أبانَ المراد، نحوَ أن تقول في: "من الطويل قفا تبَكِّ من ذِكْرِي حَبِيبٍ ومتَلٍّ" متَلٌّ قفا ذكرى من نبك حبيب، أحرجته من كمال البيان، إلى مجال المَذَايَان، نعم وأسقطت نسبةً من صاحبه، وقطعت الرَّحْمَ ببينه وبين مُنشئه، بل أحَلَتْ أن يكون له إضافةً إلى قائل،

وَنَسْبٌ يَخْتَصُّ بِهِ تَكَلْمَ، وَفِي ثَبَوتِ هَذَا الْأَصْلِ مَا تَعْلَمُ بِهِ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ كَانَ هَذَا الْكَلْمَ بِيَتَ شَعْرًا أَوْ فَصْلًا خَطَابًا، هُوَ تَرْتِيبُهَا عَلَى طَرِيقَةِ مَعْلُومَةٍ، وَحَصْوَلُهَا عَلَى صُورَةٍ مِنَ التَّأْلِيفِ مُخْصُوصَةٍ، وَهَذَا الْحُكْمُ – أَعْنَى الْإِخْتَصَاصَ فِي التَّرْتِيبِ – يَقْعُدُ فِي الْأَلْفَاظِ مُرْتَبًا عَلَى الْمَعْنَى الْمُرْتَبَةِ فِي النَّفْسِ، الْمُتَنَظِّمَةِ فِيهَا عَلَى قَضِيَّةِ الْعُقْلِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْأَلْفَاظِ وُجُوبُ تَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ، وَتَخْصُصٌ فِي تَرْتِيبِ وَتَتْرِيلِ، وَعَلَى ذَلِكَ وُضِعَتِ الْمَرَاتِبُ وَالْمَنَازِلُ فِي الْجَمْلِ الْمُرْكَبَةِ

وأقسام الكلام المدونة

فَقِيلَ: مِنْ حَقِّ هَذَا أَنْ يَسْبِقَ ذَلِكَ، وَمِنْ حَقِّ مَا هَاهُنَا أَنْ يَقْعُدَ هَنَالِكَ، كَمَا قِيلَ فِي الْمُبْدَا وَالْخَبَرِ وَالْمَفْعُولِ وَالْفَاعِلِ، حَتَّى حُظِرَ فِي حَنْسٍ مِنَ الْكَلْمِ بِعِينِهِ أَنْ يَقْعُدَ إِلَّا سَابِقًا، وَفِي آخَرَ أَنْ يَوْجُدَ إِلَّا مُبْنِيًّا عَلَى غَيْرِهِ وَبِهِ لَا حَقًا، كَقُولُنَا: إِنَّ الْإِسْتِفَاهَ لِهِ صَدْرُ الْكَلْمِ، وَإِنَّ الصَّفَةَ لَا تَتَقْدِمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ إِلَّا أَنْ تُزَالَ عَنِ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا رَأَيْتَ الْبَصِيرَ بِجَوَاهِرِ الْكَلْمِ يَسْتَحِسِنُ شِعْرًا أَوْ يَسْتَجِيدُ نُشُراً، ثُمَّ يَجْعَلُ الشَّنَاءَ عَلَيْهِ مِنْ حِيثِ الْلَّفْظِ فَيَقُولُ: حُلُونٌ رَشِيقٌ، وَحَسَنٌ أَنْيَقٌ، وَعَذْبٌ سَاعِغٌ، وَخَلُوبٌ رَائِعٌ، فَاعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ يُنْبَئُكَ عَنِ الْأَحْوَالِ تَرْجُعًا إِلَى أَجْرَاسِ الْحَرُوفِ، وَإِلَى ظَاهِرِ الْوَضْعِ الْلُّغَوِيِّ، بَلْ إِلَى أَمْرٍ يَقْعُدُ مِنَ الْمَرْءِ فِي فَوَادِهِ، وَفَضْلًا يَقْتَدِحُهُ الْعُقْلُ مِنْ زَنَادِهِ، وَأَمَّا رَجُوعُ الْإِسْتِحْسَانِ إِلَى الْلَّفْظِ مِنْ غَيْرِ شَرْكٍ مِنَ الْمَعْنَى فِيهِ، وَكَوْنِهِ مِنْ أَسْبَابِهِ وَدَوَاعِيهِ، فَلَا يَكَادُ يَعْدُ نُمْطًا وَاحِدًا، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْلَّفْظَةُ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ، وَيَتَداوِلُونَهُ فِي زَمَانِهِمْ، وَلَا يَكُونُ وَحْشِيًّا غَرِيبًا، أَوْ عَامِيًّا سَخِيفًا، سُخْفَهُ بِإِزارِ اللَّهِ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَإِخْرَاجِهِ عَمَّا فَرَضَهُ مِنَ الْحُكْمِ وَالصَّفَةِ، كَقُولُ الْعَامَةِ أَشْعَلَتْ وَانْفَسَدَ، وَإِنَّمَا شَرَطَتْ هَذَا الشَّرْطُ، فَإِنَّهُ رِبَّا مَا اسْتُسْخَفَ الْلَّفْظُ بِأَمْرٍ يَرْجُعُ إِلَى الْمَعْنَى دُونَ بُجُرْدِ الْلَّفْظِ، كَمَا يَحْكُمُ مِنْ قَوْلِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ زَيَادِ لِمَا دُهِشَ: افْتَحُوا لِي سَيْفِي، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَتْحَ خَلَافُ الْإِغْلَاقِ، فَحَقُّهُ أَنْ يَتَنَاهُ شَيْئًا هُوَ فِي حُكْمِ الْمُغْلَقِ وَالْمَسْدُودِ، وَلَيْسَ السَّيْفُ بِمَسْدُودٍ، وَأَقْصِي أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ كَوْنَهُ فِي الْغَمْدِ بِمَتَّلِهِ كَوْنُ الشَّوْبِ فِي الْعِكْمِ، وَالدرَّهُمُ فِي الْكَيْسِ، وَالْمَنَاعُ فِي الصَّنْدُوقِ، وَالْفَتْحُ فِي هَذَا الْجَنْسِ يَتَعَدَّ أَبْدًا إِلَى الْوِعَاءِ الْمَسْدُودِ عَلَى الشَّيْءِ الْحَاوِيِّ لَهُ لَا إِلَى مَا فِيهِ، فَلَا يَقُولُ: افْتَحْ الْعِكْمَ وَأَخْرُجْ الشَّوْبَ وَافْتَحْ الْكَيْسَ، وَهَا هُنَا أَقْسَامٌ قَدْ يُتَوَهَّمُ فِي بَدْءِ الْفَكْرَةِ، وَقَبْلَ إِقْامِ الْعِبْرَةِ، أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقَبْحَ فِيهَا لَا يَتَعَدَّ الْلَّفْظَ وَالْجَرَسَ، إِلَى مَا يُنَاجِي فِيهِ الْعُقْلُ النَّفْسَ، وَهَا إِذَا حَقَّقَ النَّظَرُ مَرْجِعًا إِلَى ذَلِكَ، وَمُنْصَرِفًا فِي مَا هَاهُنَا، مِنْهَا: التَّجْنِيسُ وَالْحَشْوُ.

القول في التجنيس

أما التجنيس فإنك لا تستحسن تجنيس اللفظتين إلا إذا كان وقع معنיהם من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيداً، أتراك استضعفت تجنيس أي تمام في قوله:

فَالْتَّوْقِيَهُ الظُّنُونُ: أَمْذَهَبٌ أَمْ مُذَهَّبٌ

واستحسنت تجنيس القائل: "حتى نجا من خوفه وما نجا" وقول المحدث:

**أَوْ دَعَانِي أَمْتُ بِمَا أُودعَانِي
ناظِرٍ إِلَيْهِ فِيمَا جَنَّ ناظِرِاهُ**

لأمرٍ يرجع إلى اللفظ؟ أم لأنك رأيت الفائدة ضعفت عن الأول وقويت في الثاني؟ ورأيتك لم يزدك بمذهب ومذهب على أن اسماعك حروفاً مكررةً، تروم فائدة فلا تجدها إلا مجھولةً منكرةً، ورأيت الآخر قد أعاد عليك اللفظة كأنه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاكها، ويوجهك كأنه لم يزدك وقد أحسن الريادة ووفاها، ف بهذه السريرة صار التجنيس - وخصوصاً المستوفى منه المتفق في الصورة - من حلّي الشعر، ومذكوراً في أقسام البديع.

فقد تبين لك أن ما يعطي التجنيس من الفضيلة، أمرٌ لم يتم إلا بنصرة المعنى، إذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه مستحسنٌ، ولما وجد فيه معيبٌ مستهجنٌ، ولذلك ذم الاستكثار منه والولوع به، وذلك أن المعاني لا تدين في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه، إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مطلب الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب، والتعرُض للشين، ولهذه الحالة كان كلام المتقدّمين الذين تركوا فضل العناية بالسجع، ولرموا سجنة الطبع، أمكّن في العقول، وأبعد من القلق، وأوضح للمراد، وأفضل عند ذوي التّحصيل، وأسلم من التفاوت، وأكشف عن الأغراض، وأنصر للجهة التي تسحو نحو العقل، وأبعد من التعمّل الذي هو ضربٌ من الخداع بالتزويق، والرضي بأن تقع النقيصة في نفس الصورة، وإن الخلة، إذا أكثر فيها من الوشم والنقش، وأنقل صاحبها بالحلي والوشي، قياس الحلي على السيف الددان، والتوسيع في الدعوى بغير برهان، كما قال:

**إِذَا لَمْ تُشَاهِدْ غَيْرَ حُسْنٍ شِيَاطِهَا
وَأَعْضَائِهَا فَالْحُسْنُ عَنِّكْ مُغَيَّبٌ**

وقد تجد في كلام المؤخرين الآن كلاماً حمل صاحبه فرط شغفه بأمورٍ ترجع إلى ما له اسم في البديع، إلى أن ينسى أنه يتكلم لفهم، ويقول لعيين، وينحيل إليه أنه إذا جمَعَ بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عَنَاهُ في عماء، وأن يُوقع السامع من طلبِه في خجْطِ عَشْوَاءِ، وربما طمسَ بكثرة ما يتتكلفه على

المعنى وأفسده، كمن ثقل العروسَ بأصناف الحَلْيِ حتى ينالها من ذلك مكروهٌ في نفسها. فإن أردت أن تعرف مثلاً فيما ذكرتُ لك، من أن العارفين بجواهر الكلام لا يعرّجون على هذا الفن إلا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحته، وإلا حيث يأمونون جنایةً منه عليه، وانتقاداً له وتعويقاً دونه، فانظر إلى خطب الجاحظ في أوائل كتبه هذا - والخطبُ من شأنها أن يعتمد فيها الأوزانُ والأسجاعُ، فإنها ثروةٌ وثباتٌ في تناقل الأشعار، وملحها محلُ النسيب والتشبيب من الشعر الذي هو كأنه لا يُراد منه إلا الاحتفالُ في الصنعة، والدلالةُ على مقدار شوّطِ القرىحة، والإخبارُ عن فضلِ القوة، والاقتدار على التفنن في الصنعة - قال في أول كتاب الحيوان: "جَنَّبَ اللَّهُ الشَّهْدَةَ، وَعَصَمَكَ مِنَ الْحَيْرَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْعِرْفَةِ سَبِيلًا، وَبَيْنَ الصَّدْقِ نَسِيلًا، وَجَبَ إِلَيْكَ التَّثْبِيتُ، وَزَيَّنَ فِي عَيْنِكَ الْإِنْصَافُ، وَأَذْاقَكَ حَلاوةَ التَّقْوَى، وَأَشْعَرَ قَلْبَكَ عِزَّ الْحَقِّ، وَأَوْدَعَ صَدْرَكَ بَرْدَ الْيَقِينِ وَطَرَدَ عَنْكَ ذُلُّ الْيَأسِ، وَعَرَّفَكَ مَا فِي الْبَاطِلِ مِنَ الذَّلَّةِ، وَمَا فِي الْجَهَلِ مِنَ الْقَلَّةِ". فقد ترك أولاً أن يوفّق بين الشبهة والحقيقة في الإعراب، ولم يرَ أن يقرن الخلاف إلى الإنصاف، ويُشنّعَ الحق بالصدق، ولم يعنَ بأن يطلبُ لل Yas قرينةً تصل جناحه، وشيئاً يكون رديفاً له، لأنَّه رأى التوفيق بين المعاني أحقُّ، والموازنة فيها أحسنَ، ورأى العناية بها حتى تكون إخوةً من أبٍ وأمٍ؛ ويدركها على ذلك تتفقُ بالوداد، على حسب اتفاقها بالميلاد، أولى من أن يدعها، لنصرةِ السجع وطلب الوزن، أولادٌ عَلَّةٌ، عسى أن لا يوجد بينها وفاقٌ إلا في الظواهر، فاما أن يتعدى ذلك إلى الضمائر، ويخلص إلى العقائد والسرائر، ففي الأقلِ النادر. وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيساً مقبولاً، ولا سجعاً حسناً، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلاً، ولا تجد عنه حولاً، ومن هنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه، وأحقُّه بالحسن وأولاده، ما وقع من غير قصدٍ من المتكلِّم إلى احتلابه، وتأهُّب طلبه، أو ما هو - لحسن ملائمة، وإن كان مطلوباً - بهذه المترفة وفي هذه الصورة، وذلك كما يمثلون به أبداً من قول الشافعي رحمه الله تعالى وقد سُئل عن النَّبِيَّد فقال: "أجمع أهل الحرمين على تحريمه"، وما تجده كذلك قولُ البحترى:

فِي سُؤَدَّ أَرْبَأً لِغَيْرِ أَرْبَأٍ

يَعْشَى عَنِ الْمَجْدِ الْغَبِيِّ؛ وَلَنْ تَرَى

و قوله:

على أيدي العشيرة والقلوب

فَقَدْ أَصْبَحَتْ أَغْلَبَ تَغْلِيْبًا

وَمَا هُوَ شَيْءٌ بِهِ قُولَهُ:

نَسَقَا يَطْأَنَ تَجْلِدًا مَغْلُوبًا

و هوَيْ هَوَيْ بِدُمو عَهْ فَتِيَادَرَاتْ

و قه له

ما زِلتَ تَرْقَعُ بَابَ بَابَ الْقَنَا

وتَزُورُهُ فِي غَارَةٍ شَعوَاءِ

وقوله:

ذَهَبَ وَالْأَعْلَى حِثُّ تَذَهَّبُ مُقْلَةً

فِيهِ بَنَاظِرِهَا حَدِيدُ الْأَسْفَلِ

ومثال ما جاء من السجع هذا الجيءَ وجرى هذا المجرى في لين مقادته، وحلَّ هذا الحلُّ من القبول قولُ القائل: اللَّهُمَّ هَبْ لِي حَمْدًا، وَهَبْ لِي مَحْدًا، فَلَا مَحْدٌ إِلَّا بِفَعَالٍ، وَلَا فَعَالٌ إِلَّا بِعَالٍ، وَقُولُ ابن العميد: فإن الإبقاء على خَدَمَ السُّلْطَانِ عَدْلُ الْإِبْقاءِ عَلَى مَالِهِ، وَالإِشْفَاقُ عَلَى حَاشِيَتِهِ وَحَشَمِهِ، عَدْلُ الْإِشْفَاقِ عَلَى دِينَارِهِ وَدِرْهَمِهِ. ولستَ تجدُ هذا الضرب يكثُرُ في شيءٍ، ويستمرُ كثُرَتِهِ واستمرارَهُ في كلامِ الْقَدَماءِ، كقولِ خالد: ما الإِنْسَانُ، لولا اللسانُ، إِلَّا صُورَةٌ مُمْثَلَةٌ، وَهِيَمَةٌ مُهْمَلَةٌ، وَقُولُ الفضَلِ بْنِ عَيْسَى الرِّقَاشِيِّ: سَلِّ الْأَرْضَ فَقْلٌ: مَنْ شَقَّ أَهْمَارَكَ، وَغَرَسَ أَشْجَارَكَ، وَحْنَى ثَمَارَكَ، فَإِنَّ لَمْ تُجْبِكَ حِوارًا، أَجَابَتْكَ اعْتِباً. وإنْ أَنْتَ تَتَبَعَّتْهُ مِنَ الْأَثْرِ وَكَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَثْقُلُ كُلَّ الثَّقَةِ بِوْجُودِكَ لَهُ عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي قَدَمْتُ، وَذَلِكَ كَقُولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الظُّلْمُ ظُلُّمَاتٌ يَوْمُ الْقِيَامَةِ"، وَقُولُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بَخِيرٌ مَا لَمْ تَرَغَبْ مَعْنَىً، وَالصَّدَقَةَ مَعْرَمًا"، وَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعُمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصِلُوا بِاللَّيلِ، وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ"، فَأَنْتَ لَا تَجِدُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُ لِفَظًا اجْتَلَبَ مِنْ أَجْلِ السجعِ، وَتُرْكَ لَهُ مَا هُوَ أَحْقَقُ بِالْمَعْنَى مِنْهُ وَأَبْرُّ بِهِ، وَأَهْدَى إِلَى مَذْهَبِهِ، وَذَلِكَ أَنْكَرَ الْأَعْرَابِيَّ حِينَ شَكَّا إِلَى عَامِلٍ أَمَّا بِقُولِهِ: حُلُّتْ رِكَابِيُّ، وَشُقِّقَتْ ثِيَابِيُّ، وَضُرِّبَتْ صِحَابِيُّ، فَقَالَ لِهِ الْعَامِلُ: أَوْتَسْجَعْ أَيْضًا إِنْكَارُ الْعَامِلِ السجعَ حَتَّى قَالَ: فَكِيفُ أَقُولُ؟، وَذَاكَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلَحَ لَمَّا أَرَادَ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَلَمْ يَرَهُ بِالسجعِ مُخْلَلًا بِمَعْنَى، أَوْ مُحْدَثًا فِي الْكَلَامِ اسْتَكْرَاهًا، أَوْ خَارِجًا إِلَى تَكْلُفِ وَاسْتِعْمَالِ لِمَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ فِي غَرْضِهِ، وَقَالَ الْجَاحِظُ: لَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: حُلُّتْ إِبْلِيُّ أَوْ جَمَالِيُّ أَوْ نُوقِيُّ أَوْ بُعْرَانِيُّ أَوْ صِرْمَتِيُّ لَكَانَ لَمْ يَعْبُرْ عَنْ حَقٍّ مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا حُلُّتْ رِكَابِهِ، فَكِيفُ يَدْعُ الرِّكَابَ إِلَى غَيْرِ الرِّكَابِ؟ وَكَذَلِكَ قُولُهُ: وَشُقِّقَتْ ثِيَابِيُّ، وَضُرِّبَتْ صِحَابِيُّ، فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ هَذِهِ الْجَمِيلَةِ أَنَّ الْمَعْنَى الْمُقْتَضَى اخْتِصَاصَ هَذَا النَّحْوِ بِالْقَبُولِ: هُوَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمُ لَمْ يَقُدِّ الْمَعْنَى نَحْوَ التَّجَنِّيسِ وَالسَّجعِ، بَلْ قَادَهُ الْمَعْنَى إِلَيْهِمَا، وَعَبَرَ بِهِ الْفَرْقُ عَلَيْهِمَا، حَتَّى إِنَّهُ لَوْ رَأَمَ تَرْكَهُمَا إِلَى حَلَافِهِمَا مَا لَمْ تَجْنِسْ فِيهِ وَلَا سجعَ، لَدَخَلَ مِنْ عُقُوقِ الْمَعْنَى وَإِدْخَالَ الْوَحْشَةِ عَلَيْهِ، فِي شَبِيهِ بِمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْمُتَكَلِّفُ لِلتَّجَنِّيسِ الْمُسْتَكْرَهُ، وَالسَّجعُ التَّافِرُ، وَلَنْ تَجِدْ أَيْمَنَ طَائِرًا، وَأَحْسَنَ أَوْلَى وَآخَرًا، وَأَهْدَى إِلَى الإِحْسَانِ، وَأَجْلَبَ لِلْإِحْسَانِ، مِنْ أَنْ تُرْسَلَ الْمَعْنَى عَلَى سَجِيَّتِهَا، وَتَدَعُهَا تَطْلُبُ لِأَنْفُسِهَا الْأَلْفَاظَ، فَإِنَّمَا إِذَا ثَرَكَتْ وَمَا تَرِيدَ لَمْ تَكْتُسْ إِلَّا مَا يَلْبِقُ بِهَا، وَلَمْ تَلْبِسْ مِنَ الْمَعَارِضِ إِلَّا مَا يَرِينَهَا، فَأَمَّا أَنْ تَضَعَ فِي نَفْسِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَجْنِسَ أَوْ تَسْجَعَ بِلِفَاظِينِ مُخْصُوصَيْنِ،

فهو الذي أنتَ منه بِعَرَضِ الاستكراه، وعلى خَطَرٍ من الخطأ والوقوع في الذَّمِّ، فإنْ ساعدَكَ الجَدَّ كما ساعدَ في قوله: أو دعاني أُمْتَ بما أودعاني، وكما ساعدَ أبا تمامَ في نحو قوله:

فِيَا دَمْعُ اَنْجِدِنِي عَلَى سَاكِنِي نَجْدٍ

وَأَنْجَدْتُمْ مِنْ بَعْدِ إِتْهَامِ دَارِكُمْ

وقوله:

مِنْ حَائِنْ فَإِنْهُنَّ حِمَامُ

هُنَّ الْحِمَامُ، فَإِنْ كَسَرْتَ عِيَافَةً

فذاك، وإلاًّ أطلقتَ ألسنة العيب، وأفضى بك طلبُ الإحسانُ من حيث لم يَحْسُنِ الطلبِ، إلى أفحش الإساءة وأكبير الذنب ، ووَقَعَتْ فِيمَا تَرَى من ينصرك، لا يرى أحسن من أن لا يَرُوِيه لك، ويَوْدُ لِوَقْدَر على نَفْيِه عنك، وذلك كما تجده لأيِّ تَمَامٍ إذا أَسْلَمَ نَفْسَه للتكلف، ويرى أنه إن مَرَّ عَلَى اسم موضع يَحْتَاجُ إِلَى ذِكرِه أو يَتَصلُّ بِقَصْةٍ يَذَكُرُهَا فِي شِعْرِهِ، مِنْ دُونَ أَنْ يَشْتَقَّ مِنْهُ تَجْنِيساً، أو يَعْمَلُ فِيهِ بَدِيعاً، فَقَدْ يَاءَ بِإِثْمٍ، وَأَخْلَى بِفَرْضِ حَتْمٍ، من نحو قوله:

لَمَّا تَخَرَّمَ أَهْلَ الْكُفْرِ مُخْتَرِمًا
خَلِيفَةَ الْمَوْتِ فِيمَنْ جَارٌ أَوْ ظَلَمًا
بِالْأَشْتَرَيْنِ عُيُونِ الشَّرِكِ فَاصْطَلُمَا

سِيفُ الْإِمَامِ الَّذِي سَمَّتْهُ هَبَّتُهُ
إِنَّ الْخَلِيفَةَ لَمَّا صَالَ كَنْتَ لَهُ
قَرَّتْ بِقُرْآنَ عَيْنَ الدِّينِ وَأَشْتَرَتْ

وَكَوْلُ بَعْضِ الْمُتَأْخِرِينَ:

عَةٌ إِنَّهَا أَوْقَى رِداءً
صَمْعًا وَمِنْ أَوْقَارِ دَاءِ

الْبِسْ جَلَابِبَ الْقَنَا
يُنْجِيَكَ مِنْ دَاءِ الْحَرِي

وَكَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ الْبُسْتِيِّ:

يَعْصِرُهُ مِنْ بِلَّةٍ بِلَّةٍ

جُفُوا فَمَا فِي طَينِهِمْ لِلَّذِي

وقوله:

وَكُلُّ فِعالِهِ بِرُّ
بُوْجَهِ بَشْرُهُ بِشْرُ

أَخْ لِي لِفَظُهُ دُرُّ
تَلْفَانِي فَحِيَانِي

لَمْ يَسَاعِدَهُمَا حُسْنُ التَّوْفِيقِ كَمَا سَاعَدَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

فَمُرْتَجَعٌ بِمَوْتٍ أَوْ زَوَالٍ
أَلِيسَ الْمَوْتُ يَزْوِي مَا زَوَى لِي

وَكُلُّ غَنِيٍّ يَتَيَّهُ بِهِ غَنِيٌّ
وَهَبْ جَدِّي طَوَى لِي الْأَرْضَ طُرَّاً

ونحوه:

وباحتى تُكِرُّمْ دِيَاجِتِي

منزلتي يحفظها منزلي

واعلم أن النكتة التي ذكرتها في التجنيس، وجعلتها العلة في استيحا به الفضيلة وهي حُسْن الإفادة، مع أن الصورة صورة التكرير والإعادة وإن كانت لا تظهر الظهور التام الذي لا يمكن دفعه، إلا في المستوى المتفق الصورة منه كقوله:

يَحْيَى لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

ما مات مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ

أو المرفو الجاري هذا المحرى كقوله: "أودعاني أمت بما أودعاني"، فقد يتصور في غير ذلك من أقسامه أيضاً، فمما يظهر ذاك فيه ما كان نحو قول أبي تمام:

تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضِ قَوَاضِ

يَمْدُونَ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِمِ عَوَاصِمِ

وقول البحترى:

صَوَادٍ إِلَى تِلِكَ الْوَجُوهِ الصَّوَادِفِ

لَئِنْ صَدَقْتُ عَنَّا فَرِبْتَ أَنْفُسَ

وذلك أنه تَّوَهُم قبل أن يرَدَّ عليك آخر الكلمة كالميم من عواصم والباء من قواصب، أنها هي التي مضَت، وقد أرادت أن تحييَك ثانيةً، وتعودَ إليك مؤكدةً، حتى إذا تمكَن في نفسك تمامها، ووعى سمعك آخرها، انصرفَتَ عن ظنك الأول، وزُلْتَ عن الذي سبق من التخيُّل، وفي ذلك ما ذكرتُ لك من طلوع الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها، وحصول الربح بعد أن تُغَالَطَ فيه حتى ترى أنه رأس المال. فأما ما يقع التجانس فيه على العكس من هذا وذلك أن تختلف الكلمات من أوْلَها كقول البحترى:

لِلْأَعْدَادِيِّ وَوَقْعُهَا آجَالٌ

بِسَيُوفِ إِيمَاضُهَا أَوْجَالٌ

وكذا قول المتأخر:

ثَانَيَّيِّ مِنْ تِلِكَ الْعَوَارِفِ وَأَرِفَ

وَكِمْ سَبَقَتْ مِنْهُ إِلَيَّ عَوَارِفُ

لَشُكُرِيِّ عَلَى تِلِكَ الْلَّطَائِفِ طَائِفٌ

وَكِمْ غُرْرٍ مِنْ بِرِّهِ وَلَطَائِفٌ

وذلك أن زِيادة عَوَارِف على وارف بحرف اختلاف من مبدأ الكلمة في الجملة، فإنه لا يبعد كلَّ بعد عن اعتراض طرفٍ من هذا التخيُّل فيه، وإن كان لا يقوى تلك القوة، كأنك ترى أن اللفظة أعيدت عليك مُبْدَلاً من بعض حروفها غيره أو مخدوفاً منها، ويقى في تتبع هذا الموضع كلامٌ حُقُّه غير هذا الفصل وذلك حيث يوضع.

فصل في قسمة التجنيس وتنويعه

فالذى يجب عليه الاعتماد في هذا الفن، أن التوهم على ضربين: ضرب يستحکم حتى يبلغ أن يصيّر اعتقاداً، وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ، ولكنه شيء يجري في الخاطر، وأنت تعرف ذلك وتتصور وزنه إذا نظرت إلى الفرق بين الشيئين يشتبهان الشبة التام؛ والشيئين يشبه أحدهما بالأخر على ضرب من التقريب، فاعرفه، وأما الحشو فإنما كره وذم وأنكر ورد، لأنه خلا من الفائدة، ولم يحل منه بعائد، ولو أفاد لم يكن حشوأ، ولم يدع لعواً، وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعاً من القبول أحسن موقع، ومدركاً من الرضى أجزل حظ، وذلك لإفادته إياك، على مجئه مجىء ما لا يعول في الإفادة عليه، ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله مثل الحسنة تأييك من حيث لم ترقبها، والنافعة أنتك ولم تختسبها، وربما رُزق الطفيلي ظرفاً يحظى به حتى يحل محل الأضيف الذين وقع الاحتشاد لهم، والأحباب الذين وثق بالأنس منهم وبهم، وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع، فلا شبهة أن الحسن والقبح لا يعرض الكلام بهما إلا من جهة المعانى خاصة، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب، أو يكون لها في التحسين أو خلاف التحسين تصعيد وتصوير، أما الاستعارة، فهي ضرب من التشبيه، ونمط من التمثيل، والتشبيه قياس، والقياس يجري فيما تعية القلوب، وتدرك العقول، و تستعنى فيه الأفهام والأذهان، لا الأسماع والأذان، وأما التطبيق، فأمره أبين، وكونه معنوياً أحلى وأظهر، فهو مقابلة الشيء بضد، والتضاد بين الألفاظ المركبة محال، وليس لأحكام المقابلة ثم مجال، فخذ إليك الآن بيت الفرزدق الذي يضرب به المثل في تعسّف اللفظ:

وما مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًا

فانظر أنتصور أن يكون ذلك للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً من حروفه، أو صادفت وحشياً غريباً، أو سُوقياً ضعيفاً؟ أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر، على موجب ترتيب المعانى في الفكر، فكذلك وكذا، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النّظام، وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يراجع فيها باباً من الهندسة، لفرط ما عادى بين أشكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها، وإذا وجدت ذلك أمراً بينما لا يعارضك فيه شك، ولا يمللك معه امتراء، فانظر إلى الأشعار التي أثروا عليها من جهة الألفاظ، ووصفوها بالسلامة، ونسبوها إلى الدّماثة، وقالوا: كأنها الماء جرياناً، والهواء لطفاً، والرياض حسناً، وكأنها النّسيم، وكأنها الرّحيم مزاجها التّنسيم، وكأنها الديباج الحسرواني في مرامي الأبصار، ووشى اليمن منشوراً على أذرع التجار، ك قوله:

ولَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنْ كُلَّ حَاجَةٍ
وَمَسَحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسُخٌ

وَشُدَّتْ عَلَى ذُهْمِ الْمَهَارَى رِحَالُنَا
أَخْذَنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا

وَلَمْ يَنْتَرِ الغَادِي الَّذِي هُوَ رَائِحٌ
وَسَأَلَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِّيِّ الْأَبَاطِحُ

ثم راجع فكرتك، واسْحَدْ بصيرتك، وأحسِّن التأمل، ودع عنك التجوُّز في الرأي، ثم انظر هل تجد لاستحسانهم وحمْدِهم وشَائِهِمْ ومَدحِهم مُنْصَرِفًا، إلَّا إلَى استعارةٍ وقعت موقعها، وأصابت غَرَضَها، أو حُسن ترتيب تكاملَ معه البيانُ حتى وصلَ المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقرَّ في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن، وإلَى سلامَةِ الكلام من الحشو غير المفيد، والفضل الذي هو كالزيادة في التحديد، وشيءٌ داخِلَ المعاني المقصودة مداخلةً الطفيليَّ الذي يستقبل مكانه، والأجنيَّ الذي يُكَرِّهُ حُضوره، وسلامته من التقصير الذي يفتقرُ معه السامِعُ إلَى تَطْلُبِ زِيادَةٍ بقيت في نفس المتكلِّم، فلم يدلَّ عليها بلفظها الخاصُّ بها، واعتمد دليلَ حالٍ غير مُفْصِحٍ، أو نيابةً مذكورٍ ليس لتلك النِّيابة بِمُسْتَصْلَحٍ، وذلك أنَّ أَوْلَى ما يتلقَّاكَ من محسن هذا الشعر أنه قال: "وَلَمَّا قُضِيَنَا مِنْ كُلَّ حَاجَةٍ" فعبر عن قضاء المناسب بِأجمعها والخروج من فُروضِها وسُنُنِها، من طريقِ أُمْكِنَةٍ أنْ يُقصَّرَ معه اللفظ، وهو طريقة العموم، ثم نَبَّه بقوله: "وَمَسَحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ" على طوافِ الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر، ثم قال: "أَخْذَنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا" فوصلَ بذكر مسح الأركان، ما وليه من زَمَّ الرُّكَابِ وركوب الرُّكْبانِ، ثم دَلَّ بلفظة الأطراف على الصفة التي يختصُّ بها الرَّفَاقُ في السَّفَرِ، من التصرف في فنونِ القولِ وشجونِ الحديثِ، أو ما هو عادةُ المتظَرِّفينِ، من الإشارة والتلويع والرَّمْزِ والإيماءِ، وأنبأ بذلك عن طِيبِ النِّفوسِ، وقوَّةِ النِّشاطِ، وفَضْلِ الاغْبَاطِ، كما ثُوِجَّهَ ألفة الأصحابِ وآنسةُ الأحبابِ، وكما يليق بحالِ من وُفُقَ لقضاءِ العبادةِ الشَّرِيفَةِ ورجا حُسنَ الإِيَابِ، وتتسَمَّ روانِيَّةُ الأَحَبَّةِ وَالْأَوْطَانِ، واستماعِ التهانيِّ والتَّحَمِّيَّةِ من الْخُلَانِ وَالْإِخْوَانِ، ثم زانَ ذلك كَلَّهُ باستعارةٍ لطيفةٍ طَبَّقَ فيها مَفْصِلِ التشبيهِ، وأفادَ كثِيرًا من الفوائدِ بِلُطْفِ الْوَحْيِ والتَّبَيِّهِ، فصرَّحَ أَوْلَى بِمَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ في الأَخْذِ بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ، من أَنَّهُمْ تَنَازَعُوا أَحَادِيثَهُمْ عَلَى ظَهُورِ الرَّوَاحِلِ، وَفِي حَالِ التَّوْجِهِ إِلَى الْمَنَازِلِ، وَأَخْبَرَ بعْدَ بِسْرَعَةِ السَّيِّرِ، وَوَطَاءَةِ الظَّهَرِ، إِذْ جَعَلَ سَلاَسَةَ سَيِّرِهَا بِمِمْ كَالِمَاءِ تَسِيلَ بِهِ الْأَبَاطِحُ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ مَا يُؤْكِدُ مَا قَبْلَهُ، لِأَنَّ الظَّهُورَ إِذَا كَانَتْ وَطِيعَةً وَكَانَ سَيِّرُهَا السَّيِّرُ السَّهْلُ السَّرِيعُ، زادَ ذَلِكَ فِي نِشاطِ الرُّكْبانِ، وَمَعَ ازديادِ النِّشاطِ يَزِدُّ دَادُ الْحَدِيثِ طِيبًا، ثُمَّ قَالَ: بِأَعْنَاقِ الْمَطِّيِّ، وَلَمْ يَقُلْ بِالْمَطِّيِّ، لِأَنَّ السَّرْعَةَ وَالْبُطْءَ يَظْهِرُانِ غَالِبًا فِي أَعْنَاقِهِمْ، وَيَبْيَنُ أَمْرُهُمَا مِنْ هَوَادِيهِمْ وَصَدُورِهِمْ، وَسَائِرُ أَجْزَائِهِمْ تَسْتَندُ إِلَيْهَا فِي الْحَرْكَةِ، وَتَتَبعُهَا فِي التَّشَقُّلِ وَالْخَفَّةِ، وَيُعْبَرُ عَنِ الْمَرَحِ وَالنِّشاطِ، إِذَا كَانَا فِي أَنْفُسِهِمْ، بِأَفْاعِيلِهَا خَاصَّةً فِي

العنق والرأس، وتدلّ عليهم بشمائل مخصوصةٍ في المقاديم، فقل الآن: هل بقيتْ عليك حسنةٌ تُحيل فيها على لفظة من ألفاظها حتى إنَّ فضلَ تلك الحسنة يبقى لتلك اللفظة لو ذُكرتْ على الانفراد، وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر ونسجه وتاليفه وترصيفه، وحتى تكون في ذلك كاجوهرة التي هي، وإن ازدادت حُسناً بمحاصبة أخواتها، واكتست بهاءً مضامنةً أتراها، فإنما إذا حلّيتْ للعين فردةً، وتركت في الخيط فدَّة، لم تعد الفضيلة الذاتية، والبهجة التي في نفسها مطوية والشَّدَّرة من الذهب تراها بصحبة الجواهر لها في القلادة، واكتافها لها في عنق العادة، ووصلها بريقَ جمِّتها والتهاب جَوْهَرها، بأنوار تلك الدرّر التي تجاورها، ولألاء الالائِن التي تُناظرها تزداد جمالاً في العين، ولطف موقع من حقيقة الزين، ثم هي إن حُرمت صحبة تلك العقائل، وفرق الدهرُ الخُلُون بينها وبين هاتيك الفائقين، لم تَعُرَ من بهجتها الأصيلة، ولم تذهب عنها فضيلة الذهبية، كلاً، ليس هذا بقياس الشعر الموصوف بحسن اللفظ، وإن كان لا يبعد أن يتخيّله من لا يُنعم النظر، ولا يُتم التدبّر، بل حقُّ هذا المثل أن يوضع في نصرة بعض المعاني الحكيمية والتّشبّهية بعضاً، وازدياد الحسن منها بأن يجتمع شكلٌ منها شكلاً، وأن يصل الذكرُ بين متداينات في ولادة العقول إياها، ومتجاوراتٍ في تزييل الأفهام لها. واعلم أن هذه الفصول التي قدّمتها وإن كانت قضايا لا يكاد يخالف فيها من به طرُقُ، فإنه قد يُذكَر الأمر المتفق عليه، ليُبَيَّنَ عليه المُختلفُ فيه، هذا وربّ وفاقٍ من موافقٍ قد بقيتْ عليه زياداتٌ أغفلَ النَّظرَ فيها، وضرورٌ من التلخيص والتهذيب لم يبحث عن أوائلها وثوانيها، وطريقةٌ في العبارة عن المغزى في تلك الموافقة لم يمهّدها، وحقيقةٌ في الكشف عن الحاجة على مخالف لو عرض من المتكلفين لم يجدوها، حتى تراه يطلق في عُرض كلامه ما يبرز به وفاقاً في مَعْرِضٍ حلاف، ويعطيك إنكاراً وقد هم باعتراف، وربّ صديق والاك قلبُه، وعاداك فعله، فتركتك مكدوّداً لا تشتفي من دائرك بعلاج، وتبقى منه في سوء مزاج،

المقصد

واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعته، أن أتوصل إلى بيان أمر المعانٍ كيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفترق، وأفضل أجناسها وأنواعها، وأتبّع خاصّها ومشاعّها، وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل، وتمكّنها في نصابه، وقرب رحمة منه، أو بعدها حين تُنسب عنه، وكوئنها كالحليف الجاري مجرى النسب، أو الزَّئيم الملصق بالقوم لا يقبلونه، ولا يتعضّون له ولا يدُّعون دونه، وإنَّ من الكلام ما هو كما هو شريف في جوهره كالذهب الإبريز الذي تختلف عليه الصورَ وتعاقب عليه الصناعات، وجُلَّ المَعْوَل في شرفه على ذاته، وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته ويرفع من

قدره، ومنه ما هو كالصناعات العجيبة من مواد غير شريفة، فلها، ما دامت الصورة محفوظة عليها لم تنتقض، وأثر الصنعة باقياً معها لم يبطل قيمة تغلو، ومتلة تعلو، ولرغبة إليها انصباب، وللنفوس بها إعجاب، حتى إذا خانت الأيام فيها أصحابها، وضامت الحادثاتُ أربابها، وفجعتهم فيها بما يسلب حُسْنَها المكتسب بالصنعة، وجمالها المستفاد من طريق العرض، فلم يبق إلا المادة العارية من التصوير، والطينة الخالية من التشكيل سقطت قيمتها، وانحسرت رتبتها، وعادت الرغبات التي كانت فيها زهداً، وأوسعتها عيونُ كانت تطمح إليها إعراضاً دونها، وصدراً، وصارت كمن أحظاه الجدُّ بغير فضلٍ كان يرجع إليه في نفسه، وقدّمه البخت من غير معنى يقضي بتقدّمه، ثم أفاق فيه الدهر عن رقته، وتتبّه لغلطته، فأعاده إلى دقة أصله، وقلة فضله، وهذا غرض لا ينال على وجهه، وطلبة لا تدرك كما ينبغي، إلا بعد مقدماتٍ تقدّم، وأصولٍ ثمَّهَدَ، وأشياء هي كالأدوات فيه حقُّها أنْ تُجمَع، وضرورٌ من القول هي كالمسافات دونه، يجب أنْ يُسَار فيها بالفَكِر ونُفْطَعَ، وأوَّل ذلك وأوْلَاهُ، وأحقُّهُ بأنْ يستوفِيهُ النظر ويَتَقَصَّاهُ، القولُ على التشبيه والتَّمثيل والاستعارة، فإنْ هذه أصولٌ كبيرة، كأنَّ حُلْ محسن الكلام إنْ لم نقل: كُلُّها متفرّعة عنها، وراجعة إليها، وكأنَّها أقطابٌ تدور عليها المعاني في مُنْتَرَفَاهَا، وأقطارٌ تحيط بها من جهاهَا، ولا يقنع طالب التحقيق أنْ يقتصر فيها على أمثلة تذكرة، ونظائرٌ تُعَدُّ، نحو أنْ يقال: الاستعارة مثل قولهم الفكرة فتح العمل، وقوله: "وَعَرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَاحِلُهُ" وقوله: "السَّفَرُ ميزانُ الْقَوْمِ"، وقول الأعرابي: "كَانُوا إِذَا اصْطَفُوا سَفَرْتُ بَيْنَهُمْ سَهَامِ، وَإِذَا تَصَافَحُوا بِالسَّيْوَفِ قَفَزَ الْحِمَامُ"، وَالتَّمثيل كقوله: "إِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكٌ" ويؤتى بأمثلة إذا حقَّ النَّظر في الأشياء يجمعها الاسم الأعم، وينفرد كل منها بخاصة، مَنْ لم يقف عليها كان قصيرَ الْهَمَّةِ في طلب الحقائق، ضعيفَ الْمُنْتَهَى في البحث عن الدلائل، قليلَ التَّوْقِي إلى معرفة اللطائف، يرضى بالجمل والظواهر، ويرى أن لا يُطيل سَفَرَ الخاطر، ولعمري إنَّ ذلك أرواحُ للنفس، وأقلُّ للشُّغلِ، إلا أنَّ مِنْ طلب الراحة ما يعقب تعباً، ومن اختياراتِ ما تقلُّ معه الكلفة ما يُفضي إلى أشدَّ الكلفة، وذلك أنَّ الأمور التي تلتقي عند الجملة وتتبادرُ لَدَى التفصيل، وتجتمع في جنْدٍ ثم يذهب بها التشَّعب ويقسمها قَبِيلًا بعد قبيل، إذا لم تُعرَفْ حقيقة الحال في تلاقيها حيث التقت، وافتراقها حيث افترقت، كان قياسُ مَنْ يحكم فيها، إذا توسيَّطَ الأمرَ قياسَ من أراد الحكم بين رجلين في شرفهما وكرمِ أصلهما وذهب عرقوهما في الفضل، ليعلم أيُّهما أقعد في السُّؤدد، وأحق بالفخر، وأرسخ في أُرُومَةِ الجَدِّ، وهو لا يعرف من نسبتهما أكثرَ من ولادة الأب الأعلى والجد الأكبر، لجوازَ أنْ يكون واحداً منهم قُرشيًّا أو تَمِيمِيًّا، فيكون في العجز عن أنْ يُبرِمْ قضيةً في معناهما، ويبين فضلاً أو نقصاً في متماهما في حكم من لا يعلم أكثرَ من أنَّ كلَّ واحداً منهما آدميًّا، ذَكَرٌ، أو خلْقٌ مصوَّرٌ. واعلم أنَّ الذي يوجُبُه ظاهرُ الأمرِ، وما يُسْبِقُ إلى الفكرِ، أنْ يُيدِّأ بجملةٍ من القولِ في الحقيقةِ والمجازِ ويُتبعُ

ذلك القول في التشبيه والتسليل، ثم ينسق ذكر الاستعارة عليهمَا، ويؤتى بها في أثرها، وذلك أن المجاز أعم من الاستعارة، والواجب في قضايا

المراتب أن يبدأ بالعام قبل الخاص، و التشبيه كالأصل في الاستعارة، وهي شبيه بالفرع له، أو صورة مقتضبة من صوره إلا أن هنا أموراً اقتضت أن تقع البداية بالاستعارة، وبيان صدر منها، والتبني على طريق الانقسام فيها، حتى إذا عُرِفَ بعض ما يكشف عن حالمها، ويقف على سعة مجدها، عطف عنان الشرح إلى الفصلين الآخرين، فُوقِيَا حقوقها، وُبَيَّنَ فروقُهما، ثم يُنْصَرِفُ إلى استقصاء الكلام في الاستعارة.

تعريف الاستعارة

اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروفاً تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقاًلاً غير لازمٍ فيكون هناك كالعارض.

تقسيم الاستعارة

ثم إنما تنقسم أولاً قسمين، أحدهما: أن يكون نقله فائدة، والثاني: أن لا يكون له فائدة، وأنا أبدأ بذكر غير المفيد، فإنه قصير الباء، قليل الاتساع، ثم أتكلم على المفید الذي هو المقصود، وموضع هذا الذي لا يفيد نقله، حيث يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريدا به التوسيع في أوضاع اللغة، والتنوع في مراعاة دقائق في الفروق في المعانى المدلول عليها، كوضعهم للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع الشفة للإنسان و المشفر للبعير و الجحفلة للفرس، وما شاكل ذلك من فروق ربما وجدت في غير لغة العرب وربما لم توجد، فإذا استعمل الشاعر شيئاً منها في غير الجنس الذي وضع له، فقد استعاره منه ونقله عن أصله وجاز به موضعه، كقول العجاج "وَفَاحِمًا، وَمَرْسِنًا مُسَرَّجًا" يعني أنفًا يبرُق كالسراج، و المرسِن في الأصل للحيوان، لأن الموضع الذي يقع عليه الرسن وقال آخر: يصف إبلًا:

بين وريديها وبين الجحفل

تسمع للماءِ كصوتِ المسحلِ

يجعل للإبل جحافل، وهي لذوات الحوافر، وقال آخر: "وَالْحَشُوُّ مِنْ حَفَانًا كَالْحَنْظَلِ" فأحرى الحفان على صغار الإبل، وهو موضوع لصغار النعام، وقال الآخر:

فِيْتَا جُلُوساً لَدَى مُهْرِنَا

نُنْزَعُ مِنْ شَفَّتِيهِ الصَّفَارَا

فاستعمل الشفة في الفرس، وهي موضوعة للإنسان، فهذا وَنَحْوُه لا يفيدك شيئاً، لو لزمتَ الأصليّ لم يحصل لك، فلا فرق من جهة المعنى بين قوله من شفتَيه وقوله من جَحْفَلَتِيه لو قاله، إنما يُعطِيك كلا الاسمين العضو المعلوم فحسب، بل الاستعارة ها هنا بأن تنتقصك جزءاً من الفائدة أشبة، وذلك أنَّ الاسم في هذا النحو، إذا نفيتَ عن نفسك دخول الاشتراك عليه بالاستعارة، دلَّ ذكره على العضو وما هو منه، فإذا قلت الشفة دلَّ على الإنسان، أعني يدلَّ على أنك قصدت هذا العضو من الإنسان دون غيره، فإذا توهمت جَرْبِي الاستعارة في الاسم، زالت عنها هذه الدلالة بانقلاب اختصاصها إلى الاشتراك، فإذا قلت الشفة في موضع قد جرى فيه ذكرُ الإنسان والفرس، دخل على السامع بعض الشبهة، لتجويزه أن تكون استعارةَ الاسم للفرس، ولو فرضنا أن تُعدم هذه الاستعارة من أصلها وَتُحَذَّر، لما كان لهذه الشبهة طريق على المخاطب فاعرفه.

وأمّا المفيد فقد بانَ لك باستعارته فائدةٌ وَمَعْنَى من المعاني وَغَرَضٌ من الأغراض، لو لا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك، وجملة تلك الفائدة وَذلك الغرض التشبيه، إلا أنَّ طُرُقه تختلف حتى تفوت النهاية، ومذاهبه تتشعب حتى لا غاية، ولا يمكن الانفصال منه إلا بفصول جمة، وقسمة بعدَ قسمة، وأنا أرى أن أقتصر الآن على إشارةٍ تُعرَفُ صورته على الجملة بقدر ما تراه، وقد قَابَلَ خلافُه الذي هو غير المفيد، فيتم تصوُّرك للغرض والمراد، فإنَّ الأشياء تزداد بياناً بالأضداد، ومثاله قولنا: رأيت أسدًا، وأنت تعني رجلاً شجاعاً، وبحراً، تريدين رجلاً جواداً و بدراً و شمساً، تريدين إنساناً مضيءَ الوجه متلهلاً و سللت سيفاً على العدو تريدين رجلاً ماضياً في نصرتك، أو رأياً نافذاً وما شاكل ذلك، فقد استعرت اسم الأسد للرجل، ومعلوم أنك أخذت بهذه الاستعارة ما لولاها لم يحصل لك، وهو المبالغة في وصف المقصود بالشجاعة، وإيقاعُك منه في نفس السامع صورة الأسد في بطشه وإقامته وبأسه وشدته، وسائر المعاني المركوزة في طبيعته، مما يعود إلى الجرأة، وهكذا أخذت باستعارة البحر سَعَته في الجود وفيضَ الكف، وبالشمس والبدر ما لهم من الجمال والبهاء والحسن المالي للعيون الباهر للنواظر، وإذا قد عرفت المثال في كون الاستعارة مفيدة على الجملة، وتبيّن لك مخالفةُ هذا الضرب للضرب الأول الذي هو غير المفيد، فإنَّ ذكر بقية قولٍ مما يتعلق به، أعني بغير المفيد، ثم أعطِف على أقسام المفيد وأنواعه، وما يتصل به ويدخل في جملته من فنون القول بتوفيق الله عز وجل، وأسائله عز اسمه المعونة، وأبراً إليه من الحول والقوة، وأرغب إليه في أن يجعل كل ما نتصرّف فيه منصراً إلى ما يتصل برضاه، ومصروفاً عمّا يؤدّي إلى

سَخَطِهِ. أعلم أنه إذا ثبت أن اختصاص المُرسِّس بغير الآدمي لا يفيد أكثر مما يفيد الأنف في الآدمي وهو فضل هذا العضو من غيره ولم تكن باستعارته للآدمي مفيداً ما لا تفيده بالأنف لم يتصور أن يكون استعارة من جهة المعنى، وإذا كان مدار أمره على اللفظ لم يتصور أن يكون في غير لغة العرب، بلـ، إن وُجد في لغة الفُرْس مراعاةٌ نحو هذه الفروق، ثم نقلوا الشيءَ من الجنس المخصوص به إلى جنس آخر، كانوا قد سلكوا في لغتهم مسلكَ العَرب في لغتها،

وليس كذلك المفيد، فإن الكثير منه تراه في عداد ما يشتراك فيه أجيال الناس، ويجري به العُرف في جميع اللغات، فقولك رأيتأسداً، تريـد وصفـ رجل بالشجاعة وتشبيـهـهـ بالأسـد على المبالغـةـ، أمرـ يـسـتوـيـ فيـهـ العـرـبـيـ والعـجمـيـ، وـتـجـدـهـ فيـ كلـ جـيلـ، وـتـسـمـعـهـ منـ كلـ قـبـيلـ، كـماـ أنـ قولـنـاـ زـيـدـ كـالـأـسـدـ عـلـىـ التـصـرـيـحـ بـالـتـشـبـيـهـ كـذـلـكـ، فـلاـ يـكـنـ أـنـ يـدـعـيـ أـنـ إـذـ اـسـتـعـالـنـاـ هـذـاـ النـحـوـ مـنـ الـاسـتـعـارـةـ، فـقـدـ عـمـدـنـاـ إـلـىـ طـرـيـقـةـ فيـ الـمـعـقـولـاتـ لـاـ يـعـرـفـهـاـ غـيرـ الـعـرـبـ، أـوـ لـمـ تـنـفـقـ لـمـ سـوـاهـمـ، لـأـنـ ذـلـكـ بـمـتـلـةـ أـنـ تـقـولـ: إـنـ تـرـكـيـبـ الـكـلـامـ مـنـ الـأـسـمـيـنـ، أـوـ مـنـ الـفـعـلـ وـالـأـسـمـ، يـخـتـصـ بـلـغـةـ الـعـرـبـ، وـإـنـ الـحـقـائـقـ الـتـيـ تـذـكـرـ فـيـ أـقـسـامـ الـخـبـرـ وـنـحـوـ، مـاـ لـاـ نـعـقـلـهـ إـلـاـ مـنـ لـغـةـ الـعـرـبـ، وـذـلـكـ مـاـ لـاـ يـخـفـيـ فـسـادـهـ، إـذـاـ ذـكـرـ الـمـحـازـ، وـأـرـيـدـ أـنـ يـعـدـ هـذـاـ النـحـوـ مـنـ الـاسـتـعـارـةـ فـيـهـ، فـالـوـجـهـ أـنـ يـضـافـ إـلـىـ الـعـقـلـاءـ جـملـةـ، وـلـاـ تـسـتـعـمـلـ لـفـظـةـ تـوـهـمـ أـنـ مـنـ عـرـفـ هـذـهـ الـلـغـةـ وـطـرـقـهاـ الـخـاصـةـ بـهـاـ، كـمـاـ تـقـولـ مـثـلـاـ فـيـمـاـ يـخـتـصـ بـالـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ مـنـ الـأـحـكـامـ، نـحـوـ الـإـعـرـابـ بـالـحـرـكـاتـ، وـالـصـرـفـ وـمـنـ الـصـرـفـ، وـوـضـعـ الـمـصـدـرـ مـثـلـاـ مـوـاضـعـ اـسـمـ الـفـاعـلـ نـحـوـ رـجـلـ صـومـ وـضـيـفـ، وـجـمـعـ الـأـسـمـ الـوـاحـدـ فـيـ التـكـسـيرـ عـدـةـ أـمـثـلـةـ نـحـوـ فـرـخـ وـأـفـرـخـ وـفـرـاخـ وـفـرـوخـ، وـكـالـفـرـقـ بـيـنـ الـمـذـكـرـ وـالـمـؤـثـثـ فـيـ الـخـطـابـ وـجـملـةـ الـضـمـائـرـ وـمـاـ شـاكـلـ ذـلـكـ، وـلـاـ غـفـالـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ وـالـتـحـوـزـ فـيـ الـعـبـارـةـ عـنـهـ، دـخـلـ الـغـلطـ عـلـىـ مـنـ جـعـلـ الشـيـءـ مـنـ هـذـاـ الـبـابـ سـرـقةـ وـأـخـدـاـ حـتـىـ تـعـيـ عـلـيـهـ، وـبـيـنـ أـنـهـ مـنـ الـمـعـانـيـ الـعـامـيـةـ وـالـأـمـورـ الـمـشـتـرـكـةـ الـتـيـ لـاـ فـضـلـ فـيـهـاـ لـلـعـرـبـيـ عـلـىـ الـعـجمـيـ، وـلـاـ اـخـتـصـاـصـ لـهـ بـجـيلـ دونـ جـيلـ، عـلـىـ مـاـ تـرـىـ القـوـلـ فـيـهـ، إـنـ شـاءـ اللـهـ تـعـالـىـ فـيـ مـوـضـعـهـ، وـهـوـ تـعـالـىـ وـلـيـ الـمـنـ بـالـتـوـقـيقـ لـهـ بـفـضـلـهـ وـجـودـهـ، وـلـوـ أـنـ مـتـرـجـمـ قـوـلـهـ: "إـلـاـ النـعـامـ وـحـقـائـهـ" فـفـسـرـ الـحـفـانـ بـالـلـفـظـ الـمـشـتـرـكـ الـذـيـ هـوـ كـالـأـوـلـادـ وـالـصـغـارـ، لـأـنـهـ لـاـ يـجـدـ فـيـ الـلـغـةـ الـتـيـ بـهـ يـتـرـجـمـ لـفـظـاـ خـاصـاـ، لـكـانـ مـصـيـاـ وـمـؤـديـاـ لـلـكـلـامـ كـمـاـ هـوـ، وـلـوـ أـنـهـ تـرـجـمـ قـوـلـنـاـ: رـأـيـتـ أـسـداـ، تـرـيـدـ رـجـلاـ شـجـاعـاـ، فـذـكـرـ مـاـ مـعـناـهـ مـعـنـيـ قـوـلـكـ: شـجـاعـاـ شـدـيـداـ، وـتـرـكـ أـنـ يـذـكـرـ الـأـسـمـ الـخـاصـ فـيـ تـلـكـ الـلـغـةـ بـالـأـسـدـ عـلـىـ هـذـهـ الصـورـةـ، لـمـ يـكـنـ مـتـرـجـمـاـ لـلـكـلـامـ، بـلـ كـانـ مـسـتـأـنـفـاـ مـنـ عـنـ نـفـسـهـ كـلـاماـ، وـهـذـاـ بـاـبـ مـنـ الـاعـتـيـارـ يـحـتـاجـ إـلـيـهـ، فـحـقـهـ أـنـ يـحـفـظـ، وـعـسـىـ أـنـ يـجـيـءـ لـهـ زـيـادـةـ بـسـطـ فـيـمـاـ يـسـتـقـبـلـ، فـاعـلـمـ أـنـكـ قـدـ تـجـدـ الشـيـءـ يـخـلـطـ بـالـضـرـبـ الـأـوـلـ الـذـيـ اـسـتـعـارـةـ مـنـ طـرـيـقـ الـلـفـظـ وـيـعـدـ فـيـ قـبـيلـهـ، وـهـوـ إـذـ حـقـقـتـ نـاظـرـ إـلـىـ الضـرـبـ الـآـخـرـ الـذـيـ هـوـ مـسـتـعـارـ مـنـ جـهـةـ الـمـعـنـيـ وـجـارـ فـيـ سـبـيلـهـ، فـمـنـ ذـلـكـ قـوـلـهـ: إـنـ لـغـلـيـظـ الـجـحـافـلـ، وـغـلـيـظـ

المشافر، وذلك أنه كلام يصدر عنهم في مواضع الذمّ، فصار بمنزلة أن يقال: كأن شفته في الغلظ مشفرَ البعير وجحفلة الفرس، وعلى ذلك قول الفرزدق:

فُلُوْ كُنْتَ ضَبَّيَاً عَرَفْتَ قَرَابِيَّاً
وَلَكِنَّ زَنجِيًّا غَلِيظَ الْمَشَافِرِ

فهذا يتضمن معنى قوله: ولكن زنجياً كأنه جمل لا يعرفني ولا يهتمي لشرفي، وهكذا ينبغي أن يكون القول في قوله: أنشب فيه مخالبه، لأن المعنى على أن يجعل له التعلق بالشيء والاستيلاء عليه، حالة الأسد مع فريسته، والباز ي مع صيده، وكذا قول الخطيبة:

قَرَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ
وَقَلَصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ

حُقُّهُ، إذا حَقَّقْتَ، أن يكون في القبيل المعنويّ، وذلك أنه وإن كان عنى نفسه بالجبار، فقد يجوز أن يقصد إلى وصف نفسه بنوع من سوء الحال، ويعطيها صفةً من صفات النقص، ليزيد بذلك في التهكم بالزّيرقان، ويؤكّد ما قصده من رميه بإضاعة الضيف واطراحه وإسلامه للضرر والبؤس، وليس بعيد من هذه الطريقة من ابتدأ شعراً في ذمّ نفسه، ولم يرض في وصف وجهه بالتبني والتشويه إلا بالتصريح الصريح دون الإشارة والتنبيه.

وأما قول مُزَرْدٌ:

فَمَا رَقَدَ الْوِلْدَانُ حَتَّى رَأَيْتُهُ
عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيْهِ بِسَاقٍ وَحَافِرِ

فقد قالوا إنه أراد أن يقول: بساقٍ وقدمٍ، فلما لم تطاوعه القافية وضع الحافر موضع القدم، وهو وإن كان قد قال بعد هذا البيت ما يدلُّ على قصده أن يُحسنَ القولَ في الضيف، ويعادي من أن يكون قصداً الزراعة عليه، أو يحولَ حول المزء به والاحتقار له، وذلك قوله:

فَقَلَتْ لَهُ أَهْلًا وَسَهْلًا وَمَرْحَبًا
بِهِذَا الْمُحَيَا مِنْ مُحَيٍّ وَزَائِرٍ

فليس بالبعيد أن يكون فيه شوبٌ مما مضى، وأن يكون الذي أفضى به إلى ذكر الحافر، قصده أن يصفه بسوء الحال في مسيره، وتقادُف نواحي الأرض به، وأن يبالغ في ذكره بشدة الحرص على تحريك بكره، واستفراغ مجده في سيره، ويؤنس بذلك أن تنظر إلى قوله قبل:

وَأَشْعَثَ مُسْتَرْخِي الْعَلَابِيَّ طَوَّحَتْ
بِهِ الْأَرْضُ مِنْ بَادِ عَرَبِضٍ وَحَاضِرٍ

فَأَبْصَرَ نَارِيٍّ وَهِيَ شَقْرَاءُ أَوْقَدَتْ
بَعْلَيَاءٍ نَشْرٍ لِلْعُيُونِ النَّوَاظِرِ

وبعده فما رقد الولدان، فإذا جعله أشعثَ مسترخي العلابيّ، فقد قربت المسافة بينه وبين أن يجعل قدمه حافراً، ليعطيه، من الصلابة وشدة الوقع على جنب البكر حظاً وأفراً، وهكذا قول الآخر:

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها

إلى ملكِ أظلافه لم تشقق

هو في حد التشبيه والاستعارة، لأن المعنى على أن الأظلاف لمن يرباً بالملك عن مشابهته، كأنه قال: أجعل أمرها إلى ملك، لا إلى عبد حافٍ مُتشقق الأظلاف، ويدل على ذلك أن أبي بكر بن دريد قال في أول الباب الذي وضعه للاستعارة: يقولون للرجل إذا عابوه: جاءنا حافياً مُتشقق الأظلاف ثم أنسد البيت، فإذا كان من شرط هذه الاستعارة أن يؤتى بها في موضع العيب والنقص، فلا شك في أنها معنوية وكذا قوله:

تصمت بالماء توّلباً جَدعاً

وذات هدم عارٍ نواشرها

فأحرى التولب على ولد المرأة، وهو لولد الحمار في الأصل، وذلك لأنه يصف حال ضرّ وبؤس، ويدركه امرأةً بائسةً فقيرةً، والعادة في مثل ذلك الصفة بأوصاف البهائم، ليكون أبلغ في سوء الحال وشدة الاحتلال، ومثله سواء قول الآخر:

قِ وَحَاجَةَ الشُّعْثِ التَّوَالِبُ

وذكرت أهلي بالعرا

كأنه قال: الشعث التي لو رأيتها حسبتها توالب، لما بها من الغبرة وبداءة الهيئة، والجدع في البيت بالدال غير معجمة، حتى شيخنا رحمه الله قال: أنسد المفضل تصمت بالماء توّلباً جَدعاً بالذال المعجمة، فأنكره الأصمعي وقال: إنما هو تصمت بالماء توّلباً جَدعاً وهو السيئ الغداء، قال: فجعل المفضل يصبح، فقال الأصمعي: لو نفخت في الشبور ما نفعك، تكلم بكلام الحُكْل وأصب. وأما قول الأعرابي: كيف الطلاق وأمه؟ فمن جنس المفيد أيضاً، لأنه أشار إلى شيء من تشبيه المولود بولد الظبي، ألا تراه قال ذاك بعد أن انصرف عن السُّخْط إلى الرضى، وبعد أن سَكَنَ عنه فورة الجوع الذي دعاه إلى أن قال: مَا أصنع به؟ أكله أم أشربه حتى قالت المرأة "غَرَثَانُ فَارِبُوكُوا له"، وأما قوله:

عند الصباح، وهم قومٌ معاذيلٌ

إذ أشرفَ الدِّيكُ يَدْعُونَ بعضاً أسرتهِ

فاستعارةُ القوم هنا، وإن كانت في الظاهر لا تفيده أكثر من معنى الجمع، فإنها مفيدة من حيث أراد أن يعطيها شيئاً مما يعقل، على أن هذا إذا حققنا في غير ما نحن فيه وبصدقه في هذا الفصل، وذلك أنه لم يجتب الاسم المخصوص بالأدميين حتى قدّم تزيلها متزلتهم فقال "هم"، فأنتي بضمير منْ يعقل، وإذا كان الأمر كذلك، كان القوم جاريًّا مجرى الحقيقة، ونظيره أنك تقول: أين الأسود الضاربة؟ وأنت تعني قوماً من الشجعان، فيلزم في الصفة حكم ما لا يعقل، فتقول: الضاربة، ولا تقول الضاربون أليمة، لأنك وضعت كلامك على أنك كأنك تحدث عن الأسود في الحقيقة. وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يُحرى بيت المتنبي:

وإن لم يكن معنا اسم آخر سابق حكم ما يعقل للکواكب، كالضمير في قوله وهم قوم، وذلك لأنّ ما يُفَصِّح به الحال من قصده أنْ يَدْعِي للکواكب هذه المترلة يجري مجرى التصریح بذلك، ألا ترى أنه لا يتضح وجه المدح فيه إلا بدعوى أحوال الأدميين ومعارفهم للکواكب، لأنه يفضل بينه وبينها في الأوصاف العقلية بدلالة قوله "لَكَانَ أَكْرَمَ مَعْشَرًا"، ولن يُتَحَصَّل ثبوتُ وصفٍ شَرِيفٍ معقولٍ لها ولا الکرم على الوجه الذي يُتَعَارَف في الناس حتى تجعل كأنها تعقل وتميز، ولو كانت المفاضلة في النور والبهاء وعلوّ المَحْلُّ وما شاكل ذلك، لكان لا يلزم حينئذ ما ذكرتُ، وحق القول في هذا القبيل أعني ما يُدَعَى فيه لما لا يعقل العقل فصلٌ يُفرَد به، ولعله يجيءُ في موضعه بمشيئة الله وتوفيقه.

القول في الاستعارة المفيدة

اعلم أنّ الاستعارة في الحقيقة هي هذا الضرب دون الأول، وهي أمد ميداناً، وأشد افتناناً، وأكثر جرياناً، وأعجب حسناً وإحساناً، وأوسع سعةً وأبعد غوراً، وأذهب نجداً في الصناعة وغوراً، من أن تجمع شعبها وشعوبها، وتحصر فنونها وضرورتها، نعم، وأسحر سحراً، وأملأ بكل ما يملا صدرأ، ويُمْتَع عقلاً، ويُؤْنس نفساً، ويُوفِّر أنساً، وأهدى إلى أن تهدي إليك أبداً عذارى قد تُخِير لها الجمال، وعُنْيَ بها الكمال وأن تخرج لك من بحرها جواهر إن باهتها الجواهر مدت في الشرف والفضيلة باعاً لا يقصر، وأبدت من الأوصاف الجليلة محسن لا تُنْكِر، ورددت تلك بصنفه الخجل، ووكلتها إلى نسبتها من الحَجَر وأن تثير من معدتها تبراً لم ترَ مثله، ثم تصوغ فيها صياغاتٍ تعطل الحلي، وثريك الحلي الحقيقي وأن تأتيك على الجملة بعقالٍ يأنس إليها الدين والدنيا، وفضائل لها من الشرف الرببة العليا، وهي أجمل من أن تأتي الصفة على حقيقة حالمها، وتستوفي جملة حمالها، ومن الفضيلة الجامحة فيها أنها تُبرِز هذا البيان أبداً في صورة مُسْتَحِدَّةٍ تزيد قدره ثُبلاً، وتوجب له بعد الفضل فضلاً، وإنك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت بها فوائد حتى تراها مكررة في موضع، ولها في كل واحد من تلك الموضع شأنٌ مفرد، وشرفٌ منفرد، وفضيلةٌ مرموقة، وخلابةٌ موموقة، ومن خصائصها التي تذكر بها، وهي عنوان مناقبها، أنها تعطيك الكثير من المعانى باليسير من اللفظ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدّة من الدُّرر، وتجنى من العُصُن الواحد أنواعاً من الشّمر، وإذا تأمّلتَ أقسام الصنعة التي بها يكون الكلام في حدّ البلاغة، ومعها يستحق وصف البراعة، وجدتها تفتقر إلى أن تُعيّرها حُلّها، وتقصُّ عن أن تُنْازعها مداها وصادفتها بجوماً هي بدرها، وروضاً هي زَهْرها، وعرائسَ ما لم تُعرِّها حَلِيمها فهي عواطل، وكوابعَ ما لم تُحسِّنها فليس لها في الحسن

حظٌ كامل، فإنه لترى بها الجماد حيًّا ناطقاً، والأعجم فصيناً، وال أجسام المُرسَّ مُبينةً، والمعانى الخفية باديةً جليّةً، وإذا نظرت في أمر المقاييس وحدتها ولا ناصر لها أعزُّ منها، ولا رونق لها ما لم تزِنْها، وتجد التشبيهات على الجملة غير مُعجِّبةٍ ما لم تكُنْها، إن شئت أرتك المعانى اللطيفة التي هي من خبار يا العقل، كأنما قد جُسِّمت حتى رأها العيون، وإن شئت لطفت الأوصاف الجسمانية حتى تعود روحانية لا تنالها إلا الضلنون، وهذه إشارات وتلوينات في بدايتها، وإنما ينجلِي الغرض منها ويَبَين، إذا تُكلِّم على هذه التفاصيل، وأفرَد كُلُّ فن بالتمثيل، وسترى ذلك إن شاء الله، وإليه الرغبة في أن تُوفَّق للبلوغ إليه والتُّوفُّر عليه، وإذا قد عرَّفتُكَ أن لها هذا المجال الفسيح، والشَّاؤ البعيد، فإنَّ أضعُ لك فصلًا، بعد فصلٍ، وأجتهد بقدر الطاقة في الكشف والبحث.

فصل

وهذا فصلٌ قسمُتها فيه قسمة عامة ومعنى العامة، أنه لا تجد في هذه الاستعارة قسمة إلا أحصَّ من هذه القسمة، وأنها قسيمة الاستعارة من حيث المعقول المتعارف في طبقات الناس وأصناف اللغات، وما تجده وتسمع أبداً نظيره من عوام الناس كما تسمع من حواصهم، أعلم أن كل لفظة دخلتها الاستعارة المفيدة، فإنها لا تخلو من أن تكون اسمًا أو فعلًا، فإذا كانت اسمًا فإنه يقع مستعارًا على قسمين "أحد هما" أن تنقله عن مسمَّاه الأصلي إلى شيء آخر ثابتٍ معلومٍ فتُجرِيه عليه، وبجعله متناولاً له تناولَ الصفة مثلاً للموصوف، وذلك قوله رأيت أسدًا وأنت تعني رجلاً شجاعاً وعنت لـنا ظَبَيبة وأنت تعني امرأة وأبديتُ نورًا وأنت تعني هُدًى وبيانًا وحجَّةً وما شاكل ذلك، فالاسم في هذا كله كما تراه متناولًـ شيئاً معلومًا يمكن أن يُنصَّ عليه فيقال: إنه عُنِيَ بالاسم وكُنِيَ به عنه وُنُقل عن مسمَّاه الأصلي فجعل اسمًا له على سبيل الإعارة والبالغة في التشبيه، والثاني: أن يؤخذ الاسم على حقيقته، ويوضع موضعًا لا يُبَيَّنُ فيه شيء يشارُ إليه فيقال: هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له، وجعل خليفةً لاسمِ الأصلي ونائباً مَنَابَه، ومثاله قول ليبد:

إذ أصبحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمامَهَا

وَغَدَةَ رِيحٍ قدْ كَشَفَتْ وَقِرَّةَ

وذلك أنه جعل للشمال يداً، ومعلوم أنه ليس هناك مُشار إليه يمكن أن تُجْرِي اليد عليه، كإجراء الأسد و السيف على الرجل في قوله أثْبَرَ لي أَسْدَ يَرْتُرُ و سللتُ سيفاً على العدو لا يُفَلُّ، والظباء على النساء في قوله "الظباء العِيد" و النور على الْهُدَى والبيان في قوله أبديتُ نورًا ساطعاً و كإجراء اليد نفسها على من يعُزُّ مكانه كقولك أنازعني في يدِها أَبْطَشُ، وعينها أَبْصُرُ تريد إنساناً له حُكْمَ اليد و فعلها، وغضاؤها ودفعها، وخاصَّةُ العين وفائتها، وعزَّةُ موقعها، ولطف موضعها لأنَّ معك في هذا كله ذاتاً يُنْصَ

عليها، تَرَى مَكَانَهَا فِي النَّفْسِ، إِذَا لَمْ تَجِدْ ذِكْرَهَا فِي اللفظِ، وَلَيْسَ لَكَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي بَيْتِ لِبِدِّ، بِلَ
 لَيْسَ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تُخْيِلَ إِلَيْ نَفْسِكَ أَنَّ الشَّمَالَ فِي تَصْرِيفِ الْعَدَةِ عَلَى حَكْمِ طَبِيعَتِهَا، كَالْمَدْبُرِ الْمَصْرُوفِ لِمَا
 زَمَانُهُ بِيَدِهِ، وَمَقَادِثُهُ فِي كَفَّهُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ لَا يَتَعَدَّ التَّحْيُّلُ وَالوَهْمُ وَالتَّقْدِيرُ فِي النَّفْسِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ
 هُنَاكَ شَيْءٌ يُحَسِّنُ، وَذَاتٌ تَتَحَصَّلُ، وَلَا سَبِيلٌ لَكَ أَنْ تَقُولَ: كَنَّى بِالْيَدِ عَنْ كَذَا، وَأَرَادَ بِالْيَدِ هَذَا الشَّيْءَ،
 أَوْ جَعَلَ الشَّيْءَ الْفَلَانِيَّ يَدًا كَمَا تَقُولُ: كَنَّى بِالْأَسَدِ عَنْ زَيْدٍ، وَعَنَّى بِهِ زَيْدًا، وَجَعَلَ زَيْدًا أَسَدًا، وَإِنَّما
 غَايَتِكَ الَّتِي لَا مُطْلَعٌ وَرَاءَهَا أَنْ تَقُولَ: أَرَادَ أَنْ يُثْبِتَ لِلشَّمَالِ فِي الْعَدَةِ تَصْرُّفًا كَتَصْرُّفِ الْإِنْسَانِ فِي الشَّيْءِ
 يَقْبَلُهُ، فَاسْتَعَارَ لَهَا الْيَدِ حَتَّى يَبَالِغَ فِي تَحْقِيقِ الشَّبَهِ، وَحُكْمُ الزَّمَامِ فِي اسْتَعْارَاتِهِ لِلْعَدَةِ حَكْمُ الْيَدِ فِي اسْتَعْارَاتِهَا
 لِلشَّمَالِ، إِذَا لَيْسَ هُنَاكَ مُشارٌ إِلَيْهِ يَكُونُ الزَّمَامُ كَنَايَةً عَنْهُ، وَلَكِنَّهُ وَفِي الْمَبَالَغَةِ شَرْطُهَا مِنَ الْطَّرَفَيْنِ، فَجَعَلَ
 عَلَى الْعَدَةِ زَمَانًا، لِيَكُونَ أَتَمٌ فِي إِثْبَاتِهِ مَصْرَفَةً، كَاجْعَلَ لِلشَّمَالِ يَدًا، لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي تَصْسِيرِهِ مُصَرَّفَةً،
 وَيَفْصِلُ بَيْنَ الْقَسْمَيْنِ أَنْكَ إِذَا رَجَعْتَ فِي الْقَسْمِ الْأَوَّلِ إِلَى التَّشْبِيهِ الَّذِي هُوَ الْمُغَرَّبُ مِنْ كُلِّ اسْتَعْارَةٍ ثُغِيدَ،
 وَجَدَتَهُ يَأْتِيكَ عَفْوًا، كَقَوْلُكَ فِي رَأَيْتَ أَسَدًا رَأَيْتَ رَجَالًا كَالْأَسَدِ أَوْ رَأَيْتَ مِثْلَ الْأَسَدِ أَوْ شَبَيْهًا بِالْأَسَدِ
 وَإِنْ رُمْتُهُ فِي الْقَسْمِ الثَّانِي وَجَدَتَهُ لَا يَؤْتِيكَ تَلْكَ الْمَؤَاتَةَ، إِذَا لَا وَجَهَ لَأَنْ تَقُولَ: إِذَا أَصْبَحَ شَيْءٌ مِثْلُ الْيَدِ
 لِلشَّمَالِ أَوْ حَصَلَ شَبَيْهٌ بِالْيَدِ لِلشَّمَالِ، وَإِنَّمَا يَتَرَاءَى لَكَ التَّشْبِيهِ بَعْدَ أَنْ تَخْرِقَ إِلَيْهِ سَرَّاً، وَتُعْمَلَ تَأْمَالًا
 وَفَكْرًا، وَبَعْدَ أَنْ تُعْبِرَ الطَّرِيقَةَ، وَتَخْرُجَ عَلَى الْحَدْنُوِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلُكَ: إِذَا أَصْبَحَتِ الشَّمَالُ وَهَا فِي قُوَّةٍ
 تَأْثِيرٌ هَا فِي الْعَدَةِ شَبَهُ الْمَالِكِ تَصْرِيفُ الشَّيْءِ بِيَدِهِ، وَإِجْرَاهُ عَلَى موَافِقَتِهِ، وَجَذْبُهُ نَحْوَ الْجَهَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا
 طَبِيعَتِهِ، وَتَنْحُوا إِرَادَتِهِ، فَأَنْتَ كَمَا تَرَى تَجْدُدُ الشَّبَهِ الْمُنْتَرَعِ هَا هَا إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَوَضَعْتَ
 الْأَسَمَ الْمُسْتَعَارَ فِي مَوْضِعِهِ الْأَصْلِي لَا يَلْقَائُكَ مِنَ الْمُسْتَعَارِ نَفْسَهُ، بَلْ مَا يَضَافُ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ
 تَجْعَلَ الشَّمَالَ كَالْيَدِ وَمِشْبَهًا بِالْيَدِ، كَمَا جَعَلَ الرَّجُلَ كَالْأَسَدِ وَمِشْبَهًا بِالْأَسَدِ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ
 الشَّمَالَ كَذِي الْيَدِ مِنَ الْأَحْيَاءِ، فَأَنْتَ تَجْعَلُ فِي هَذَا الضَّرَبِ الْمُسْتَعَارِ لَهُ وَهُوَ نَحْوُ الشَّمَالِ ذَا شَيْءِ،
 وَغَرْضُكَ أَنْ تُثْبِتَ لِهِ حَكْمَ مَنْ يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي فَعْلٍ أَوْ غَيْرِهِ، لَا نَفْسَ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَاعْرَفَهُ.
 وَهَكُذا قَوْلُ زَهِيرٍ: "وَعَرِيَ أَفْرَاسُ الصَّبَّا وَرَوَاحْلُهُ"

لَا تَسْتَطِعُ أَنْ تُثْبِتَ ذَوَاتًا أَوْ شَبَهَ الذَّوَاتِ تَتَنَاهُ لَهَا الْأَفْرَاسُ وَالرَّوَاحِلُ فِي الْبَيْتِ، عَلَى حَدَّ تَنَاهُلِ الْأَسَدِ
 الرَّجُلِ الْمُوصَفِ بِالشَّجَاعَةِ، وَالبَدْرِ الْمُوصَفِ بِالْحَسْنَ أوَ الْبَهَاءِ، وَالسَّحَابِ الْمُذَكَّرِ بِالسَّخَاءِ وَالسَّمَاءِ،
 وَالنُّورِ الْعِلْمِ، وَالْمُهْدَى وَالبَيَانِ، وَلَيْسَ إِلَّا أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنَّ الصَّبَّا قَدْ تُرُكَ وَأَهْمَلَ، وَفُقدَ نِزَاعُ النَّفْسِ إِلَيْهِ
 وَبَطَلَ، فَصَارَ كَالْأَمْرِ يُنْصَرِفُ عَنْهُ فَتُعْطَلُ آلَاتُهُ، وَتُنْطَرِحُ أَدَاتُهُ كَالْجَهَةِ مِنْ جَهَاتِ الْمَسِيرِ نَحْوَ الْحَجَّ أَوْ الْغَزوَ
 أَوِ التَّجَارَةِ يُقْضَى مِنْهَا الْوَطَرُ، فَتُحَجَّطُ عَنِ الْخَيْلِ الَّتِي كَانَتْ تُرْكَبُ إِلَيْهَا لَبُودُهَا، وَتُلَقَّى عَنِ الإِبَلِ الَّتِي
 كَانَتْ تُحَمَّلُ لَهَا قَتُودُهَا، وَقَدْ يُجْيِيَ وَإِنْ كَانَ كَالْتَكَلْفُ أَنْ تَقُولَ إِنَّ الْأَفْرَاسَ عِبَارَةٌ عَنْ دَوَاعِي النَّفَوسِ

وشهواها في لذاتها، أو الأسباب التي تُقتل في حَبْل الصِّبا، وتنصر جانبَ الموى، وُتلهب أريجية النشاط، وتحرك مَرَح الشَّباب، كما قال "ونعم مَطْيَةُ الجَهْلِ الشَّبابُ" وقال "كان الشَّبابُ مَطْيَةً لِلْجَهْلِ" وليس من حقك أن تشكّف هذا في كل موضع، فإنه ربّما خرج بك إلى ما يضرُّ المعنى وينبئ عنه طبعُ الشعر، وقد يتعاطاه من يخالقه شيءٌ من طباع التعمق، فتجدُ ما يفسد أكثر مما يصلح، ولو أنك طلبت للملطية في بيت الفرزدق:

لَعْمِي لِئَنْ قَيَّدْتُ نَفْسِي لِطَالِمَا سَعَيْتُ وَأَوْضَعْتُ الْمَطَبَّةَ فِي الْجَهْلِ

مِثْلَ هذا التأول، تباعدتَ عن الصواب، وعدلتَ عما يسبق إلى القلب، وذلك أن المعنى على قولك: لطالما سعيتُ في الباطل، وقدِيماً كنت في الإسراع إلى الجهل بصورة من يُوضع الملطية في سفره، وسرُّ هذا الموضع يتجلّى تمام التجلّى إذا تكلّم على الفرق بين التشبيه والتّمثيل، وسيأتيك ذلك إن شاء الله تعالى، وكذا قولهم: هو مُرْخَى العنان، ومُلْقَى الرِّمام، لا وجه لأن تروم شيئاً ثُجْري العنان عليه ويتناوله، بل المعنى على انتراع الشبه من الفرس في حال ما يُرْخَى عِنَانُه، وأن يُنظر إلى الصورة التي تُوجَدُ من حاله تلك في العقل، ثم يُجاء بها فيُعَارُّها الرَّجُلُ، ويُتصوَّرُ بمقتضاها في النفس ويُتمثَّلُ، ولو قلت: إن العنان ها هنا معنى النهي، وأن المراد أن النهي قد أبعد عنه ونحو ذلك، دخلت في ظاهرِ من التكُّلف، وأتعبت نفسك في غير جدوئي، وعادت زيادتك نقاصاناً، وطلّبك الإحسان إتساعه. واعلم أن إغفال هذا الأصل الذي عرفتُك من أن الاستعارة تكون على هذا الوجه الثاني كما تكون على الأول مما يعود إلى مثل هذا التعمق، فإنه نفسه قد يصير سبباً إلى أن يقع قوم في التشبيه، وذلك أنهم إذا وضعوا في أنفسهم أن كل اسم يستعار فلا بد من أن يكون هناك شيء يمكن الإشارة إليه يتناوله في حال المجاز، كا يتناول مسمّاه في حال الحقيقة، ثم نظروا في نحو قوله تعالى: "وَلِتُصْنِعَ عَلَى عَيْنِي" طه: 93 و "وَأَصْنِعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا" هود: 73، فلما لم يجدوا للفظة العين ما يتناوله على حدّ تناول النور مثلاً للهدي والبيان ارتباكون في الشكّ وحاموا حول الظاهر، وحملوا أنفسهم على لزومه، حتى يُفضي بهم إلى الضلال البعيد، وارتکاب ما يقدح في التوحيد، ونعود بالله من الخذلان. وطريقة أخرى، في بيان الفرق بين القسمين، وهو أن الشبهة في القسم الأول الذي هو نحو رأيت أسدًا - تريد رجلاً شجاعاً - وصف موجود في الشيء الذي استعرت اسمه وهو الأسد، وأما قولك إذا أصبحت بيد الشمال زمامها فالشبهة الذي له استعرتَ اليـد، ليس بوصف في الـيد، ولكنه صفتـه تُـكتسبـها الـيـد صاحـبـها، وتحـصـلـ لهـ بـهاـ، وهي التـصرفـ على وجهـ مـخـصـوصـ وكـذاـ قولـكـ أـفـراسـ الصـبـاـ، ليسـ الشـبـهـ الـذـيـ لهـ استـعرـتـ الـأـفـراسـ مـوجـودـاـ فيـ الـأـفـراسـ، بلـ هوـ شـبـهـ يـحـصـلـ لـماـ يـضـافـ إـلـيـهـ

الأفاس، حيث يراد الحقيقة نحو قولنا "عُرِّي أفاس الغزو، وَأجْهَتْ خيل الجهاد"، وذلك ما يوجه الفعل الواقع على الأفاس، نحو أنّ وقوع الفعل الذي هو عُرِّيَ على أفاس الغزو، يوجب الإمساك عن الغزو والترك له وعلى هذا القياس. وإذا قد تقرر أمر الاسم في كون استعارته على هذين القسمين، فمن حقّنا أن ننظر في الفعل هل يحتمل هذا الانقسام، والذي يجب العملُ عليه أن الفعل لا يتصور فيه أن يتناول ذات شيء، كما يتصور في الاسم، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الذي اشتُقَ منه للشيء في الزمان الذي تدل صيغته عليه، فإذا قلت: ضربَ زيدٌ، أثبتَ الضرب لزيد في زمان ماضٍ، وإذا كان كذلك، فإذا استغير الفعل لما ليس له في الأصل، فإنه يثبتُ باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مشتق منه. بيان ذلك أن تقول: نطقَ الحال بكتابٍ، وأخبرتني أساريرُ وجهه بما في ضميره، وكلمتني عيناه بما يحيوي قلبه، فتجدد الحال وصفاً هو شبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أن الحال تدلّ على الأمر ويكون فيها أماراتٌ يعرف بها الشيء، كما أن النطق كذلك، وكذلك العين فيها وصف شبيه بالكلام، وهو دلالتها بالعلامات التي تظهرُ فيها وفي نظرها وخصائصٍ أو صفاتٍ يُحدِّس بها على ما في القلوب من الإنكار والقبول، ألا ترى إلى حديث الجمحي؟ حُكِي عن بعضهم أنه قال: أتيتُ الجمحيَ أستشيره في امرأة أردت التزوج بها فقال: أقصيرة هي أم غير قصيرة؟ قال: فلم أفهم ذلك، فقال لي: كأنك لم تفهم ما قلتُ، إني لأعرف في عين الرجل إذا عرف، وأعرفُ فيها إذا أنكر، وأعرفُ إذا لم يعرف ولم ينكر، أمّا إذا عرف، فإنها تَخَوَّصُ، وإذا لم يعرف ولم ينكر فإنها تَسْجُو، وإذا أنكر فإنها تمحظُ، أردت بقولي قصيرة، أي هي قصيرة النسب تُعرف بأبيها أو جدّها. قال الشيخ أبو الحسن: وهذا من قول النسابة البكري لرؤبة بن العجاج لما أتاه فقال له من أنت؟ قال رؤبة بن العجاج فقال قَصْرَتْ وَعَرِفتَ. قال: وعلى هذا المعنى قول رؤبة: رؤبة:

باسمِ إذا الأنساب طالت يَكْفِي

قد رفع العجاج ذكري فادعُني

وأمر العين أظهر من أن تحتاج فيه إلى دليل، ولكن إذا جرى الشيء في الكلام هو دعوى في الجملة، كان الآنس للقارئ أن يقترن به ما هو شاهد فيه، فلم يُرَ شيءٌ أحسنَ من إيصال دعوى ببرهان. وإذا كان أمر الفعل في الاستعارة على هذه الجملة، رجع بنا التحقيق إلى أنّ وصف الفعل بأنه مستعار، حكمُ يرجع إلى مصدره الذي اشتُقَ منه، فإذا قلنا في قوله: نطقَ الحال، أن نطقَ مستعار، فالحكمُ يعني أن النطق مستعار، وإذا كانت الاستعارة تنصرف إلى المصدر كان الكلام فيه على ما مضى، وما يجب مراعاته أن

ال فعل يكون استعارةً مَرَّةً من جهة فاعله الذي رُفع به، ومثاله ما مضى ويكون أُخْرِي استعارةً من جهة مفعوله، وذلك نحو قول ابن المعترّ:

جُمَعَ الْحَقُّ لَنَا فِي إِمَامٍ فَقَتَلَ وَأَحْيَ إِنَّمَا صَارَا مُسْتَعْرَيْنَ بَأْنَ عُدِّيَا إِلَى الْبَخْلِ وَالسَّمَاحِ، وَلَوْ قَالَ: قَتْلُ الْأَعْدَاءِ وَأَحْيَ، لَمْ يَكُنْ

قَتْلَ استعارةً بوجهه، ولم يكن أحْيَ استعارةً على هذا الوجه وكذا قوله:

وَأَقْرَبِي الْهَمُومَ الطَّارِقَاتِ حَزَاماً

هو استعارة من جهة المفعولين جمِيعاً، فأما من جهة الفاعل فهو محتمل للحقيقة، وذلك أن تقول: أقربِي الأضياف النازلين اللحمَ العبيطَ ومثله قوله: "قَرَى الْهَمُّ إِذْ ضَافَ الزَّمَاعَ" وقد يكون الذي يعطيه حكم الاستعارة أحدُ المفعولين دون الآخر كقوله:

مَا كَانَ خَاطَّاً عَلَيْهِمْ كُلُّ زَرَادٍ
نَقْرِيهِمُ لَهْدَمِيَّاتِ نَقْدُ بِهَا

فصل

اعلم أن الاستعارة كما علمت تعتمد التشبّية أبداً، وقد قلت: إن طُرُقه تختلف، ووعدها الكلام فيه، وهذا الفصل يعطي بعضَ القول في ذلك بإذن الله تعالى، وأنا أريد أن أدرجها من الضعف إلى القوة، وأبدأ في ترتيلها بالأدرين، ثم بما يزيد في الارتفاع، لأن التقسيم إذا أُرْيَغَ في خارج من الأصل، فالواجب أن يُيدَّأ بما كان أَقْلَى خروجاً منه، وأدنى مدَّاً في مفارقته، وإذا كان الأمر كذلك، فالذي يستحقُ بحكم هذه الجملة أن يكون أَوْلَى من ضروب الاستعارة، أن يُرَى معنى الكلمة المستعارة موجوداً في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة، إلا أنَّ لذلك الجنس خصائص ومراتبَ في الفضيلة والنقص والقوّة والضعف، فانت تستعيير لفظ الأفضل لما هو دونه، ومثاله استعارةُ الطيران لغير ذي الجناح، إذا أردت السرعة، وانقضاض الكواكب للفرس إذا أسرع في حركته من علوّ، و السباحة له إذا عدَا عدواً كان حاله فيه شبيهاً بحالة السباح في الماء، ومعلومُ أن الطيران والانقضاض والسباحة والعدو كلها جنس واحد من حيث الحركة على الإطلاق، إلا أنهُم نظروا إلى خصائص الأجسام في حركتها، فأفردوا حركة كل نوع منها باسم، ثم إنهم إذا وجدوا في الشيء في بعض الأحوال شبيهاً من حركة غير جنسه، استعاروا له العبارة من ذلك الجنس، فقالوا في غير ذي الجناح طار كقوله:

وَطَرَتْ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتِ

وَكَمَا جَاءَ فِي الْخَبْرِ: كُلُّمَا سَمِعَ هَيَّةً طَارَ إِلَيْهَا، وَكَمَا قَالَ:

لَوْيَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ

ومن ذلك أن فاض موضوع حركة الماء على وجه مخصوص، وذلك أن يفارق مكانه دفعةً فينبسط، ثم إنه استعير للفجر، كقوله:

كَالْفَجْرِ فَاضَ عَلَى نُجُومِ الْغَيْبِ

لأن للفجر انبساطاً وحالة شبيهة بانبساط الماء وحركته في فيضه، فأما استعارة فاض بمعنى الجود، فنوع آخر غير ما هو المقصود هنا، لأن القصد الآن إلى المستعار الذي تُوجَد حقيقة معناه من حيث الجنس في المستعار له، وكذلك قول أبي تمام:

بِهِ مِثْمَامَا أَلْفَتْ عِقْدًا مُنْظَمًا

وَقَدْ نَثَرْتُهُمْ رَوْعَةً ثُمَّ أَحْدَقُوا

وقول المتنبي:

كَمَا نُثِرَتْ فَوْقَ الْعَرْوَسِ الدَّرَاهِمِ

نَثَرَتْهُمْ فَوْقَ الْأَحْيَابِ نَثَرَةً

استعارة، لأن النثر في الأصل للأجسام الصغار، كالدرهم والدنانير والجواهر والحبوب ونحوها، لأن لها هيئة مخصوصة في التفرق لا تأتي في الأجسام الكبار، ولأن القصد بالنشر أن تجمع أشياء في كف أو وعاء، ثم يقع فعل تفرق معه دفعه واحدة، والأجسام الكبار لا يكون فيها ذلك، لكنه لما آتَقَ في الحرب تساقط المنهزمين على غير ترتيب ونظام، كما يكون في الشيء المنشور، عبر عنه بالنشر، ونسب ذلك الفعل إلى المدوح، إذ كان هو سبب ذلك الانتشار، فالتفرق الذي هو حقيقة النثر من حيث جنس المعنى وعمومه، موجود في المستعار له بلا شبهة، ويبيّنه أن النظم في الأصل لجمع الجواهر وما كان مثلها في السلوك، ثم لما حصل في الشخصين من الرجال أن يجمعهما الحاذق المبدع في الطعن في رُمح واحد ذلك الضرب من الجمع، عبر عنه بالنظم، كقولهم: انتظمها برمجه، وكقوله:

قَالُوا وَيَنْظُمُ فَارِسِينَ بِطَعْنَةٍ

وكان ذلك استعارة، لأن اللفظة وقعت في الأصل لما يُجمِع في السلوك من الحبوب والأجسام الصغار، إذ كانت تلك الهيئة في الجمع تَخْصُّها في الغالب، وكان حصولها في أشخاص الرجال من النادر الذي لا يكاد يقع، وإنما فلو فرضنا أن يكثر وجوده في الأشخاص الكبيرة، لكان لفظ النظم أصلاً وحقيقة فيها، كما يكون حقيقة في نحو الحبوب، وهذا النحو لشدة الشبه فيه، يكاد يلحق بالحقيقة، ومن هذا الحد قوله:

صَفَّةُ الْهُدَى مِنْ أَنْ تَرِقَ فَتُخْرِقَا

وَفِي يَدِكَ السَّيْفُ الَّذِي امْتَعَتْ بِهِ

وذلك أن أصل الخُرُقَ أن يكون في الثوب، وهو في الصفة استعارة، لأنه لَمَا قال تَرِقَ، قربت حالها من حال الثوب، وعلى ذلك فإننا نعلم أن الشق والصدع حقيقة في الصَّفَة، ونعلم أن الخرق يجتمعهما في الجنس، لأن الكلَّ تفريقٌ وقطعٌ، ولو لم يكن الخرق والشق واحداً، لما قلت: شققتُ الثوبَ، والشق عيبٌ في الثوب، وَتَشَقَّقَ الثوبُ قول من لا يستعيّر، ولكن لو قلت "خرق الحشمة"، لم يكن من الحقيقة في شيء، وكان خارجاً من هذا الفن الذي نحن فيه، لأنه ليس هناك شق، ولو جاءَ شَقَّ الحشمة أو صَدَعَ مثلاً، كان كذلك أعني لا يكون له أصلٌ في الحقيقة ولا شبُّه بها. ومن هذا الضرب قوله تعالى: "وَمَرْفَعُهُمْ كُلُّ مُمَزَّقٍ" سبأ: 91 يُعدُّ استعارةً من حيث إن التمزيق للثوب في أصل اللغة، إلا أنه على ذلك راجع إلى الحقيقة، من حيث إنه تفريق على كل حال، وليس بجنس غيره، إلا أنهم خصوا ما كان مثل الثوب بالتمزيق، كما خصوه بالخرق، وإن فانت تعلم أن تمزيق الثوب تفريق بعضه من بعض، ومثله أن القطع إذا أطلق، فهو لإزالة الاتصال من الأحجام التي تلترق أجزاؤها، وإذا جاء في تفريق الجماعة وإبعاد بعضه عن بعض، كقوله تعالى: "وَقَطَعْتُهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا" الأعراف: 861، كان شبُّه الاستعارة، وإن كان المعنى في الموضعين على إزالة الاجتماع وتَفَقِّيه. فإن قلت: قطع عليه كلامه، أو قلت: تقطع الوقت بكذا، كان نوعاً آخر، ومن الاستعارة القريبة في الحقيقة قوله لهم: أَتَرَى فلانٌ من المجد، وَأَفْلَسٌ من المروءة، وَكَوْلَهُ:

أَمْسِيَّتُ مِنْ كَبِيِّي وَمِنْهَا مُعْدِمًا

إِنْ كَانَ أَغْنَاهَا السُّلُوُّ، فَإِنَّنِي

وذلك أن حقيقة الإثراء من الشيء، كثرته عندك، ووصف الرجل بأنه كثير المجد أو قليل المروءة، كوصفه بأنه كثير العلم أو قليل المعرفة، في كونه حقيقة، وكذلك إذا قلت: أَتَرَى من الشوق أو الحُزُن كما قال:

بِخَرِيبٍ مِنَ الْغَرَامِ وَمُثْرِي

قَدْ وَقَفَنَا عَلَى الدِّيَارِ وَفِي الرَّكَ

فهو كقولك: كثُرَ شَوْقُهُ وَحْزُنُهُ وَغَرَامُهُ، وإذا كان كذلك، فهو في أنه نُقل إلى شيء جنسه جنسُ الذي هو حقيقة فيه، بمحزلة طار، أو أظهره أمراً منه، وكذا معنى أعدَّ من المال، أنه خلا منه، وأن المال يزول عنه فإذا أخبر أن كَبَدَه قد ذهبَت عنه، فهو في حقيقة مَنْ ذهبَ ماله وعدمه، والعدم في المال وفي غير المال بمحزلة واحدة لا تتغيّر له فائدة، والمُعْدَمُ موضوع لمن عَدِمَ ما يحتاج إليه، فالكبده مما يحتاج إليه، وكذلك المحبوبة، فإنما تقع هذه العبارة في نفسك موقع الغريب من حيث أن العُرُوفَ جَرَى في الإعدام بأن يُطلق على من عَدِمَ ما جنسه جنسُ المال، ويؤُنْسِك بما قلتُ، أنك لو قلت: عدم كَبَدَه، لم يكن مجازاً، ولم تجد بينه وبين خلا من كَبَدَه وزالت عنه كَبَدَه كَبِيرَ فَرْقٍ، ألا تراك تقول: الفَرَسُ عَادِمٌ لِلطَّحَّالِ تريده: ليس له

طحال، وهذا كلام لا استعارة فيه، كما أنت لو قلت: الطحال معدوم في الفرس كان كذلك، ومن اللائق بهذا الباب **البيّن أمرُه**، ما أنسدَه أبو العباس في الكامل من قول الشاعر:

مِنْأَ عَشِيَّةً يَجْرِي بِالدَّمِ الْوَادِي
ما كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زَرَادٍ
لَمْ تَلْقَ قَوْمًا هُمْ شَرُّ إِلَخْوَتِهِمْ
تَقْرِيْهُمْ لَهَذِمَيَاتٍ نَقْدُ بِهَا

قال: لأن الخياطة، تضم خرق القميص والسرد يضم حلق الدرع، أفلأ تراه **بيّن** أن جنسهما واحد، وأن كلاً منها ضم ووصل وإنما يقع الفرق من حيث أن الخياطة ضم أطراف الخرق بخيط يسلك فيها على الوجه المعلوم، و الزرد ضم حلق الدرع بداخلة توجد بينها، إلا أن الشكل الذي يلزم أحد طرفى الحلقة الآخر بدخوله في ثقبتهما، في صورة الخيط الذى يذهب في منافذ الإبرة، واستقصاء القول في هذا الضرب، والبحث عن أسراره، لا يمكن إلا بعد أن تقرر الضروب المخالفه له من الاستعارة، فأقتصر منه على القدر المذكور، وأعود إلى القسمة، ضرب **ثان** يشبه هذا الضرب الذي مضى، وإن لم يكن بإياه، وذلك أن يكون الشبه **ماحوداً** من صفة هي موجود في كل واحد من المستعار له والمستعار منه على الحقيقة، وذلك قوله: **رأيت شمساً**، تריד إنساناً يتھلّ وجهه كالشمس، فهذا له شبه باستعارة طارغيري الجناح وذلك أن الشبه **مُراعي** في التأثر، وهو كما تعلم موجود في نفس الإنسان المتهلل، لأن **رونق** الوجه الحسن من حيث **حسن البصر**، **مجانس** لضوء الأحسام النيرة، وكذلك إذا قلت: **رأيتأسداً** تrepid رجلاً، فالوصف الجامع بينهما هو الشجاعة، وهي على حقيقتها موجودة في الإنسان، وإنما يقع الفرق بينه وبين السبع الذي استعرت اسمه له فيها، من جهة **القوّة** والضعف والزيادة والنقصان، وربما أدعى البعض **الكمامة** والبهم مساواة الأسد في حقيقة الشجاعة التي عمود صورتها انتفاء المخافة عن القلب حتى لا تخامرها، وتفرق خواطره وتحلل عزيمته في الإقدام على الذي يباطشه ويريد قهره، وربما كف الشجاع عن الإقدام على العدو لا لخوف يملك قلبه ويسلبه قواه، ولكن كما يكُفُّ المنهيُّ عن الفعل، لا تخونه في تعاطيه **قوّة**، وذلك أن العاقل من حيث الشرع منهي عن أن يهلك نفسه، أترى أن **البطل الكمي** إذا عدم سلاحاً يقاتل به، فلم ينهض إلى العدو، كان فاقداً شجاعته وبأسه، ومتبّراً من النجدة التي يُعرف بها، ثم إن الفرق بين هذا الضرب وبين الأول أن الاشتراك هنا في صفة توحد في جنسين مختلفين، مثل أن جنس الإنسان غير جنس الشمس، وكذلك جنسه غير جنس الأسد، وليس كذلك الطيران وجري الفرس، فإنهما جنس واحد بلا شبهة، وكلاهما **مُرور** وقطع للمسافة، وإنما يقع الاختلاف بالسرعة، وحقيقة السرعة **قلة تحلل السكون للحركات**، وذلك لا يوجب اختلافاً في الجنس، فإن قلت: فإذاً لا فرق بين استعارة طار للفرس وبين استعارة الشففة للفرس، فهلا عدلت هذا في القسم

اللُّفْظِيِّ غَيْرِ المَفِيدِ؟ ثُمَّ إِنَّكَ إِنْ اعْتَذَرْتَ بِأَنَّ فِي طَارِ خَصُوصَ وَصَفٍ لَّيْسَ فِي عَدَّاً وَجَرَى، فَكَذَلِكَ فِي الشَّفَةِ خَصُوصُ وَصَفٍ لَّيْسَ فِي الْجَحْفَلَةِ، فَالْجَوَابُ إِنَّمَا لَمْ أَعْدُهُ فِي ذَلِكَ الْقَسْمِ، لِأَجْلِ أَنَّ خَصُوصَ الْوَصْفِ الْكَائِنِ فِي طَارِ مُرَاعِيِّ فِي اسْتِعْارَتِهِ لِلْفَرْسِ، أَلَا تَرَاكَ لَا تَقُولُهُ فِي كُلِّ حَالٍ، بَلْ فِي حَالٍ مُخْصُوصَةٍ وَكَذَا السِّبَاحَةِ، لَأَنَّكَ لَا تَسْتَعِيرُهَا لِلْفَرْسِ فِي كُلِّ أَحْوَالِ حَرْبِيَّهُ، نَعَمْ، وَتَأْبِي أَنْ تَعْطِيهَا كُلَّ فَرْسِ، فَالْقَطْعُوفُ الْبَلِيلُ لَا يَوْصِفُ بِأَنَّهُ سَابِعَ،

وَأَمَّا اسْتِعَارَةُ اسْمِ لَعْضِ نَحْوِ الشَّفَةِ وَالأنْفِ فَلَمْ يُرَاعِ فِيهِ خَصُوصَ الْوَصْفِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَجَاجَ لَمْ يَرِدْ بِقُولِهِ "وَمَرْسِنَا مُسَرَّحًا"، أَنْ يَشْبِهَ أَنْفَ الْمَرْأَةِ بِأَنْفِ نَوْعِ الْحَيَّانِ، لَأَنَّ هَذَا الْعَضْوَ مِنْ غَيْرِ الإِنْسَانِ لَا يَوْصِفُ بِالْحَلْسِنِ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْعَيْنِ وَالْجَيْدِ، وَهَكُذا اسْتِعَارَةُ الْفِرْسِينِ لِلشَّاهَ فِي قُولِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَلَوْ فِرْسِنَ شَاهَ، وَهُوَ لِلْبَعِيرِ فِي الْأَصْلِ لَيْسَ لِأَنَّ يَشْبِهَ هَذَا الْعَضْوَ مِنْ الشَّاهَ بِهِ مِنْ الْبَعِيرِ، كَيْفَ وَلَا شَبَهَ هَنَاكَ، وَلَيْسَ إِذَنْ فِي مَجِيْءِ الْفِرْسِينِ بَدَلَ الظَّلْفَ أَمْ أَكْثَرَ مِنْ الْعَضْوِ نَفْسِهِ، ضَرَبَ ثَالِثٌ، وَهُوَ الصَّمِيمُ الْخَالِصُ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ، وَحْدُهُ أَنْ يَكُونَ الشَّبَهُ مَأْخُوذًا مِنَ الصُّورِ الْعُقْلِيَّةِ، وَذَلِكَ كَاسْتِعَارَةُ التُّورِ لِلْبَيَانِ وَالْحَجَةِ الْكَاشِفَةِ عَنِ الْحَقِّ، الْمَرِيلَةِ لِلشَّكِ النَّافِيَّةِ لِلرَّيْبِ، كَمَا جَاءَ فِي التَّتَرِيلِ مِنْ نَحْوِ قُولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: "وَاتَّبِعُوا التُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ" الْأَعْرَافُ: 751 وَكَاسْتِعَارَةُ الْصِرَاطِ لِلَّدَيْنِ فِي قُولِهِ تَعَالَى: "إِهْدِنَا الصِرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ" الْفَاتِحَةُ: 5، وَ "وَإِنَّكَ لَتَهَدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" الشُّورِيُّ: 25 "إِنَّكَ لَا تَشْكُ فِي أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ النُّورِ وَالْحَجَةِ مَا بَيْنَ طَيْرانِ الطَّائِرِ وَجَرِيِ الْفَرْسِ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ فِي عُمُومِ الْجِنْسِ، لَأَنَّ التُّورَ صَفَةُ مِنْ صَفَاتِ الْأَجْسَامِ مَحْسُوسَةٌ، وَالْحَجَةُ كَلَامٌ وَكَذَا لَيْسَ بَيْنَهُمَا مَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْأَسَدِ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ فِي طَبِيعَةٍ مَعْلُومَةٍ تَكُونُ فِي الْحَيَّانِ كَالشَّجَاعَةِ، فَلَيْسَ الشَّبَهُ الْحاَصِلُ مِنَ التُّورِ فِي الْبَيَانِ وَالْحَجَةِ وَنَحْوِهِمَا، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْحَجَةَ صَارَ فِي حَالَةِ شَبَيْهَةِ بَحَالِ الْبَصَرِ إِذَا صَادَفَ النُّورَ، وَوُجُوهُهُ طَلَائِعُهُ نَحْوِهِ، وَجَالَ فِي مَصَارِفِهِ وَانْتَشَرَ، وَانْبَتَ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي يَسْافِرُ طَرْفُ الْإِنْسَانِ فِيهَا، وَهَذَا كَمَا تَعْلَمُ شَبَهُ لَسْتَ تَحْصِلُ مِنْهُ عَلَى جِنْسٍ وَلَا عَلَى طَبِيعَةٍ وَغَرِيْزَةٍ، وَلَا عَلَى هَيَّةٍ وَصُورَةٍ تَدْخُلُ فِي الْخَلْقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ صُورَةٌ عَقْلِيَّةٌ. وَاعْلَمُ أَنَّ هَذَا الضَّرْبُ هُوَ الْمَرْتَلَةُ الَّتِي تَبْلُغُ عِنْدَهَا الْاسْتِعَارَةَ غَايَةَ شَرْفِهَا، وَيَتَسْعَ لَهَا كَيْفَ شَاءَتْ الْحَالَ فِي تَفْنِنِهَا وَتَصْرِفِهَا، وَهَا هُنَّ تَخْلُصُ لِطَيفَةِ رُوحَانِيَّةٍ، فَلَا يَبْصِرُهَا إِلَّا ذُوو الْأَذْهَانِ الصَّافِيَّةِ، وَالْعُقُولُ الْنَّافِذَةُ، وَالْطَّبَاعُ السَّلِيمَةُ، وَالنَّفُوسُ الْمُسْتَعِدَّةُ لِأَنْ تَعْيَيِ الْحَكْمَةَ، وَتَعْرُفُ فَصْلَ الْخَطَابِ، وَلَهَا هَا هَا أَسَالِبُ كَثِيرَةٌ، وَمَسَالِكُ دِقْيَةٌ مُخْتَلِفةٌ، وَالْقَوْلُ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْقَانُونِ وَالْقَسْمَةِ يَغْمُضُ فِيهَا، إِلَّا أَنَّ مَا يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ فِي مَعْنَى التَّقْسِيمِ لَهَا أَنَّهَا عَلَى أَصْوَلِ أَحَدِهَا: أَنْ يَؤْخُذَ الشَّبَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُشَاهَدَةِ وَالْمَدْرَكَةِ بِالْحَوَاسِّ عَلَى الْجَمْلَةِ لِلْمَعْنَى الْمَعْقُولَةِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَؤْخُذَ الشَّبَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَحْسُوسَةِ لِمُثْلِهَا، إِلَّا أَنَّ الشَّبَهَ مَعَ ذَلِكَ عَقْلِيٌّ، وَالْأَصْلُ ثَالِثٌ: أَنْ يَؤْخُذَ الشَّبَهُ مِنَ الْمَعْقُولِ لِلْمَعْقُولِ، فَمَثَالٌ مَا جَرِيَ عَلَى

"الأصل الأول" ما ذكرتُ لك من استعارة النور للبيان والحجّة، فهذا شَيْءٌ أَخِذُ من محسوس لمعقول، ألا ترى أن النور مشاهدٌ محسوس بالبصر، والبيانُ والحجّةُ ما يُؤْدِيه إلَيْك العقل من غير واسطة من العين أو غيرها من الحواس، وذلك أن الشَّيْءَ ينصرف إلى المفهوم من الحروف والأصوات، ومدلولُ الألفاظ هو الذي ينُورُ القلب لا الألفاظ، هذا و النور يستعار للعلم نفسه أيضاً والإيمان، وكذلك حكم الظلمة، إذا استعيرت للشَّيْءِ والجَهَلِ والكَفَرِ، لأنَّه لا شَيْءَ في أن الشَّيْءَ والشكوك من المعقول، ووجه التشبيه أن القلب يحصل بالشَّيْءِ والجَهَلِ، في صفة البصر إذا قَيَّدَهُ دُجَى الليل فلم يجدْ من صرفاً وإن استعيرت للضلاله والكفر، فلأنَّ صاحبَهَا كمن يسعى في الظلمة فيذهب في غير الطريق، وربما دُفعَ إلى هُلك وتردى في أهْوَى، ومن ذلك استعارة القسطاس للعدل ونحو ذلك من المعانِي المعقولة التي تُعطى غيرَها صفة الاستقامة والسداد، كما استعيره الجاحظ في فصلٍ يذكر فيه علم الكلام، فقال: هو العيار على كل صناعة، والزمام على كل عبارة، والقسطاسُ الذي به يُستبان كل شيءٍ ورجحاته والراووق الذي به يُعرفُ صفاء كل شيءٍ وكدره، وهكذا إذا قيل في التَّنْحُوا: إنه ميزان الكلام ومعياره، فهو أَخِذُ شَيْءٍ من شيءٍ هو جسمُ يُحسُّ ويشاهد، لمعنىٍ يُعلَمُ ويُعقلُ ولا يدخل في الحاسة، وذلك أظهر وأبين من أن يُحتاجُ فيه إلى فضل بيان، وأما تفنته وسعته وتصرُّفه من مرضيٍّ ومسخوطٍ، ومقبول ومرذول، فحقُّ الكلام فيه بعدَ أن يقع الفراغُ من

تقرير الأصول، ومثال "الأصل الثاني"، وهو أخذ الشَّيْءَ من المحسوس للمحسوس، ثم الشَّيْءُ عَقْلِيٌّ، قولُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِيَاكُمْ وَخَضْرَاءِ الدِّمَنْ"، الشَّيْءُ مأخوذ للمرأة من النبات كما لا يخفى وكلاهما جسمٌ، إلا أنه لم يقصد بالتشبيه لونُ النبات وحضورته، ولا طعمه ولا رائحته، ولا شكله وصورته ولا ما شاكل ذلك ولا ما يسمى طبعاً كالحرارة والبرودة المنسوبتين في العادة إلى العاقير وغيرها مما يُسَخَّنُ بدنَ الحيوان ويُرْدُ بمحضه فيها، ولا شيءٌ من هذا الباب بل القصدُ شَيْءٌ عَقْلِيٌّ بين المرأة الحسناً في المنيت السوء، وبين تلك النابتة على الدِّمنة، وهو حُسْنُ الظاهر في رأي العين مع فساد الباطن، وطيبُ الفرع مع خبث الأصل، وكما أفهم إذا قالوا: هو عَسَلٌ إذا يأسرتَه، وإن عَسَرَتَه فهو صَابٌ، كما قال:

إِذَا عَسَرْتَ ذُقْتَ السَّلْعَا

عَسَلُ الْأَخْلَاقِ مَا يَأْسَرْتَهُ

فالتشبيه عَقْلِيٌّ، إذ ليس الغرض الحلاوةَ والمرارةَ اللتين تصفهما لك المذاقة ويسعُهما الفم واللسان، وإنما المعنى أنك تجد منه في حالة الرّضى والموافقة ما يملئك سروراً وبهجةً، حسب ما يجد ذائق العسل من لذة

الحلاوة ويهجمُ عليك في حالة السُّخْط والإباء ما يشدّد كراهتك ويُكْسِبُكَ كرْباً، ويجعلك في حال من يذوق المُر الشديد المرارة، وهذا أظهر من أن يخفى، ومن هذا الأصل استعارة الشمس للرجل تصفه بالنباهة والرُّفعة والشرف والشهرة وما شاكل ذلك من الأوصاف العقلية الحضة التي لا تلابسها إلا بغريزة العقل، ولا تعقلها إلا بنظر القلب، ويظهر من ها هنا "أصل آخر" وهو أن اللفظة الواحدة تستعار على طريقين مختلفين، ويُذهب بها في القياس والتشبيه مذهبين، أحدهما يُفضي إلى ما تناله العيون، والآخر يُؤمِّن إلى ما تمثله الظنون، ومثال ذلك قوله: نجوم المُهَدَّى، تعني أصحاب الرسول صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورضي عنهم، فإنه استعارة توجب شبَّهَا عقلياً، لأن المعنى أنَّ الخلق بعد رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اهتدوا بهم في الدين كما يهتدي السارون بالنجوم، وهذا الشبه باقٍ لهم إلى يوم القيمة، فالرجوع إلى علومهم وأثارِهم وفعاليهم وهَدِيَّهم ثُنَال النجاة من الضلال، ومن لم يطلب المُهَدَّى من جهتهم فقد حُرم المُهَدَّى ووقع في الضلال، كما أنَّ من لم ينظر إلى النجوم في ظلام الليل ولم يتلقَّ عنها دلالتها على المسالك التي تفضي إلى العمارة ومعادن السلام وخالفاتها، وقع في غير الطريق، وصار بِتَرْكِه الاتهاء بها إلى الضلال بعيد، والمُلْكُ المُبِيدُ، فالقياس على النجوم في هذا ليس على حد تشبيه المصايِّح بالنجوم، أو النيران في الأماكن المترفة، لأن الشَّبَّهُ هناك من حيث الحسُّ والمشاهدة، لأن القصد إلى نفس الضوء واللُّمعان، والشَّبَّهُ هنا من حيث العَقْلُ، لأن القصد إلى مقتضى ضوء النجوم وحُكْمه وعائده، ثم ما فيها من الدلالة على المنهاج، والأمن من الزيف عنه والاعوجاج، والوصول بهذه الجملة منها إلى دار القرار ومحل الكِرامة نسأل الله تعالى أن يرزقنا ذلك، ويُدْسِمْ توفيقنا للزوم ذلك الاتهاء، والتصرف في هذا الضياء، إنه عزٌّ وجلٌّ ولِيُّ ذلك القادر عليه، وما لا يكون الشبه فيه إلا عقلياً، قولُنا في أصحاب رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ملحُ الأنام، وهو مأخوذ من قوله عليه السلام: "مَثُلُ أَصْحَابِي كَمِثْلِ الْمَلْحِ فِي الطَّعَامِ، لَا يَصْلُحُ الطَّعَامُ إِلَّا بِالْمَلْحِ"، قالوا: فكان الحسن رحمة الله عليه يقول: فقد ذهب ملحننا، فكيف نصنع؟، فأنت تعلم أن لا وجه لها هنا للتشبيه إلا من طريق الصُّورَةِ العقلية، وهو أن الناس يصلُّحُونَ بهم كما يصلُّحُ الطعام بالملح، والشَّبَّهُ بين صلاح العامة بالخاصَّةِ وبين صلاح الطعام بالملح، لا يُتصوَّرُ أن يكون محسوساً، وينطوي هذا التشبيه على وجوب موالاة الصحابة رضي الله عنهم، وأن تمزَّجَ محبتهم بالقلوب والأرواح، كما يُمزَّجَ الملح بالطعام، فباتجاهه به ومداخلته لأجزاءه يطَبِّبُ طعمه، وتذهب عنه وخامته، ويصير نافعاً مغذياً، كذلك بمحبة الصحابة رضي الله عنهم تصلح الاعتقادات، وتنتفي عنها الأوصاف المذمومة، وتطيب وتغدو القلوب، وتنمَّ حياثها، وتحفظ صحتها وسلامتها، وتفيها الزَّيْغُ والضلال والشك والشَّبهة والحريرة، وما حُكْمُه في حال القلب من حيث العقل، حُكْمُ الفساد الذي يعرض لمزاج البدن من أكل الطعام الذي لم يُصلح بالملح، ولم تنتفِ عنه المضار التي من شأنِ الملح أن يُزيلها، وعلى

ذلك جاء في صفتهم أنّ: حُبِّهم إيمان وبغضهم نفاقٌ، هذا ولا معنى لصلاح الرجل بالرجل إلا صلاح نيتُه واعتقاده، ومحالٌ أن تصلح نيتُك واعتقادك بصاحبك وأنتَ لا تراه مَعْدِنَ الخير ومعانه، وموضع الرُّشد ومكانه ومن علمته كذلك، مازجتُك محبتُه لا محالة، وسيطُ وُدُّه بلحمك ودمك، وهل تحصل من المحبة إلا على الطاعة والموافقة في الإرادة والاعتقاد، قياسُه قياس المازجة بين الأجسام، ألا تراك تقول: فلانٌ قريبٌ من قلبي، تريده الوفاق والحبّة، وعلى هذه الطريقة حرى تمثيل النحو في قولهم: النحو في الكلام، كالملح في الطعام، إذ المعنى أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه، من الإعراب والترتيب الخاصّ، كما لا يُحدِّي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه، وهي التغذية، ما لم يُصلح بالملح، فأماماً ما يتخيلونه من أن معنى ذلك: أن القليل من النحو يعني، وأن الكثير منه يفسد الكلام كما يفسد الملح الطعام إذا كثر فيه تحريفٌ، وقولٌ بما لا يتحصل على البحث، وذلك أنه لا يتصور الزيادة والنقصان في جريان أحكام النحو في الكلام، ألا ترى أنه إذا كان من حكمه في قولنا: كان زيد ذاهباً، أن يُرفع الاسم ويُنصَّب الخبر، لم يخلُ هذا الحكم من أن يوجد أو لا يوجد، فإن وجود فقد حصل النحو في الكلام، وعدَّل مزاجه به، ونفي عنه الفساد، وأن يكون كالطعم الذي لا يُعدُّو البدن وإن لم يوجد فيه فهو فاسدٌ كائن بمثابة طعام لم يُصلح بالملح، فسامعه لا ينتفع به بل يستضرُّ، لوقوعه في عمياه وهجوم الوحشة عليه، كما يوجبه الكلام الفاسد العاري من الفائدة، وليس بين هاتين المترتيتين واسطةٌ يكون استعمال النحو فيها مذموماً وهكذا القول في كلٍّ كلام، وذلك أن إصلاح الكلام الأول بإجرائه على حكم النحو، لا يعني عنه في الكلام الثاني والثالث، حتى يتوهُم أن حصول النحو في جملة واحدة من قصيدة أو رسالة يُصلح سائر الجمل، وحتى يكون إفراد كل جملة بحكمها منه تكريراً له وتكتيراً لأجزائه، فيكون مثلاً مثل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية. وكذلك لا يتصور في قولنا: كان زيد منطلقاً، أن يتكرر هذا الحكم ويكتثر على هذا الكلام، فيصير النحو كذلك موصوفاً بأنَّ له كثيراً هو مذمومٌ، وأن الحمودَ منه القليل، وإنما وزانه في الكلام وزان وقوف لسان الميزان حتى يُنبئ عن مساواة ما في إحدى الكفتين ما في الأخرى، فكما لا يتصور في تلك الصفة زيادة ونقصان، حتى يكون كثيرها مذموماً وقليلها محموداً، كذلك الحكم في الصفة التي تحصل للكلام بإجرائه على حكم النحو وزنه ميزان، فقول أبي بكر الخوارزمي: "والبعض عَنِي كثرة الإعراب" كلام لا يحصل منه على طائل، لأن الإعراب لا يقع فيه قلة وكثرة، إن اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة، وإن اعتبرنا الجُملُ الكثيرة وجعلنا إعراب هذه الجملة مضموماً إلى إعراب تلك، فهي الكثرة التي لا بد منها، ولا صلاح مع تركها، والخليلُ بالبعض من ذمَّها وإن كان أراد نحو قول الغرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلْكًا

أبو أمّة حي أبوه يقاربه

وما كان من الكلام معقداً موضوعاً على التأويلات المتكلفة، فليس ذلك بكثرة وزيادة في الإعراب، بل هو بأن يكون نقصاً له ونقضاً أولى، لأن الإعراب هو أن يعرب المتكلم بما في نفسه ويبيّنه ويوضح الغرض ويكشف البُّسْرَ، والواضع كلامه على المحاذفة في التقديم والتأخير زائل عن الإعراب، زائع عن الصواب، متعرض للتلبيس والتعمية، فكيف يكون ذلك كثرة في الإعراب؟ إنما هو كثرة عناء على من رام أن يردد إلى الإعراب، لا كثرة الإعراب، وهذا هو كالاعتراض على طريق شجون الحديث، ويحتاج إليه في أصل كبير، وهو أن من حق العاقل أن لا يتعدى بالتشبيه الجهة المقصودة، ولا سيما في العقليات، وأرجع إلى النَّسَق، مثل "الأصل الثالث"، وهو أحد الشبه من المعقول للمعقول، أول ذلك وأعممه تشبيه الوجود من الشيء مرة بالعدم، وعدم مرة بالوجود، أمّا الأول: فعلى معنى أنه لما قَلَ في المعانٍ التي بها يظهر للشيء قدر، ويصير له ذكر، صار وجوده كلا وجود، وأمّا الثاني فعلى معنى أن الفاني كان موجوداً ثم فقد وعدم، إلا أنه لما خلَفَ آثاراً جميلةً تحيي ذكره، وتدسم في الناس اسمه، صار لذلك كأنه لم يُعدم، وأمّا ما عدّهما من الأوصاف فيجيء فيها طريقة: أحد هما: هذا وذلك في كلّ موضع كان موضوع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة، وإن كانت موجودة، لخلوها مما هو ثرثها والمقصود منها، والذي إذا خَلَتْ منه لم تستحق الشرف والفضل. تفسير هذا: أنك إذا وصفت الجاهل بأنه ميت، وجعلت الجهل كأنه موت، على معنى أن فائدة الحياة والمقصود منها هو العلم والإحساس، فمتى عدّهما الحي فكأنه قد خرج عن حُكْمِ الحي، ولذلك جعل النّوم موتاً، إذ كان النائم لا يشعر بما بحضرته، كما لا يشعر الميت، والدرجة الأولى في هذا أن يقال: فلان لا يعقل وهو بحالة وحمار وما أشبه ذلك، مما يحيطه عن معانٍ المعرفة الشريفة، ثم أن يقال: فلان لا يعلم ولا يفقه ولا يحسن، فينفي عنه العلم والإحساس جملةً لضعف أمره فيه، وغلبة الجهل عليه، ثم يجعل التعريض تصريحاً فيقال: هو ميت خارج من الحياة وهو جماد، توكيداً وتناهياً في إبعاده عن العلم والمعرفة، وتشدداً في الحكم بأن لا مطعم في الخسار غيارة الجهل عنه، وإفاقته بما من سُكّرة الغي والعقولة وأن يؤثر فيه الوعظ والتنبيه، ثم لما كان هذا مستقراً في العادة، أعني جعل الجاهل ميتاً، خرج منه أن يكون المستحق لصفة الحياة هو العالم المتيقظ لوجه الرشد، ثم لما لم يكن علم أشرف وأعلى من العلم بوحديانية الله تعالى، وبما نزله على النبي صلى الله عليه وسلم، جعل من حصل له هذا العلم بعد أن لم يكن، كأنه وجد الحياة وصارت صفة له، مع وجود نور الإيمان في قلبه، وجعل حالته السابقة التي خلا فيها من الإيمان كحالة الموت التي تُعدم معه الحياة، وذلك قوله تعالى: "أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَنَا" الأنعام: 221، وأشباه ذلك، من هذا الباب قوله: فلان حي وحي القلب

يريدون أنه ثاقب الفهم جيد النظر، مستعد لتمييز الحق من الباطل فيما يرد عليه، بعيد من الغفلة التي كالموت ويدهبون به في وجه آخر، وهو أنه حراك نافذ في الأمور غير بطيء النهوض وذلك أن هذه الأوصاف من أمارات الصحة واعتدال المزاج وتوقّد نار الحياة، وهذا يصلح في الإنسان والبهيمة، لأنّه تعريض بالقدرة والقوّة، والمذهب الأول إشارة في العلم والعقل، وكلتا الصفتين أعني القدرة والعلم ما يشرف به الحي، وما يضاده الموت وينافيته، ولما كان الأمر كذلك صار إطلاق الحياة مرة عبارة عن العلم، وأخرى عن القدرة وإطلاق الموت إشارة إلى عدم القدرة وضعفها تارة، وإلى عدم العلم وضعفه أخرى، والقول الجامع في هذا: أن تريل الوجود متصلة العدم إذا أريد المبالغة في حط الشيء والوضع منه وخروجه عن أن يعتقد به، كقوفهم: هو والعدم سواء معروف متتمكن في العادات، وربما دعاهم الإيغال وحب السرف إلى أن يطلبوا بعد العدم متصلة هي أدوان منه، حتى يقعوا في ضرب من التهوس، كقول أبي تمام:

وأنت أنزر من لا شيء في العدد

وقال ابن نباتة:

مازلت أعطِي أيامِي فتمتحني نيلًا أدقَّ من المعدوم في العدَم

ويترفع على هذا إثبات الفضيلة للمذكور بإثبات اسم الشيء له، ويكون ذلك على وجهين: أحدهما: أن تزيد المدح وإثبات المزية والفضل على غاية المبالغة، حتى لا تحصل عليه مزيداً، فإذا أردت ذلك جعلت الإثبات كأنه مقصور عليه لا يُشارك فيه، وذلك قوله: هذا هو الشيء وما عداه فليس بشيء، أي: إن ما عداه إذا قيس إليه صغر وحقر حتى لا يدخل في اعتداد، وحتى يكون وجданه كفقدانه، فقد نزلت الوجود فيمن عدا المذكور متصلة العدم، وأما أن يكون التفضيل على توسط، ويكون القصد الإخبار بأنه غير ناقص على الجملة، ولا ملئ متصل المعدوم، وذلك قوله: هذا شيء، أي: داخل في الاعتداد، وفي هذه الطريقة أيضاً تفاوت، فإنك تقول مرة: هذا إما لا، شيء، تزيد أن تقول: إن الآخر ليس بشيء ولا اعتداد به أصلاً، وتقول أخرى: هذا شيء، تزيد: شيء له قدر وخطر، وتجري لك هذه الوجوه في أسماء الأجناس كلها تقول: هذا هو الرجل ومن عداه فليس من الرجلية في شيء، وهذا هو الشعر فحسب، تبالغ في التفضيل، وتجعل حقيقة الجنسية مقصورة على المذكور، وتقول: هذا رجل تزيد: كامل من الرجال، لا أن من عداه فليس ب الرجل على الكمال، وقد تقول: هذا إما لا، رجل، تزيد: يستحق أن يُعد في الرجال، ويكون قصداً أن تشير إلى أن هناك واحداً آخر لا يدخل في الاعتداد أصلاً ولا يستحق اسم الرجل، وإذا كان هذا هو الطريق المأهلي في الوضع من الشيء وترك الاعتداد به، والتفضيل له والمبالغة في الاعتداد به، فكل صفتين تضادتاً، ثم أريد نقص الفاضلة منهمما، عبر عن نقصها

باسم ضدّها، فجعلت الحياة العارية من فضيلة العلم والقدرة موتاً، والبصر والسمع إذا لم ينتفع صاحبها بما يسمع ويُصرِّ فلم يفهُم معنى المسموع ولم يعتبر بالمبصر أو لم يعرف حقيقته عمّا وصَمَّاماً، وقيل للرجل: هو أعمى أصمّ، يراد أنه لا يستفيد شيئاً مما يسمع ويُصرِّ، فكأنه لم يسمع ولم يصر، وسواء عبرت عن نقص الصفة بوجود ضدّها، أو وصفها بمجرد العدم، وذلك أنّ في إثبات أحد الضدين وصفاً للشيء، نفياً للضد الآخر، لاستحالة أن يوجد معاً فيه، فيكون الشخص حيّاً ميتاً معاً، أصمّ سمعياً في حالة واحدة، فقولك في الجاهل: هو ميت، بمترلة قوله: ليس بجحّيّ، وأن الوجود في حياته بمترلة العَدَم. هذا هو ظاهر المذهب في الأمر والحكم إذا أطلق القول، فأما إذا قيد كقوله: "أصمّ عَمَّا سَاءَه سَمِيعٌ" فتشبّه له الصفتان معاً على الجملة، إلا أن مرجع ذلك إلى أن يقال إنه كان يفقد السمع في حال ويعود إليه في حال أو أنه في حقّ هذا الجنس فاقد الإدراك مسلوبه، وفيما عداه كائن على حكم السميع، فلم يثبت له الصمم على الجملة، إلا للحكم بأن وجود سمعه كالعدم، إلا أن ذلك في شيء دون شيء، وعلى التقيد دون الإطلاق، فقد تبيّن أن أصل هذا الباب تزيل الوجود مترلة المعدوم، لكونه بحيث لا يعتدُ به وخلوه من الفضيلة، والطريق الثاني في شيء المعقول من المعقول: أن لا يكون على تزيل الوجود مترلة العَدَم، ولكن على اعتبار صفة معقولة يتصوّر وجودها مع ضدّ ما استعرت اسمه، فمن ذلك أن يراد وصف الأمر بالشدة والصعوبة، وبالبلوغ في كونه مكروراً إلى الغاية القصوى، فيقال: لقي الموت، يريدون لقى الأمر الأشدّ الصعب الذي هو في كراهة النّفس له كالموت، ومعلوم أنّ كون الشيء شديداً صعباً مكروراً صفة معلومة لا تُنافي الحياة، ولا يُمنع وجودها معه، كما يُمنع وجود الموت مع الحياة ألا ترى أن كراهة الموت موجودة في الإنسان قبل حصوله، كيف وأكراه ما يكون الموت إذا صفت مشاعر الحياة، وخصبَت مساح اللذات، فكلما كانت الحياة أمكن وأتمّ، كانت الكراهة للموت أقوى وأشدّ، ولم تخفَ كراحته على العارفين إلا لرغبتهم في الحياة الدائمة الصافية من الشوائب، بعد أن تزول عنه هذه الحياة الفانية ويدركهم الموت فيها، فتصوّرُهم لذة الأمان منه، قلل كراحتهم له، كما أن ثقة العالم بما يعقبه الدواء من الصحة، تهون عليه مرارته، فقد عبرت هنا عن شدة الأمر بالموت، واستعرت له من أجلها، والشدة ومحصولها الكراهة، موجودة في كل واحد من المستعار له والمستعار منه فليس التشبيه إذن من طريق الحكم على الوجود بالعدم، وتزيل ما هو موجود

كأنه قد خلَّ صفة الوجود، وذلك أن هذا الحكم إنما جرى في تشبيه الجهل بالموت، وجعل الجاهل ميتاً من حيث كان للجهل ضدّ يُنافي الموت ويصاده وهو العلم، فلما أردت أن تبالغ في نفي العلم الذي يجب مع نفيه الجهل، وجعلت الجهل موتاً لتوسيع حصول العلم للمذكور، وليس لك هذا في وصف الأمر الشديد المكرور بأنه موت، ألا ترى أن قوله:

لا تحسَّنَ الموتَ موتَ الْبَلِى

وإنما الموتُ سُؤالُ الرجالْ

لا يفيد أنَّ للسؤال ضدًا ينافي الموت أو يضاده على الحقيقة، وأنَّ هذا القائل قد صد بجعل السؤال موتاً نفَى ذلك الضد، وأنَّ يُؤيَّس من وجوده وحصوله، بل أراد أن في السؤال كراهة ومرارةً مثل ما في الموت، وأن نفس الحرّ تنفرُ عنه كما تنفر نفوسُ الحيوان حملةً من الموت، وتطلبُ الحياةً ما أمكن في الخلاص منه، فإن قلتَ: المعنى فيه أنَّ السؤال يُكبسُ الذُّلَّ وينفي العَزَّ، والذليلُ كالمليت لفقد القدرة والتصرُّف، فصار كتسبيبهم خُمول الذكر موتاً، والذكر بعد الموت حيَاةً، كما قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: مات حُرَّزان المالِ، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مَفْقُودة، وأمثالهم في القلوب موجودة، قلتُ: إني آنسُ أنهم لم يقصدوا هذا المعنى في السؤال، وإنما أرادوا الكراهة، ولذلك قال بعد البيت الذي كتبته:

كِلَاهُمَا موتٌ، وَلَكُنَّ ذَأْشُدُّ مِنْ ذَاكَ لذُلُّ السُّؤَالِ

هذا وليس كل ما يعبر عنه بالموت لأنَّه يُكْرَه ويَصْعُب ولا يستسلم له العاقل إلاَّ بعدَ أن تُعْوِزَه الحِيلُ فإنه يُحْمِلُ هذا المَحْمَلُ، وينقادُ لهذا التأوِيلُ، أترى المتنبي في قوله:

وَقدْ مُتْ أَمْسِ بِهَا مَوْتَهُ
وَلَا يَشْتَهِي الموتَ مِنْ ذَاقَهُ

أراد شيئاً غير أنه لقي شِدَّةً، وأمَّا العبارة عن خمول الذكر بالموت، فإنه وإن كان يدخل في تنزيل الوجود متزلة العدم، من حيث يقال: إنَّ الخامل لَمْ يُذَكَّرْ وَلَمْ يَبْيَنْ مِنْهُ مَا يُتَحدَّثُ به، صار كالمليت الذي لا يكون منه قولٌ، بل ولا فعل يدلُّ على وجوده فليس دخوله فيه ذلك الدخول، وذلك أنَّ الجهل يُنافي العلم ويضاده كما لا يجفَى، والعلم إذا وُجِدَ فَقَدْ وُجِدَتُ الحياةُ حَتَّمًا واجبًا، وليس كذلك خمولُ الذكر والذكرُ، لأنَّه ليس إذا وُجِدَ الذكرُ فقد وُجِدَتُ الحياةُ، لأنَّك تُحَدَّثُ عن الميت بأفعاله التي كانت منه في حال الحياة، فَيَتَصَوَّرُ الذكرُ ولا حياة على الحقيقة، ولا يُتَصَوَّرُ العلم ولا حياة على الحقيقة. وهكذا القول في الطرف الآخر، وهو تسميةٌ مَنْ لا يَعْلَمُ مِيتًا، وذلك أنَّ الموت ها هنا عبارة عن عدم العلم وانتفاءه، وعدم العلم على الإطلاق، حتى لا يوجد منه شيءً أصلًا، وحتى لا يصحُّ وجوده، يقتضي وجود الموت على الحقيقة ولا يمكن أن يقال إنَّ خمولَ الذكر يوجب الموت على الحقيقة، فأنت إذن في هذا تُثَرَّلَ الوجود متزلة العدم على وجه لا ينصرف إلى الحقيقة ولا يصير إليها، وإنما يُمثِّلُ وَيُخَيِّلُ، وأمَّا في الضرب الأول وهو جعلُ من لا يعلم مِيتًا ومن يعلم هو الحيُّ فإنك تلاحظ الحقيقة وتشير إليها وتحطِّب في حبلها فاعرفه. وأمَّا قولهم في الغيَّ إذا كان بخيلاً لا ينتفع بماله: إنَّ غناه فقر، فهو في الضرب الأول أعني تنزيلَ الوجود متزلة العدم لتعريَ الوجود مما هو المقصود منه، وذلك أنَّ المال لا يُراد لذاته، وإنما يُراد للانتفاع به

في الوجوه التي تعدُّها العقلاء انتفاعاً، فإذا حُرم مالكه هذه الجدوى وهذه القائدة، فمُلْكُه له وعدم الملك سواء، والعَنْي إذا صُرِف إلى المال، فلا معنى له سوى مُلْك الإنسان الشيء الكثير منه، ألا تراه يُذَكَّر مع الشروة فيقال: غَنِيٌّ مُثْرٌ مُكْثَر؟ فإذا تبين بالعلة التي مضت أنه لا يستفيد بملكه هذا المالَ معنى، وأن لا طائل له فيه، فقد ثبت أن غِناه والفقير سواء، لأن الفقر أن لا يملك المال الكثير، وأمّا قول اللُّؤَماء: إن انتفاعه في اعتقاده أَنَّه متى شاء انتفع به، وما يجد في نفسه من عزّة الاستظهار، وأنه يُهاب ويُكْرَم من أجله، فمن أضليل المُنْتَى، وقد يُهان ويُذَلَّ ويُعذَب بسببه حتى تُنَزَّع الروح دونه، ثم إن هذا كلامٌ وضعه العقلاء الذين عرفوا ما الانتفاع، وهذا المخالف لا يُنكر أن الانتفاع لو عدم كان ملكه الآن لمالٍ وعدم ملكه سواء، وإنما جاء يتطلّب عُذْراً، ويرجِّي دون لُؤْمه سُرْراً، ونظير هذا أنك ترى النظام المختزي على الأفعال القبيحة، يدّعى لنفسه الفضيلة بأنه مَدِيد الباع طوبلُ اليـد، وأنه قادرٌ على أن يُلْجئ غيره إلى التَّطامـن له، ثم لا يزيدـه احتجاجـه إلا خـزـياً وذـلاً عند الله وعـنـدـ النـاسـ، وترى المصـدـقـ لهـ فيـ دـعـواـهـ أـذـمـ لهـ وأـهـجـيـ منـ المـكـذـبـ، لأنـ الـذـيـ صـدـقـهـ أـيـسـ منـ أـنـ يـتـرـعـ إـلـىـ إـلـاـنـسـانـيـةـ بـحـالـ، وـالـذـيـ كـذـبـ رـجـاـ أـنـ يـتـرـعـ عنـ الدـنـبـيـهـ والـكـشـفـ عنـ صـورـةـ الـقـبـحـ، وأـمـاـ قـولـهـ فيـ القـنـاعـةـ إـنـ الـغـنـيـ كـقولـهـ:

إِنَّ الْقُنْوَعَ الْغِنَى لَا كُثْرَةُ الْمَالِ

يريد القناعة، وكما قال الآخر:

وَالْحِرْصُ يُورِثُ أَهْلَهُ الْفَقْرَأَ

إِنَّ الْقَنَاعَةَ فَاعْلَمَنَّ غِنَى

وجعلُهم الكثيـرـ المـالـ، إذاـ كـانـ شـرـهـ حـرـيـصـاـ عـلـىـ الـازـديـادـ، فـقـيـراـ، فـمـمـاـ يـرـجـعـ إـلـىـ الـحـقـيقـةـ الـخـضـبةـ، وـإـنـ كـانـ فيـ ظـاهـرـ الـكـلـامـ كـالـتـشـبـيـهـ وـالـتـمـثـيلـ، وـذـلـكـ أـنـ حـقـيقـةـ الـغـنـيـ هوـ اـنـتـفـاعـ الـحـاجـةـ وـالـحـاجـةـ أـنـ تـرـيدـ الشـيـءـ وـلـاـ تـجـدـهـ، وـالـكـثـيـرـ الـمـالـ إـذـاـ كـانـ الـحـرـصـ عـلـيـهـ غـالـبـاـ، وـالـشـرـهـ لـهـ أـبـداـ صـاحـبـاـ، كـانـ حـالـهـ كـحالـ منـ بـهـ كـلـبـ الـجـوعـ يـأـكـلـ وـلـاـ يـشـبعـ، أـوـ مـنـ بـهـ الـبـعـرـ يـشـربـ وـلـاـ يـرـوـىـ، فـكـمـاـ إـنـ إـصـابـتـهـ مـنـ الطـعـامـ وـالـشـرابـ الـقـدـرـ الـذـيـ يـشـبعـ وـيـرـوـىـ، إـذـاـ كـانـ الـمـزـاجـ مـعـتـدـلاـ وـالـصـحـةـ صـحـيـحةـ، لـاـ تـنـفـيـ عـنـهـ صـفـةـ الـجـائعـ وـالـظـمـآنـ لـوـجـودـ الشـهـوـةـ وـدـوـامـ مـطـالـبـةـ النـفـسـ وـبـقـاءـ هـلـبـ الـظـلـمـ وـجـهـدـ الـعـطـشـ، كـذـلـكـ الـكـثـيـرـ الـمـالـ لـاـ تـحـصـلـ لـهـ صـفـةـ الـغـنـيـ وـلـاـ تـزـوـلـ عـنـهـ صـفـةـ الـفـقـرـ، مـعـ بـقـاءـ حـرـصـهـ الـذـيـ يـُدـسـ لـهـ الـقـرـمـ وـالـشـرـهـ وـالـحـاجـةـ وـالـطـلـبـ وـالـضـجـرـ حـينـ يـفـقـدـ الـرـيـادـةـ الـتـيـ يـرـيدـهـاـ، وـحـينـ يـفـوـتـهـ بـعـضـ الـرـبـحـ مـنـ تـجـارـاتـهـ وـسـائـرـ مـتـصـرـفـاتـهـ، وـحـتـىـ لـاـ يـكـادـ يـفـصـلـ بـيـنـ حـالـهـ وـقـدـ فـاتـهـ مـاـ طـلـبـ، وـبـيـنـهـ وـقـدـ أـخـذـ بـعـضـ مـالـهـ وـغـُصـبـ، وـمـنـ أـيـنـ تـحـصـلـ حـقـيقـةـ الـغـنـيـ لـذـيـ الـمـالـ الـكـثـيـرـ؟ وـقـدـ تـرـاهـ مـنـ بـخـلـهـ وـشـحـهـ كـالـمـقـيـدـ دـونـ مـاـ مـلـكـهـ، وـالـمـغـلـولـ الـيـدـ يـمـوتـ صـبـراـ وـيـعـانـيـ بـؤـساـ، وـلـاـ تـمـتـدـ

يُدْهِ إِلَى مَا يَزْعُمُ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ فَيُنْفَقُهُ فِي لَذَّةِ نَفْسٍ، أَوْ فِيمَا يَكْسِبُ حَدَّاً الْيَوْمَ وَأَجْرًا غَدَّاً، ذَاكَ لِأَنَّهُ عَدِمَ كَرْمًا
يُسْطِعُ أَنَامَلَهُ، وَجُودًا يَنْصُرُ أَمَلَهُ، وَعَقْلًا يَصْرُهُ، وَهَمَّةً تَكْنَهُ مَا لَدِيهِ، وَتُسْلِطُهُ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ الْبَحْرَى:

وَاجْدُ مَالٍ أَعْوَزْتُهُ سَجِيَّةٌ تُسْلِطُهُ يَوْمًا عَلَى ذَلِكَ الْوُجْدُ

فَقُولُهُمْ إِذَنْ: إِنَّ الْقُنَاعَةَ هِيَ الْغَنِّيَّ لَا كُثْرَةَ الْمَالِ، إِخْبَارٌ عَنْ حَقِيقَةِ نَفْذَتْهَا قَضَايَا الْعُقُولِ، وَصَحَّحتْهَا الْخِبْرَةُ
وَالْعِبْرَةُ، وَلَكِنْ رُبَّ قَضِيَّةٍ مِنْ الْعُقْلِ نَافِذَةٌ قَدْ صَارَتْ كَأَنَّهَا مِنَ الْأَمْوَالِ الْمُتَجَوَّزِ فِيهَا، أَوْ دُونَ ذَلِكَ فِي
الصِّحَّةِ، لِغَلَبةِ الْجَهْلِ وَالسَّفَهِ عَلَى الْطَّبَاعِ، وَذَهَابِ مَنْ يَعْمَلُ بِالْعُقْلِ وَيُذْعَنُ لَهُ، وَيُطْرَحُ الْهَوْىُ، وَيَصْبُرُ إِلَى
الْجَمِيلِ، وَيَأْنَفُ مِنَ الْقَبِيحِ، وَلِذَهَابِ الْحَيَاةِ وَبُطْلَانِهِ، وَخَرْوَجِ النَّاسِ مِنْ سُلْطَانِهِ، وَيَأْسِ الْعَاقِلِ مِنْ أَنَّ
يُصَادِفَ عِنْدَهُمْ، إِنْ تَبَّأَ أَوْ ذَكَرَ، سَعِيًّا يَعِيُّ، وَعَقْلًا يَرَاعِيُّ، فَجَرَيْتُ الْغَنِّيَ عَلَى كُثْرَةِ الْمَالِ، وَالْفَقْرُ عَلَى
قَلْتَهُ، مَا يُزِيلُهُ الْعُرْفُ عَنْ حَقِيقَتِهِ فِي الْلُّغَةِ، وَلَا كَانَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْكَثِيرِ الْمَالِ أَنَّهُ لَا يَعْجِزُ عَنْ شَيْءٍ
يُرِيدُهُ مِنْ لَذَّاتِهِ وَسَائِرِ مَطَالِبِهِ، سُمِّيَ الْمَالُ الْكَثِيرُ غَنِّيًّا، وَكَذَلِكَ لَمَّا مَنْ كَانَ قَلْلًا مَالَهُ، عَجَزَ عَنْ إِرَادَتِهِ،
سُمِّيَ قَلْلَةُ الْمَالِ فَقْرًا، فَهُوَ مِنْ جَنْسِ تَسْمِيَةِ السَّبِبِ بِاسْمِ الْمُسَبَّبِ، وَإِلَى حَقِيقَةِ الْغَنِّيِّ اِنْتِفَاءِ الْاِحْتِيَاجِ،
وَحَقِيقَةِ الْفَقْرِ الْاِحْتِيَاجِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْغَنِّيُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ، لَا سَتْحَالَةُ الْاِحْتِيَاجِ عَلَيْهِ جَلَّ وَتَعَالَى عَنْ صَفَاتِ
الْمَخْلُوقِينَ، عَلَى ذَاكَ مَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَتَدْرُونَ مِنَ الْمَفْلِسِ؟"
قَالُوا: الْمَفْلِسُ فِينَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، قَالَ: الْمَفْلِسُ مِنْ أُمَّيَّتِي مِنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ
بِصَلَاتِهِ وَزَكَاتِهِ وَصِيَامِهِ، فَيَأْتِي وَقَدْ شَتَمَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَقَدَّفَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا
فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، إِنْ فَنِيتُ حَسَنَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَفْنِيَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْخَطَايَا، أَخْذَ مِنْ
خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ، ذَاكَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْحَكْمِ فِي الْآخِرَةِ، فَلَمَّا كَانَ
إِلَيْهِمْ إِنَّمَا يُعَدُّ غَنِّيًّا فِي الدُّنْيَا بِمَا لَهُ، لِأَنَّهُ يَجْتَلِبُ بِالْمُسَرَّةِ وَيَدْفَعُ الْمُضْرَّةَ، وَكَانَ هَذَا الْحَكْمُ فِي الْآخِرَةِ،
لِلْعَلْمِ الصَّالِحِ، ثَبَّتَ لَا مَحَالَةَ أَنْ يَكُونَ الْخَالِيُّ، نَعْوَذُ بِاللَّهِ، مِنْ ذَلِكَ، هُوَ الْمَفْلِسُ، إِذْ قَدْ عَرَيَ مَا لِأَجْلِهِ
يُسَمِّيُ الْخَالِيُّ مِنَ الْمَالِ فِي الدُّنْيَا مَفْلِسًا، وَهُوَ عَدَمُ مَا يَوْصِلُهُ إِلَى الْخَيْرِ وَالنَّعِيمِ، وَيَقِيهُ الشَّرُّ وَالْعِذَابَ، نَسَأَلُ
اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِمَا يُؤْمِنُ مِنْ عَقَابِهِ. وَإِذَا كَانَ الْبَحْثُ وَالنَّظَرُ يَقتَضِيُ أَنَّ الْغَنِّيَ وَالْفَقْرُ فِي هَذَا الْوَجْهِ دَالَّانِ عَلَى
حَقِيقَةِ هَذَا التَّرْكِيبِ فِي الْلُّغَةِ، كَقَوْلَكَ: غَنِيَّتُ عَنِ الشَّيْءِ وَاسْتَغْنَيَّتُ عَنِهِ، إِذَا لَمْ تَحْتَاجْ إِلَيْهِ وَافْتَقَرْتُ إِلَى
كَذَا، إِذَا احْتَجْتَ إِلَيْهِ وَجَبَ أَنْ لَا يَعْدُوا هَا هَا فِي الْمُسْتَعَارِ وَالْمُنْقُولِ عَنْ أَصْلِهِ.

فصل

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ تَرْتِيلَ الْوَجْدَ مِنْزَلَةُ الْعَدَمِ، أَوْ الْعَدَمُ مِنْزَلَةُ الْوَجْدَ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ التَّشْبِيهِ فِي شَيْءٍ، لَأَنَّ

التشبيه أن ثبت لهذا معنى من معانٍ ذاك، أو حكماً من أحكامه، كإثباتك للرجل شجاعة الأسد، وللحجة حكم النور، في أنك تفصل بها بين الحق والباطل، كما يفصل بالنور بين الأشياء، وإذا قلت في الرجل القليل المعانٍ: هو معدوم، أو قلت: هو و العدم سواء، فلست تأخذ له شيئاً من شيءٍ، ولكنك تنفيه وتُبطل وجوده، كما أنك إذا قلت: ليس هو بشيءٍ أو ليس براجل، كان كذلك، وكما لا يسمى أحدٌ نحو قولنا: ليس بشيءٍ تشبيهاً، كذلك ينبغي أن لا يكون قوله: وأنت تقلل الشيءَ أخبرت عنه معدومٌ تشبيهاً، وكذلك إذا جعل المعدوم موجوداً كقولك مثلاً للمال يذهب ويفنى ويُشرِّم صاحبه ذكرأً حمياً وثناءً حسناً: إنه باقٌ لك موجود، لم يكن ذلك تشبيهاً، بل إنكاراً لقول من نفى عنه الوجود، حتى كأنك تقول: عينه باقية كما كانت، وإنما استبدل بصورة صورة فصار جمالاً، بعد ما كان مالاً، ومكارماً، بعد أن كان دراهم، وإذا ثبت هذا في نفس الوجود والعدم، ثبت في كل ما كان على طريق تزيل الصفة الموجودة كأنها غير موجودة، نحو ما ذكرت من جعل الموت عبارةً عن الجهل، فلم يكن ذلك تشبيهاً، لأنه إذا كان لا يُراد بجعل الجاهل ميتاً إلا نفي الحياة عنه مبالغةً ، ونفي العلم والتمييز والإحساس الذي لا يكون إلا مع الحياة، كان محسوله أنك لم تعتد بخياته، وترك الاعتداد بالصفة لا يكون تشبيهاً، إنما نفيُ لها وإنكارُ لقول من أثبتها، فالجواب: إن الأمر كما ذكرت، ولكنني تتبعُ فيما وضعته ظاهر الحال، ونظرتُ إلى قوله: موجود كالمعدوم، وشيءٌ كلامٌ، ووجود شيءٍ بالعدم، فإن أبىتَ أن تعمل على هذا الظاهر لم أضيق فيه، إلا أن من حَقْكَ أن تعلم أنه لا غَيْرَ لك عن حفظ الترتيب الذي رَتَّبه في إعطاء العقول اسم معقول آخر أعني لا بد من أن تعلم أنه يحييُ على طريقين: أحدهما: تزيل الوجود منزلة العدم، كما مضى من أن جعل الموت عبارةً عن الجهل، وإيقاع اسمه عليه يرجع إلى تزيل حياته الموجودة كأنها معدومة، والثاني: أن لا يكون هذا المعنى، ولكن على أن لأحد المعينين شَبَهَا من الآخر، نحو أن السؤال يُشبه، في كراحته وصُعوبته على نفس الحُرّ، الموت. واعلم أن ذكرت لك في تمثيل هذه الأصول الواضح الظاهر القريب المتناول الكائن من قبيل المتعارف في كل لسان، وما تجد اعترافاً به وموافقةً عليه من كل إنسان، أو ما يشابه هذا الحدّ ويشاكله، ويدخل هذا الضرب ويشاركه، ولم أذكر ما يدقُّ ويغمضُ، ويُلطفُ ويُعرِّبُ، وما هو من الأسرار التي أثارتها الصنعة، وغاصت عليها فكرة الأفراد من ذوي البراعة في الشّعر، لأن القصد إذا كان لتمهيد الأساس، ووضع قواعد القياس، كان الأولى أن أعمد إلى ما هو أظهر وأجلـى من الأمثلة، لتكون الحجـةُ بها عامةً لا يصرف وجهها بحال، والشهادةُ تامةً لا تجد من السامعين غير قبول وإقبال، حتى إذا تمهدت القواعد، وأحـكمت العـرى والـعـاقدـ، أخذـ حـيـندـ في تـسـبـعـ ما اخـتـرـعـتـهـ القرـائـحـ، وعـمـدـ إـلـىـ حلـ المشـكـلاتـ عنـ ثـقـةـ بـأـنـ هـيـئـتـ المـفـاتـحـ، هـذـاـ وـفـيـ الـاسـتـعـارـةـ بـعـدـ منـ جـهـةـ الـقوـانـينـ وـالـأـصـوـلـ، شـغـلـ لـلـفـكـرـ، وـمـذـهـبـ لـلـقـوـلـ، وـخـفـاـيـاـ وـلـطـائـفـ تـبـرـزـ مـنـ حـجـبـهاـ بـالـرـفـقـ وـالتـدـريـجـ

والتلطف والتأني، ولكن أظن أن الصواب أن أُنقل الكلام إلى القول على التشبيه والتلميح وحقيقةهما والمراد منهما، خصوصاً في كلام من يتكلم على الشعر، وتتعرف أحما متساويان في المعنى، أو مختلفان، أم جنسهما واحد، إلا أن أحدهما أخص من الآخر؟ وأنا أضع لك جملة من القول ثَبَّينَ بها هذه الأمور،

التشبيه والتلميح

أقسام التشبيه

اعلم أن الشيئين إذا شبّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين أحدهما أن يكون من جهة أمرٍ يَبْلِغُ لا يحتاج إلى تأويل، والآخر أن يكون الشبه محضًا بضرب من التأويل، فمثال الأول: تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل، نحو أن يشبّه الشيء إذا استدار بالكرة في وجهه، وبالحلقة في وجه آخر وكالتلميشه من جهة اللون، كتشبيه الخدوود بالورد، والشعر بالليل، والوجه بالنهار، وتشبيه سقط النار بعين الديك، وما جرى في هذا الطريق أو جمع الصورة واللون معاً، كتشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور، والنرجس بمَدَاهن دُرٌ حشوهن عقيق، وكذلك التشبيه من جهة الهيئة نحو: أنه مستوٌ متصلٌ مدبرٌ، كتشبيه قامة الرجل بالرمم، والقدّ اللطيف بالغضن ويدخل في الهيئة حال الحركات في أجسامها، كتشبيه الذاهب على الاستقامة بالسهم السديد، ومن تأخذه الأريجية فيهتر بالغضن تحت البارح، وهو ذلك وكذلك كل تشبيه جمَعَ بين شيءين فيما يدخل تحت الحواس، نحو تشبيهك صوت بعض الأشياء بصوت غيره، كتشبيه أطيط الرجل بأصوات الفراريج، كما قال:

أواخر الميس إنقاذه الفراريج

كانَ أصواتَ، من إِيغَالِهِنَّ بِنَا

تقدير البيت كان أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إِيغَالِهِنَّ بِنَا ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: من إِيغَالِهِنَّ وكتشبيه صَرِيفُ أنيابِ البعير بصياغ البوازي، كما قال:

صياغ البوازي من صَرِيفُ اللَّوَائِكَ

كانَ عَلَى أنيابِها سُحْرَةٌ

وأشبه ذلك من الأصوات المشبهة له وكتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالعسل والسكر وتشبيه اللين الناعم باللجز، والخشن بالمسح، أو رائحة بعض الرياحين برائحة الكافور أو رائحة بعضها ببعضٍ كما لا يخفى، وهكذا التشبيه من جهة الغريرة والطبع، كتشبيه الرجل بالأسد في الشجاعة، وبالذئب في التُّكُّر، والأخلاق كلُّها تدخل في الغريرة نحو السُّحَاء والكرم واللؤم، وكذلك تشبيه الرجل بالرجل في الشدة

والقوة وما يتصل بـهـما، فالشبهـ في هذا كلهـ بـيـنـ لا يـجـريـ فيـ التـأـوـلـ، وـلا يـفـتـقـرـ إـلـيـهـ فيـ تـحـصـيلـهـ، وـأـيـ تـأـوـلـ يـجـريـ فيـ مشـاهـةـ الـخـدـ لـلـورـدـ فيـ الـحـمـرـةـ، وـأـنـ تـرـاـهاـ هـاـ هـنـاكـ؟ـ وـكـذـلـكـ تـعـلـمـ الشـجـاعـةـ فيـ الـأـسـدـ كـاـ تـعـلـمـهـاـ فيـ الرـجـلـ، وـمـثـالـ الثـانـيـ:ـ وـهـوـ أـشـبـهـ الـذـيـ يـحـصـلـ بـضـرـبـ منـ التـأـوـلـ،ـ كـفـولـكـ:ـ هـذـهـ حـجـةـ كـالـشـمـسـ فـيـ الـظـهـورـ،ـ وـقـدـ شـبـهـتـ الـحـجـةـ بـالـشـمـسـ مـنـ جـهـةـ ظـهـورـهـاـ،ـ كـمـاـ شـبـهـتـ فـيـمـاـ مـضـىـ الشـيـءـ بـالـشـيـءـ مـنـ جـهـةـ ماـ أـرـدـتـ مـنـ لـوـنـ أوـ صـوـرـةـ أوـ غـيرـهـماـ،ـ إـلـاـ أـنـكـ تـعـلـمـ أـنـ هـذـاـ التـشـبـيـهـ لـاـ يـتـمـ لـكـ إـلـاـ بـتـأـوـلـ،ـ وـذـلـكـ أـنـ تـقـولـ:ـ حـقـيـقـةـ ظـهـورـ الشـمـسـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـأـجـسـامـ أـنـ لـاـ يـكـوـنـ دـوـنـهـ حـجـابـ وـنـحـوـهـ،ـ مـاـ يـحـوـلـ بـيـنـ الـعـيـنـ وـبـيـنـ رـؤـيـتـهـاـ،ـ وـلـذـلـكـ يـظـهـرـ الشـيـءـ لـكـ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ بـيـنـكـ وـبـيـنـهـ حـجـابـ،ـ وـلـاـ يـظـهـرـ لـكـ إـذـاـ كـنـتـ مـنـ وـرـاءـ حـجـابـ،ـ ثـمـ تـقـولـ:ـ إـنـ الشـبـهـةـ نـظـيرـ الـحـجـابـ فـيـمـاـ يـدـرـكـ بـالـعـقـولـ،ـ لـأـهـاـ تـمـنـعـ الـقـلـبـ رـؤـيـةـ مـاـ هـيـ شـبـهـةـ فـيـهـ،ـ كـمـاـ يـمـنـعـ الـحـجـابـ الـعـيـنـ أـنـ تـرـىـ مـاـ هـوـ مـنـ وـرـائـهـ،ـ وـلـذـلـكـ تـوـصـفـ الشـبـهـةـ بـأـهـاـ اـعـتـرـضـتـ دـوـنـ الـذـيـ يـرـوـمـ الـقـلـبـ إـدـرـاـكـهـ،ـ وـيـصـرـفـ فـكـرـهـ لـلـوـصـولـ إـلـيـهـ مـنـ صـحـةـ حـكـمـ أـوـ فـسـادـهـ،ـ إـذـاـ اـرـتـفـعـتـ الشـبـهـةـ وـحـصـلـ الـعـلـمـ بـعـنـ الـكـلـامـ الـذـيـ هـوـ الـحـجـةـ عـلـىـ صـحـةـ مـاـ اـدـعـيـ مـنـ الـحـكـمـ قـيـلـ:ـ هـذـاـ ظـاهـرـ كـالـشـمـسـ،ـ أـيـ لـيـسـ هـاـ هـنـاـ مـانـعـ عـنـ الـعـلـمـ بـهـ،ـ لـاـ لـلـتـوـقـفـ وـالـشـكـ فـيـهـ مـسـاغـ،ـ وـأـنـ الـمـنـكـرـ لـهـ إـمـاـ مـدـخـولـ فـيـ عـقـلـهـ أـوـ جـاحـدـ مـبـاهـتـ،ـ وـمـسـرـفـ فـيـ العـنـادـ،ـ كـمـاـ أـنـ الشـمـسـ الطـالـعـةـ لـاـ يـشـكـ فـيـهـ ذـوـ بـصـرـ،ـ وـلـاـ يـنـكـرـهـ إـلـاـ مـنـ لـاـ عـذـرـ لـهـ فـيـ إـنـكـارـهـ،ـ فـقـدـ اـحـتـجـتـ فـيـ تـحـصـيلـ الشـبـهـ الـذـيـ أـتـيـتـهـ بـيـنـ الـحـجـةـ وـالـشـمـسـ إـلـىـ مـثـلـ هـذـاـ التـأـوـلـ كـمـاـ تـرـىـ.ـ ثـمـ إـنـ مـاـ طـرـيـقـهـ التـأـوـلـ يـتـفـاوـتـ تـفـاوـتـاـ شـدـيـداـ،ـ فـمـنـهـ مـاـ يـقـرـبـ مـأـخـذـهـ وـيـسـهـلـ الـوـصـولـ إـلـيـهـ،ـ وـيـعـطـيـ الـمـقـادـدـ طـوعـاـ،ـ حـتـىـ إـنـهـ يـكـادـ يـدـاـخـلـ الـضـرـبـ الـأـوـلـ الـذـيـ لـيـسـ مـنـ التـأـوـلـ فـيـ شـيـءـ،ـ وـهـوـ مـاـ ذـكـرـتـهـ لـكـ وـمـنـهـ مـاـ يـحـتـاجـ فـيـهـ إـلـىـ قـدـرـ مـنـ التـأـمـلـ،ـ وـمـنـهـ مـاـ يـدـقـ وـيـغـمـضـ حـتـىـ يـحـتـاجـ فـيـ اـسـتـخـراـجـهـ إـلـىـ فـضـلـ روـيـةـ وـلـطـفـ فـكـرـةـ.ـ فـمـاـ يـشـبـهـ الـذـيـ بـدـأـتـ بـهـ فـيـ قـرـبـ الـمـأـخـذـ وـسـهـوـلـةـ الـمـأـتـيـ،ـ قـوـلـهـ فـيـ صـفـةـ الـكـلـامـ:ـ أـلـفـاظـهـ كـالـمـاءـ فـيـ السـلـاسـةـ،ـ وـكـالـنـسـيمـ فـيـ الرـقـةـ،ـ وـكـالـعـسـلـ فـيـ الـحـلـوـةـ،ـ يـرـيـدـونـ أـنـ الـلـفـظـ لـاـ يـسـتـغـلـقـ وـلـاـ يـشـبـهـ مـعـناـهـ وـلـاـ يـصـعـبـ الـوـقـوفـ عـلـيـهـ،ـ وـلـيـسـ هـوـ بـغـرـيبـ وـحـشـيـ يـسـتـكـرـهـ،ـ لـكـونـهـ غـيـرـ مـأـلـوفـ،ـ أـوـ لـيـسـ فـيـ حـرـوـفـهـ تـكـرـيـرـ وـتـنـافـرـ يـكـدـ اللـسـانـ مـنـ أـجـلـهـمـاـ،ـ فـصـارـتـ لـذـلـكـ كـالـمـاءـ الـذـيـ يـسـوـغـ فـيـ الـحـلـقـ،ـ وـالـنـسـيمـ يـسـرـيـ فـيـ الـبـدـنـ،ـ وـيـتـخـلـلـ الـمـسـالـكـ الـلـطـيفـةـ مـنـهـ،ـ وـيـهـدـيـ إـلـىـ الـقـلـبـ رـوـحـاـ،ـ وـيـوـجـدـ فـيـ الـصـدـرـ اـنـشـرـاحـاـ،ـ وـيـفـيـدـ الـنـفـسـ نـشـاطـاـ،ـ وـكـالـعـسـلـ الـذـيـ يـلـذـ طـعـمـهـ،ـ وـتـهـشـ الـنـفـسـ لـهـ،ـ وـيـمـيلـ الـطـبـعـ إـلـيـهـ،ـ وـيـحـبـ وـرـوـدـهـ عـلـيـهـ،ـ فـهـذـاـ كـلـهـ تـأـوـلـ،ـ وـرـدـ شـيـءـ إـلـىـ شـيـءـ بـضـرـبـ مـنـ التـلـطـفـ،ـ وـهـوـ أـدـخـلـ قـلـيـلـاـ فـيـ حـقـيـقـةـ التـأـوـلـ،ـ وـأـقـوـىـ حـالـاـ فـيـ الـحـاجـةـ إـلـيـهـ،ـ مـنـ تـشـبـيـهـ الـحـجـةـ بـالـشـمـسـ،ـ وـأـمـاـ مـاـ تـقـوـىـ فـيـ الـحـاجـةـ إـلـىـ التـأـوـلـ حـتـىـ لـاـ يـعـرـفـ الـمـقـصـودـ مـنـ التـشـبـيـهـ فـيـهـ بـيـدـيـهـ السـمـاعـ،ـ فـنـحـوـ قـولـ كـعـبـ الـأـشـقـرـيـ،ـ وـقـدـ أـوـفـدـهـ الـمـهـلـبـ عـلـىـ الـحـجـاجـ،ـ فـوـصـفـ لـهـ بـنـيـهـ وـذـكـرـ مـكـافـمـ مـنـ الـفـضـلـ وـالـبـأـسـ،ـ فـسـأـلـهـ فـيـ آـخـرـ الـقصـةـ قـالـ:ـ فـكـيـفـ كـانـ بـنـوـ

المهلب فيهم؟ قال: كانوا حمامة السرّح نماراً، فإذا أليوا فرسان البيات، قال: فائيهم كان أبجد؟ قال: كانوا كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها، فهذا كما ترى ظاهر الأمر في فقره إلى فضل الرفق به والنظر، ألا ترى أنه لا يفهمه حق فهمه إلا من له ذهن ونظير يرتفع به عن طبقة العامة؟ وليس كذلك تشبيه الحجة بالشمس، فإنه كالمشترك بين الاشتراك، حتى يستوي في معرفته، الليب والمقط والمضوف المغلل، وهكذا تشبيه الألفاظ بما ذكرت، قد تجده في كلام العامي. فأماماً ما كان مذهبـه في اللطف مذهبـ

قوله: هم كالحلقة، فلا تراه إلا في الآداب والحكم المؤثرة عن الفضلاء وذوي العقول الكاملة.

الفرق بين التشبيه والتمثيل

وإذ قد عرفـتـ الفرقـ بينـ الضـرـبينـ، فاعلمـ أنـ التشـبيـهـ عامـ وـالـتمـثـيلـ أـخـصـ منهـ، فـكـلـ تمـثـيلـ تشـبيـهـ، وـلـيـسـ كلـ تشـبيـهـ تمـثـيلاـ، فـأـنـتـ تـقـولـ فيـ قـوـلـ قـيـسـ بـنـ الـخـطـيمـ:

كَعْنُودٌ مُلَاحِيَّةٌ حِينَ نَورًا

وقد لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيَّا لِمَنْ رَأَى

إـنـهـ تـشـبـيهـ حـسـنـ، وـلـاـ تـقـولـ: هوـ تـمـثـيلـ، وـكـذـلـكـ تـقـولـ: ابنـ المـعـتـزـ حـسـنـ التـشـبـيهـاتـ بـدـيـعـهـاـ، لأنـكـ تعـنيـ تـشـبـيهـهـ الـمـبـصـراتـ بـعـضـهاـ بـعـضـ، وـكـلـ ماـ لـاـ يـوـجـدـ الشـبـهـ فـيـهـ مـنـ طـرـيقـ التـأـوـلـ، كـقـوـلـهـ:

مَدَاهِنُ دُرُّ حَسْوُهُنَّ عَقِيقُ

كَانَ عُيُونَ النَّرْجِسِ الْغَضَّ حَوْلَهَا

وقـولـهـ:

قَدْ تَبَدَّلَتْ مِنْ ثِيَابِ حِدَادٍ

وَأَرَى الثُّرِيَا فِي السَّمَاءِ كَأَنَّهَا

وقـولـهـ:

فِي الْغُرُوبِ مَرَاما

وَتَرَوْمُ الثُّرِيَا

كَادَ يُلْقَى الْلَّاجَاما

كَانِكِبَابَ طِمِّرٍ

وقـولـهـ:

بَشَّرَ سُقْمُ الْهِلَالِ بِالْعِيدِ

قَدْ انْقَضَتْ دَوْلَةُ الصِّيَامِ وَقَدْ

يَفْتَحُ فَاهْ لِأَكْلِ عَنْقُودِ

يَتَلَوُ الثُّرِيَا كَفَاغِرِ شَرِّهِ

وقـولـهـ:

مِثْلَ ابْتِسَامِ الشَّفَّةِ الْلَّمَيَاءِ

لَمَّا تَعَرَّى أَفْقُ الضَّيَاءِ

فُدُنْتَا لِعِينِ الْوَحْشِ وَالظَّباءِ

وَشَمِطَتْ ذَوَائِبُ الظَّلَماءِ

داهية مَحْذُورَةُ اللِّقاءِ
 بِأَذْنِ ساقِطَةِ الْأَرْجَاءِ
 ذَا بُرْثُنْ كَمِتْقَبِ الْحَدَّاءِ
 صَافِيَةٌ كَقَطْرَةٍ مِّنْ مَاءِ
 وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ وَلَا تُرِيدُ نَحْوُ قَوْلِهِ:
 اصْبَرْ عَلَى مَضَاضِ الْحَسْوِ
 فَالنَّارُ تَأْكُلُ نَفْسَهَا

وذلك أن إحسانه في النوع الأول أكثر، وهو به أشهر. وكل ما لا يصح أن يسمى تمثيلاً فلفظ المثل لا يُستعمل فيه أيضاً، فلا يقال: ابن المعتر حسن الأمثال، تريده به نحو الأبيات التي قدّمتها، وإنما يقال: صالح بن عبد القدوس كثير الأمثال في شعره، يراد نحو قوله:

وَإِنَّ مَنْ أَدَّبَنَا فِي الصَّبَّا
 حَتَّى ترَاهُ مُورقاً نَاضِراً
 كَالْعُودِ يُسْقِي الْمَاءَ فِي غَرْسِهِ
 بَعْدَ الذِّي أَبْصَرْتَ مِنْ بَيْسِهِ
 إِنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلْهُ
 وَمَا أَشْبَهُهُ، مَا الشَّبَهُ فِيهِ مِنْ قَبْلِ مَا يَجْرِي فِي التَّأْوِلِ، وَلَكِنْ إِنْ قَلْتَ فِي قَوْلِ ابْنِ الْمَعْتَرِ:

إنه تمثيل، فمثل الذي قلت ينبعي أن يُقال، لأن تشبيه الحسود إذا صبر وسُكت عنه، وترك غيظه يتردد فيه بالنار التي لا تُمْدَدُ بالحطب حتى يأكل بعضها بعضاً، مما حاجته إلى التأول ظاهرة بيّنة. فقد تبيّن بهذه الجملة وجہ الفرق بين التشبيه والتمثيل، وفي تتبع ما أجملت من أمرهما، وسلوك طريق التحقيق فيما ضرب من القول ينשط له من يأنس بالحقائق.

فصل

اعلم أن الذي أوجب أن يكون في التشبيه هذا الانقسام، أن الاشتراك في الصفة يقع مرّة في نفسها وحقيقة جنسها، ومرة في حُكْمِ لها ومقتضى، فالخُلدُ يشارك الورد في الحمرة نفسها وتجدها في الموضعين بحقيقةتها وللهذه يشارك العسل في الحلاوة، لا من حيث جنسه، بل من جهة حكم وأمر يقتضيه، وهو ما يجده الذائق في نفسه من اللذة، والحالة التي تحصل في النفس إذا صادفت بمحاسة الذوق ما يميل إليه الطبع ويقع منه بالموافقة، فلما كان كذلك، احتاج لا محالة إذا شبّه بالعسل في الحلاوة أن يبيّن أن هذا التشبيه

ليس من جهة الحلاوة نفسها وجنسها، ولكن من مقتضى لها، وصفة تتجدد في النفس بسببيها، وأنَّ القصد أنْ يُخبرَ بأنَّ السامِعَ يجدَ عندَ وقوعِ هذا اللفظ في سمعِه حالةً في نفسه، شبيهةً بالحالة التي يجدُها الدائِقُ للحلاوة من العسل، حتى لو تمثَّلتُ الحالتان للعيون، لكانَا ثُرَيانٌ على صورة واحدة، ولَوْجدتُنا من التناسُب على حدَّ الحمراء من الخدَّ، والحمراء من الورَدِ، وليسَ هُنَّا عبارةً أَخْصَّ بِهذا البِيَانِ من التأوِيلِ، لأنَّ حقيقة قولِنَا: تأوَّلْتُ الشيءَ، أَنْكَ تطلَّبَتْ مَا يُؤْولُ إِلَيْهِ من الحقيقة، أو الموضع الذي يُؤْولُ إِلَيْهِ من العقلِ، لأنَّ أَوَّلَتُ وتأوَّلْتُ فَعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ مِنْ آلِ الْأَمْرِ إِلَى كَذَا يُؤْولُ، إِذَا انتهىَ إِلَيْهِ، وَالْمَالِ، المرجعُ وليس قولُ من جعلَ أَوَّلَتُ وتأوَّلْتُ مِنْ أَوَّلَ بشيءٍ، لأنَّ ما فَاؤه وعينه من وضعٍ واحدٍ كَكُوكَبٍ وَدَدَنَ لا يُصِرَّفُ منه فعلٌ، وأَوَّلَ أَفْعَلُ بدلالة قولِنَا: أَوَّلُ مِنْهُ، كقولِنَا: أَسْبَقَ مِنْهُ وَأَفْدَمَ، فَالْلَوْا وَالْأُولَى فَاءُ وَالثَّانِيَةُ عَيْنُ وَلَيْسَ هُنَّا موضعُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ فِيَسْتَقْصِي، وَأَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ، فَإِذَا كَانَ المُثْبَتُ مِنَ الشَّبَهِ فِي الْفَرْعِ من جنسِ المُثْبَتِ فِي الأَصْلِ، كَانَ أَصْلًا بِنَفْسِهِ، وَكَانَ ظَاهِرُ أَمْرِهِ وَبَاطِنُهُ وَاحِدًا، وَكَانَ حَاصِلُ جَمْعِكَ بَيْنَ الْوَرَدِ وَالْخَدِّ، أَنْكَ وَجَدْتَ فِي هَذَا وَذَاكَ حَمْرَةً، وَالجِنْسُ لَا تَتَغَيِّرُ حَقِيقَتَهُ بِأَنَّ يَوْجُدُ فِي شَيْئَانَ، وَإِنَّمَا يُتَصَوِّرُ فِيهِ التَّفَاوُتُ بِالْكَثْرَةِ وَالْقَلْلَةِ وَالْعَصْفِ وَالْعَوْنَى، نَحْوَ أَنَّ حَمْرَةَ هُنَّا الشيءُ أَكْثَرُ وَأَشَدُ مِنْ حَمْرَةِ ذَاكَ، وَإِذَا تَقْرَرَتْ هَذِهِ الْجَمْلَةُ، حَصَلَ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا أَنَّ التَّشَبِيهَ الْحَقِيقِيَّ الْأَصْلِيُّ هُوَ الضَّرْبُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّ هَذِهِ الضَّرْبُ فَرْعٌ لَهُ وَمَرْتَبٌ عَلَيْهِ، وَيُزِيدُ ذَلِكَ بِيَانًاً: أَنَّ مَدَارَ التَّشَبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي ضَرِبًاً مِنَ الْاِشْتِرَاكِ، وَمَعْلُومًٰ أَنَّ الْاِشْتِرَاكَ فِي نَفْسِ الصَّفَةِ، أَسْبَقُ فِي التَّصَوِّرِ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ فِي مَقْتَضَى الصَّفَةِ كَمَا أَنَّ الصَّفَةَ نَفْسَهَا مَقْدَمَةً فِي الْوَهَمِ عَلَى مَقْتَضَاهَا، فَالْحَلَوَةُ أَوَّلًا، ثُمَّ إِنَّمَا تَقْتَضِي اللَّذَّةُ فِي نَفْسِ الدَّائِقِ لَهَا، وَإِذَا تَأْمَلْنَا مَتَصَرِّفَ تَرْكِيَّبِهِ، وَجَدْنَاهُ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ الشَّيْئَانَ مِنَ الْاِتِّفَاقِ وَالْاِشْتِرَاكِ فِي الْوَصْفِ، بِحِيثُ يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا الْآخَرُ، وَهَكَذَا تَرَاهُ فِي الْعُرْفِ وَالْمَعْقُولِ، فَإِنَّ الْعُقَلَاءَ يُؤْكِدُونَ أَبْدًا أَمْرَ الْمَشَابِهَ بِأَنَّ يَقُولُوا: لَا يَمْكُنُكَ أَنْ تَفْرَقَ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ رَأَيْتَ هَذَا بَعْدَ أَنْ رَأَيْتَ ذَاكَ لَمْ تَعْلَمْ أَنْكَ رَأَيْتَ شَيْئًا غَيْرَ الْأَوَّلِ، حَتَّى تَسْتَدِلَّ بِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الصُّورَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ إِنَّمَا تَوْجُدُ عَلَى الإِطْلَاقِ وَالْوُجُودِ الْحَقِيقِيِّ فِي الضَّرْبِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الضَّرْبُ الْثَّانِي، فَإِنَّمَا يَجِيءُ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ وَالتَّرْتِيلِ، فَأَمَّا أَنَّ لَا تَجِدَ فَصَلًا بَيْنَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَسْلُ فِي نَفْسِ الدَّائِقِ، وَمَا يَحْصُلُ بِالْلَفْظِ الْمَرْضِيِّ وَالْكَلَامِ الْمُقْبُولِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ، فَمَا لَا يَمْكُنُ ادْعَاؤُهُ إِلَّا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْمُقَارَبَةِ أَوِ الْمُحَازِفَةِ، فَأَمَّا عَلَى التَّحْقِيقِ وَالْقُطْعِ فَلَا، فَالْمَشَابِهَاتُ الْمَتَأْوِلَةُ الَّتِي يَتَرَعَّهَا الْعُقْلُ مِنَ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ، لَا تَكُونُ فِي حدَّ الْمَشَابِهَاتِ الْأَصْلِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، بِلَ الشَّبَهُ الْعُقْلِيُّ كَانَ الشَّيْءُ بِهِ يَكُونُ شَبِيهًَا بِالْمَشَابِهِ.

فصل

ثم إن هذا الشبه العقلي ربما انتزع من شيء واحد، كما مضى انتزاع الشبه للفظ من حلاوة العسل وربما انتزع من عدّة أمورٍ يُجمَعُ بعضها إلى بعض، ثم يُستخرج من مجموعها الشبه، فيكون سبيلاً سبيلاً للشبيهين يُمزِّج أحدهما بالآخر، حتى تحدث صورة غير ما كان لهما في حال الإفراد، لا سبيل الشبيهين يَجمِعُ بينهما وتحفظ صورهما، ومثال ذلك قوله عزّ وجلّ: "مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا" [الجمعة: 5]، الشبه متزع من أحوال الحمار، وهو أنه يحمل الأسفار التي هي أوعية العلوم ومستودع ثمر العقول، ثم لا يُحسّ بما فيها ولا يشعر بمضمونها، ولا يفرق بينها وبين سائر الأحمال التي ليست من العلم في شيء، ولا من الدلالة عليه بسبيل، فليس له مما يحمل حظًّا سوى أنه يُثقل عليه، ويُكُدُّ جنبيه فهو كما ترى مقتضى أمورٍ مجموعةٍ، ونتيجةً لأنشياءً أُلفت وقرن بعضها إلى بعض، بيان ذلك: أنه احتاج إلى أن يراعي من الحمار فعلًّا مخصوصاً، وهو الحمل، وأن يكون المحمول شيئاً مخصوصاً، وهو الأسفار التي فيها أماراتٌ تدلّ على العلوم، وأن يُثقل ذلك بجهل الحمار ما فيها، حتى يحصل الشبه المقصود، ثم إنه لا يحصل من كل واحد من هذه الأمور على الانفراد، ولا يتصور أن يقال إنه تشبيه بعد تشبيه، من غير أن يقف الأول على الثاني، ويدخل الثاني في الأول، لأن الشبه لا يتعلق بالحمل حتى يكون من الحمار، ثم لا يتعلق أيضاً بحملِ الحمار حتى يكون المحمول الأسفار، ثم لا يتعلق بهذا كله حتى يقترب به جهل الحمار بالأسفار المحمولة على ظهره فيما لم تجعله كالخيط الممدود، ولم يُمزِّج حتى يكون القياسُ قياساً لأنشياءً يبالغ في مزاجها حتى تتحد وتخرج عن أن تُعرَف صورةً كلًّا واحداً منها على الانفراد، بل تبطل صورها المفردة التي كانت قبل المزاج، وتحدث صورةً خاصةً غير اللوالي عهده، وتحصل مذقةً لو فرضت حصولها لك في تلك الأشياء من غير امتزاج، ففرضت ما لا يكون لم يتم المقصود، ولم تحصل النتيجة المطلوبة، وهي الذي بالشقاء في شيء يتعلق به غرضٌ جليلٌ وفائدةٌ شريفةٌ، مع حرمان ذلك الغرض وعدم الوصول إلى تلك الفائدة، واستصحاب ما يتضمن المنافع العظيمة والنعم الخطرة، من غير أن يكون ذلك الاستصحاب سبباً إلى تبلي شيء من تلك المنافع والتّنعم، ومثال ما يجيء فيه التشبيه معقوداً على أمرين إلا أنهما لا يتشابكان هذا التشابك قولهم: هو يصفُو ويُكدر ويُمُرُّ ويُجلُّ ويُسُجُّ ويُأْسُو، ويُسِرِّحُ ويُلْجِمُ، لأنك وإن كنت أردت أن تجمع له الصفتين، فليست إحداهما مترتبة بالأخر، لأنك لو قلت: هو يصفُو، ولم تتعرض لذكر الكدر أو قلت: يجلُّ، ولم يسبق ذكرَ يَمُرُّ، وجدت المعنى في تشبيهك له بالماء في الصفاء وبالعسل في الحلاوة بحاله وعلى حقيقته، وليس كذلك الأمر في الآية لأنك لو قلت: كالحِمار يَحْمِلُ أَسْفَارًا، ولم تعتبر أن يكون جهل الحمار مقرولاً بحمله، وأن يكون متعدياً إلى ما تَعَدَّ إلى الحِمل، لم يحصل لك المغري منه، وكذلك لو قلت: هُم كالحِمار في أنه يجهل الأسفار، ولم تشرط

أن يكون حمله الأسفار مفروناً بجهله لها لكان كذلك، وكذلك لو ذكرت الحمل والجهل مطلقاً، ولم تجعل لهما المفعول المخصوص الذي هو الأسفار، فقلت: هو كالحمار في أنه يحمل ويجهل، وقعت من التشبيه المقصود في الآية بأبعد البعد، والنكتة أن التشبيه بالحمل للأسفار، إنما كان بشرط أن يقترن به الجهل، ولم يكن الوصف بالصفاء والتتشبيه بالماء فيه بشرط أن يقترن به الكدر، ولذلك لو قلت: يصفو ولا يكدر لم تزد في صميم التشبيه وحقيقة شيء، وإنما استدمنت الصفة كقولك: يصفو أبداً وعلى كل حال.

فصل

اعلم أن الشبه إذا انتزع من الوصف لم يخلُ من وجوب أحد هما أن يكون لأمرٍ يرجع إلى نفسه والآخر أن يكون لأمر لا يرجع إلى نفسه، فالأول ما مضى في نحو تشبيه الكلام بالعسل في الحلاوة، وذلك أن وجه التشبيه هناك أن كل واحد منهمما يوجب في النفس لذة وحالة محمودة، ويصادف منها قبولاً، وهذا حكمُ واجب للحلاوة من حيث هي حلاوة، أو للعسل من حيث هو عسل، وأما الثاني وهو ما يُنتزع منه الشبه لأمرٍ لا يرجع إلى نفسه، فمثاليه أن يتعدى الفعل إلى شيء مخصوص يكون له من أجله حكمٌ خاصٌ، نحو كونه واقعاً في موقعه وعلى الصواب، أو واقعاً غير موقعه، كقولهم هو كالقابض على الماء والراقي في الماء، فالشبهُ هنا منتزع مما بين القبض والماء، وليس بمتزع من القبض نفسه، وذلك أن فائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها، فإذا كان الشيء مما لا يتماسك، ففعلك القبض في اليد لغوٌ وكذلك القصد في الرّقم أن يبقى أثرُ في الشيء، وإذا فعلته فيما لا يقبله، كان فعلك كلاماً فعليه وكذلك قولهم: يضرب في حديد بارداً وينفح في غيرِ فحَمٍ، وإذا ثبت هذا فكل شئٍ كان هذا سبيلاً، فإنك لا تجد بين المعنى المذكور وبين المشبه إذا افردته، ملاسسةُ البة، الاتراك تضرِبُ الرّقم في الماء والقبض عليه، لأمور لا شبة بينهما وبينها البة، من حيث هما رقمٌ وقبضٌ، وإذا قد عرفتَ هذا فالحمل في الآية من هذا القبيل أيضاً، لأنه تضمن الشبه من اليهود، لا لأمرٍ يرجع إلى حقيقة الحمل، بل لأمرتين آخرتين: أحدهما تعييه إلى الأسفار، والآخر اقتران الجهل للأسفار به، وإذا كان الأمر كذلك، كان قطعك الحمل عن هذين الأمرين في الْبَعْد من الغرض، كقطعك القبض والرّقم عن الماء، في استحالته أن يعقل منها ما يعقل بعد تعييدهما إلى الماء بوجه من الوجوه فاعرفه. فإن قلت: ففي اليهود شبهٌ من الحمل، من حيث هو حملٌ على حال، وذلك أن الحافظ للشيء بقلبه، يُشتبهُ الحاملُ للشيء على ظهره، وعلى ذلك يقال: حملةُ الحديث، وحملةُ العلم كما جاء في الآخر: يحملُ هذا العلم من كُلَّ خلَفٍ عُدوُّهُ، ورُبَّ حامِلٍ فقهٍ إلى مَنْ هو أفقهَ منه، فالجواب

أن الأمر وإن كان كذلك، فإنّ هذا الشبه لم يقصد ها هنا وإنما قُصد ما يوجبه تعدّي الحمل إلى الأسفار، مع اقتران الجهل بها به، وهو العناء بلا منفعة، يُبيّن ذلك: أنك قد تقول للرجل يحمل في كُمّه أبداً دفاتر علمٍ، وهو بليد لا يفهم، أو كسلان لا يتعلم: إن كان يحمل كُتب العلم فالحمار أيضاً قد يحمل، تريد أن تُبطل دعواه أن له في حمله فائدة، وأن تسوّي بينه وبين الحمار في فقد الفائدة مما يحمل، فالحمل ها هنا

نفسه موجود في المشبّه بالحمار، ثم التشبيه لا ينصرف إليه من حيث هو حمل، وإنما ينصرف إلى ما ذكرت لك من عدم الجدوى والفائدة، وإنما يتصوّر أن يكون الشبّه راجعاً إلى الحمل من حيث هو حمل، حيث يوصف الرجل مثلاً بكثرة الحفظ للوظائف، أو جهود النفس في الأشغال المتراكمة، وذلك خارج عن الغرض مما نحن فيه، ومن هذا الباب قولهم: أخذ القوس باريها، وذلك أن المعنى على وقوع الأخذ في موقعه وجوده من أهله، فلستَ تُشبّهه من حيث الأخذ نفسه وجنسه، ولكن من حيث الحكم المُحاصل له بوقوعه من باري القوس على القوس، وكذلك قولهم: ما زال يقتل منه في الذروة والغارب الشبه مأخوذاً ما بين الفتيل وما تَعْدَى إليه من الذروة والغارب، ولو أفردتة لم تجد شبهًا بينه وبين ما يُضرب بهذا الكلام مثلاً له، لأنّه يُضرب في الفعل أو القول يُصرف به الإنسان عن الامتناع إلى الإجابة، وعن الإباء عليك مُرادك، إلى موافقتك والمصير إلى ما تريده منه، وهذا لا يوجد في القتل من حيث هو فتيل، وإنما يوجد في القتل إذا وقع في الشّعر من ذرورة البعير وغاربه، واعلم أن هذا الشبّه حكمه واحد، سواء أخذته ما بين الفعل والمفعول الصريح، أو ما يجري بمحرى المفعول، فالمفعول كالقوس في قولهك: أخذ القوس باريها، وما يجري بمحرى المفعول، الجار مع المحروم، كقولك: الرّقم في الماء وهو كمن يخطّ في الماء، وكذلك الحال، كقولهم: كالحادي وليس له بعير، فقولك: وليس له بعير، جملة من الحال، وقد احتاج الشبّه إليها، لأنّه مأخوذ ما بين المعنى الذي هو

الحدو، وبين هذه الحال، كما كان مأخوذاً بين الرقم والماء، وما بين القتل والذروة والغارب، وقد تجد بك حاجة إلى مفعول وإلى الجار مع المحروم كقولك: وهل يجمع السيفان في غمد، وأنت كمن يجمع السيفين في غمد، ألا ترى أن الجمع فيه لا يعني بتعديه إلى السيفين، حتى يتشرط كونه جماعاً لهما في الغمد؟ فمجموع ذلك كله يحصل الغرّض، وهكذا نحو قول العامة: هو كثير الجور على إلفه، قولهم: كمبتيغي الصيد في عريسة الأسد، لأن الصيد مفعول وفي عريسة جار مع المحروم، فإذا ثبت هذا ظهر منه أنه لا بدّ لك في هذا الضرب من الشبّه من جملة صريحة أو حكم الجملة، فالجملة الصريحة قولهك: أخذ القوس باريها وحكم الجملة أن تقول: هذا منك كالرّقم في الماء، و كالقابض على الماء، فتأتي باسم الفاعل، وذاك أنّ المصدر واسم الفاعل ليسا بِجُمْلَتَيْنِ صريحاً ولكن حكم الجملة قائم فيهما، وهو أنك أعملتهما عمل الفعل، ألا ترى أنك عدّيتهما على حسب ما تَعْدَى الفعل؟ وخصائص هذا النوع من

التمثيل أكثر من أن تضبط، وقد وقفت على الطريقة، فهذا أحد الوجوه التي يكون الشّبه العقلي بها حاصلاً لك من جملة من الكلام، وأظنه من أقوى الأسباب والعلل فيه، وعلى الجملة، فينبغي أن تعلم أن المثل الحقيقي، والتشبيه الذي هو الأوّلى بأن يسمى تمثيلاً لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح، ما تجده لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر، حتى إنّ التشبيه كلما كان أوغل في كونه عقلياً محضاً، كانت الحاجة إلى الجملة أكثر، ألا ترى إلى نحو قوله عزّ وجلّ: "إِنَّمَا مَثُلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءً أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاحْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَدَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَانْ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسٍ" (يونس: 42)، كيف كثُرت الحُمل في؟ حتى إنك ترى في هذه الآية عشر جمل إذا فصلت، وهي وإن كان قد دخل بعضها في بعض حتى كأنها جملة واحدة، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون صور الجمل معنا حاصلة تشير إليها واحدة واحدة، ثم إنّ الشّبه متّزع من مجموعها، من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر، حتى إنك لو حذفت منها جملة واحدة من أيّ موضع كان، أخل ذلك بالمغزى من التشبيه، ولا ينبغي أن تعدّ الجمل في هذا النحو بعد التشبيهات التي يضمّ بعضها إلى بعض، والأغراض الكثيرة التي كل واحد منها منفرد بنفسه، بل بعد جملٍ تنسق ثانية منها على أولى، وثالثة على ثانية، وهكذا، فإن ما كان من هذا الجنس لم تترتب فيه الجمل ترتيباً مخصوصاً حتى يجب أن تكون هذه سابقةً وتلك تالية والثالثة بعدهما، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد كالأسد بأساً، والبحر جوداً، والسيف مضاءً، والبدر بهاءً، لم يجب عليك أن تحفظ في هذه التشبيهات نظاماً مخصوصاً؟ بل لو بدأت بالبدر وتشبيهه به في الحسن، وأخرت تشبيهه بالأسد في الشجاعة، كان المعنى بحاله، وقوله:

نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفُ عَنْ

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالوْجُوهُ دَنَا

إنما يجب حفظ هذا الترتيب فيها لأجل الشّعر، فاما أن تكون هذه الجمل متداخلةً كتدخل الجمل في الآية، وواجبها فيها أن يكون لها نسقٌ مخصوص كالنسق في الأشياء إذا رُتب ترتيباً مخصوصاً كان بمجموعها صورةٌ خاصةً مقررةً فلا. وقد يجيءُ الشيء من هذا القبيل يتوهم فيه أن إحدى الجملتين أو الجمل تنفرد وتنسقها تشبيهاً وتمثيلاً، ثم لا يكون كذلك عند حسن التأمل، مثال ذلك قوله:

فَلَمَارَجَوْهَا أَقْسَعَتْ وَتَجَّلتْ

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً

هذا مثلٌ في أن يظهر للمضطرب إلى الشيء، الشديد الحاجة إليه، أمارة وجوده، ثم يفوته ويبقى لذلك بحسرة وزيادة ترّح، وقد يمكن أن يقال: إن قولك: أبرقت قوماً عطاشاً غماماً، تشبيه مستقلٌ بنفسه، لا

حاجة به إلى ما بعده من تمام البيت في إفاده المقصود الذي هو ظهور أمرٍ مُطعم لمن هو شديد الحاجة، إلا أنه وإن كان كذلك، فإن حَقَّنا أن ننظر في مغزى المتكلم في تشبيهه، ونحن نعلم أن المغزى أن يصلَ ابتداءً مُطمعاً بانتهاءٍ مؤْيسٍ، وذلك يقتضي وُقوفَ الجملة الأولى على ما بعدها من تمام البيت، ووزانُ هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكننا نقول: إنْ حَكَمَهُما حَكْمُ جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنى يربط إدحاهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمثابة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: إن تأني وسكتَ، لم تفدي إذا قلت: زيد وسكتَ، فلم تذكر اسمَا آخر ولا فعلًا، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال، ثم إن الأمر، وإن كان كذلك، فقد يجوز أن تُخرج الكلام عن الجزء فتقول: تأيني، فتعود الجملة على الإفاده، لإغناطها لها عن أن ترتبط بأخرى، وإزالتها المعنى الذي أوجب فقرها إلى صاحبة لها، إلا أن الغرض الأول يبطل والمعنى يتبدل، فكذلك الاقتصار على الجملة التي هي: أَبْرَقْتَ قوماً عَطَاشَا غَمَامَةً، يخرج عن غَرض الشاعر، فإن قلت: فهذا يَلْزِمُكَ في قولك: هو يصفو ويكرد، وذلك أن الاقتصار على أحد الأمرين يُبطل غرض القائل، وقصدُه أن يصف الرجل بأنه يجمع الصفتين، وأن الصفاء لا يدوم، فالجواب أن بين الموضعين فرقاً، وإن كان يغمض قليلاً، وهو أن الغرض في البيت أن يُثبت ابتداءً مطمعاً مُؤنِساً أدَى إلى انتهاء مؤيسٍ مُوحش، وكُونُ الشيء ابتداءً لآخر هو له انتهاءً، معنى زائد على الجمع بين الأمرين، والوصف بأن كلَّ واحدٍ منها يوجد في المقصود، وليس لك في قولك يصفو ويكرد، أكثرُ من الجمع بين الوصفين، ونظيرُ هذا أن تقول هو كالصُفُو بعد الكدر، في حصول معنى يجِبُ معه رَبْطُ أحد الوصفين بالآخر في الذكر ويعتَنَّ به الغَرض، حتى لو قلت: يَكْدُرُ ثم يصفو، فجئت بِثُمَّ التي توجب الثاني مرئياً على الأول، وأنَّ أحدَهُما مبتدأً والآخر بعده، صرتَ بالجملة إلى حد ما نحن عليه من الارتباط، ووجوبِ أن يتَعلَّقُ الحكم بِجمْعِهما، ويوْجَد الشَّبهُ إن شَبَهَتْ ما بينهما، على التشابك والتداخل، دون التباين والتزايُل، ومن الواضح في كون الشَّبه معلقاً بِجمْعِ الجملتين، حتى لا يقع في الوَهْمِ تَمَيُّز إدحاهما على الأخرى قوله: بلغني أنك تقدَّم رجلاً وتؤخِّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتَمدْ على آيَيْهَا شئتَ والسلام، وذلك أن المقصود من هذا الكلام: الترددُ بين الأمرين، وترجيحُ الرأي فيهما، ولا يُتصوَّر التردد والترجح في الشيء الواحد، فلو جَهَدتْ وَهْمَكَ أن تتصور لقولك: تقدَّم رجلاً معنى وفائدةً ما لم تقل: وتوخِّر أخرى، أو تَنْهِي في قلبك، كَلَفتْ نفسك شططاً، وذكر أبو أحمد العسكري أن هذا النحو من الكلام يُسمى: المماطلة، وهذه التسمية تُوهم أنه شيءٌ غير المراد بالمثل وتمثيل وليس الأمر كذلك، كيف وأنت تقول مثلك مثلُ مَنْ يقدم رجلاً ويتَوَخِّر أخرى؟ ووزانُ هذا أنك تقول زيد الأسدُ، فيكون تشبيهاً على الحقيقة وإن كنت لم تُصرِّح بحرف التشبيه ومثله أنك تقول أنت ترقم في الماء، وتضرب في حديد بارد، وتتفاخ في غير فَحَمٍ، فلا تذكر ما يدلُّ صريحاً على أنك تشبهه،

ولكذلك تعلم أن المعنى على قولك أنت كمن يرقم في الماء، وكمن يضرب في حديد بارد، وكمن ينفع في غير فَحَمٍ، وما أشبه ذلك مما تجيء فيه بمشبه به ظاهرٌ تقع هذه الأفعال في صلة اسمه أو صفتة، واعلم أن المثل قد يُضرِّبُ بجملٍ لا بدًّ فيها من أن يتقدّمها مذكورٌ يكون مشبهًا به، ولا يمكن حذف المشبه به والاقتصار على ذكر المشبه، ونقل الكلام إليه حتى كأنه صاحب الجملة، إلا أنه مشبهٌ من صفتة وحكمه مضمون تلك الجملة بياناً أن قول النبي صلى الله عليه وسلم: **النَّاسُ كَابِلٌ مِّئَةٌ لَا تَكَادُ تَجِدُ** فيها راحلةً، لا بدًّ فيه من الحافظة على ذكر المشبه به الذي هو الإبل، فلو قلت: الناس لا تجد فيهم راحلة أو لا تجد في الناس راحلة، كان ظاهراً التعسُّف، وهذا هنا ما هو أشدُّ اقتضاءً للمحافظة على ذكر ما تعلق الجملة به وتسند إليه، وذلك مثل قوله عز وجل: **"إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٌ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ"** "يونس: 42"، لو أردت أن تحدِّف الماء الذي هو المشبه به، وتنقل الكلام إلى المشبه الذي هو الحياة، أردت ما لا تُحصل منه على كلام يعقل، لأن الأفعال المذكورة المحدثة بها عن الماء، لا يصح إجراؤها على الحياة فاحفظ هذا الأصل فإنك تحتاج إليه، وخصوصاً في الاستعارة، على ما يجيء القول فيه إن شاء الله تعالى، والجملة إذا جاءت بعد المشبه به، لم تخلُ من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المشبه به معبراً عنه بلفظ موصول، وتكون الجملة صلة، كقولك أنت الذي من شأنه كيّت وكيت، كقوله تعالى: **"مَثَلَهُمْ كَمَثَلَ الَّذِي اسْتُوْدَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ"** "البقرة: 71"، والثاني أن يكون المشبه به نكرة تقع الجملة صفة له، كقولنا أنت كرجل من أمره كذا وكذا، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: **"النَّاسُ كَابِلٌ مِّئَةٌ لَا تَجِدُ** فيها راحلة، وأشباه ذلك، والثالث أن تجيء مبتدأة، وذلك إذا كان المشبه به معرفةً، ولم يكن هناك الذي، كقوله تعالى: **"كَمَثَلَ الْعَنكِبُوتِ اتَّخَدَتْ بَيْتًا"** "العنكبوت: 14".

فصل في موقع التمثيل وتأثيره

واعلم أنّ ما اتفق العقلاءُ عليه، أن التمثيل إذا جاءَ في أعقاب المعاني، أو بَرَزَتْ هي باختصار في معرضه، ونُقلت عن صورها الأصلية إلى صورته، كساها أبْهَةً، وكسَبَها مَنْقِبةً، ورفع من أقدارها، وشَبَّ من نارها، وضاعف قوتها في تحريك النُّفوس لها، ودعا القُلُوب إليها، واستثار لها من أقصاصي الأفتشدة صبابةً وكَفَّاً، وقسَرَ الطَّبَاع على أن تُعطيها محبةً وشَغْفاً، فإن كان مدحاً، كان أبْهَى وأفحَم، وأنبلَ في النفوس وأعظم، وأهَّرَ للعِطْف، وأسرع للاِلْف، وأجلب للفرح، وأغلب على المُمْتَدَح، وأوجب شفاعة للمادح، وأقضى له بُغْرِي الموهاب المنائح، وأسْيَرَ على الألسن وأذَكَرَ، وأولى بأن تعلق القلوب وأجدر، وإن كان ذمّاً، كان مسْهُه أوجع، ومِسْمُه أذْنَع، ووقعه أشدَّه، وَحْدُه أَحَدٌ، وإن كان حِجاًباً، كان بُرهانه أنور، وسلطانه أَقْهَر، وبيانه أَبْهَر، وإن كان افْتِحَاراً، كان شَاؤُه أَمْدٌ، وشَرْفَه أَجَدٌ، ولسانه أَلَّدٌ، وإن كان

اعذاراً، كان إلى القبول أقرب، وللقلوب أحلى، وللسخائم أسلٌ، ولغرب الغضب أفلٌ، وفي عقد العقود أنسَث، وعلى حسن الرجوع أبعث، وإن كان وعظاً، كان أشفى للصدر، وأدعى إلى الفكر، وأبلغ في التنبية والزجر، وأجدر بأن يُجلِّيَ الغيَاية، ويُصْرِّ الغَاية، ويُبَرِّ العَلِيل، ويُشْفِي الْغَلِيل، وهكذا الحُكْم إذا استقرت فُنون القول وضروبه، وتتبَعَت أبوابه وشعوبه، وإن أردت أن تعرَف ذلك وإن كان تقلُّ الحاجة فيه إلى التعريف، ويُسْتَغْنَى في الوقوف عليه عن التوقيف فانظر إلى نحو قول البحترى:

عن كل نَدٍ في النَّدَى وَضَرِيبِ الْعُصْبَةِ السَّارِينَ جِدُّ قَرِيبِ	دان على أيديِ العَقَاءِ وَشَاسِعِ كَالْبَدْرِ أَفْرَطَ فِي الْعُلوِّ وَضَوْءُهِ
---	--

وفَكَّر في حالك وحال المعنى معك، وأنت في البيت الأول لم تَتَّسِعْ إلى الثاني ولم تتدبر نصرته إِيَّاه، وتمثيله له فيما يُملِّي على الإنسان عيناه، ويؤدِّي إليه ناظراه، ثم قسَّهُما على الحال وقد وقفت عليه، وتأمَّلتَ طرَفَيهِ، فإنك تعلم بُعد ما بين حاليك، وشدَّةَ تَفَاقُهما في تَكُونِ المعنى لديك، وتحبُّهُ إليك، وتبْلِهُ في نفسك، وتوفِيره لأُنْسِكِ، وتحكُّم لي بالصدق فيما قلت، والحقُّ فيما أَدْعَيْتُ وكذلك فتعهد الفرقَ بين أن تقول: فلان يكُدُّ نفسه في قراءة الكتب ولا يفهم منها شيئاً وتسكت، وبين أن تتلو الآية، وتشد نحو قول الشاعر:

بِجَيْدِهَا إِلَّا كَعْلِمَ الْأَبَاعِرِ بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الْغَرَائِرِ	رَوَامِلُ لِلأشْعَارِ لَا عِلْمَ عِنْدُهُمْ لِعَمْرُكَ مَا يَدْرِي الْبَعِيرُ إِذَا غَدَا
---	--

والفصل بين أن تقول أرى قوماً لهم بهاء ومنظر، وليس هناك مَخْبُرٌ، بل في الأخلاق دقة، وفي الكرم ضعْفٌ وقلة وقطع الكلام، وبين أن تُشَعِّهَ نحو قول الحكيم أما البيتُ فحسُنٌ، وأما السَّاكِنُ فرديٌّ، وقول ابن لنكك:

لَهُ رَوَاءُ وَمَا لَهُ ثَمَرُ	فِي شَجَرِ السَّرُورِ مِنْهُمْ مَثَلٌ
--------------------------------	---------------------------------------

نَ وَيَابِي الإِثْمَارَ كُلَّ الإِبَاءِ	فَغَدا كَالخِلَافِ يُورِقُ لِلْعَيْ
---	-------------------------------------

وقول الآخر:

أَمْرَ مَذَاقُ الْعُودِ وَالْعُودُ أَخْضَرُ	فَإِنْ طُرَّةً رَاقَنَكَ فَانظُرْ فِرْبَمَا
---	---

وانظر إلى المعنى في الحالة الثانية كيف يُورق شَجَرُهُ ويشمر، ويفترُ شَغُرُهُ ويُسِّمُ، وكيف تَشَتَّر الأُرْيَ من مذاقه، كما ترى الحسن في شارته، وأنشد قول ابن لنكك:

إذا أخو الحُسْنِ أضْحَى فِعْلَهُ سَجَا

وتبيّن المعنى واعرف مقدراه، ثم أنسد البيت بعده:

وَهَبْكَ كَالشَّمْسِ فِي حُسْنِ الْمَرْتَأَا

وانظر كيف يزيد شرفه عندك، وهكذا فتأمل بيت أبي تمام:

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضْلِهِ

مقطوعاً عن البيت الذي يليه، والتمثيل الذي يؤديه، واستقص في تعرّف قيمته، على وضوح معناه وحسن بِرْزَتِهِ، ثم أتبّعه إياه:

لَوْلَا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاءَرَتْ

وانظر هل نشر المعنى تمام حُلّته، وأظهر المكتون من حُسنه، وزينته، وعَطَّرك بعْرُوف عوده، وأراك النصرة في عوده، وطلع عليك من طلع سُعوده، واستكمل فَضْلَهُ في النفس ونُبْلَهُ، واستحقّ التقدّس كُلَّهُ، إلا بالبيت الأخير، وما فيه من التمثيل والتوصير، وكذلك فرق في بيت النبي:

وَمَنْ يَكُ ذَا فِي مُرّ مَرِيضٍ

لو كان سلك بالمعنى الظاهر من العبارة كقولك: إن الجاهل الفاسد الطبع يتصرّر المعنى بغير صورته، ويُخيّل إليه في الصواب أنه خطأ، هل كنت تجد هذه الروعة، وهل كان يبلغ من وَقْمِ الجاهل ووَقْنه، وقمعه ورَدْعه والتهجين له والكشف عن نَقْصِهِ، ما يَلْعُمُ التمثيل في البيت، وينتهي إلى حيث انتهى، وإن أردت اعتبار ذلك في الفن الذي هو أكرم وأشرف، فقابل بين أن تقول: إن الذي يعظ ولا يَتَعَظُ يُضْرِبُ بنفسه من حيث ينفع غيره، وتقصر عليه وبين أن تذكر المثل فيه على ما جاء في الخبر من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَثَلُ الَّذِي يَعْلَمُ الْخَيْرَ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ، مُثَلُ السَّرَّاجِ الَّذِي يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيُحْرِقُ نَفْسَهُ"، ويروي: مَثَلُ الْفَتِيَّلَةِ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيُحْرِقُ نَفْسَهَا. وكذا فوازن بين قولك للرجل تعظه إنك لا تُجزي السيئة حسنة، فلا تَعُرِّ نفسيك وَتُمْسِكُ، وبين أن تقول في أثره إنك لا تجني من الشّوّوك العنَب، وإنما تحصد ما تزرع، وأشباه ذلك. وكذا بين أن تقول لا تُكْلِمِ الجاهل بما لا يعرفه ونحوه، وبين أن تقول لا تُثُرُ الدُّرُّ قدّام الخنازير أو لا تجعل الدُّرُّ في أفواه الكلاب، وتنشد نحو قول الشافعي رحمه الله "أَأَثْرُ دُرًّا بَيْنَ سَارِحةِ الْغَنَمِ" وكذا بين أن تقول: الدنيا لا تدوم ولا تبقى، وبين أن تقول: هي ظلٌ زائل، وعارِيَّةٌ تُسْتَرَّ، ووديعةٌ تُسْتَرَجَعُ، وتذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ فِي الدُّنْيَا ضَيْفٌ وَمَا فِي يَدِيهِ عَارِيَّةٌ، وَالضَّيْفُ مُرْتَلٌ، وَالعَارِيَّةُ مُؤَدَّدَةٌ"، وتنشد قولَ ليبد:

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيَّةٌ

وَلَا بُدُّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائُ

وقول الآخر:

إِنَّمَا نِعْمَةُ قَوْمٍ مُّتَّعِّنَةٌ

وَحِيَّاَةُ الْمَرءِ ثَوْبٌ مُسْتَعَارٌ

فهذه جملة من القول تُخبر عن صيغ التمثيل وتُخبر عن حال المعنى معه، فأما القول في العلة والسبب، لمْ كان للتمثيل هذا التأثير؛ وبيان جهته ومأثاره، وما الذي أوجبه واقتضاه، وغيرها، وإذا بحثنا عن ذلك، وجدنا له أسباباً وعللاً، كل منها يقتضي أن يفخّم المعنى بالتمثيل، وينبئ ويشرّف ويكمّل، فاؤل ذلك وأظهره، أنّ أنس النفوس موقف على أن تخرجها من خفي إلى حلي، وتتأتيها بصريح بعد مكّن، وأن تردّها في الشيء تعلمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم، وثقتها به في المعرفة أحکم نحو أن تنقلّها عن العقل إلى الإحساس وعما يعلم بالتفكير إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع، لأن العلم المستفاد من طرق الحواس أو المرکوز فيها من جهة الطبع وعلى حد الضرورة، يفضل المستفاد من جهة النّظر والتفكير في القوة والاستحكام، وبلغ الثقة فيه غاية التمام، كما قالوا: ليس الخبر كالمعاينة، ولاظن كاليقين، فلهذا يحصل بها العلم هذا الأنسُ يعني الأنس من جهة الاستحكام والقوة، وضرب آخر من الأنس، وهو ما يوجبه تقدُّمُ الإلْف، كما قيل:

مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأُولَىٰ

وعلمون أن العلم الأول أنتي النفس أو لا من طريق الحواس والطبع، ثم من جهة النظر والرويّة، فهو إذن أمس بما رحّما، وأقوى لديها ذمّما، وأقدم لها صحبة، وآكذ عندها حرمة وإذ نقلتها في الشيء بمثله عن المدرّك بالعقل الحض وبال فكرة في القلب، إلى ما يدرك بالحواس أو يعلم بالطبع، وعلى حد الضرورة، فأنت إذن مع الشاعر وغير الشاعر إذا وقع المعنى في نفسك غير مثّل ثم مثّله كمن يُخبر عن شيء من وراء حجاب، ثم يكشف عنه الحجاب ويقول: ها هو ذا، فأبصر تجده على ما وصفت. فإن قلت إن الأنس بالمشاهدة بعد الصفة والخبر، إنما يكون لزوال الرّيب والشك في الأكثر، أفتقول إن التمثيل إنما أنس به، لأنّه يصحّح المعنى المذكور والصفة السابقة، ويثبت أن كونها جائز وجودها صحيح غير مستحيل، حتى لا يكون تمثيل إلا كذلك، فالجواب إن المعانى التي يجيء التمثيل في عقبيها على ضربين غريب بديع يمكن أن يخالف فيه، ويدعى امتلاكه واستحالة وجوده، وذلك نحو قوله:

فَإِنْ تَقُّ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ

فَإِنَّ الْمِسَكَ بَعْضُ دَمِ الْغَرَالِ

وذلك أنه أراد أنه فاق الأنام وفأقام إلى حد بطل معه أن يكون بينه وبينهم مشابهة ومقاربة، بل صار كأنه أصل بنفسه وجنس برأسه، وهذا أمر غريب، وهو أن يتناهى بعض أجزاء الجنس في الفضائل الخاصة به

إلى أن يصير كأنه ليس من ذلك الجنس، وبالمدعى له حاجة إلى أن يصحح دعواه في جواز وجوده على الجملة إلى أن يجيء إلى وجوده في المدوح، فإذا قال: فإن المسك بعض دم الغزال، فقد احتاج لدعوه، وأبان أن لما ادعاه أصلاً في الوجود، وبرأ نفسه من ضعَّةِ الكذب، وباعدها من سَفَهِ المُقدِّم على غير بصيرة، والمتوسع في الدعوى من غير بينة، وذلك أن المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقةه، حتى لا يُعدُّ في حنسه، إذ لا يوجد في الدم شيء من أوصافه الشريفة الخاصة بوجه من الوجه، لا ما قل ولا ما كثُر، ولا في المسك شيء من الأوصاف التي كان لها الدم دمَّاً البتة. والضرب الثاني أن لا يكون المعنى الممثل غريباً نادراً يحتاج في دعوى كونه على الجملة إلى بينةٍ وحججٍ وإثبات، نظير ذلك أن تبنيَّ عن فعل من الأفعال التي يفعلها الإنسان الفائدة، وتدعى أنه لا يحصل منه على طائل، ثم تُثْلَه في ذلك بالقابض على الماء والرَّاقِم فيه، فالذي مثُلَّ ليس بمنكرٍ مستبعدٍ، إذ لا يُنكر خطأ الإنسان في فعله أو ظنه وأمله وطلبه، ألا ترى أن المَغْرَى من قوله:

فأصبحتُ من لَيَلَى الْغَدَاءِ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ خَانَتُهُ فُرُوجُ الْأَصَابِعِ

أَنَّه قد خاب في ظنِّه أن يتمتع بها ويُسَعِّد بوصولها، وليس بمنكر ولا عجيب ولا ممتنع في الوجود، خارج من المعروف المعهود، أن يخيب ظنُّ الإنسان في أشياء هذا من الأمور، حتى يُستشهدَ على إمكانه، وُتَعَامِل البينة على صدق المدعى لوجْدَانَه، وإذا ثبت أن المعاني الممثلة تكون على هذين الضربين، فإن فائدة التمثيل وسبَبُ الأنس في الضرب الأول بَيْنَ لائِعَ، لأنَّه يُفِيدُ في الصَّحةِ وينفي الرَّيْبِ والشكُّ، وُبُؤْمِنُ صاحبه من تكذيب المخالف، وتهجُّمُ المنكر، وتهكُّمُ المُعْتَرِضِ، وموازنَتُه بحالةِ كشفِ الحجاب عن الموصوف المُخْبِرِ عنه حتَّى يُرَى ويُصَرَّ، وُيُعلَمُ كونُه على ما أثبتته الصَّفَةُ عليه موازنةً ظاهرةً صحيحةً، وأمَّا الضرب الثاني فإنَّ التمثيل وإنْ كان لا يُفِيدُ فيه هذا الضرب من الفائدة، فهو يُفِيدُ أمراً آخرَ يجري بمُحَاجَةِ، وذلك أنَّ الوصفَ كما يُحتاجُ إلى إقامةِ الحجَّةِ على صحةِ وجوده في نفسه، وزيادةِ التبييتِ والتقريرِ في ذاتِه وأصلِه، فقد يُحتاجُ إلى بيانِ المقدارِ فيه، ووضعِ قياسٍ من غيره يكشفُ عن حدَّه ومبلغِه في القوَّةِ والضعفِ والزيادةِ والنقصانِ، وإذا أردتَ أن تعرِفَ ذلك، فانتظرُ أولاً إلى التشبيهِ الصريحِ الذي ليس بتمثيلٍ، كقياسِ الشيءِ على الشيءِ في اللونِ مثلاً: كحنَّكَ الغراب، تُريدُ أن تُعرِفَ مقدارَ الشدةِ، لا أن تُعرِفَ نفسَ السوادَ على الإطلاقِ، وإذا تقرَّرَ هذا الأصلُ، فإنَّ الأوصافَ التي يُرَدُّ السامِعُ فيها بالتمثيلِ من العقلِ إلى العيانِ والحسِّ، وهي في أنفسِها معروفةٌ مشهورةٌ صحيحةٌ لا تحتاجُ إلى الدلالةِ على أنها هل هي ممكنةٌ موجودةٌ أم لا فإنَّها وإنْ غَيَّرتْ من هذهِ الجهةِ عن التمثيلِ بالمشاهداتِ والمحسوسياتِ، فإنَّها تفتقرُ إليه من جهةِ المقدارِ، لأنَّ مقاديرَها في العقلِ تختلفُ وتتفاوتُ، فقد يقالُ في الفعلِ: إنه من حالِ الفائدةِ علَى

حدودٌ مختلفة في المبالغة والتوسط، فإذا رجعت إلى ما تُبصِّرُ وتحسّ عرفتَ ذلك بحقيقةه، وكما يوزن بالقسطاس، فالشاعر لما قال: "كقابض على الماء خانته فروج الأصابع"؛ أراك رؤية لا تشکُ معها ولا ترتاب أنه بلغ في حيّة ظنه وبوار سعيه إلى أقصى المبالغة، وانتهى فيه إلى أبعد الغايات، حتى لم يحظَ لا بما قلَّ ولا ما كثر، فهذا هو الجواب، ونحن بنوع من التسهيل والتسامح، نقع على أن الأنس الحاصل بانتقالك في الشيء عن الصفة والخبر إلى العيان ورؤية البصر، ليس له سببٌ سوى زوال الشك والريب، فأما إذا رجعنا إلى التحقيق فإنّا نعلم أن المشاهدة تؤثّر في النفوس مع العلم بصدق الخبر، كما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام في قوله: "قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لَيَطْمَئِنَّ قَلْبِي" [سورة البقرة: 62]، والشاهد في ذلك كثيرة، والأمر فيه ظاهرٌ، ولو لا أن الأمر كذلك، لما كان نحو قول أبي تمام:

وَطُولُ مَقَامِ الْمَرْءِ فِي الْحَيِّ مُخْلِّفٌ
لِدِيَاجِتِيهِ فَاغْتَرِبْ تَتَجَدَّدِ
إِلَى النَّاسِ أَنْ لَيَسْتَ عَلَيْهِمْ بَسَرْمَدِ
فَإِنِّي رَأَيْتُ الشَّمْسَ زَيَّدَتْ مَحْبَةً

معنى، وذلك أنَّ هذا التجدد لا معنى له، إذا كانت الرؤية لا تفيدُ أنساً من حيث هي رؤية، وكان الأنس لنفيها الشك والريب، أو لوقوع العلم بأمر زائدٍ لم يعلَمُ من قبل، وإذا كان الأمر كذلك، فأنت إذا قلت للرجل أنت مُضيئ للحزم في سعيك، ومحظيٌّ وجه الرشاد، وطالبٌ لما لا تناهه، إذا كان الطلب على هذه الصفة ومن هذه الجهة، ثم عقبته بقولك وهل يحصل في كف القابض على الماء شيء مما يقبض عليه؟، فلو تركنا حديث تعريف المقدار في الشدة والمبالغة وتفني الفائدة من أصلها جانباً بقي لنا ما تقتضيه الرؤية للموصوف على ما وُصف عليه من الحالة المتتجددة، مع العلم بصدق الصفة يُبيّن ذلك، أنه لو كان الرجل مثلاً على طرفِ نهرٍ في وقتِ مخاطبةِ صاحبه وإخباره له بأنه لا يحصل من سعيه على شيء، فادخل يده في الماء وقال: انظر هل حصل في كفي من الماء شيء؟ فكذلك أنت في أمرك، كان لذلك ضرب من التأثير زائد على القول والنطق بذلك دون الفعل، ولو أن رجلاً أراد أن يضرب لك مثلاً في تنافي الشيئين فقال: هذا وذاك هل يجتمعان؟، وأشار إلى ماء ونارٍ حاضرين، وجدت تمثيله من التأثير ما لا تجده إذا أخبرك بالقول فقال: هل يجتمع الماء والنار؟، وذلك الذي تفعل المشاهدة من التحرير للنفس، والذي يجب بها من تكُّن المعنى في القلب إذا كان مستفاده من العيان، ومتصرفةً حيث تتصرف العيان وإنّ فلا حاجة بنا في معرفة أن الماء والنار لا يجتمعان إلى ما يؤكده من رجوع إلى مشاهدة واستيقاظ تجربة، وممّا يدلُّك على أن التمثيل بالمشاهدة يزيدك أنساً، وإن لم يكن بك حاجة إلى تصحيح المعنى، أو بيان لمقدار المبالغة فيه، أنك قد تعبّر عن المعنى بالعبارة التي تؤديه، وتبالغ وتحتها حتى لا تدع في النفوس مُنزعاً، نحو

أن تقولَ وأنت تصفُ اليوم بالطول: يومٌ كأطْولِ ما يُتوهّم و كأنَّه لا آخرَ له، وما شاكل ذلك من نحو قوله:

كأنَّما ليلٌ بالليلِ صُولٌ تَاهَى العَرْضُ وَالطُولُ

في ليلِ صُولٍ تَاهَى العَرْضُ وَالطُولُ

فلا تجد له من الأنس ما تجده لقوله:

وَيَوْمٍ كَظِلٌ الرُّمْحُ قَصْرٌ طُولُه

على أن عبارتك الأولى أشدُّ وأقوى في المبالغة من هذا فضلَ الرُّمْح على كل حال متناهٌ تدرك العينُ نهايته، وأنت قد أخبرت عن اليوم بأنه كأنَّه لا آخرَ له، وكذلك تقول: يومٌ كأقصر ما يُتصوَّر و كأنَّه ساعةٌ وكلَّمْ البَصَرِ وكلاً ولاً، فتجد هذا مع كونه تمثيلاً، لا يُؤْنِسُك إِيناسَ قوْلَهُمْ: أيامٌ كأباهيمِ القَطَا، وقول ابن المعترّ:

لَيَلًا كَظِلٌ الرُّمْحُ غَيرٌ مُوَاتٍ

بُدَلْتُ مِنْ لَيْلٍ كَظِلٌ حِصَاءٌ

وقول آخر:

بِيَوْمٍ مِثْلِ سَالِفَةِ الذُّبَابِ

ظَلَلَنَا عِنْدَ بَابِ أَبِي نُعِيمٍ

وكذا تقول: فلانٌ إذا همَ بالشيءِ لم يُزِلْ ذاك عن ذكره وقلبه، وَقَصَرَ خواطره على إمضاء عزمه، ولم يشعله شيءٌ عنه، فتحتاط للمعنى بأبلغ ما يمكن، ثم لا ترى في نفسك له هزةً، ولا تُصادف لما تسمع أُرْبِيَّةً، وإنما تسمع حديثاً ساذجاً وخبراً غُفَلَاً، حتى إذا قلت:

إِذَا هُمْ أَلْقَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَرْمَةً

امتلأت نفسك سروراً وأدركتك طربةً كما يقول القاضي أبو الحسن لا تملك دفعها عنك، ولا تُقْلِّ إن ذلك لم كان الإيجاز، فإنه وإن كان يوجب شيئاً منه، فليس الأصلُ له، بل لأنَّ أراك العزمَ واقعاً بين العينين، وفتحَ إلى مكان المعقول من قلبك باباً من العين، وهو هنا إذا تأمّلنا مذهبَ آخر في بيان السبب الموجِب لذلك، هو ألطفُ مأخذًا، وأمكنُ في التحقيق وأولى بأن يُحيط بأطراف الباب، وهو أنَّ لتصوير الشبه من الشيء في غير جنسه وشكله، والتقاط ذلك له من غير محلّته، واحتلابه إليه من الشّقّ البعيد، باباً آخر من الظرف واللطف، ومذهبًا من مذاهب الإحسان لا يخفى موضعه من العقل، وأُخْضِرُ شاهداً لك على هذا: أن تنظر إلى تشبيه المشاهدات بعضها بعض، فإن التشبيهات سواءً كانت عامّية مشتركة، أم خاصّية مقصورةً على قائلٍ دون قائلٍ تراها لا يقع بها اعتداد، ولا يكون لها موقع من السامعين، ولا تُهُزُّ ولا تُحرّك حتى يكون الشبه مُقرّراً بين شيئاً مختلفين في الجنس، فتشبيه العين بالرّجس، عامّيٌ مشتركةٌ

معروف في أجيال الناس، حارٍ في جميع العادات، وأنت ترى بعده ما بين العينين وبينه من حيث الجنس وتشبيهه الشريّا بما شبهَت به من عنقود الكرم المنور، واللحم المفضض، والوشاح المفصل، وأشباه ذلك، خاصيٌّ، والتباين بين المشبه والمشبه به في الجنس على ما لا يخفى، وهكذا إذا استقررت التشبيهات، وجدت التباعد بين الشيئين كلما كان أشدّ، كانت إلى النفوس أعجب، وكانت النفوس لها أطرب، وكان مكانها إلى أن تحدث الأريحية أقرب، وذلك لأن موضع الاستحسان، ومكان الاستظراف، والمثير للدفين من الارتياح، والمتناقض للنافر من المسرة، والمؤلف لأطراف البهجة أنك ترى بها الشيئين مثليين متبابين، ومؤلفين مختلفين، وترى الصورة الواحدة في السماء والأرض، وفي حلقة الإنسان وخلال الروض، وهكذا، طرائف تنشال عليك إذا فصلت هذه الجملة، وتبعها هذه اللحمة، ولذلك تجد تشبيه البنفسج في قوله:

بين الرياض على حمرِ اليواقيت

أوائلُ النار في أطرافِ كبريت

ولازورْ دِيَةٌ ترْهُو بِزُرْقَتها

كأنَّها فوق قاماتٍ ضَعَفَنَ بها

أغرب وأعجب وأحق باللوّوع وأجدر من تشبيه النرجس: مداهن دُرّ حشومن عقيق، لأنه أراك شبيهاً لنبات غضٌّ يرِفُّ، وأوراقٌ رطبةٌ ترى الماء منها يشفُّ، بلهب نارٌ في جسمٍ مُسْتَوِّلٍ عليه الييسُ، وبادٍ فيه الكَلْفُ. ومبني الطباع وموضع الجبلة، على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يُعهد ظهوره منه، وخرج من موضع ليس بمعدن له، كانت صبابةُ النفوس به أكثر، وكان بالشغف منها أجدر، فسواءً في إثارة التعجب، وإخراجك إلى روعة المستغرب، وُجودُك الشيء من مكان ليس من أمكنته، ووجودُ شيء لم يوجد ولم يُعرف من أصله في ذاته وصفته، ولو أنه شبيه البنفسج ببعض النبات، أو صادف له شبيهاً في شيء من المتلوّنات، لم تجد له هذه الغرابة، ولم ينل من الحسن هذا الحظ، وإذا ثبت هذا الأصل، وهو أن تصوير الشبيه بين المختلفين في الجنس، مما يحرّك قوى الاستحسان، ويُشير الكامن من الاستظراف، فإن التمثيل أخصُّ شيء بهذا الشأن، وأسبقُ حارٍ في هذا الرهان، وهذا الصنّيع صناعته التي هو الإمام فيها، والبادئ لها والهادي إلى كيفيتها، وأمرُه في ذلك أنك إذا قصدت ذكر ظرائفه، وعدّ محاسنه في هذا المعنى، والبداع التي يختبرها بحدّه، والتأليفات التي يصل إليها برقّه، ازدحّتْ عليك، وغمّرتْ جانبيك، فلم تدرِّ أيّها تذكر، ولا عن أيّها تعبرُ، كما قال:

تكلاثرٌ في عينه كرامُها

إذا أتاها طالبٌ يَسْتَأْمِها

وهل تشكُّ في أنه يعمل عمل السحر في تأليف المتبابين حتى يختصر لك بعده ما بين الشرق والغرب،

ويجمع ما بين المشيم والمُعِرق، وهو يُريك للمعانى الممثّلة بالأوهام شبيهًا في الأشخاص الماثلة، والأشباح القائمة، وينطق لك الآخرين، ويعطيك البيان من الأعجم، ويُريك الحياة في الجماد، ويُريك التسام عن الأضداد، ف يأتيك بالحياة والموت مجموعين، والماء والنار مجتمعين، كما يقال في المدوح هو حياة لأولئك، موت لأعدائهم، ويجعل الشيء من جهة ماءً، ومن أخرى ناراً، كما يقال:

سِدِّي، مَاءٌ جَارٍ مَعَ الإخْوَانِ

أَنَّ نَارًَ فِي مُرْتَقَى نَظَرِ الْحَا

وكم يجعل الشيء حلواً مُرّاً، وصباً عسلاً وقيحاً حسناً، كما قال:

بَحْرٌ مِنْ صَيْفَهِ رَأْتُهُ السَّوَامِ

حَسَنٌ فِي وُجُوهِ أَعْدَائِهِ أَقْ

ويجعل الشيء أسود أبيض في حال، كنحو قوله:

وَلَكَنْهُ فِي الْقَلْبِ أَسْوَدُ أَسْفَعُ

لَهُ مُنْظَرٌ فِي الْعَيْنِ أَبْيَضُ نَاصِعٌ

ويجعل الشيء كالمقلوب إلى حقيقة ضده، كما قال:

تُأْغَرَ أَيَّامَ كُنْتُ بِهِيمَا

غُرَّةٌ بِهِمَةٌ أَلَا إِنَّمَا كُنْ

ويجعل الشيء قريباً بعيداً معاً، كقوله: "دان على أيدي العفاة وشاسع" وحاضراً وغائباً، كما قال:

سَلَامٌ عَلَى الْحَاضِرِ الْغَائِبِ

أَيَا غَائِبًا حاضرًا فِي الْفَوَادِ

ومشرقاً مغرباً، كقوله:

أَنْ غَابَ عَنْكُمْ مُغَرِّبًا بَدْنَهُ

لَهُ إِلَيْكُمْ نَفْسٌ مُشْرَقَةٌ

وسائرًا مقیماً، كما يجيء في وصف الشعر الحسن الذي يتداوله الرواة وتتهاداه الألسن، كما قال القاضي أبو الحسن:

تَسِيرُ وَلَمْ تَبْرُحْ الْحَاضِرَةُ

وَجْوَابَةُ الْأَفْقِ مُوقَفَةٌ

وهل يخفى تقريره المتبعدين، وتوقيفه بين المختلفين، وأنت تجد إصابة الرجل في الحاجة، وحسن تخليصه للكلام، وقد مثلت تارةً بالهباء ومعالجة الإبل الجرّبي به، وأخرّ بحر القصاب اللحم وإعماله السكين في تقطيعه وتفريقه في قوله "يضع الهباء مواضع النقب ويصيب الحز ويطبق المفصل"، فانظر هل ترى مزيداً في التناكر والتنافر على ما بين طلاء القطران، وجنس القول والبيان ثم كرر النظر وتأمل كيف حصل الاختلاف، وكيف جاء من جمع أحدهما إلى الآخر، ما يأنس إليه العقل ويحمده الطبع؟ حتى إنك لربما وجدت لهذا المثل إذا ورد عليك في أثناء الفصول، وحين تبين الفاضل في البيان من المفضول قبولاً، ولا ما تجد عند فوح المسك ونشر الغالية، وقد وقع ذكر الحز وتطبيقه منك موقع ما ينفي الحزازات عن القلب،

ويُزيل أطباق الوحشة عن النفس، وتكتُلُ القول في أن للتمثيل في هذا المعنى الذي لا يُحاجَى إليه، والباع الذي لا يُطَاوِل فيه، كالاحتجاج للضرورات، وكفى دليلاً على تصرُفه فيه باليد الصناع، وإيفائه على غaiات الابداع، أنه يُريك العدم وجوداً والوجود عدماً، والميت حيّاً والحيّ ميتاً أعني جعلهم الرجل إذا بقي له ذكر جميل وثناء حسنٌ بعد موته، كأنه لم يمت، وجعل الذكر حيّاً له، كما قال: "ذِكْرُ الفتى عُمرُه الثَّانِي"؛ وحُكْمُهُمْ على الخامل الساقط القدر الجاهل الدين بالموت، وتصيرُهُمْ إيهام حين لم يكن ما يؤثر عنه ويُعرَف به، كأنه خارج عن الوجود إلى العدم، أو كأنه لم يدخل في الوجود، ولطيفة أخرى له في هذا المعنى، هي، إذا نظرت، أعجب، والتعجب بها أحقٌ منها أوجب، وذلك جعل الموت نفسه حيّة مستأنفة حتى يقال: إنه بالموت استكمال الحياة في قوله فلان عاش حين مات، يُراد الرجل تحمله الأبيّة وكرم النفس والأنيفة من العار، على أن يسخو بنفسه في الجود والبأس، فيفعل ما فعل كعب بن مامّة في الإيثار على نفسه، أو ما يفعله الشجاع المذكور من القتال دون حريمه، والصبر في مواطن الإباء، والتوصيم في قتال الأعداء، حتى يكون له يوم لا يزال يُذَكَّر، وحديث يعاد على مرّ الدّهور ويُشَهَّر، كما قال ابن نباتة:

نَفْسٌ تَعَافُ الضَّيْمَ مُرَأْهُ فَيُمِيَّتُهَا وَيُعِيشُ ذِكْرَهُ	بِأَبِي وَأَمِي كُلُّ ذِي تَرْضَى بِأَنْ تَرِدَ الرَّدَى
--	---

وإنه ليأتيك من الشيء الواحد بأشياء عده، ويشتق من الأصل الواحد أغصاناً في كل غصن ثمر على حدة، نحو أن الزند بإيرائه يعطيك شبه الجود، والذكيّ الفطن، وشبه النجاح في الأمور والظفر بالمراد وبإصالاته شبه البخل لا يعطيك شيئاً، والبليد الذي لا يكون له خاطر يتبع فائدةً ويخرج معنى وشبه من يخيب سعيه، وهو ذلك ويعطيك من القمر الشهرة في الرجل والنباهة والعزة والرفعة، ويعطيك الكمال عن النقصان، والنقصان بعد الكمال، كقولهم هلا نما فعاد بدرأ، يراد بلوغ النجاح الكريم المبلغ الذي يُشَهِّدُ أصله من الفضل والعقل وسائر معاني الشرف، كما قال أبو تمام:

لَوْ أَمْهَلْتُ حَتَّى تَصِيرَ شَمَائِلًا كَرَمًا وَتَلَكَ الْأَرِيحِيَّةَ نَائِلًا أَيْقَنْتَ أَنْ سِيَصِيرُ بَدْرًا كَامِلًا	لَهَفِي عَلَى تَلَكَ الشَّوَاهِدِ مِنْهُمَا لَغَدَا سَكُونَهُمَا حَجَّيْ وَصِبَاهُمَا إِنَّ الْهَلَالَ إِذَا رَأَيْتَ نُومَهُ
---	--

وعلى هذا المثل بعينه، يُضرب مثلاً في ارتفاع الرجل في الشرف والعزة من طبقة إلى أعلى منها، كما قال البحترى:

عَهْدُوهُ بِالبَيْضَاءِ أَوْ بِالنَّجْرَاءِ
صَوْغُ الْلَّيَالِي فِيهِ حَتَّى أَقْمَرَا
شَرَفٌ تَزَيَّدَ بِالْعَرَاقِ إِلَى الَّذِي
مِثْلَ الْهَلَلِ بَدَا فِلْمٌ يَبْرَحُ بِهِ
وَيَعْطِيكَ شَبَّهَ الْإِنْسَانَ فِي نَسْنَئِهِ وَنَمَائِهِ إِلَى أَنْ يَلْغُ حَدَّ التَّكَامَ، ثُمَّ تَرَاجُعُهُ إِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الشَّابَّ، كَمَا
قَالَ:

يَبْدُو ضَئِيلًا ضَعِيفًا ثُمَّ يَتَسْقِ
كَرُّ الْجَدِيدِينَ نَقْصًا ثُمَّ يَتَمَحِّقُ
الْمَرْءُ مِثْلُ هَلَلٍ حِينَ تُبَصِّرُهُ
يَزَدَادُ حَتَّى إِذَا مَا تَمَّ أَعْقَبَهُ
وَكَذَلِكَ يَتَفَرَّعُ مِنْ حَالِي تَمَاهِهِ وَنَقْصَانِهِ فَرُوعٌ لَطِيفَةٌ، فَمَنْ غَرِيبٌ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ بَابِكَ:
وَالْبَدْرُ فِي شَطْرِ الْمَسَافَةِ يَكْمُلُ
وَأَعْرَتْ شَطْرَ الْمُلْكِ ثَوْبَ كَمَالِهِ

قَالَهُ فِي الْأَسْتَاذِ أَبِي عَلَيِّ، وَقَدْ اسْتَوْزَرَهُ فَخْرُ الدُّولَةُ بَعْدَ وَفَاتِ الصَّاحِبِ وَأَبَا الْعَبَّاسِ الضَّبِيِّ وَخَلَعَ عَلَيْهِمَا
وَقَوْلُ أَبِي بَكْرِ الْخَوَارِزْمِيِّ:

مَقِيمًا وَإِنْ أَعْسَرْتَ زُرْتَ لِمَامَا
أَغَبَّ وَإِنْ زَادَ الضَّيَاءُ أَقَامَا
أَرَاكَ إِذَا أَيْسَرْتَ خَيَّمَتْ عَنْدَنَا
فَمَا أَنْتَ إِلَّا الْبَدْرُ إِنْ قَلَّ ضَوْءُهُ

الْمَعْنَى لَطِيفٌ، وَإِنْ كَانَتِ الْعَبَارَةُ لَمْ تَسْاعِدْهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَجِبُ، فَإِنَّ الْإِغْبَابَ أَنْ يَتَخَلَّ وَقْتَيِ الْحَضُورِ
وَقْتٌ يَخْلُو مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَصْلَحُ لِأَنْ يَرَادَ أَنَّ الْقَمَرَ إِذَا نَقْصَ نُورُهُ، لَمْ يُوَالِ الطَّلَوْعَ كُلَّ لَيْلَةٍ، بَلْ يَظْهُرُ فِي
بعضِ الْلَّيَالِي، وَيَعْتَنِي مِنَ الظَّهُورِ فِي بَعْضِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَأَنَّهُ عَلَى نَقْصَانِهِ يَطْلُعُ كُلَّ لَيْلَةٍ حَتَّى
يَكُونَ السَّرَّارُ، وَقَالَ ابْنُ بَابِكَ فِي نَحْوِهِ:

فَإِنْ خَافَ نَقْصُ الْمَحَاقِّ انْتَقِبْ
كَذَا الْبَدْرُ يُسْفِرُ فِي تِمَّهِ

وَهَكَذَا يُنْظَرُ إِلَى مَقَابِلَتِهِ الشَّمْسَ وَاسْتِمَادَهُ مِنْ نُورِهَا، وَإِلَى كَوْنِ ذَلِكَ سَبِّبَ زِيَادَتِهِ وَنَقْصَهُ وَامْتَلَانَهُ مِنِ
النُورِ وَالْإِتَّلَاقِ، وَحَصُولِهِ فِي الْمَحَاقِّ، وَتَفَاوُتِ حَالَهُ فِي ذَلِكَ، فَتُصَاغُ مِنْهُ أَمْثَالٌ، وَتُبَيَّنُ أَشْبَاهُ وَمَقَايِيسُ،
فَمِنْ لَطِيفِ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ نَبَاتَةِ:

نَ وَبُونَانَ فِي الْعُصُورِ الْخَوَالِيِّ
وُجُدُوا فِي سَوَائِرِ الْأَمْثَالِ
وَصَفُّهَا لَمْ يَجِدُهُ فِي الْأَقْوَالِ
حِكَّ كَانَتْ نَهَايَةً فِي الْكَمَالِ
عُوضَاتُ فِيهِ ضَيَّاعَ الْمُحَالِّ

قَدْ سَمِعْنَا بِالْعِزَّزِ مِنْ آلِ سَاسَا
وَالْمُلُوكِ الْأَلَّى إِذَا ضَاعَ ذِكْرُ
مَكْرُمَاتُ إِذَا الْبَلِيجُ تَعَاطَى
وَإِذَا نَحْنُ لَمْ نُضِفُهُ إِلَى مَدِّ
إِنْ جَمِعَنَا هُمَا أَضَرَّ بِهَا الْجَمِّ

فهو كالشمس بُعْدُها يملاً الْبَدْ

وغير ذلك من أحواله كنحو ما خرج من الشّبّه من بعده وارتفاعه، وقُرْبِ صَوْئِه وشُعاعِه، في نحو ما مضى من قول البحترى: "دان على أيدي العفة" البتين. ومن ظهوره بكل مكان، ورؤيته في كل موضع، كقوله:

**كالبدرِ من حيثُ التَّقَتَ رَأَيْتَه
يُهْدِي إِلَى عَيْنِيكَ نُورًا ثاقبًا**

في أمثال لذلك تكثُر، ولم أعرِضْ لما يُشَبِّه به من حيث المُنْظَر، وما تُدرِكُه العين، نحو تشبيه الشيء بتنقيس الْهَلَالِ ودُقَّتِه، والوجه بنوره وبَهْجَتِه، فإنما في ذكر ما كان تَمثِيلًا، وكان الشّبّه فيه معنوياً.

فصل آخر

وإن كان ممّا مضى، إلا أن الأسلوب غيره، وهو أن المعنى إذا أتاك مثلاً، في الأكثر ينحلي لك بعد أن يُوحِّدك إلى غير طلبه بالفكرة وتحريك الخاطر له والمهمة في طلبه، وما كان منه ألطاف، كانت امتناعه عليك أكثر، وإباوه أظهر، واحتاجاته أشدُّ، ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاستيقاظ إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان تَيَّله أحلى، وبالمرّة الأولى، فكان موقعه من النفس أحلاً وألطف، وكانت به أَضَنَّ وأَشْعَفَ، ولذلك ضُرب المثل لكل ما لَطْفُ موقعه ببرد الماء على الظماء، كما قال:

وَهُنَّ يَنْبَذِنَ مِنْ قَوْلٍ يُصْبِنَ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْغُلَةِ الصَّادِي

وأشبه ذلك مما يُنال بعد مكافحة الحاجة إليه، وتقدم المطالبة من النفس به، فإن قلت فيجب على هذا أن يكون التعقيد والتعميم وتعتمد ما يَكُسبُ المعنى غموضاً، مشرقاً له وزائداً في فضله، وهذا خلاف ما عليه الناس، ألا تراهم قالوا إن خَيْر الكلام ما كان معناه إلى قلبك أسبق من لفظه إلى سمعك، فالجواب إن لم أرد هذا الخدّ من الفِكْرِ والتعب، وإنما أردت القدر الذي يحتاج إليه في نحو قوله:

فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دِمِ الْغَزَالِ

وقوله:

وَلَا التَّنْكِيرُ فَخْرٌ لِلْهَلَالِ

وَمَا التَّأْنِيثُ لِاسْمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ

وقوله:

كَأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي مُحَالٍ

رَأَيْتُكَ فِي الَّذِينَ أَرَى مُلُوكًا

وقول النابغة:

فإنك كالليل الذي هو مُذري

وقوله:

فإنك شمسٌ والملوكُ كواكبٌ

وقول البحترى:

ضَحْوَكُ إِلَى الْأَبْطَالِ وَهُوَ يَرُو عَمِّهِ

وقول امرئ القيس: "بُنْجَرِدَ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٌ" وقوله:

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ لَمْ أَصَبْ

جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الإِقْدَامِ

فإنك تعلم على كل حال أن هذا الضرب من المعانى، كالجلوهر في الصدف لا يبرز لك إلا أن تشفع عنه، وكالعزيز المحتجب لا يرىك وجهه حتى تستاذن عليه، ثم ما كل فكر يهتدى إلى وجه الكشف عمما اشتمل عليه، ولا كل حاطر يؤذن له في الوصول إليه، فما كل أحد يفلح في شق الصدفة، ويكون في ذلك من أهل المعرفة، كما ليس كل من دنا من أبواب الملوك، فتحت له وكان:

مِنَ النَّفَرِ الْبِيِضِ الَّذِينَ إِذَا اعْتَرَوْا

أو كما قال:

تَفَتَّحُ أَبْوَابُ الْمُلُوكِ لِوِجْهِهِ

وأما التعقيد، إنما كان مذموماً لأجل أن اللفظ لم يرتّب الترتيب الذي يمثله تحصل الدلالة على الغرض، حتى احتاج السامع إلى أن يطلب المعنى بالحيلة، ويسعى إليه من غير الطريق كقوله:

وَلَذَا اسْمُ أَغْطِيَةِ الْعَيْوَنِ جَفُونُهَا

مِنْ أَنَّهَا عَمَلَ السَّيْفِ عَوَالِمُ

وإنما ذم هذا الجنس، لأنه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الذي يجب في مثله، وكذا بسوء الدلالة وأودع لك في قالب غير مستوي ولا ممليّ، بل خشن مُضرس حتى إذا رمت إخراجه منه عسر عليك، وإذا خرج مشوه الصورة ناقص الحسن، هذا وإنما يزيدك الطلب فرحاً بالمعنى وأنساً به وسروراً بالوقوف عليه إذا كان لذلك أهلاً، فأما إذا كنت معه كالغائص في البحر، يتحمل المشقة العظيمة، ويخاطر بالروح، ثم يخرج الخرزاً، فالأمر بالضد مما بدأته به، ولذلك كان أحق أصناف التعقد بالذم ما يُتعبك، ثم لا يُجدي عليك، ويؤرقك ثم لا يُورق لك، وما سبيله سبيل البخيل الذي يدعوه لؤم في نفسه، وفساد في حسه، إلى أن لا يرضى بضاعته في بخله، وحرمانه فضله، حتى يأتي التواضع ولبن القول، فيتنه ويُشمخ

بأنفه، ويسمى المعرض له بباباً ثانياً من الاحتمال تناهياً في سُخْفَه أو كالذى لا يؤيِّسُك من خيره في أول الأمر فتستريح إلى اليأس، ولكنه يُطْمِعُك ويَسْحَبُ على المواعيد الكاذبة، حتى إذا طال العناء وكثُرَ الجهد، تكشف عن غير طائل، وحصلت منه على نَدَمٍ لتعبك في غير حاصل، وذلك مثل ما تجده لأبي تمام من تعسُّفه في اللفظ، وذهب به في نحوٍ من التركيب لا يهتدي التحو إلى إصلاحه، وإغراط في الترتيب يعمي الإعراب في طريقه، ويضلُّ في تعريفه، كقوله:

لاثنين ثانٍ إذ هما في الغارِ

ثانية في كبد السماء ولم يكن

وقوله:

يَدِي لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَذْكُرْ جُرَاعَا مِنْ رَاحْتَكَ دَرَى مَا الصَّابُ وَالعَسلُ

ولو كان الجنس الذي يوصف من المعان باللطافة ويعُد في وسائل العقود، لا يُوحِّدُ إلى الفكر، ولا يحرّك من حرصك على طلبه، يمنع جانبه وبعض الإدلال عليك وإعطائك الوصل بعد الصد، والقرب بعد البعُد، لكن باقلِي حارٌ وبيتُ معنى هو عين القلادة وواسطة العقد واحداً، ولسقوط تفاصيل السامعين في الفهم والتصور والتبيين، وكان كلُّ من روى الشعر عالماً به، وكلُّ من حفظه إذا كان يعرف اللغة على الجملة ناقداً في تمييز جيده من رديه، وكان قول من قال:

بجيدها إلا كعلم الأباءِ

زَوَالِ لِلأشعارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ

وكان قول ابن الرومي:

فَشِّنَ مَا قُلْتَهُ فَمَا حَمَدَهُ

قَلْتُ لِمَنْ قَالَ لِي عَرَضْتُ عَلَى الْأَخِ

عَلَى مُبِينِ الْعُمَى إِذَا انتَقَدَهُ

قَصَرَتْ بِالشِّعْرِ حِينَ تَعَرِضُهُ

ثَعَلْبَةُ كَانَ لَا وَلَا أَسْدَهُ

مَا قَالَ شِعْرًا وَلَا رُوَاهُ فَلَا

تَرِ جَهَلًا بِكُلِّ مَا اعْتَقَدَهُ

فَإِنْ يُقُلُّ إِنِّي روَيْتُ فَكَالَّدَفَ

وما أشبه ذلك، دعوى غير مسموعة ولا مؤهلة للقبول، فإنما أرادوا بقولهم ما كان معناه إلى قلبك أسبيق من لفظه إلى سمعك، أن يجتهد المتكلم في ترتيب اللفظ وتقديره وصيانته من كل ما أخل بالدلالة، وعاق دون الإبانة، ولم يريدوا أن خير الكلام ما كان غُفلاً مثلَ ما يتراجعه الصبيان ويتكلّم به العامة في السوق. هذا وليس إذا كان الكلام في غاية البيان وعلى أبلغ ما يكون من الوضوح، أغناك ذاك عن الفكرة إذا كان المعنى لطيفاً، فإن المعنى الشريف اللطيفة لا بد فيها من بناء ثانٍ على أول، وردّ تالي على سابق، أفلست تحتاج في الوقوف على الغرض من قوله: "كالبَدْرِ أَفْرَطَ فِي الْعُلُوّ" إلى أن تعرف البيت الأول،

فتتصوّر حقيقة المراد منه ووجه المحاز في كونه دانياً شاسعاً، وترقم ذلك في قلبك، ثم تعود إلى ما يعرضُ
 البيت الثاني عليك من حالِ البدر، ثم تقابل إحدى الصورتين بالأخرى، وتردّ البصرَ من هذه إلى تلك،
 وتنظر إليه كيف شرطَ في العلوِ والإفراطِ، ليشاكل قوله شاسع، لأن الشّسُوع هو الشديدُ البعُد، ثم قابله
 بما لا يشاكله من مراعاة التناهي في القرب فقال "جُدُّ قريب" فهذا هو الذي أردتُ بالحاجة إلى الفكر،
 وبأنَّ المعنى لا يحصل لك إلا بعد انبعاثِ منك في طلبِه، واجتهادِ في نيلِه، هذا وإن توقفت في حاجتك أيها
 السامِع للمعنى إلى الفكر في تحصيله، فهل تشكُّ في أن الشاعر الذي أداه إليك، ونشرَ بزه لديك، قد تحملَ
 فيه المشقة الشديدة، وقطع إليه الشقة البعيدة، وأنه لم يصل إلى درّه حتى غاص، ولم ينل المطلوب حتى
 كابد منه الامتناع والاعتراض؛ ومعلومُ أن الشيء إذا علم أنه لم يُنل في أصله إلا بعد التّعب، ولم يدرك إلا
 باحتمال النّصب، كان للعلم بذلك من أمره من الدعاء إلى تعظيمه، وأخذ الناس بتفحيمه، ما يكون
 لمباشرة الجهد فيه، وملاقاة الكرب دونه، وإذا عثرت بالهُويَّنا على كُتُر من الذهب، لم تخرجك سهولة
 وجوده إلى أن تنسى جملةً أنه الذي كدَّ الطالب، وحملَ المتاعب، حتى إن لم تكنْ فيك طبيعةٌ من الجود
 تحكمَ عليك، ومحبة للثناء تستخرج النفيس من يديك كان من أقوى حججِ الضَّنْ الذي يخامر الإنسان
 أن تقول: إن لم يكُنْ فقد كدَّ غيري، كما يقول الوارث للمال المجموع عفواً إذا ليمَ على بخله به، وفرطَ
 شحّه عليه: إن لم يكُنْ كسبِي وكدِّي، فهو كسبِ أبي وحدي، ولكن لم ألقَ فيه عناءً، لقد عانى سلفِي
 فيه الشدائِد، ولقوَّا في حمّعه الأمرين، فأضيَّع ما ثمرُوه، وأُفْرِق ما جمعوه، وأكون كالهادم لما أُنفقتِ
 الأعمَارُ في بنائه، والمُبِيد لما قصرتِ الهممُ على إنمائه؟، وإنك لا تكاد تجد شاعراً يعطيك في المعانِي الدقيقة
 من التسهيل والتقريب، وردَّ البعيد إلى المأثور القريب، ما يُعطي البحترى، ويبلغ في هذا الباب مبلغه،
 فإنه ليروض لك المهرَ الأرنَ رياضةَ الماهر، حتى يُعنق من تحتك إعناقَ القارِح المذلل، ويترُعَ من شِناسِ
 الصعب الجامح، حتى يلين لك لينَ المنقاد الطَّيْع، ثم لا يمكن ادعاءً أنَّ جميع شعره في قلة الحاجة إلى الفكر،
 والعِنَى عن فضلِ النظر، ك قوله:

وسِرِّي فِيكِ إعلانُ

فُؤاديِّي مِنْكَ ملآنُ

وقوله:

عَنْ أَيِّ ثَغْرٍ تَبَسِّمُ

وهل تُقلُّ على المتوكِّل قصائدهُ الجيادُ حتى قلَّ نشاطه لها واعتناؤه بها، إلا لأنَّه لم يفهم معانيها كما فهم
 معانِي النوع النازل الذي انْحَطَّ له إليه؟ أثارك تستجيز أن تقول إن قوله
 "مُنَى النَّفْسِ فِي أَسْمَاءَ لَوْ يَسْتَطِيعُهَا" من جنس المعقد الذي لا يُحَمَّد، وإن هذه الضعفَةُ الأُسرُ، الواصلةُ

إلى القلوب من غير فكر، أولى بالحمد، وأحق بالفضل. هذا والمعقد من الشعر والكلام لم يُذمَ لأنَّه مَا تقع حاجَةٌ فيه إلى الفكر على الجملة، بل لأنَّ صاحبه يُعثِرُ فكرَك في متصرَّفه، ويُشيكُ طريقك إلى المعنى، ويُؤثِرُ مذهبَك نحوه، بل رُبَّما قَسَمَ فكرَك، وشَعَّبَ ظنَّك، حتى لا تدرِي من أيٍ تتوصلُ وكيف تطلب. وأمَّا الملحَّص فيفتح لفكيرك الطريقَ لمستوى ويمَّهده، وإنْ كان فيه تعاطُفٌ أقام عليه المنار، وأوقد فيه الأنوار، حتى تسلُّك سلوكَ المتبين لوجهته، وتقطعه قطعَ الواثق بالتحجُّح في طيَّته، فترد الشريعة زرقاء، والروضَة غناءً، وصادفت نهجاً مستقيماً، مذهبَاً قويمَاً، وطريقَةً تقاد، وتبينت لها الغاية فيما ترتاد؟ فقد قيل: قُرْةُ العين، وسَعَةُ الصدر، ورُوحُ القلب، وطِيبُ النفس، من أربعة أمور الاستيانة للحجَّة، والأنس بالأحْبَة، والثَّقة بالعُدَّة، والمعاينة للغاية، وقال الحافظ في أثناء فصل يذكر فيه ما في الفكر والنظر من الفضيلة: وأين تقع لذَّةُ البهيمة بالعلُوفة، ولذَّةُ السَّبْع بلطْعِ الدَّمِ وأكلِ اللحم، من سرور الظفر بالأعداء، ومن افتتاح باب العلم بعد إدمان قرعه، وبَعْدُ، فإذا مُدتَّ اللَّلَبَاتُ لجري الجياد، ونُصِبتَ الأهداف لتعرف فضل الرُّمَاه في الإبعاد والسَّدَاد، فرهانُ العقول التي تستيق، ونِضالها الذي تمحَنُ قواها في تعاطيه، هو الفِكر والرُّوِيَّةُ والقياس والاستنباط، ولن يُعُدَ المَدَى في ذلك، ولا يدقَ المرَّى إلا بما تقدم من تقرير الشَّبَه بين الأشياء المختلفة، فإنَّ الأشياء المشتركة في الجنس، المتفقة في النوع، تستغني بشبُوت الشَّبَه بينها، وقيام الاتفاق فيها، عن تعمُّل وتأمل في إيجاب ذلك لها وتنبيه فيها، وإنما الصنْعَة والخدْقُ، والنَّظرُ يَلْطُفُ وَيَدِقُّ، في أن تجمع أعناقُ المتنافرات والمتبادرات في رِبْقة، وتعقد بين الأجنبيَّات معاقِدُ نسب وشُبَكَة، وما شرُفت صنْعَةُ، ولا ذُكر بالفضيلة عملٌ، إلا لأنَّهما يحتاجان من دقةِ الفكر ولطفِ النَّظر نفاذ الخاطر، إلى ما لا يحتاج إليه غيرَهُما، ويختكمان على مَن زاوَلَهُما والطالب لهما من هذا المعنى، ما لا يحيطكم ما عداهُما، ولا يقتضيان ذلك إلا من جهة إيجاد الاختلاف في المخالفات، وذلك يَبْنِ لك فيما تراه من الصناعات وسائر الأعمال التي تُنْسَب إلى الدقة، فإنك تجِدُ الصورة المعمولة فيها، كلما كانت أجزاؤها أشدَّ اختلافاً في الشكل وال الهيئة، ثم كان التلاوُمُ بينها مع ذلك أتم، والاختلافُ أينَ، كان شائعاً أَعْجَبَ، والخدْقُ لمصوَّرها أَوْجَبَ، وإذا كان هذا ثابتاً موجوداً، ومعلوماً معهوداً، من حال الصُّور المصنوعة والأشكال المؤلَّفة ، فاعلم أنها القضية في التمثيل واعمل عليها، واعتقد صحة ما ذكرتُ لك من أنَّ أَخْدَ الشَّبَه للشيء مما يخالفُه في الجنس وينفصل عنه من حيث ظاهر الحال، حتى يكون هذا شخصاً يملأ المكان، وذاك معنى لا يتعدَّى الأفهام والأذهان وحتى إن هذا إنسانٌ يَقْعُلُ، وذاك جمادٌ أو موات لا يتصف بأنه يَعْلَم أو يجهل وهذا نورٌ شمس يبلو في السماء ويطلع، وذاك معنى كلامٌ يُوعى ويُسمَع وهذا روحٌ يحيَا به الجسد، وذاك فضلٌ ومكرمةٌ تؤثِرُ وتحمَدُ، كما قال:

آلُّ الْمَهَلَّبِ دُونَ النَّاسِ أَجْسَادًا

إِنَّ الْمَكَارِمِ أَرْوَاحٌ يَكُونُ لَهَا

وهذا مقالٌ متعصّبٌ مُنكرٌ للفضل حَسُودٌ، وذاك نارٌ تلتهب في عُود، وهذا مخالفٌ، وذاك ورقٌ خالفٌ،
كما قال ابن الرومي:

وأَبَى بَعْدَ ذَاكَ بَذْلَ الْعَطَاءِ

بَذْلَ الْوَعْدَ لِلْأَخْلَاءِ سَمْحًا

نِ وَيَأْبَى الإِثْمَارَ كُلَّ الْإِبَاءِ

فَغَدَا كَالْخِلَافِ يُورِقُ لِلْعَيْ

وهذا رجلٌ يروم العدُو تضييره والإزار به، فيأتيه فضلُه إلا ظهوراً، وقدره إلا سمواً، وذاك شهابٌ من نار
ثُصوبٌ وهي تعلو، وتحفظ وهي ترتفع، كما قال أيضاً:

رَيْ فَمَا زِدْتُنِي سِوَى التَّعْظِيمِ

ثُمَّ حَاوَلْتَ بِالْمُثْقِيلِ تَصْغِيْ

وَهُوَ أَدْنِي لَهُ إِلَى التَّضْرِيمِ

كَالذِّي طَاطَ الشَّهَابَ لِبَخْفَى

وأخذ هذا المعنى من كلامٍ في حكم الهند، وهو: إن الرجل ذا المروءة والفضل ليكون حاملاً المترلة غامضَ
الأمر، فما تبرح به مروعته وعقله حتى يستبين ويُعرف، كالشعلة من النار التي يصوّبها صاحبُها وتأتي إلا
ارتفاعاً. هذا هو الموجب للفضيلة، والداعي إلى الاستحسان، والشفيع الذي أحظى التمثيل عند
السامعين، واستدعي له الشفف والولوع من قلوب العقلاة الراححين، ولم تأتِ هذه الأجناس المختلفة
للممثل، ولم تتصادف هذه الأشياء المتعادية على حكم المشبه، إلا لأنَّه لم يراع ما يحضر العين، ولكن ما
يستحضر العقلُ، ولم يُعنَ بما تناول الرؤية، بل بما تعلق الروية، ولم ينظر إلى الأشياء من حيث ثُوعَى
فتحويها الأمكنة بل من حيث تعيها القلوب الفطنة، ثم على حسب دقة المسلك إلى ما استخرج من
الشَّيْهِ، ولطْفِ الْمَذَهَبِ وَبُعدِ التَّصْعُدِ إِلَى مَا حَصَلَ مِنِ الْوِفَاقِ، اسْتَحْقَقَ مُدْرِكُ ذَلِكَ الْمَدَحَ، وَاسْتَوْجَبَ
التقدِيمَ، واقتضاكَ العَقْلُ أَنْ تَنُوَّ بِذَكْرِهِ، وتقضي بالحسنى في نتائج فكره، نعم، وعلى حسب المراتب في
ذلك أعطيته في بعض مترلة الحاذق الصُّنْعِ، والمُلْهِمِ المؤيدِ، والألمعى المحدثِ، الذي سبق إلى احتراع نوعِ
من الصنعة حتى يصير إماماً، ويكون منْ بعده تبعاً له وعِيالاً عليه وحتى تُعرَفُ تلك الصنعة بالنسبة إليه،
فيقال صنعة فلان، و عمل فلان ووضعته في بعض موضع المتعلم الذكيُّ، والمقتدي المصيب في اقتدائِه،
الذِّي يُحسن التشبُّهَ بِمَنْ أَحْذَنَ عَنْهُ، وَيُجِيد حِكَاهَ الْعَمَلِ الَّذِي اسْتَفَادَ، وَيَجْتَهِدُ أَنْ يَزْدَادَ. واعلم أني لست
أقول لك إنك متى أَلْفَتَ الشيءَ ببعيد عنه في الجنس على الجملة فقد أصبت وأحسنت، ولكن أقوله بعد
تقبيطٍ وبعد شرطٍ، وهو أن تصيبَ بين المختلين في الجنس وفي ظاهر الأمر شبهاً صحيحاً معقولاً، وبتحدِّ
للملاعنة والتَّأْلِيفِ السُّوَى بينهما مذهبَا وإليهما سبيلاً وحتى يكون ائتلافهما الذي يوجب تشبُّهك، من

حيث العقل والحدس، في وضوح اختلافهما من حيث العين والحس، فأماماً أن تستكره الوصف وتزوم أن تصوّره حيث لا يتصوّر، فلا لأنك تكون في ذلك بمثابة الصانع الآخر، يضع في تأليفه وصوّغه الشكل بين شكلين لا يلائمانه ولا يقبلانه، حتى تخرج الصورة مضطربة، وتجيء فيها نتوء، ويكون للعين عنها من تفاوتها نبوء، وإنما قيل: شبّهت، ولا تعني في كونك مشبّهاً أن تذكر حرف التشبيه أو تستعير، إنما تكون مشبّهاً بالحقيقة بأن ترى الشّبهة وتبينه، ولا يمكنك بيان ما لا يكون، وتمثيل ما لا تتمثله الأوهام والظنون، ولم أرد بقولي إن الحذق في إيجاد الاختلاف بين المخالفات في الأجناس، أنك تقدر أن تحدث هناك مشابهة ليس لها أصل في العقل، وإنما المعنى أن هناك مشابهات حقيقة يدق المثلث إليها، فإذا تغلغل فكرك فأدركها فقد استحققت الفضل، ولذلك يُشبّه المدقق في المعان بالغائص على الدرّ، وزان ذلك أن القطع التي يجيء من مجموعها صورة الشّيف والخاتم أو غيرها من الصور المركبة من أجزاء مختلفة الشكل، لو لم يكن بينها تناسب، أمكن ذلك التناسب أن يلائم بينها الملائمة المخصوصة، ويوصل الوصل الخاصّ، لم يكن ليحصل لك من تأليفها الصورة المقصودة، إلا ترى أنك لو جئت بأجزاء مخالفة لها في الشكل، ثم أردتها على أن تصير إلى الصورة التي كانت من تلك الأولى، طلبت ما يستحيل؟ فإنما استحققت الأجرة على العوّض وإخراج الدرّ، لأن الدرّ كان بك، واكتسح شرفه من جهتك، ولكن لما كان الوصول إليه صعباً وطلب عسيراً، ثم رُزقت ذلك، وجَبَ أن يُجزل لك، ويُكَبِّر صنيعك، إلا ترى أن التشبيه الصريح إذا وقع بين شيئاً متباعدين في الجنس، ثم لطف وحسن، لم يكن ذلك اللطف وذلك الحسن إلا لاتفاقٍ كان ثابتاً بين المشبّه والمشبّه به من الجهة التي بها شبّهت، إلا أنه كان خفيّاً لا ينجلّ إلا بعد التأثر في استحضار الصور وتذكّرها، وعرض بعضها على بعض، والتقط المكتبة المقصودة منها، وتحريدها من سائر ما يتصل بها، نحو أن تُشبّه الشيء بالشيء في هيئة الحركة، فتطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردةً من الجسم وسائر ما فيه من اللون وغيرها من الأوصاف؟ كما فعل ابن المعتر في تشبيه البرق

حيث قال: يث قال:

وكأنَّ البرقَ مُصحفٌ قار

لم ينظر من جميع أوصاف البرق ومعانيه إلا إلى الهيئة التي تجدها العين له من انبساط يعقبه انقباض، وانتشار يتلوه انضمّام، ثم فلّي نفسه عن هيئات الحركات لينظر أيّها أشبه بها، فأصاب ذلك فيما يفعله القارئ من الحركة الخاصة في المصحف، إذا جعل يفتحه مرة ويطبقه أخرى، ولم يكن إعجاب هذا التشبيه لك وإنما إياك لأن الشيئين مختلفان في الجنس أشدّ الاختلاف فقط، بل لأنّ حصل بإزاء الاختلاف اتفاق كأحسن ما يكون وأئمه، فمجموع الأمرين شدّة اختلاف حلا وحسن،

ورأقَ وفَتَنْ، ويدخل في هذا الوضع الحكاية المعروفة في حديث عَدَيِّ بْنِ الرِّفَاعَ، قال حرير أنسدبي عَدَيْ: "عَرَفَ الديارَ تَوَهُمًا فاعتادَها". فلما بلغ إلى قوله "تُرْجِي أَغْنَ كَانَ إِبْرَةَ رَوْقَهِ". رَحْمَتُهُ وقلَّتُ قد وقع ما عساه يقول وهو أعرابٌ جُلْفٌ جافٌ؟ فلما قال: "قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاهَ مِدَاهَا" استحالَت الرَّحْمَة حسدًا فهل كانت الرحمة في الأولى، والحسد في الثانية، إلا أنه رآه حين افتح التشبيه قد ذكر ما لا يحضر له في أول الفكر وبديهية الخاطر، وفي القريب من محل الضَّنْ شَيْهٌ، وحين أتَمَ التشبيه وأدَاه صادفه قد ظَفَر بأقرب صفةٍ من أبعد موصوف، وعثر على خَيْءٍ مكَانُهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وعلى ذلك استحسنوا قول الخليل في انقباضِ كَفَ البَخِيلَ:

ولم يَكُ بُخْلَهُمَا بِدُعَهُ
كَمَا نُقْضِي مِئَةً سَبْعَةَ
وَتِسْعَ مِئَهَا لَهَا شِرْعَهُ

كَفَاكَ لَمْ تُخْلَقَا لِلنَّدَى
فَكَفَ عنِ الْخَيْرِ مَقْبُوضَهُ
وَكَفَ ثَلَاثَهُ آلَافَهَا

وذلك أنه أراك شكلًا واحدًا في اليدين، مع اختلاف العددين، ومع اختلاف المرتبتين في العدد أيضًا، لأن أحدهما من مرتبة العشرات والأحاد، والآخر من مرتبة المئين والألف، فلما حَصَلَ الاتفاق كأشدَّ ما يكون في شكل اليد مع الاختلاف، كأبلغ ما يوجد في المقدار والمرتبة من العدد، كان التشبيه بدِعًا، قال المرزباني وهذا ما أبدع فيه الخليل، لأنَّه وصف انقباض اليدين بحالين من الحساب مُختلفين في العدد، متشاركين في الصورة، وقوله هذا إجمالٌ ما فصلَهُ، وما ينظرُ إلى هذا الفصل ويدخله ويرجع إليه حين تحصيله، الجنسُ الذي يُراد فيه كونُ الشيءِ من الأفعال سببًا لضدِّه، كقولنا أحسن من حيث قَصَدَ الإِسَاعَة ونفع من حيث أراد الضُّرَّ، إذ لم يقنع المتشاغلُ بالعبارة الظاهرة والطريقة المعروفة، وصَوَرَ في نفس الإِسَاعَة الإِحْسَانَ، وفي البخلِ الجودَ، وفي المنعِ العطاءَ، وفي موجبِ الذمِّ موجِبَ الحمدِ، وفي الحالة التي حقُّها أن تُعَدَّ على الرجل حُكْمَ ما يُعتَدَّ له، وال فعلُ الذي هو بصفة ما يُعَابُ وينكرُ، صفة ما يَقْبِلُ المُنْتَهَى ويشكرُ، فييلُ ذلك بما يكون فيه من الوفاقِ الحسن مع الخلافِ البَيْنَ، على حِذْقَ شاعره، وعلى جُودَة طبعه وحدَّة خاطره، وعلوّ مصعدَه وبُعدِ غوصِه، إذا لم يفسده بسوءِ العبارة، ولم يخبطه التوفيقُ في تلخيص الدلالة، وكَشَفَ تمام الكشف عن سُرُّ المعنى وسِرَّه بحسنِ البيان وسِحرِه، مثلًا ما كان من الشعر بهذه الصفة قولُ أبي العطاية:

عَنِي بِخَفَتَهُ عَلَى ظَهْرِي
فَعَلَتْ وَنَزََهُ قَدْرُهُ قَدْرِي
أَنْ لَا يُضِيقَ بِشُكْرِهِ صَدْرِي

جُزِيَ الْبَخِيلُ عَلَيَّ صَالَةَ
أُلْيَ وَأَكْرِمَ عَنْ يَدِيهِ يَدِي
وَرُزْقَتُ مِنْ جَدْوَاهُ عَافِيَةً

أَحْنُ عَلَيْهِ بِأَحْسَنِ الْعُذْرِ
عَنِّي يَدَاهُ مَوْنَةَ الشُّكْرِ

رِقٌ فِي بَرْدَهَا عَلَى كَبِيْدِي
أَحْسَنَ سُوءَ قَبْلِي إِلَى أَحَدِ

وَغَنِيتُ خَلْوَا مِنْ تَفَضِيلِهِ
مَا فَاتَتِي خَيْرُ امْرِئٍ وَضَعَتْ
وَمِنَ الْلَطِيفِ مَا يُشَبِّهُ هَذَا قَوْلُ الْآخِرِ:

أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الْ
فَصَرَّتُ عَبْدًا لِلْسُوءِ فِيْكَ وَمَا

فصل

"هذا فن آخر من القول يجمع التشبيه والتّمثيل جمِيعاً؛ اعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة، غير معرفته من طريق التفصيل، فنحن وإن كنا لا يُشكّل علينا الفرقُ بين التشبيه الغريب وغير الغريب إذا سمعنا بهما، فإنّ لوضع القوانين وبيان التقسيم في كل شيء، وتميّة العبارة في الفروق،فائدةً لا يُنكرها المميز، ولا يخفى أن ذلك أئمّ للغرض وأشفي للنفس، والمعنى الجامع في سبب الغرابة أن يكون الشّيء المقصودُ من الشيء ما لا يتسرّع إليه الخاطر، ولا يقع في الوهم عند بدبيهه النّظر إلى نظيره الذي يُشَبِّهُ به، بل بعد تثبتِ وتذكر وفلي للنفس عن الصور التي تعرفها، وتحريك للوهم في استعراض ذلك واستحضار ما غاب منه، بيان ذلك أنك كما ترى الشمس ويجري في خاطرك استدارتها ونورُها، تقع في قلبك المرأة الجليلة، ويتراءى لك الشّيء منها فيها، وكذلك إذا نظرت إلى الوشي منشوراً وتطلّبت لحسنه ونقشه واختلاف الأصابع فيه شبيهاً، حضرك ذكر الرّوض مطهراً مُفتراً عن أزهاره، متسبّماً عن أنواره، وكذلك إذا نظرت إلى السيف الصّقيل عند سلّه وبريق منته، لم يتبعده عنك أن تذكر انعقاق البرق، وإن كان هذا أقلّ ظهوراً من الأوّل، وعلى هذا القياس، ولكنك تعلم أن خاطرك لا يُسرّع إلى تشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشلّ، كقوله "والشمس كالمرأة في كف الأشل"؛ هذا الإسراع ولا قريباً منه، ولا إلى تشبيه البرق بإاصبع السارق، كقول كشاجِم:

مُؤْتَلَقاً مِثْلَ الْفُؤَادِ الْخَافِقِ

أَرْقَتَ أَمْ نِمْتَ لِضَوَءِ بَارِقِ

كَانَهُ إِصْبَعُ كَفِ السَّارِقِ

وَكَقُولُ ابنِ بَابَكَ:

لَهُ جِذْوَةٌ مِنْ زِبْرَجِ الْلَّاذِ لَامِعَةٌ
بَنَانُ يَدٍ مِنْ كِلَّةِ الْلَّاذِ ضَارِعَةٌ

وَنَضَنَضَ فِي حِضْنِي سَمَائِكَ بَارِقُ

تَعَوَّجَ فِي أَعْلَى السَّحَابِ كَانَهَا

ولا إلى تشبيه البرق في انبساطه وانقباضه والتماعه وائلاته، بانفتاح **المصحف** وانطباقه، فيما مضى من قول ابن المعزن:

فانطباقاً مرّةً وافتاحاً

وكانَ البرقَ مُصَحَّفَ قارِ

ولا إلى تشبيه سطور الكتاب بأغصان الشوك في قوله:

كأنْ سُطُورَةً أَغْصَانُ شَوْكٍ

بشكلٍ يأخذُ الْحَرْفَ الْمَحَلِّيَّ

ولا إلى تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت على رماح زبرجد، كقول الصنواري:

قِإِذَا تصوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

وكانَ مُهْمَرَ الشَّقِيقِ

نَ عَلَى رِماحِ مِنْ زَبَرْجَدٍ

أَعْلَامُ ياقوتِ نُسْرٍ

ولا إلى تشبيه النجوم طالعات في السماء مفترقات مؤتلفات في أديمها، وقد مازجت زرقة لونها بياض نورها، بدُرُّ منثورٍ على بساطٍ أزرق، كقول أبي طالب الرّقبي:

دُرُّ نُثْرَنَ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقٍ

وكانَ أَجْرَامَ النُّجُومَ لَوَاعِمًا

ولا ما جرى في هذا السبيل، وكان من هذا القبيل، بل تعلم أن الذي سبقك إلى أشباه هذه التشبيهات لم يسبق إلى مدار قريب، بل أحرز غاية لا ينالها غير الجواد، وقرطس في هدف لا يصافح إلا بعد الاحتفال والاحتهاض. واعلم أنك إن أردت أن تبحث بحثا ثانيا حتى تعلم لم وجَبَ أن يكون بعض الشبه على الذكر أبداً، وبعضه كالغائب عنه، وبعضه كالبعيد عن الحضرة لا ينال إلا بعد قطع مسافة إليه، وفضل تعطُّف بالفكرة عليه فإنّها هنا ضرب من العبرة يجب أن تضبطهما أوّلاً، ثم ترجع في أمر التشبيه، فإنك حينئذ تعلم السبب في سرعة بعضه إلى الفكر، وإباء بعض أن يكون له ذلك الإسراع. فإذا حددت العبرتين آنما نعلم أن الجملة أبداً أسبق إلى النقوس من التفصيل، وأنت تجد الرؤية نفسها لا تصل بالبدريّة إلى التفصيل، لكنك ترى بالنظر الأوّل الوصف على الجملة، ثم ترى التفصيل عند إعادة النظر، ولذلك قالوا: النّظرة الأولى حمقاء، وقالوا لم ينعم النّظر ولم يستقصِ التأمل، وهكذا الحكم في السمع وغيره، من الحواس، فإنك تتبيّن من تفاصيل الصوت بأن يعاد عليك حتى يسمعه مرّة ثانية، ما لم تتبّينه بالسماع الأوّل، وتدرك من تفصيل طعم المذوق بأن تعده إلى اللسان ما لم تعرفه في الذوق الأوّل، وبإدراك التفصيل يقع التفاضل بين رأء وراء، وسامع وسامع، وهكذا، فأماماً الجحمل فتساوي فيها الأقدام، ثم تعلم أنك في إدراك تفصيل ما تراه وتسمعه أو تذوقه، كمن يتّنقى الشيء من بين جملة، وكم يميّز الشيء مما قد اخالط به، فإنك حين لا يهمك التفصيل، كمن يأخذ الشيء جزافاً وحرفاً. وإذا كانت هذه العبرة ثابتة في المشاهدة

وما يجري بحراها مما تناهه الحاسة، فالأمر في القلب كذلك تحدُّ الجُمل أبداً هي التي تسقى إلى الأوهام وتقع في الخاطر أولاً، وتجد التفاصيل مغمورة فيما بينها، وترها لا تحضر إلا بعد إعمال للرؤيا وإستعاناً بالذكّر. ويتفاوت الحال في الحاجة إلى الفكر بحسب مكان الوصف ومرتبته من حدّ الجملة وحدّ التفصيل، وكلما كان أوغل في التفصيل، كانت الحاجة إلى التوقف والذكّر أكثر، والفرق إلى التأمل والتمهل أشدّ، وإن قد عرفت هذه العبرة، فالاشتراك في الصفة إذا كان من جهة الجملة على الإطلاق، بحيث لا يشوبه شيء من التفصيل نحو أن كلا الشيئين أسود أو أحمر فهو يقلّ عن أن تحتاج فيه إلى قياس وتشبيه، فإن دخل في التفصيل شيئاً نحو أن هذا السواد صافٌ برّاقٌ، والحرمة رقيقة ناصعة احتجت بقدر ذلك إلى إدارة الفكر، وذلك مثل تشبيه حمرة الخد بحمرة التفاح والورود، فإن زاد تفصيله بخصوصٍ تدقّ العبرة عنه، ويُعرَف بفضل تأمله، ازداد الأمر قوّةً في اقتضاء الفكر، وذلك تحوّل تشبيه سقط النار بعين الديك في قوله:

و سقطِ كَعِينِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صُحْبِتِي

وذلك أنّ ما في لون عينه من تفصيل وخصوصٍ، يزيد على كون الحمرة رقيقة ناصعةً والسواد صافياً برّاقاً، وعلى هذا تجد هذا الحدّ من المرتبة التي لا يُستوي فيها البليد والذكيُّ، والمهمل نفسه والمتيقظ المستعد للتفكير والتصور، فقوله:

صِيَاحُ الْبَوَازِي مِنْ صَرَيفِ اللَّوَائِكِ

كَانَ عَلَى أَنْيَابِهَا كُلُّ سُحْرَةِ

أرفع طبقةً من قوله:

صَلَيلُ زُيُوفِ يُنْتَقَدْنَ بَعَقَرَا

كَانَ صَلَيلَ الْمَرْوِ حِينَ تُشَدِّهِ

لأن التفصيل والخصوص في صوت البازي، أبين وأظهر منه في صليل الريوف، وكما أن قوله يصف الفرس:

لَدْمَ الْغَلَامِ وَرَاءَ الْغَيْبِ بِالْحَجَرِ

وَلِلْفَوَادِ وَجِيبٌ تَحْتَ أَبْهَرِ

لا يُسوّي بتشبيه وقع الحوافر بهزّة الرعد، وتشبيه الصوت الذي يكون لغليان القدر بنحو ذلك، كقوله:

عَجَارِفُ غَيْثٍ رَائِحٍ مُتَهَزِّمٌ

لَهَا لَغْطٌ جُنْحَ الظَّلَامِ كَانَهِ

لأنّ هناك من التفصيل الحسن ما تراه، وليس في كون الصوت من جنس اللّغط تفصيلٌ يُعتدُّ به، وإنما هو كالزيادة والشدة في الوصف. ومثال ذلك مثالُ أن يكون جسمٌ أعظم من جسم في أنه لا يتجاوز مرتبة الجمل كثيـر تجاوزـ، فإذا رأى الرجل شخصاً قد زاد على المعتاد في العظم والضخامة، لم يجتـجـ في تشبيهـ

بالغيل أو الجبل أو الجَمَل أو نحو ذلك إلى شيء من الفكر، بل يحضره ذلك حضور ما يُعرف بالبدية، والمقابلات التي تُريك الفرق بين الجملة والتفصيل كثيرة، ومن اللطيف في ذلك أن تنظر إلى قوله:

بأبيض كالقبس المُلتهب

يُتابِعُ لَا يَبْتَغِي غَيْرَه

ثم تقابل به قوله:

سَنَا لَهَبٌ لَمْ يَتَّصلْ بِدُخَانٍ

جَمَعْتُ رُدِينِيَاً كَانَ سِنَانَه

فإنك ترى بينهما من التفاوت في الفضل ما تراه، مع أن المشبه به في الموضعين شيء واحد وهو شعلة النار، وما ذاك إلا من جهة أن الثاني قصد إلى تفصيل لطيف، ومر الأول على حكم الجمل. ومعلوم أن هذا التفصيل لا يقع في الوهم في أول وهلة، بل لا بد فيه من أن تثبت وتوتفق وثروي وتنتظر في حال كل واحد من الفرع والأصل، حتى يقوم حيئذ في نفسك أن في الأصل شيئاً يقدح في حقيقة الشيء، وهو الدخان الذي يعلو رأس الشعلة، وأنه ليس في رأس السنان ما يُشبه ذلك، وأنه إذا كان كذلك، كان التحقيق وما يؤدي الشيء كما هو، أن تستثنى الدخان وتنفي، وتقصر التشبيه على مجرد السنان، وتصور السنان فيه مقطوعاً عن الدخان، ولو فرضت أن يقع هذا كله على حد البدية من غير أن يخطر ببالك ما ذكرت لك، قدرت محالاً لا يتصور، كما أنك لو قدرت أن يكون تشبيه الشريا بعنقود ملاحية حين نور بمزلة تشبيهها بالنور على الإطلاق، أو تفتح نور فقط، كما قال:

نَفَّتْ نَوْرٌ

كَانَ الثُّرِيَا فِي أَوَّلِهِ لَيْلِهِ

حتى ترى حاجتهما إلى التأمل على مقدار واحد، وحتى لا يحوج أحدهما من الرجوع إلى النفس وبحثها عن الصور التي تعرفها، إلا إلى مثل ما يحوج إليه الآخر أسرفت في المجازفة، ونفست يداً بالصواب والتحقيق. والعبرة الثانية أن ما يقتضي كون الشيء على الذكر وثبوت صورته في النفس، أن يكثر دور أنه على العيون، ويدوم تردد في موقع الأ بصار، وأن تدركه الحواس في كل وقت أو في أغلب الأوقات وبالعكس، وهو أن من سبب بُعد ذلك الشيء عن أن يقع ذكره بالحاطر، وعرض صورته في النفس، قلة رؤيته، وأنه مما يحس بالفينية بعد الفينة، وفي الفرط بعد الفرط، وعلى طريق الندرة، وذلك أن العيون هي التي تحفظ صور الأشياء على النفوس، وتجدد عهدها بها، وتحرسها من أن تذر، وتنعمها أن تزول، ولذلك قالوا: من غاب عن العين فقد غاب عن القلب، وعلى هذا المعنى كانت المدارسة والمناظرة في العلوم وكُرُورها على الأسماع، سبب سلامتها من النسيان، والمانع لها من التفلت والذهاب، وإذا كان هذا أمراً لا يشك فيه، بأن منه أن كل شبه راجع إلى وصف أو صورة أو هيئة من شأنها أن تُرى وتُبصر أبداً، فالتشبيه المعقود عليه نازل مُبتدَل، وما كان بالضد من هذا وفي الغاية القصوى من مخالفته، فالتشبيه

المردود إليه غريبٌ نادرٌ بديع، ثم تتفاصل التشبيهات التي تجيء واسطةً لهذين الطرفين، بحسن حالها منهما، فما كان منها إلى الطرف الأول أقرب، فهو أدنى وأنزل، وما كان إلى الطرف الثاني أذهب، فهو أعلى وأفضل بوصف الغريب أجدر. واعلم أن قولنا التفصيل عبارةً جامدة، ومحضوها على الجملة أنَّ معك وصفين أو أوصافاً، فأنت تنظر فيها واحداً واحداً، وتُفصِّل بالتأمِّل بعضها من بعض وأنَّ بك في الجملة حاجةً إلى أن تنظر في أكثر من شيءٍ واحد، وأن تنظر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة. ثم إنَّه يقع في أوجُهِ أحدها وهو الأوَّل والأحقُّ بهذه العبارة أن تفصل، بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً، كما فعل في اللَّهُب حين عزل الدخان عن السنَّا وجَرَّده، وكما فعل الآخر حين فصل الحدق عن الجفون، وأثبتها مفردةً فيما شَبَّه، وذلك قوله:

لها حَدَقٌ لَمْ تَتَصَلِّ بِجُفُونٍ

ويقع في هذا الوجه من التفصيل لطائف، فمنها قول ابن المعتز:

ذِي مِنْسِرٍ أَقْنَى إِذَا شَكَّ خَرَقْ	بِطَارِحَ النَّظَرَةِ فِي كُلِّ أُقْقَ
كَأَنَّهَا نَرْجِسَةٌ بِلَا وَرَقْ	وَمَقْلَةٌ تَصْدُقُهُ إِذَا رَمَقْ

وقوله:

مِيمَاتِ سَطْرٍ بِغَيْرِ تَعْرِيقٍ

تَكْتُبُ فِيهِ أَيْدِيَ الْمِزاجِ لَنَا

والثاني أن تُفصل، بأنَّ نظر من المشبه في أمور لتعتبرها محلها، وتطلبها فيما تُشبَّه به، وذلك كاعتبارك، في تشبيه الشريا بالعنقود، الأنجمَ أنفسها، والشكل منها واللون، وكونها مجتمعة على مقدارٍ في القرب والبعد، فقد نظرت في هذه الأمور واحداً واحداً، وجعلتها بتأمُّلك فصلاً فصلاً، ثم جمعتها في تشبيهك، وطلبت للهيئة الحاصلة من عِدَّة أشخاص الأنجم، والأوصاف التي ذكرت لك من الشك واللون والتقارب على وجه مخصوص هيئةً أخرى شبيهةً بها، فأصبتها في العنقود المثار من الملاحة ولم يقع لك وجه التشبيه بينهما إلا بأن فصلت أيضاً أجزاء العنقود بالنظر، وعلمت أنها خُصَّل بيضٌ، وأن فيها شكل استدارَة النجم، ثم الشكل إلى الصِّغر ما هو، كما أن شكلَ الأنجم الشريا كذلك وأنَّ هذه الخُصَّل لا هي مجتمعة اجتماع النظام والتلاصق، ولا هي شديدة الافتراق، بل لها مقادير في التقارب والتبعاد في نسبة قريبة مما تجده في رأى العين بين تلك الأنجم، يدلُّك على أن التشبيه موضوعٌ على مجموع هذه الأوصاف، أنا لو فرضنا في تلك الكواكب أن تفترق وتتباعد تباعداً أكثر مما هي عليه الآن، أو قُدر في العنقود أن يتَّشرَّ، لم يكن التشبيه بحاله وكذلك الحكم في تشبيه الشريا باللّجام المفضض، لأنَّك راعيت الهيئة الخاصة من وقوع

تلك القطع والأطراف بين اتصال وانفصال، وعلى الشكل الذي يوجهه موضوع اللجام، ولو فرضت أن ثُرِّكب مثلاً على سنَّ واحدٍ طولاً في سيرٍ واحدٍ مثلاً ويُلصق بعضها ببعض، بطل التشبيه، وكذا قوله:

تَعْرُضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ المُفَصَّلِ

وقد اعتبر فيه هيئة التفصيل في الوشاح، والشكل الذي يكون عليه الخرز المنظوم في الوشاح، فصار اعتبار التفصيل أعجب تفصيل في التشبيه، والوجه الثالث أن تفصيل بأن تنظر إلى خاصية في بعض الجنس، كالي تجدها في صوت البازِي وعين الديك، فأنت تأبى أن تمر على جملة أن هذا صوت وذاك حمرة، ولكن تفصيل فتقول فيما ليس في كل صوت وكل حمرة، واعلم أن هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف، وإلا فدقائقه لا تقادُ تضبط، وما يكثر فيه التفصيل ويقوى معناه فيه، ما كان من التشبيه مرتكباً من شيئاً أو أكثر، وهو ينقسم قسمين: أحدهما أن يكون شيئاً يقدرُه المشبه ويضعه ولا يكون، ومثال ذلك تشبيه النرجس بمداهن در حشوهن عقيق، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد، لأنك في هذا النحو تحصل الشبه بين شيئاً تقدر اجتماعهما على وجه مخصوص وبشرط معلوم، فقد حصلته في النرجس من شكل المداهن والعقيق، بشرط أن تكون المداهن من الدر، وأن يكون العقيق في الحشو منها وكذلك اشترطت هيئة الأعلام، وأن تكون من الياقوت، وأن تكون منشورة على رماح من زبرجد فبك حاجة في ذلك إلى مجموع أمور، لو أخللت بواحد منها لم يحصل الشبه، وكذلك لو خالفت الوجه المخصوص في الاجتماع والاتصال بطل الغرض، فكما بك حاجة إلى أن يكون الشكل شكل المدهن، وأن يكون من الدر وأن يكون معه العقيق، فبك أيضاً فقر إلى أن يكون العقيق في حشو المداهن، وعلى هذا القياس، والقسم الثاني أن تعتبر في التشبيه هيئة تحصل من اقتران شيئاً، وذلك الاقتران مما يوجد ويكون، ومثاله قوله:

كَطْرُفُ أَشْهَبٍ مُلْقَى الْجَلَلِ

غَدَا وَالصَّبَحُ تَحْتَ الْلَّيْلِ بَادٍ

قصد الشبه الحاصل لك إذا نظرت إلى الصبح والليل جميعاً، وتأملت حالمما معاً، وأراد أن يأتي بنظير للهيئة المشاهدة من مقارنة أحدهما الآخر، ولم يرد أن يشبه الصبح على الانفراد والليل على الانفراد، كما لم يقصد الأول أن يشبه الدارة البيضاء من النرجس بمدهن الدر، ثم يستأنف تشبيهها للثانية بالعقيق، بل أراد أن يشبه الهيئة الحاصلة من مجموع الشكلين، من غير أن يكون بين في بين، ثم إن هذا الاقتران الذي وضع عليه التشبيه مما يوجد ويُعهد، إذ ليس وجود الفرس الأشهب قد ألقى الجلل، من المُعوز فيقال إنه مقصور على التقدير والوهم، فاما الأول فلا يتعدى التوهم وقد يُقدّر أن يُصنع ويُعمل، فليس في العادة أن

تُتَّخذ صورةً أعلاها ياقوت على مدار العَمَّ، وتحت ذلك الياقوت قطعٌ مطاولةً من الزبرجد كهيئة الأرماح والقامات وكذلك لا يكون لها هنا مُداهنٌ تُصْنَع من الدُّرّ، ثم يوضع في أجوفها عقيق، وفي تشبيه الشَّقيق زيادةً معنى يُبَاعد الصورة من الوجود، وهو شرطه أن تكون أعلاماً منشورةً، والنشر في الياقوت وهو حجْرٌ، لا يُتَصَوَّر موجوداً، وينبغي أن تعلم أن الوجه في إلقاء الجُلُّ، أن يريد أنه أداره عن ظهره، وأزاله عن مكانه، حتى تكشف أكثر جسده، لا أنه رمى به جملةً حتى انفصل منه، لأنه إذا أراد ذلك، كان قد قصد إلى تشبيه الصُّبح وحده من غير أن يفَكِّر في الليل، ولم يشاكل قوله في أول البيت "والصبح تحت الليل بادٍ" ، وأماماً قوله:

بَطْنَ شُجاعٍ فِي كَثِيبٍ يَضْطَرِبُ
أَبْلَقُ مَالَ جُلُّهُ حِينَ وَثَبَ

إِذَا تَفَرَّى الْبَرْقُ فِيهَا خِلْتَهُ
وَتَارَةً تُبَصِّرُهُ كَائِنَهُ

فالأشبهُ فيه أن يكون القصدُ إلى تشبيه البرق وحده بياض البرق، دون أن يُدخل لون الجُلُّ في التشبيه، حتى كَائِنَهُ يريد أن يُريَك بياض البرق في سواد العَمَّام، بل ينبغي أن يكون الغرضُ بذكر الجُلُّ أن البرق يلمع بعنةٍ، ويلوح للعين فجأةً، فصار لذلك كبياض الأبلق إذا ظَهَرَ عند وثوبه ومَيْلٌ جُلُّهُ عنه، وقد قال ابن بابك في هذا المعنى:

كَمَا يُعَرَّى الْفَرَسُ الْأَبْلَقُ

لِلْبَرْقِ فِيهَا لَهَبٌ طَائِشٌ

إِلَّا أَنْ لِقَوْلِ ابْنِ الْمُعَتَّرِ "حِينَ وَثَبَ" ، من الفائدة ما لا يخفى. وقد عَنِي المُتَقَدِّمُونَ أَيْضًاً بمثل هذا الاحتياط، ألا تراه قال:

مَرَاحَ الْبَلْقِ جُلْنَ فِي الْأَجَالِ

وَتَرَى الْبَرْقَ عَارِضاً مُسْتَطِيرَاً

فجعلها ترُحُّ وتحول، ليكون قد راعى ما به يتم الشَّبه، وما هو مُعَظَّم العَرَض من تشبيهه، وهو هيبة حركته وكيفية لَمْعِه. ثم اعلم أن هذا القسم الثاني الذي يدخل في الْوُجُود يتفاوت حاله، فمنه ما يتسع وجوده، ومنه ما يوجد في النادر، وَيَبْيَنُ ذلك بالمقابلة، فأنْت إذا قابلتَ قوله:

دُرَرٌ نُثَرُنَ عَلَى بَسَاطِ أَزْرَقِ

وَكَانَ أَجْرَامَ النَّجُومَ لَوَامِعًا

بقول ذي الرّمة: "كَائِنَهَا فَضْلَهُ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ". علمت فضل الثاني على الأول في سعة الوجود، وتقدُّم الأول على الثاني في عَزَّته وقلَّته، وكُونُه نادر الْوُجُود، فإنَّ الناس يرون أبداً في الصياغات فضْلَهُ قد أحْرَى فيها ذَهَبٌ وطُلِيتَ به، ولا يكاد يتفق أن يوجد درٌ قد ثُرَ على بساط أزرق، وإذا قد عرفت انقسام المركب من التشبيه إلى هذين القسمين، فاعتبر موضعهما من العبرتين المذكورتين، فإنك تراهما بحسب

نسبتهما منهما، وتحقّقهما بِمَا، قد أعطَاهما لُطفَ الغرابة، ونفستا عليهما صِبغُ الحُسْنِ، وكَسْتَاهما رَوْعَةً
لِلإعْجَابِ، فتَجَدُ المَقْدَرُ الذِي لا يَبَاشِرُ الْوَجْهَ، نَحْوَ قَوْلِهِ:

نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرِجَدْ

أَعْلَامُ يَاقُوتِ نُشْرٌ

وَكَوْلُهُ فِي النَّيلُوفِرِ:

نَحْوَ نَيْلُوفَرِ نَدِي

كُلُّنَا بِاسْطُ الْيَدِ

قُضْبُهَا مِنْ زَبْرِجَدْ

كَدَبَابِيسُ عَسْجَدْ

قد اجتمع فيه العبرتان جميعاً، وتجدد العبرة الثانية قد أتت فيه على غاية القوة، لأنَّه لا مزيد في بُعد الشيء
عن العيون على أن يكون وجوده ممتنعاً أصلًا حتى لا يتصور إلا في الوهم، وإذا تركت هذا القسم
ونظرت إلى القسم الثاني الذي يدخل في الوجود نَحْوَ قَوْلِهِ:

ذُرَّرُ نُشْرُنَ عَلَى بِسَاطِ أَزْرَقِ

وَجَدَتِ الْعَبْرَةُ الثَّانِيَةُ لَا تَقْوِي فِيهِ تَلْكَ الْقُوَّةُ، لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ يَوْجَدُ وَيُعْهَدُ بِحَالٍ وَإِنْ كَانَ لَا
يَسْبُعُ بِلِ يَنْدُرُ وَيَقُلُّ فَقَدْ دَنَا مِنَ الْوَقْوَعِ فِي الْفَكِيرِ وَالتَّعَرُّضِ لِلذِّكْرِ دُنْوًا لَا يَدْنُوَهُ الْأُولُ الَّذِي لَا يُطْمَعُ أَنْ
يَدْخُلَ تَحْتَ الرَّؤْيَا لِلزَّوْمِهِ الْعَدْمِ، وَامْتَنَاعُهُ أَنْ يَجْزُوزَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّوْهُمُ، وَلَا جَرَامٌ، لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، كَانَ
لِلضَّرِبِ الْأُولِ مِنَ الرَّوْعَةِ وَالْحُسْنِ، لِصَاحِبِهِ مِنَ الْفَضْلِ فِي قُوَّةِ الْذِّهْنِ، مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي الثَّانِيِ، وَقَوْيَ
الْحَكْمُ بِحَسْبِ قُوَّةِ الْعَلَةِ، وَكَثُرَ الْوَصْفُ الَّذِي هُوَ الْغَرَابَةُ، بِحَسْبِ الْجَالِبِ لَهُ، وَفِي هَذَا التَّقْرِيرِ مَا تَعْلَمُ بِهِ
الطَّرِيقُ إِلَى التَّشْبِيهِ مِنْ أَيْنَ تَفَاقَوْتَ فِي كَوْنِهِ غَرِيبًا؟ وَلَمْ تَفَاضَلْ فِي مُجَيَّبِهِ عَجِيبًا؟ وَبِأَيِّ سَبِبٍ وَجَدَتْ عَنْدَ
شَيْءٍ مِنْهُ مِنَ الْهِزَّةِ مَا لَمْ تَجِدْهُ عَنْدَ غَيْرِهِ عَلَمًا يُخْرِجُكَ عَنْ نَقِيَّةِ التَّقْلِيدِ، وَيُرْفِعُكَ عَنْ طَبَقَةِ الْمُقْتَسَرِ عَلَى
الْإِشَارَةِ، دُونَ الْبَيَانِ وَالْإِفْصَاحِ بِالْعَبَارَةِ. وَاعْلَمُ أَنَّ الْعَبْرَةَ الثَّانِيَةُ الَّتِي هِيَ مَرْوِرُ الشَّيْءِ عَلَى الْعَيْنَ، هُوَ
مَعْنَى وَاحِدٍ لَا يَتَكَثَّرُ، وَلَكِنَّهُ يَقُوِي وَيُضَعِّفُ كَمَا مَضَى، وَأَمَّا الْعَبْرَةُ الْأُولَى، وَهِيَ لِتَفْصِيلِ إِلَهَانِهِ فِي حِكْمَ
الشَّيْءِ يَتَكَثَّرُ وَيَنْضُمُ فِيهِ الشَّيْءُ إِلَى الشَّيْءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَ التَّفْصِيلِينِ يَفْضُلُ الْآخَرَ بِأَنَّ تَكُونَ قَدْ نَظَرَتَ
فِي أَحَدِهِمَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ، أَوْ ثَلَاثَ جَهَاتٍ، وَفِي الْآخَرِ إِلَى شَيْئَيْنِ أَوْ جَهَتَيْنِ وَالْمَثَالُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ بَشَّارَ:

وَأَسِيافَنَا لَيْلَ تَهَاوِي كَوَاكِبُ

كَانَ مُتَّارَ النَّفَعِ فَوْقَ رَوْوِسِنَا

مَعَ قَوْلِ الْمُتَّبِّيِ:

أَسِنَتُهُ فِي جَانِبِهَا الْكَوَاكِبُ

يَزُورُ الْأَعْادِيَ فِي سَمَاءِ عَجَاجَةِ

أَوْ قَوْلُ كُلْشُومَ بْنِ عُمَرَ:

تَبْنِي سَنَابِكُهَا مِنْ فَوْقِ أَرْؤُسِهِمْ

سَقْفًا كَوَاكِبِ الْبَيْضُ الْمَبَاتِيرُ

التفصيل في الأبيات الثلاثة كأنه شيء واحد، لأن كل واحد منهم يشبه لمعان السيف في العبار بالكوكاب في الليل، إلا أنك تجد بشار من الفضل، ومن كرم الموضع ولطف التأثير في النفس، ما لا يقل مقداره، ولا يمكن إنكاره، وذلك لأنه راعى ما لم يرعاه غيره، وهو أن جعل الكواكب تهاوى، فأتم الشّبه، وعبر عن هيئة السيف وقد سُلّت من الأغماد وهي تعلو وترسب، وتحيء وتذهب، ولم يقتصر على أن يُريك لمعانها في أثناء العجاجة كما فعل الآخرون، وكان لهذه الزيادة التي زادها حظ من الدقة يجعلها في حكم تفصيل بعد تفصيل، وذلك أننا وإن قلنا إن هذه الزيادة وهي إفاده هيئة السيف في حركاتها إنما أتت في جملة لا تفصيل فيها، فإن حقيقة تلك الهيئة لا تقوم في النفس إلا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة، وذلك أن تعلم أن لها في حال احتدام الحرب، واختلاف الأيدي بها في الضرب، اضطراباً شديداً، وحركات بسرعة، ثم إن تلك الحركات جهات مختلفة، وأحوالاً تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض، وأن السيف باختلاف هذه الأمور تتلاقى وتتدخل، ويقع بعضها في بعض ويصل بعضها ببعض، ثم أن أشكال السيف مستطيلة، فقد نظم هذه الدقائق كلها في نفسه، ثم أحضرك صوراً لها بلفظة واحدة، ونبه عليها بأحسن التنبيه وأكمله بكلمة، وهي قوله: *تَهَاوِي*، لأن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها، وكان لها في تهاويها تواقع وتدخل، ثم إنها بالتهاوي تستطيل أشكالها، فاما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة. ويشبه هذا الموضع في زيادة أحد التشبيهين مع أن جنسهما جنس واحد، وتركيزهما على حقيقة واحدة *بأن* في أحدهما فضل استقصاء ليس في الآخر، قول ابن المعتر في الأذريون:

وَطَافَ بِهَا ساقٌ أَدِيبٌ بِمِيزُلٍ

وَحُمِّلَ آذَرِيونَةً فَوْقَ أَذْنِهِ

مع قوله:

مَاهِنٌ مِنْ ذَهَبٍ

كَخِنْجَرٍ عَيَّارٍ صِنَاعَتُهُ الْفَتَكُ

كَأَسٍ عَقِيقٍ فِي قَرَارِتِهَا مِسْكٌ

فِيهَا بَقَايَا غَالِيَةٍ

الأول ينقص عن الثاني شيئاً، وذلك أن السود الذي في باطن الأذريونة الموضوع بإزاء الغالية والمسك، فيه أمران أحدهما أنه ليس بشامل لها، والثاني أن هذا السود ليس صورته صورة الدرهم في قعرها، أعني أنه لم يستدر هناك، بل ارتفع من قعر الدائرة حتى أخذ شيئاً من سمكتها من كل الجهات، وله في منقطعه هيئة تشبه آثار الغالية في جوانب المدْهُن، إذا كانت بقية بقيت عن الأصابع، وقوله: في قرارتها مسک يُبيّن

الأمر الأول، ويُؤْمن من دخول النقص عليه، كما كان يدخل لو قال: ككأس عقيق فيها مسک، ولم يشترط أن يكون في القرارة. وأما الثاني من الأمرين، فلا يدل عليه كما يدل قوله بقايا غالبة، وذاك من شأن المسک والشيء اليابس إذا حصل في شيء مستدير له فَعْرٌ، أن يستدير في القعر ولا يرتفع في الجوانب الارتفاع الذي تراه في سواد الأدريونة، وأما الغالية فهي رَطْبٌ، ثم هي تؤخذ بالأصابع، وإذا كان كذلك، فلا بُدَّ في البقية منها من أن تكون قد ارتفعت عن القرارة، وحصلت بصفة شبيهة بذلك السوداد، ثم هي لعمتها ترق فتكون كالصيغ الذي لا جرم له يملك المكان وذلك أصدق للشبهة. ومن أبلغ الاستقصاء وعجبه قوله ابن المعتر:

كَانَا وضَوْءُ الصُّبْحِ يَسْتَعْجِلُ الدُّجَى نُطِيرُ غُرَابًا ذَا قَوَادِمَ جُونِ

شَبَّه ظلام الليل حين يظهر فيه الصحيح بأشخاص الغربان، ثم شَرَط أن تكون قوادم ريشها بيضاءً لأن تلك الفرق من الظلمة تقع في حواشيهما، من حيث تَلَى مُعظَمَ الصبح وعُمُودَه لِمَعْ نُورٍ يُتخيل منها في العين كشكل قوادم إذا كانت بيضاءً، وتمام التدقيق والسحر في هذا التشبيه في شيء آخر، وهو أن جعل ضوء الصبح، لقوّة ظهوره ودفعه لظلام الليل، كأنه يحفر الدُّجَى ويستعجلها ولا يرضي منها بأن تَتَمَهَّل في حركتها، ثم لما بدأ بذلك أولاً اعتبره في التشبيه آخرًا فقال: نُطِيرُ غُرَابًا، ولم يقل: غراب يطير مثلاً، وذلك أن الغراب وكل طائر إذا كان واقعاً هادئاً في مكان، فازعج وأخياف وأطير منه، أو كان قد حبس في يد أو قَصَصٍ فأرسل، كان ذلك لا محالة أسرع لطيرانه وأعجل وأمدّ له وأبعد لأمده، فإن تلك الفزعنة التي تعرض لها من تنفيهه، أو الفرحة التي تذركه وتحذّث فيه من خلاصه وانفلاته، ربما دعته إلى أن يستمر حتى يغيب عن الأفق ويصير إلى حيث لا تراه العيون، وليس كذلك إذا طار عن اختيار، لأنه يجوز حينئذ أن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول، وأن لا يُسرع في طيرانه، بل يمضي على هِيَّاته ويتحرّك حركة غير المستعجل فاعرفة. وما حُقُّه أن يكون على فُرْط الاستقصاء في التشبيه وفضل العناية بتأكيد ما بُدئ به، قوله أبي نواس في صفة الباري:

فَصَانِ قِيَضَا مِنْ عَقِيقٍ أَحْمَرًا كَعَطْفَةِ الْجِيمِ بِكَفِّ أَعْسَرًا كَانَ عَيَّنِيهِ إِذَا مَا أَتَأْرَا فِي هَامَةِ غَلَباءِ نَهْدِي مِنْسَرَا

أراد أن يشبّه المنقار بالجيم، والجيم خطان الأول الذي هو مبدأه وهو الأعلى، والثاني وهو الذي يذهب إلى اليسار، وإذا لم توصل فلها تعريف كما لا يخفى، والمنقار إنما يُشبّه الخط الأعلى فقط، فلما كان كذلك قال: كعطفة الجيم ولم يقل كالجيم، ثم دقق بأن جعلها بكف أعسر، لأن جيم الأعسر قالوا أشبه بالمنقار من جيم الأيمن، ثم إنه أراد أن يؤكّد أن الشبهة مقصورة على الخط الأعلى من شكل الجيم فقال:

يقولُ مَنْ فِيهَا بِعَقْلٍ فَكَرَا

ولو زَادَهَا عَيْنَا إِلَى فَاءٍ وَرَا

فَاتَّصلَتْ بِالجِيمِ صَارَتْ جَعْفَرَا، فَأَرَاكِ عَيْنَا أَنَّهُ عَمَدَ فِي التَّشْبِيهِ إِلَى الْخَطِّ الْأَوَّلِ مِنَ الْجِيمِ دُونَ تَعْرِيقِهَا، وَدُونَ الْخَطِّ الْأَسْفَلِ، أَمَا أَمْرُ التَّعْرِيقِ وَإِخْرَاجُهُ مِنَ التَّشْبِيهِ فَوَاضِحٌ، لِأَنَّ الْوَصْلَ يَسْقُطُ التَّعْرِيقَ أَصْلًا، وَأَمَا الْخَطِّ الثَّانِي فَهُوَ، وَإِنْ كَانَ لَا بُدُّ مِنْهُ مَعَ الْوَصْلِ، فَإِنَّهُ إِذْ قَالَ لَوْ زَادَهَا عَيْنَا إِلَى فَاءٍ وَرَا ثُمَّ قَالَ فَاتَّصلَتْ بِالجِيمِ، فَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْخَطِّ الثَّانِي خَارِجٌ أَيْضًا مِنْ قَصْدِهِ فِي التَّشْبِيهِ، مِنْ حِيثِ كَانَتْ زِيَادَةُ هَذِهِ الْحَرْفَ وَوَصْلُهَا هِيَ السَّبَبُ فِي حَدُوثِهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلَهُ بِالْجِيمِ، يَعْنِي بِالْعَطْفَةِ الْمُذَكُورَةِ مِنَ الْجِيمِ، وَلِأَجْلِ هَذِهِ الدِّقَّةِ قَالَ يَقُولُ مَنْ فِيهَا بِعَقْلٍ فَكَرَا، فَمَهْدِدٌ لِمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ، وَنَبَّهَ عَلَى أَنَّ بِالْمُشَبَّهِ حَاجَةً إِلَى فَضْلِ فَكَرٍّ، وَأَنْ يَكُونَ فَكَرُهُ فَكَرًا مِنْ يَرَاجِعِ عَقْلِهِ وَيَسْتَعِينِهِ عَلَى تَمَامِ الْبَيَانِ، وَجَمِيلُ الْقَوْلِ أَنَّكِ مَنْ زَدْتَ فِي التَّشْبِيهِ عَلَى مَرَاعَاةِ وَصْفِ وَاحِدٍ أَوْ جَهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ خَلَتْ فِي التَّفَصِيلِ وَالْتَّرْكِيبِ، وَفَتَحَتْ بَابَ التَّفَاصِلِ، ثُمَّ تَخَلَّفَ الْمَنَازِلُ فِي الْفَضْلِ، بِحَسْبِ الصُّورَةِ فِي اسْتِنْفَادِكَ قُوَّةِ الْاسْتِقْصَاءِ، أَوْ رِضَاكَ بِالْعَفْوِ دُونَ الْجَهْدِ.

فصل

اعلم أنَّ مَا يزدادُ بِهِ التَّشْبِيهُ دَقَّةً وَسِحْرًا، أَنْ يَجِيءُ فِي الْمَهَيَّاتِ الَّتِي تَقْعُدُ عَلَى الْحَرَكَاتِ، وَالْهَيَّةُ الْمُمْصُودَةُ فِي التَّشْبِيهِ عَلَى وَجْهِيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَقْتَرِنَ بِغَيْرِهَا مِنَ الْأَوْصَافِ كَالشَّكْلِ وَاللَّوْنِ وَنَحْوِهِمَا، وَالثَّانِي أَنْ تُجَرَّدَ هَيَّةُ الْحَرْكَةِ حَتَّى لَا يُرِيدَ غَيْرَهَا، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ:

وَالشَّمْسُ كَالْمَرَآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِ

أَرَادَ أَنْ يُرِيكَ مَعَ الشَّكْلِ الَّذِي هُوَ الْإِسْتَدَارَةُ، وَمَعَ الإِشْرَاقِ وَالتَّلَائِفِ عَلَى الْجَمْلَةِ، الْحَرْكَةُ الَّتِي تَرَاهَا لِلشَّمْسِ إِذَا أَنْعَمْتَ التَّأْمُلَ، ثُمَّ مَا يَحْصُلُ فِي نُورِهَا مِنْ أَجْلِ تَلْكُ الْحَرْكَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ لِلشَّمْسِ حَرْكَةً مَتَّصِلَةً دَائِمَةً فِي غَايَةِ السُّرْعَةِ، وَلُؤْرُهَا بِسَبِيلِ تَلْكُ الْحَرْكَةِ تَمُوجُّ وَاضْطِرَابٌ عَجَّبٌ، وَلَا يَتَحَصَّلُ هَذَا الشَّبَهُ إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ الْمَرَآةُ فِي يَدِ الْأَشْلِ، لِأَنَّ حَرْكَتَهَا تَدُورُ وَتَتَّصِلُ وَيَكُونُ فِيهَا سُرْعَةً وَقَلْقًا شَدِيدًا، حَتَّى تَرَى الْمَرَآةَ، وَيَقْعُدُ الاضْطِرَابُ الَّذِي كَانَهُ يَسْحِرُ الطَّرْفَ، وَتَلْكُ حَالُ الشَّمْسِ بَعْنَاهَا حِينَ تُحَدُّ النَّظَرُ وَتُنْفَذُ الْبَصَرُ، حَتَّى تَتَبَيَّنَ الْحَرْكَةُ الْعَجِيَّةُ فِي جِرْمَهَا وَضَوْئِهَا، فَإِنَّكَ تَرَى شُعَاعَهَا كَانَهُ يَهُمُّ بِأَنْ يَنْبَسِطَ حَتَّى يَفِيْضَ مِنْ جَوَانِبِهَا، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعُ فِي الْإِنْبَاطِ الَّذِي بَدَأَهُ، إِلَى انْقِبَاضٍ كَانَهُ يَجْمِعُهُ مِنْ جَوَانِبِ الدَّائِرَةِ

إلى الوسط، وحقيقة حالها في ذلك مما لا يكُن البصرُ لتقريره وتصوирه في النفس، فضلاً عن أن تكمل العبارات لتأديتها، ويبلغ البيانُ كُنه صورته، ومثلُ هذا التشبيه، وإن صُورَ في غير المرأة، قولُ المهلبي الوزير:

مُشْرِقَةٌ لِيْسَ لَهَا حَاجِبٌ

الشمس من مشرقها قد بدتْ

يَجُولُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبٌ

كَانَهَا بُوقَةً أَحْمِيْتِ

وذلك أنَّ الذهب الذائب يتشكل بأشكال البوقة، فيستدير إذا كانت البوقة على النار، فإنه يتحرَّك فيها حرَّكة على الحَدَّ الذي وصفتُ لك، طَبَع الذهب من النُّعومة، وفي أحزائه من شدة الاتصال والتلامُم، يمنعه أن يقع فيه غليان على الصفة التي تكون في الماء ونحوه، مما يتخلله الهواء فيرتفع وسطه ارتفاعاً شديداً، ولكن جُملته كأنها تتحرك بحركة واحدة، ويكون فيها ما ذكرتُ من انبساط إلى الجوانب، ثم انقباض إلى الوسط، فاعرفه، ومن عجيب ما جُمع فيه بين الشكل وهيئة الحركة، قول الصنوبرى:

حَوَاجِبًا ظَلَّتْ تُمَطَّ

كَانَ فِي غُدْرَانِهَا

أراد ما يedo في صَفَحة الماء من أشكال كأنصاف دوائر صغار ثم إنك تراها تمتَّدَ امتداداً ينقص من اخنائِها وتحدُّها، كما تبعاد بين طرفي القوس وتشيئها إلى ناحية الظهر، كأنك تقرَّبُها من الاستواء وتسلُّبُها بعض شكل التقوس، الذي هو إقبال طرفيها على الآخر، ومتي حدثتْ هذه الصفة في تلك الأشكال الظاهرة على متون العُدران، كانت أشبه شيء بالحواجب إذا مُدَّتْ، لأن الحاجب لا يخفى تقويسه، ومدُّه ينقص من تقويسه، ومن لطيف ذلك أيضاً أعني الجمع بين الشكل وهيئة الحركة، قولُ ابن المعترِّ يصف وقوع القَطْر على الأرض:

رَجَبِيَّةٌ مُحَمَّدَةٌ لِلْإِسْكَابِ

بَكَرَتْ تُعِيرُ الْأَرْضَ ثُوبَ شَبَابِ

نَقْطٌ عَلَى عَجَلٍ بَيْطَنْ كِتَابِ

نَثَرَتْ أَوْاثِلَهَا حَيَاً فَكَانَهِ

وأمَّا هيئة الحركة مجردةً من كل وصف يكون في الجسم، فيقع فيها نوع من التركيب، بأن يكون للجسم حركات في جهات مختلفة، نحو أن بعضها يتحرك إلى يمين والبعض إلى شمال، وبعض إلى فوق وبعض إلى قدم ونحو ذلك، وكلما كان التفاوتُ في الجهاتُ التي تتحرك أبعاضُ الجسم إليها أشدَّ، كان التركيب في هيئة المتحرَّك أكثر، فحركة الرَّحا والدُّولاب وحركة السهم لا تركيب فيها، لأن الجهة واحدة، ولكن في حركة المُصحف في قوله: "فانطباقاً مرّةً وانفتاحاً". تركيب لأنَّه في إحدى الحالتين يتحرك إلى جهة غير جهته في الحالة الأخرى، فمما جاء في التشبيه معقوداً على تحريره هيئة الحركة، ثم لطفَ وغرَّ لما فيه من التفصيل والتركيب، قولُ الأعشى يصف السفينة في البحر وتقاذف الأمواج بها:

تَقْصُّ السَّفِينُ بِجَانِبِهِ كَمَا

الرُّبَاحُ الْفَصِيلُ، وَقِيلَ الْقَرْدُ، وَالْكَرَعُ ماءُ السَّمَاءِ، شَبَّهَ السَّفِينَةَ فِي الْخَدَارِهَا وَارْتَفَاعُهَا بِحُرْكَاتِ الْفَصِيلِ فِي نَزُوهِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَصِيلَ إِذَا نَزَّا، وَلَا سِيمَا فِي الْمَاءِ، وَحِينَ يَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الْمُهَرَّ وَنَحْوُهُ مِنَ الْحَيَوانَاتِ الَّتِي هِيَ فِي أَوْلَ الشَّئْءِ، كَانَتْ لَهُ حُرْكَاتٌ مُتَفَوِّتَةٌ تَصْبِيرُهُ لَهَا أَعْضَاؤُهُ فِي جَهَاتٍ مُخْتَلِفةٍ، وَيَكُونُ هُنَاكَ تَسْفُلٌ وَتَصْعُدٌ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ، وَبِجَيْثٍ تَكَادُ تَدْخُلُ إِحْدَى الْحَرْكَتَيْنِ فِي الْأُخْرَى، فَلَا يَتَبَيَّنُهُ الْطَّرْفُ مُرْتَفِعًا حَتَّى يَرَاهُ مُنْحَطَّا مُتَسَفِّلًا، وَيَهْوِي مَرَّةً نَحْوَ الرَّأْسِ وَمَرَّةً نَحْوَ الذَّنْبِ، وَذَلِكَ أَشْبَهُ شَيْءًا بِحَالِ السَّفِينَةِ وَهِيَ حُرْكَاتُهَا حِينَ يَتَدَافَعُهَا الْمَوْجُ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْآخْرِ، يَصِفُ الْفَصِيلَ وَهُوَ يَشْبُّهُ عَلَى النَّاقَةِ وَيَعْلُوُهَا وَيُلْقِي نَفْسَهُ عَلَيْهَا، لَأَنَّهَا قَدْ بَرَكَتْ فَلَا يَتَمْكِنُ مِنْ أَنْ يَرْتَضِعَ، فَهُوَ يَفْعُلُ ذَلِكَ لِتَشْوُرِ النَّاقَةِ:

يَقْتَاعُهَا كُلُّ فَصِيلٍ مُكْرَمٌ

كَالْحَبَشِيُّ يَرْتَقِي فِي السُّلُّمِ

يَقْتَاعُهَا يَفْتَعِلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَاعُ الْبَعِيرِ النَّاقَةِ، إِذَا ضَرَبَهَا، يَقُوِّعُهَا قَوْعًا، أَرَادَ يَعْلُوُهَا وَيَبْثِتُ عَلَيْهَا، وَشَبَّهَ بِالْحَبَشِيِّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمُخْصُوصَةِ، لَمَّا يَكُونَ لَهُ عِنْدَ ارْتِقَائِهِ فِي السُّلُّمِ مِنْ تَصْعُدٍ بَعْضٍ لِأَعْضَائِهِ وَتَسْفُلٍ بَعْضٍ، عَلَى اضْطِرَابٍ مُفْرَطٍ وَغَيْرَةٍ شَدِيدَةٍ، وَذَلِكَ كَمَا تَرَى فِي أَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي جَهَاتِ أَبْعَاضِ الْجَسْمِ عَلَى غَيْرِ نَظَامٍ مُضْبُطٍ، كَحُرْكَاتِ الْفَصِيلِ فِي الْمَاءِ وَقَدْ خَلَاهُ، وَقَدْ عَرَفْتُكَ أَنَّ الْاخْتِلَافَ فِي جَهَاتِ الْحُرْكَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي أَبْعَاضِ الْجَسْمِ، كَالتَّرْكِيبِ بَيْنَ أَوْصَافِ مُخْتَلِفَةٍ، لِيَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعَهَا شَبَهٌ خَاصٌّ. وَاعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْهَيَّنَاتِ يَغْلِبُ عَلَيْهَا الْحَكْمُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْعِبْرَةِ الثَّانِيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ هَيَّةٍ مِنْ هَيَّنَاتِ الْجَسْمِ فِي حُرْكَاتِهِ إِذَا لَمْ يَتَحْرِكْ فِي جَهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمَنْ شَأْنَاهَا أَنْ تَقْلِيلًا وَتَعْزِيزًا فِي الْوُجُودِ، فَيُبَاعِدُهَا ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ أَنْ تَقْعِدُ فِي الْفَكْرِ بِسُرْعَةٍ، زِيَادَةً مُبَاعِدَةً مُضْبُوْمَةً إِلَى مَا يَوْجِبُ حَدِيثُ التَّرْكِيبِ وَالْتَّفْصِيلِ فِيهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْهَيَّةَ الَّتِي اعْتَمَدَهَا فِي تَشْبِيهِ الْبَرْقِ بِالْمَصْحَفِ، لَيْسَتْ تَكُونُ إِلَّا فِي النَّادِرِ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَبَعْدَ عَمْدَهُ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَخَرْوَجٌ عَنِ الْعَادَةِ، وَبِقَصِيدٍ خَاصٍّ أَوْ عَبَّثٍ غَالِبٍ عَلَى النَّفْسِ غَيْرِ مُعْتَادٍ وَهَكَذَا حَالُ الْفَصِيلِ فِي وَثُوبَهُ عَلَى أُمَّهِ لِيُشَيرُهَا وَاسْتَنَانُهُ فِي الْمَاءِ وَنَزُوهِهِ، كَمَا تَوْجِهُ رُؤْيَتُهُ الْمَاءَ حَالِيًّا، وَطَبَاعُ الصَّغَرِ وَالْفَصِيلَةِ مَا لَا يُرَى إِلَّا نَادِرًا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي هَذَا النَّحْوِ كَالْأَمْرِ فِي حَرْكَةِ الدُّولَابِ وَالرَّحَاحِ وَالسَّهَمِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْحُرْكَاتِ الْمُعْتَادَةِ الَّتِي تَقْعِدُ فِي مَصَارِفِ الْعَيْنَ كَثِيرًا، وَمَا يَقْوِيُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ سَبَبُ غَرَابَتِهِ قَلَةً رَوْيَةً الْعَيْنَ لَهُ، مَا مَضَى مِنْ تَشْبِيهِ الشَّمْسِ بِالْمَرْأَةِ فِي كَفِّ الْأَشْلَلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَيَّةَ الَّتِي تَرَاهَا فِي حَرْكَةِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتِ فِي كَفِّ الْأَشْلَلِ، مَا يُرَى نَادِرًا وَفِي الْأَقْلَلِ، فَرِبَّمَا قَضَى الرَّجُلُ دَهْرَهُ وَلَا يَتَفَقَّلُ لَهُ أَنْ يَرَى مَرَأَةً فِي يَدِ مَرْتَعِشٍ، هَذَا وَلَيْسَ مَوْضِعَ الْغَرَابَةِ مِنَ التَّشْبِيهِ دَوْمًا حَرْكَةَ الْمَرْأَةِ فِي يَدِ الْأَشْلَلِ فَقْطًا، بَلْ النَّكْتَةُ وَالْمَقْصُودُ

فيما يتولّد من دوام تلك الحركة من الالتماع وتلوّح الشعاع، وكونه في صورة حركاتٍ من جوانب الدائرة إلى وسطها، وهذه صفةٌ لا تقوم في نفس الرائي المرأة الدائمة الاضطراب، إلا أنَّ يُستأنف تأملاً، وينظر متثبتاً في نظره متمهلاً، فكأنَّها هنا هيئتين كالتالي من هيئات الحركة إحداها حركة المرأة على الخصوص الذي يوجبه ارتعاش اليدين والثانية حركة الشعاع واضطرابه الحادث من تلك الحركة، وإذا كان كون المرأة في يد الأشلٍ مما يُرى نادراً، ثم كانت هذه الصفة التي هي كائنة في الشعاع، إنما تُرى وتدرك في حال رؤية حركة المرأة بجهدٍ وبعد استئناف إعمال للبصر، فقد بُعدت عن حدٍ ما تُعتاد رؤيتها مررتين، ودخلت في النادر الذي لا تألفه العيون من جهتين فاعرفه. واعلم أنه كما تُعتبر هيئة الحركة في التشبيه، فكذلك تُعتبر هيئة السكون على الجملة وبحسب اختلافه، نحو هيئة المضطجع وهيئه الحالس ونحو ذلك، فإذا وقع في شيءٍ من هيئات الجسم في سكونه تركيبٌ وتفصيلٌ، لطف التشبيه وحسنٌ، فمن ذلك قول ابن المعترّ يصف سيلًا:

وَغَصَّ بِهِ كُلُّ وَادٍ صَدِي

كَضَاجِعَةِ ذِي التَّاجِ فِي الْمَرْقَدِ

فَلَمَا طَغَى مَاؤُهُ فِي الْبَلَادِ

تَرَى الثُّورَ فِي مَتْنِهِ طَافِيًّا

وكقول المتنبي في صفة الكلب: "يُقْعِي جُلوس الْبَدْوِيِّ الْمُصْطَلِيِّ". فقد اختصَّ هيئة البدوي المصطلبي، في تشبيه هيئة سكون أعضاء الكلب و مواقعها فيها، ولم يَنَل التشبيه حظاً من الحسن، إلا بأنَّ فيه تفصيلاً من حيث كان لكل عضوٍ من الكلب في إيقاعاته موقعٌ خاصٌّ، وكان جموع تلك الجهات في حكم أشكال مختلفة تُؤلِّف فتجيء منها صورة خاصة، ومن لطيف هذا الجنس قوله في صفة المصلوب:

يَوْمَ الْوَدَاعِ إِلَى تَوْدِيعِ مَرْتَلٍ

مُواصِلٌ لِتَمْطِيَّهِ مِنَ الْكَسَلِ

كَانَهُ عَاشِقٌ قَدْ مَدَّ صَفَحَتَهُ

أَوْ قَائِمٌ مِنْ نُعَاسٍ فِيهِ لُوْثَتَهُ

ولم يلطف إلا لكتلة ما فيه من التفصيل، ولو قال كأنه متممٌ من نعاس واقتصر عليه، كان قريب المتناول، لأن الشبه إلى هذا القدر يقع في نفس الرائي المصلوب، لكونه من حد الجملة، فأماماً بهذا الشرط وعلى هذا التقيد الذي يفيد به استدامَة تلك الهيئة، فلا يحضر إلا مع سفرٍ من الخاطر، وقوّةً من التأمل، وذلك لحاجته أن ينظر إلى غير جهة فيقول هو كالمتمطي، ثم يقول المتمطي يمدّ ظهره ويديه مددَّة، ثم يعود إلى حالته، فيزيد فيه أنه مواصلٌ لذلك، ثم إذا أراد ذلك طلب علته، وهي قيام اللوثة والكسل في القائم من النعاس، وهذا أصلٌ فيما يزيد به التفصيل، وهو أن يُثبت في الوصف أمرٌ زائدٌ على المعلوم المتعارف، ثم يُطلب له علةٌ وسببٌ. ويُشبه التشبيه في البيت قول الآخر، وهو مذكور معه في الكتب:

تَسْعِينَ مِنْهُمْ صَلِبُوا فِي خَطَّ
كَأْنَهُ فِي جِذْعِهِ الْمُشْتَطَّ
قَدْ خَامَرَ النَّوْمَ وَلَمْ يَغِطْ

لَمْ أَرْ صَفَّاً مِثْلَ صَفَّ الزُّطَّ
مِنْ كُلِّ عَالٍ جِذْعُهُ بِالشَّطَّ
أَخْوَ نَعَاسٍ جَدَّ فِي التَّمْطِي

فقوله جد في التمطي، شرط يتم التشبيه، كما أن قوله مواصل كذلك، إلا أن في اشتراط المواصلة من الفائدة ما ليس في هذا وذلك أنه يجوز أن يبالغ ويجهل ويجد في تمطيه، ثم يدع ذلك في الوقت، ويعود إلى الحالة التي يكون عليها في السلامة مما يدعوه إلى التمدد، وإذا كان كذلك، كان المستفاد من هذه العبارة صورة التمطي وهيئته الخاصة، وزيادة معنى، وهو بلوغ الصفة، غاية ما يمكن أن يكون عليها، وهذا كله مستفاد من الأول، ثم فيه زيادة أخرى، وهو أخص ما يقصد من صفة المصلوب، وهي الاستمرار على الهيئة والاستدامة لها، فأما قوله بعد: قد خامر النوم ولم يغط، هو وإن كان كأنه يحاول أن يرينا هذه الزيادة من حيث يقال إنه إذا أحدهذه النعاس فتمطى ثم خامر النوم، فإن الهيئة الحاصلة له من جده في التمطي تبقى له فليس يبالغ مبلغ قوله: مواصل لتمطيه، وتقييده من بعد بأنه من الكسل، واحتياطه قبل بقوله "فيه لوثة". وشبيه بالأول في الاستقصاء قول ابن الرومي:

إِذَا مَا انْقَضَى حَبْلُ أُتْيَحَ لَهُ حَبْلٌ
وَدَاعَ رَحِيلٍ لَا يُحَاطُ لَهُ رَحِيلٌ

كَأَنَّ لَهُ فِي الْجَوَّ حَبْلًا يَبْوَعُهُ
يُعَانِقُ أَنْفَاسَ الرِّيَاحِ مُودِّعًا

فاشترطه أن يكون له بعد الحب الذي ينهي ذرعه حبل آخر يخرج من بوع الأول إليه، كقوله مواصل لتمطيه من الكسل، في استيفاء الشبه، والتبني على استدامته، لأنه إذا كان لا يزال بوع حبل لم يقبض باعه ولم يرسل يده، وفي ذلك بقاء شبه المصلوب على الاتصال فاعرفه.

واعلم أن من حقلك أن لا تضع الموازنة بين التشبيهين في حاجة أحدهما إلى زيادة من التأمل على وقتنا هذا ولكن تنظر إلى حالمما في قوى العقل ولم تسمع بوحد منهما، فتعلم أن لو أرادهما مرید، أو اتفقا له جميعاً ولم يكن قد سمع بوحد منهما أيهما كان يكون أسهل عليه، وأسرع إليه، وأعطى بيده، وأيهمما تجده أدل على ذكاء من تسمعه منه، وأرجى لتخراج من يقوله، وذلك أن تقابل بين تشبيه النجوم بالمسابيح والمصابيح بها، وبين تشبيه سل السيوف بعقات البرق وتشبيهها بسل السيوف، فإنك تعلم أن الأول يقع في نفس الصب أوّل ما يحس بنفسه، وأن الثاني لا يحب إجاجته، ولا يبذل طاعته وكذلك تعلم أن تشبيه الثريا بنور العنقود لا يكون في قرب تشبيهها بتفتح النور وأن تشبيه الشمس بالمرآة المخلوقة كما مضى، يقع في نفس الغ العامي والصبي، ولا يقع تشبيهها بالمرآة في كف الأشل إلا في قلب المميز

الحصيف وتشبيهها في حركتها تلك بمرآةٍ تضطرُّبُ على الجملة، من غير أنْ تجعل في كفِّ الأشلَّ، قد يقع لمن لا يقع له بهذا التقى، وذلك لما مضى من حاجته إلى الفكرة في حال الشمس، وأنَّ حركتها دائمةً متصلة، ثم طلب متحرِّك حركةً غير اختيارية، وجعل حركة المرأة صادرةً عن تلك الحركة وأمسورةً في حكمها دائمًا. وإنما اشترطتُ عليك هذا الشرط لأنَّه لا يمتنع أن يسبق الأول إلى تشبيهه لطيفٍ بحسن تأمله وحده خاطره، ثم يشيع ويتسع، ويذكَر ويُسْهَر حتى يخرج إلى حد المبتذل، وإلى المشترَك في أصله، وحتى يجري مع دقة تفصيل فيه مجرِّي المحمل الذي تقوله الوليدة الصغيرة والعجوزة الورَّاء، فإنك تعلم أن قولنا لا يُشَقُّ غباره الآن في الابتذال كقولنا لا يُلْحِقُ ولا يُدْرِكُ، وهو كالبرق ونحو ذلك ، إلا آتنا إذا رجعنا إلى أنفسنا علمنا أنه لم يكن كذلك من أصله، وأنَّ هذا الابتذال أتاه بعد أن قضى زماناً بطراة الشاب وجدة الفتاء وبعزَّة المنبع، ولو قد منعك جانبه وطوى عنك نفسه، لعرفتَ كيف يُشَقُّ مطلبُه ويصعب تناوله، ومثلُ هذا وأظهر منه أمراً أنَّ قولنا أمّا بعدُ منسوبٍ في الأصل إلى واحدٍ بعينه، وإن كان الآن في البذلة كقولنا هذا بعد ذاك، مثلاً، وهكذا الحلم في الطرق التي ابتدأها الأوَّلون، والعبارات التي تخصُّها المتقدمون، والقوانين التي وضعوها حتى صارت في الاشتراك كالشيء المشترَك من أوَّله، والمبتذل الذي لم يكن الصُّونُ من شأنه، والمبذول الذي لم يعرض دونه المنع في شيءٍ من زمانه، ورُبَّ نفيس جُلُب إليك من الأمكنة الشاسعة، ورُكِبَ فيه النَّوَى الشَّطُون، وقطع به عرضُ الفيافي، ثم أخْفَى عنك فضلَه حتى جَهَلتَ قدره أنْ سُهُلَ مرامُه، واتسع وجودُه، ولو انقطع مَدَدُه عنك حتى تحتاج إلى طلبه من مظنته، لعلمت إحسان الجائي به إليك، والجائب المقرب نَيْلَه عليك، ولأكثرت من شكره بعد أن أقللتَ، وأخذت نفسك بتلَافِي ما أهملتَ، وكذلك رُبَّ شيءٍ نال فوق ما يستحقُّه من شَغَفِ النُّفوس به، وأكثرت مما توجبه المنافع الراجعة إليه، لأنَّه لا يتسع اتساعَ الأوَّل الذي فوائدُه أعمُ وأكثُرُ، ووجودُ العَوْض عنه عند فقد أعرَسَ، فَكَسَبَتْ عِزَّةُ الوجودُ هذا عِزَّاً لم يستحقه بفضله، كما منعت سَعْتُه الآخرَ فضلاً هو ثابت له في أصله، ويتصل بهذا الموضع حديث عبد الرحمن بن حسان، وذلك أنه رجع إلى أبيه حسان وهو صبيٌّ، يبكي ويقول لَسَعَني طائر، فقال حسان: صَفْهُ يَا بُنَيَّ، فقال كأنَّه مُلْتَفٌ في بُرْدَى حِبْرَة، وكان لسعَةُ زُبُورٍ، فقال حسان قال ابني الشِّعرُ وربُّ الكعبة أفلَّا تراه جَعَلَ هذا التشبيه مما يُستدَلُّ به على مقدار قُوَّةِ الطَّبِيعِ، ويُجْعَلُ عِياراً في الفَرْقِ بين الذهن المستعد للشعر وغير المستعد له، وسَرَّه ذلك من ابنه كما سَرَّه نفسُ الشعر حين قال في وقت آخر:

في دار حسان أَصْنَاطَ الْيَعَاسِيَا

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ مُنْتَدِلاً

فإن قلت إن التشبيه يتصور في مكان الصّيغ والنّقش العجيب، ولم يعجب حساناً هذا وإنما أُعجِبْ قوله ملتفٌ، وحسنُ هذه العبارة، إذ لو قال: طائر فيه كوشٌ الحيرة، لم يكن له هذا الموقع، فهو أن يكون مشبهاً ما أنت فيه، فمن حيث دلالته على الفطنة في الجملة، قيل مُسلِّمٌ لك أن نكتة الحسن في قوله ملتفٌ، ولكن لا يسلِّم أنه خارج من الغَرض، بل هو عين المراد من التشبيه وتمامه فيه، وذلك أنه يفيد الهيئة الخاصة في ذلك الوشي والصّيغ وصورة الزنبور في اكتسائه هما، ويؤكِّد الشبه كما مضى من طريق التفصيل دون الجملة، فما ظنتَ الله يُعدِّه عما نحن بصدده، هو الذي يُدْنِيه منه، ولقد نفيت العيب من حيث أردت إثباته.

فصل في التشبيه المتعدد والفرق بينه وبين المركب

اعلم أنني قد قدّمتُ بيانَ المركبَ من التشبيهِ، وهذا هنا ما يُذكَرُ مع الذي عرَّفتُكَ أنه مركبٌ ويُقرَنُ إليه في الكُتبِ، وهو على الحقيقة لا يستحق صفة الترکيبِ، ولا يشاركُ الذي مضى ذكرُه في الوصفِ الذي له كان تشبيهًا مركبًا، وذلك أن يكون الكلام معموقًا على تشبيهٍ شبيهٍ بشيءٍ ضربةً واحدةً، إلا أن أحدهما لا يدخل الآخر في الشبهِ، ومثاله في قولِ امرئ القيسِ:

لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
كَأَنَّ فُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًاً وَيَابِسًاً

وذلك أنه لم يقصد إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالاً، وإنما أراد اجتماعاً في مكان فقط، كيف ولا يكون لمضامنة الرّطْب من القلوب اليابسَ هيئةً يُقصد ذِكْرُها، أو يعني بأمرها، كما يكون ذلك لتبشير الصُّبح في أثناء الظلماء، وكون الشَّقيقة على قَامتها الحضراء، فيودي ذلك الشَّبه الحاصل من مُداخلة أحد المذكورين الآخر واتصاله به، اجتماعُ الحشف البالي والعناب، كيف ولا فائدة لأن ترى العناب مع الحشف، أكثر من كونهما في مكان واحد، ولو أن اليابسة من القلوب كانت بمجموعة ناحية، والرطبة كذلك في ناحية أخرى، لكن التشبيه بحاله، وكذلك لو فرقَت التشبيه فقلت: لأن الرّطْب من القلوب عنابٌ، وكأنَّ اليابس حَشَفٌ بالـ، لم تر أحد التشبيهين موقوفاً في الفائدة على الآخر، وليس كذلك الحكم في المركبات التي تقدَّمت، وقد يكون في التشبيه المركب ما إذا فضضت تركيبته وجدت أحد طرفيه يخرج عن أن يصلح تشبيهاً لما كان جاء في مقابلته مع التركيب بيان ذلك أن الجلال في قوله "كَطْرُفُ أَشَهِبٍ مُلْقَى" في مقابلة الليل، وأنت لو قلت لأن الليل جلال وسكتَ لم يكن شيئاً، وقد يكون الشيء منه إذا فُضَّ تركيبه استوى التشبيه في طرفيه، إلا أن الحال تغير، ومثال ذلك قوله:

وكان أجرام النجوم لاما

دُرَّ نُثِرْنَ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقٍ

فأنت وإن كنت إذا قلت: كان النجوم دُرَّ، وكأن السماء بساطٌ أزرق، وحدث التشبيه مقبولاً معتاداً مع التفريق، فإنك تعلم بعد ما بين الحالتين، ومقدار الإحسان الذي يذهب من بين، وذلك أن المقصود من التشبيه أن يُريك الهيئة التي تملأ النوازل عجباً وتستوقف العيون وتستنطق القلوب بذكر الله تعالى من طلوع النجوم مؤتلفة مفترقة في أديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية التي تخدع العين، والنجوم تتلاطم وتترُق في أثناء تلك الررقة، ومن لك بهذه الصورة إذا فرقت التشبيه، وأزلت عنه الجمع والتركيب؟ وهذا أظهر من أن يخفى، إذ قد عرفت هذه التفاصيل، فاعلم أن ما كان من التركيب في صورة بيت امرئ القيس، فإنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه، لأن للجمع فائدةً في عين التشبيه، ونظيره أن للجمع بين عدة تشبيهات في بيت كقوله:

بدَّتْ قَمَراً وَمَاسَتْ خُوطَ بَانِ

وَفَاحَتْ عَنْبِراً وَرَنَتْ غَرَالَأَ

مكاناً من الفضيلة مرموقاً، وشاؤاً ترى فيه سابقاً ومسبوباً لا أن حقائق التشبيهات تتغير بهذا الجمع، أو أن الصور تتدخل وتترافق وتتألف ائتلاف الشكلين يصيران إلى شكل ثالث، فكون قدّها كخط البان، لا يزيد ولا ينقص في شبه الغزال حين ترثون منه العينان، وهكذا الحكم في أنها تفوح فوح العنبر، ويلوح وجهها كالقمر، وليس كذلك بيت بشار: كان مثار النقع، لأن التشبيه هناك كما مضى مركب موضوع على أن يُريك الهيئة التي ترى عليها التّقْع المظلم، والسيوف في أثناءه ترُق و Thomps وتعلو وتنخفض، وترى لها حركات من جهات مختلفة كما يوجه الحال حين يحمي الجلاد، وترتکض بفرسانها الجياد. كما أن قول رؤبة مثلاً:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقٌ

كأنها في الجلد تولّيغ البهق

ليس القصد فيه أن يُريك كل لونٍ على الانفراد، وإنما القصد أن يُرى الشّيء من اجتماع اللونين، وقول الباحtri:

ترى أحجاله يصعدنَ في

صعود البرق في الغيمِ الجهام

لا يريد به تشبيه بياض الحجول على الانفراد بالبرق، بل المقصود الهيئة الخاصة الحاصلة من مخالطة أحد اللونين الآخر، كذلك المقصود في بيت بشار بتشبيه التّقْع والسيوف فيه، بالليل المتهاوي كواكب، لا تشبيه الليل بالتقْع من جانب، والسيوف بالكواكب من جانب، ولذلك وجّب الحكم، كما كنت ذكرت في موضع، بأن الكلام إلى قوله: وأسيافنا في حكم الصلة للمصدر، وجاري مجرى الاسم الواحد، لذا يقع

في التشبيه تفريق و^{يُتوهّم} أنه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيف كواكب، ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال، ولا يوجب أن يكون في تقدير الاستئناف، لأن الواو فيها معنى مع، كقوله: "فَإِنَّى وَقَىْ بَهَا لَغَرِيبٌ" قوله كُلُّ رجُلٍ وَضِيَعَتُهُ، وهي إذا كانت بمعنى مع، لم يكن في معطوفها الانقطاع، وأن يكون الكلام في حكم جملتين، ألا ترى أن قوله: لو ثُرِكت الناقة فصيلتها لرَضِعَها، لا يكون بمثابة أن تقول لو ثُرِكت الناقة ولو ثُرِكَ فصيلتها، فتجعل الكلام جملتين وكذا لا يمكنك أن تقول كل رجل كذا وضيَعَتُهُ كذا، فتفرق الخبر عنهما كما يجوز في قوله زيد وعمرو كريمان، أن تقول: زيد كريم وعمرو كريم، وهذا موضع غامض، وللكلام فيه موضع آخر، وإن أردت أن تزداد تبييناً، لأن التشبيه إذا كان معقوداً على الجمع دون التفريق، كان حال أحد الشيئين مع الآخر حال الشيء في صلة الشيء وتبعاً له ومبنياً عليه، حتى لا يتصور إفراده بالذكر، فالذى يُفضي بك إلى معرفة ذلك أنك تجد في هذا الباب ما إذا فُرق لم يَصلُح للتشبيه بوجهٍ، كقوله:

قدَّامَةُ فِي شَامِخِ الرِّفَعَةِ

كَانَّا مَرِيْخُ وَالْمُشْتَرِي

قدْ أَسْرَجَتْ قُدَّامَةُ شَمَعَةَ

مُنْصَرِفٌ بِاللَّيلِ عَنْ دُعَوَةٍ

لو قلت كأنّ المريخ منصرفٌ بالليل عن دعوة، وتركت حديث المشتري والشمسنة، كأن خلفاً من القول، وذاك أن التشبيه لم يكن للمريخ من حيث هو نفسه، ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشتري أمامة، وأنت وإن كنت تقول: المشتري شعة، على التشبيه العامي الساذج في قوله كأن النجوم مصابيح وشموع، فإنه لم يضع التشبيه على هذا وإنما قصد إلى الهيئة التي يكتسبها المريخ من كون المشتري أمامة، وهكذا قول ابن المعترّ:

هَلَّلُ أَوَّلُ شَهْرٍ غَابَ فِي شَفَقٍ

كَانَهُ وَكَانَ الْكَأْسَ فِي فَمِهِ

لم يقصد أن يشبه الكأس على الانفراط بالهلال، والشقة بالشفق على الاستئناف، بل أراد أن يشبهه مجموع الصورتين، ألا ترى أنك لو فرقت لم تحل من التشبيه بطائل، إذ لا معنى لأن تقول: كأن الشفة شفق، وتسكت، أترى أن قوله:

كَمَا احْمَرَّتْ مِنْ الْخَجْلِ الْخُودُ

بَيَاضٌ فِي جَوَانِبِهِ احْمَرَّ

استوجبت الفضل والخروج من التشبيه العامي، وأن يقال قد زاد زيادةً لم يُسبق إليها، إلا بالتركيب والجمع، وبأن ترك أن يُراعي الحمرة وحدتها. قال القاضي أبو الحسن رحمه الله: لو اتفق له أن يقول أحمرار في جوانبه بياض، لكن قد استوفى الحسن وذلك لأن خَدَ الْخَجْلِ هكذا، يُحْدِقُ البياضُ فيه بالحمرة

لا الحمرة بالبياض، إلا أنه لعله وجد الأمر كذلك في الوردة، فشبّه على طريق العكس فقال هذا البياضُ
حوله الحمرة ها هنا، كالحمرة حولها البياض هناك، فانتظر الآن، إنْ فرَقت، كيف يتفرق عنك الحسن
والإحسان، ويحضر العيُّ ويذهب البيان لأن تشبّه البياض على الانفراد لا معنى له، وأما تشبيه الحمرة،
وإن كانت تصحّ على الطريقة الساذجة أعني تشبيه الورد الأحمر بالخد فإنه يفسد من حيث أن القصد إلى
جنس من الورد مخصوصٌ، هو ما فيه بياضٌ تُحدِّق به حمرةً، فيجب أن يكون وصف المشبّه به على هذا
الشرط أيضاً، وبهذا الاختصاص ولما ذكرت لك، تجد أحد المشبّهين في الأمر الأعمّ الأكثر وقد ذُكر في
صلة الآخر، ولم يُعطَف عليه كقوله: "والشَّيْبُ ينْهَضُ فِي الشَّابَابِ" و"بَيَاضٌ فِي جَوَانِبِهِ احْمَارٌ".
وأشبه ذلك، فإن جاءت الواو كانت واو حال ك قوله:

قدّامه في شامخ الرفعه

كأنما المريخُ والمُشَتَّرِي

وهي إذا كانت حالية، فهي كالصفة في كونها تابعة، وبحيث لا ينفرد بالذكر، بل يُذكَر في ضمن الأول،
وعلى أنه من تبعه وحاشيته، وهكذا الحكم في الطرف الآخر، ألا ترى قوله:

ليل تهَاوى كواكبه

فتَهَاوى كواكبه، جملة من الصفة لليل، وإذا كان كذلك، فالكواكب مذكورة على سبيل التَّبع لليل، ولو
كانت مستبَدَّةً بشأنها لقلَّت: ليل وكواكب، وكذلك قوله:

ليلٌ يصيغ بجانبيه نهار

وأشدُّ من ذلك أن يجيء كما في الطرف الثاني كقوله: "كما احمرَت من الخجلِ الخُدوود" وبيتُ أمرئ
القيس على خلاف هذه الطريقة، لأن أحد الشيئين فيه في الطرفين معطوف على الآخر، أما في طرف
الخير، وهو طرف المشبّه به، فبَيْنَ وهو قوله: "العَنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي" وأما في طرف المُخْبِرِ عنه، وهو
المشبّه، فإنك وإن كنت ترى اسمًا واحدًا، هو القلوب، فإن الجمع الذي تفيده الصيغة في المتفق يجري
بحري العطف في المختلف، فاجتمعاً شيئاً أو شيء في لفظ أو جمع، لا يوجب أن أحدهما في حكم
التابع للآخر، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني في صفة الأول أو حاله أو ما شابه ذلك، هذا وقد صرّح
بالعطف في البدل، وهو المقصود فقال: رطبًا ويايسًا. واعلم أنه قد يجيء في هذا الباب شيء له حدُّ آخر،
وهو نحو قوله:

كُمْلَقٌ دُرّاً عَلَى خِنْزِيرٍ

إني وتزييني بمَدْحِي معاشرًا

هو على الجملة جمعٌ بين شيئاً في عَقْد تشبّه، إلا أن التشبّه في الحقيقة لأحدهما، ألا ترى أن المعنى على

أنَّ فِعْلَهُ في التزيين بالمدح، كفِعل الآخر في محاولته أن يزَّين الختير بتعليق الدُّرُّ عليه؟ ووجه الجمع أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثُرٌ، لأنَّ الشيءَ غير قابل للتحسين، وممَّا كان المشبه به كمعلقٌ في البيت، فلا شكَّ أنَّ التشبيه لا يرجع إلى ذاتِ الشيءِ، بل المعنى المُستَقَدُ منه الصفة، وإذا رجع إليه مقووناً بصلةٍ على ما مضى في نحو ما زالَ يقتلُ في النُّرُوة والغارب، فقد شبه تزيينه بالمدح مَنْ ليس من أهله، بتعليق الدُّرُّ على الختير هكذا بجملته، لا بتعليق غير معدَّ إلى الدُّرُّ والختير، فالتشبيه مأحوذٌ من مجموع المَصْدَرِ وما في صلته، ولا بُدُّ للواو في هذا النحو أن تكون معنى مع، وأمرها فيه أبين، إذ لا يمكن أن يقال إِنِّي كذا وإنَّ تزييني كذا، لأنَّه ليس معنا شيئاً يكون أحدُهما خبراً عن ضمير المتكلِّم في إِنِّي الذي هو المعطوف عليه، والآخرُ عن تزييني المعطوف، كما يكون نحو بيت بشّارٍ شيئاً يمكن في ظاهرِ اللفظ أنْ يُجعل أحدُهما خبراً عن التَّنَعُّعِ، والآخر عن الأسياف، إلى أنْ تجيء إلى فساده من جهة المعنى، فانت في نحو إِنِّي وتزييني مُلْجَأٌ إلى جعل الواو معنى مع من كلِّ وجه، حتى لا تقدر على إخراج الكلام إلى صورةٍ تكون فيها الواو عاريةٌ من معنى مع، ويكون تشبيهاً بعد تشبيهه. فإنَّ قلتَ إنَّ في مُعلقٍ معنى الذاتِ والصفة معاً، فيمكن أن يكون أراد أن يشبّه نفسه بذاتِ الفاعلِ و تزيينه بالفعل نفسه، أقول لو أُريد إِنِّي كمعلقٌ دُرّاً على ختير، وإنَّ تزييني بمدحِي معاشرَاً كتعليق دُرّ على ختير، كان قوله قولاًً ظاهراً السقوط، لما ذكرتُ من أنه لا يتصوّر أن يشبّه المتكلِّم نفسه، من حيث هو زيدٌ مثلاً، معلقٌ الدُّرُّ على الختير من حيث هو عمُّرو، وإنما يشبّه الفعل بال فعلٍ فاعرفة. فإنَّ قلتَ بما تقول في قوله:

حِصَانِينَ مُخْتَالِينَ جَوْنًا وَأَشْقَرًا

وَهَنِي حَسِبتُ الْلَّيلَ وَالصَّبَحَ إِذْ بَدَا

فإنَّ ظاهره أنه من جنس المفرَّق، أقول نعم، إلا أنَّ ثَمَّةَ شيئاً كالجمع، وهو أنَّ لاقترانِ الحصانين الجحونِ والأشقر في الاختيال ضرباً من الخُصوصية في الهيئة، لكنه لا يبلغ مبلغَ ليلٍ تهاوىَ كواكبُه، ولا مبلغَ قوله: "والصُّبُحُ مثل غُرَّةٍ في أَدْهَمٍ". كما أنَّ قوله:

نَصْبٌ أَدْقَهُمَا وَضَمَّ الشَّاكِلُ

دُونَ التَّعَانِقِ نَاحِلِينَ كَشَكَلَتِي

لا يكون كقوله:

كَمَا تُعَانِقُ لَامُ الْكَاتِبِ الْأَلِفَا

إِنِي رَأَيْتُكِ فِي نَوْمِي تُعَانِقِنِي

فإنَّ هذا قد أدى إليك شكلًا مخصوصاً لا يتصوّر في كلِّ واحدٍ من المذكورين على الانفراد بوجهه، وصُورَةً لا تكون مع التفريق وأما المتنبي فأراكَ الشيئين في مكان واحد وشدَّد في القُرب بينهما، وذاك أنه لم يعرض لهيئة العناقِ ومخالفتها صورة الافتراق، وإنما عمد إلى المبالغة في فرط النحو، واقتصر من بيانِ

حال المُعانقة على ذكر الضمّ مطلقاً والأول لم يُعنَ بحديث الدقة والتحول، وإنما عُني بأمر الهيئة التي تحصل في العناق خاصةً، من انعطاف أحد الشكلين على صاحبه، والتلاف الحبيب بمحبّه، كما قال:

لَفَ الصَّبَا بِقَضَيْبٍ قَضَيْبًا

وأحاديث أصحاب الشبهة أحسن إصابة، لأن خطأ اللام والألف في لا ترى رأسيهما في جهتين، وتراهما قد تماساً من الوسط، وهذه هيئة المعتنقين على الأمر بالمعروف، فاما قصد المتنبي فليس بصفة عناق على الحقيقة، وإنما هو تضامن وتلاصق، وهو بنحو قوله:

ضَمَّنْتُهُ ضَمَّةً عَدَنَا بِهَا جَسْداً فَلَوْ رَأَتَا عَيْنَنِّي مَا خَشِينَا هَا

أشبه، لأن القصد في مثله شدة الالتصاق، من غير تعریج على هيئة الاعتناق، وذهب القاضي في بيت المتنى إلى أنه كأنه معنی مفرد غير مأخوذ من قوله:

كما ثُعائقُ لامُ الكاتِبِ الألْفَأَ وَقَالَ: وَلَئِنْ كَانَ أَخْذَهُ، كَمَا يَقُولُونَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ مَعْتَبٌ، لَأَنَّ التَّعْبَ فِي نَقْلِهِ لَيْسَ بِأَقْلَلٍ مِنَ التَّعْبِ فِي ابْتِدَائِهِ. وَهَذَا التَّفْضِيلُ وَالتَّفْصِيلُ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي لِيْسَ قَادِحًا فِي غَرْضِي، لَأَنِّي أَرَدْتُ أَنْ أُرِيكَ مَثَلًا فِي وَضْعِ التَّشْبِيهِ عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ، وَأَجْعَلَ الْبَيْتَيْنِ معيارًا فِيمَا أَرَدْتُ، وَلَئِنْ كَانَ الْمُتَبَيِّنُ قَدْ زَادَ عَلَى الْأُولِيَّ، فَلَيْسَ تَلْكَ الزِيَادَةُ مِنْ حِيثِ وَضْعِ الشَّبَهِ عَلَى تَرْكِيبِ شَكْلَيْنِ، وَلَكِنْ مِنْ جَهَةِ أُخْرَى، وَهِيِ الْإِغْرَاقُ فِي الْوَصْفِ بِالنَّحْوِ وَجَمْعُ ذَلِكَ لِلْخَلِيلَيْنِ مَعًا، ثُمَّ إِصَابَةُ مَثَالٍ لَهُ وَنَظِيرٍ مِنَ الْخَطِّ، فَاعْرَفُ ذَلِكَ، وَلَا تَقْنَنْ أَنْ قَصْدِي الْمُفَاضِلَةُ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ مِنْ حِيثِ القَوْلِ فِي السَّابِقِ وَالْمُسْبُوقِ، وَالْأَخْذُ وَالسُّرْقَةُ، فَتَحْسِبَ أَنِّي خَالَفُتُ الْقَاضِي فِيمَا حَكِمَ بِهِ.

فصل

هذا فنٌ غير ما تقدم في الموازنة بين التشبيه والتمثيل". اعلم أنّي قد عرّفتكم أن كل تمثيل تشبيهٍ، وليس كل تمثيل تخيلاً، وبَيْتُ وجه الفرق بينهما، وهذا أصلٌ إذا اعتبرته وعرّضت كلَّ واحدٍ منها عليه فوجدته يجيء في التشبيه بمحبّها حسناً، وينقاد القياس فيه انقياداً لا تَعْسُف فيه، ثم صادفته لا يطاوحك في التمثيل تلك المطاوعة، ولا يجري في عنان مرادك ذلك الجري ظهر لك نوعٌ من الفرق والفصل بينهما غير ما عرفت، وانفتح منه بابٌ إلى دقائق وحقائق، وذلك جَعْلُ الفرع أصلاً والأصل فرعاً، وهو إذا استقررت التشبيهات الصريحة وجدته يكثُر فيها، وذلك نحوُ أنهم يشبهون الشيء فيها بالشيء في حال، ثم يعطفون على الثاني فيشبهونه بالأول، فترى الشيء مُشبّهًا مرّةً، ومشبّهًا به أخرى، فمن أظهر ذلك أنك تقول في النجوم كأنها مصايف، ثم تقول في حالة الأخرى في المصايف كأنها نجوم ومثله في الظهور والكثرة تشبيهٍ

الخد بالورد، والورد بالخد وتشبيه الروض المنور بالوشي المنمنم ونحو ذلك، ثم يُشبّه النعش والوشي في الحال بأنوار الرياض وتشبيه العيون بالرجس، ثم يُشبّه الرجس بالعيون، كقول أبي نواس:

لَدَى نَرْجِسٍ عَضْ القِطَافِ كَانَهُ

و كذلك تشبيه الشّغر بالأقاحي، ثم تشبيهها بالشعر، كقول ابن المعتر:

قد صُقِلتْ أَنوارُهُ بِالْقَطْرِ

وَالْأَقْحَوْانُ كَالثَّلَاثِيَا الْغَرْ

وقول التّنوخي:

كُثُغُورٌ تَعَضُّ وَرَدَ الْخُودِ

أَقْحَوْانٌ مُعَانِقٌ لِشَقِيقٍ

وبعده، وهو تشبيه الرجس بالعيون:

كَعْيُونٌ مَوْصُولَةُ التَّسْهِيدِ

وَعَيْوَنٌ مِنْ نَرْجِسٍ تَتَرَاءَى

وكما يُشبّهون السيف عند الانتضاء بعقائق البروق، كما قال:

سِلَاحِي لَا أَفْلَ وَلَا فُطَارًا

وَسَيْقَيِي كَالْعَقِيقَةِ وَهُوَ كِمْعِي

ثم يعودون في شبّهون البرق بالسيوف المتنضّاة، كما قال ابن المعتر يصف سحابة:

جَرَى دَمْعَهَا فِي خُدُودِ الثَّرَى

وَسَارِيَةٌ لَا تَمَلُّ الْبَكَا

بِرْقٌ كَهِنْدِيَّةٌ تُتَضَّى

سَرَّاتٌ تَقْدَحُ الصُّبْحَ فِي لَيلِهَا

و كقول الآخر يصف نار السّدّق:

إِلَى أَنْ تَلَوَّنَ مِنْهُ رُحْلٌ

وَمَا زَالَ يَلْعُو عَجَاجُ الدُّخَانِ

فَذَهَبَةُ النُّورُ حَتَّى اشْتَعَلَ

وَكَنَّا نَرَى الْمَوْجَ مِنْ فِضَّةٍ

وَبَرْقًا كَإِيمَاضٍ بِيَضِّ تُسلِّ

شَرَارًا يُحاكي انْقِضاً النَّجُومِ

و من لطيفه قول علي بن محمد بن جعفر:

يُكْسِينَ أَعْلَامَ الْمَطَارِفِ

دِمَنْ كَانَ رِيَاضَهَا

فِيهَا عُشُورٌ مِنْ مَصَاحِفِ

وَكَانَمَا غُدْرَانُهَا

تَهَنَّرُ فِي نَكَبَاءِ عَاصِفٍ

وَكَانَمَا أَنوارُهَا

يَنْ بِهَا إِلَى طَرَرِ الْوَصَائِفِ

طَرَرُ الْوَصَائِفِ يَلْتَقِ

فِي الْجَوَّ أَسِيَافُ الْمُتَّاقِفِ

وَكَانَ لَمْعَ بُرُوقِهَا

المقصود البيت الأخير، ولكن البيت إذا قُطع عن القطعة كان كالكعب تفرد عن الأترباب، فيظهر فيها ذُلُّ الاغتراب، والجوهرة الثمينة مع أحواها في العقد أبهى في العين، وأملاً بالزرين، منها إذا أفردت عن النظائر، وبَدَتْ فَدَّهُ للناظر، يشَّهُون الجواشن والدروع بالغدير يضرب الريح متنه فيتكسر، ويقع فيه ذلك الشَّنَج المعلوم كقوله:

لها رُفَرَفٌ فوق الأناملِ من عَلْ
غَدِيرٌ جَرَتْ في متنِه الرِّيحُ سَلِسلٌ

بِيضاءِ زَغْفٍ نَّثَّةِ سُلْمَيَّةٍ
أَشْبَرَّنِيهَا الْهَالَكِيَّ كَانَهَا

وقال:

تَسْمَعُ لِلسِيفِ فِيهَا صَلِيلًا
يَجْرُّ الْمُدَجَّجَ مِنْهَا فُضُولًا

سَابِغَةٌ مِنْ جِيادِ الدُّرُوعِ
مَنْعِنِ الْغَدِيرِ زَقْتَهُ الدَّبُورُ

وقال البحترى:

فِي كُلِّ مَعْرِكَةٍ مُتَوْنُ نِهَاءِ

مَتْشُونَ فِي زَغْفٍ كَانَ مُتَوْنَاهَا

وهو من الشهرة بحيث لا يخفى، ثم إنهم يعكسون هذا التشبيه فيشَّهُون العُدران والبرَّك بالدروع والجواشن، كقول البحترى يصف البرُّكة:

مِثْلُ الْجَوَاشِنِ مَصْقُولاً حَوَاسِيْهَا

ذَا عَلَّتْهَا الصَّبَا أَبْدَتْ لَهَا حُبُّكَا

ومن فاتن ذلك وفاخره، لاستواء أوله في الحسن وآخره، قول أبي فراس الحمداني:

وَالْمَاءِ فِي بِرِّكِ الْبَدِيعِ
هِ فِي الْذَّهَابِ وَفِي الرَّجُوعِ
حَبَّ بَيْنَنَا حَلْقَ الدَّرُوعِ

نَظَرٌ إِلَى زَهْرِ الرَّبِيعِ
إِذَا الْرِيَاحُ جَرَتْ عَلَيْ
نَثَرَتْ عَلَى بِيْضِ الصَّفَّا

وتشبيه أنوار الرياض بالنجوم، كقوله:

فَغَدَتْ تَبَسَّمُ عَنْ نَجُومِ سَمَاءِ
وَشَيَاً مِنَ النُّورِ أَوْ رَوْضًا مِنَ الْعُشْبِ

كَتِ السَّمَاءُ بِهَا رَذَادَ دُمُوعِهَا
ثُمَّ تُشَبَّهُ النَّجُومُ بِالنُّورِ كَقوله:

تَقْتُحُ نُورٍ أَوْ لِجَامٍ مُفَضَّضٍ

قَدْ أَفْذَفَ الْعِيسَ فِي لَيْلٍ كَانَ بِهِ
وَكَقُولُ ابْنِ الْمَعْتَرِ:

كَانَ التُّرْيَا فِي أَوْخِ لَيْلِهَا

وقال:

كَبَارَةٍ فِي رَوْضَةٍ مِنْ نَرْجِسٍ

وَتَوَقَّدُ الْمِرِّيخُ بَيْنَ نُجُومِهَا

وكذلك تُشَبَّهُ غُرَّةُ الفرس الأدهم بالنَّجْمِ أو الصُّبْحِ، ويجعل جسمه كالليل، كما قال ابن المعتر:

أَدْهَمَ مَصْقُولَ ظَلَامِ الْجِسْمِ

جَاءَ سَلِيلًا مِنْ أَبِ وَأَمْ

قَدْ سُمِّرْتَ حَجَهُتَهُ بِنَجْمٍ

وكما قال كاتب المأمون يصف فرساً:

مِثْلُهُ لَيْسَ يُرَامُ

قَدْ بَعَثْنَا بِجَوَادٍ

سُنْ سَرْجٌ وَلِجَامٌ

فَرَسٌ يُزَهَى بِهِ لِلْحُ

سَائِرُ الْجِسْمِ ظَلَامٌ

وَجَهُهُ صَبَحٌ وَلَكِنْ

لَى عَلَى الْعَبْدِ حَرَامٌ

وَالَّذِي يَصْلَحُ لِلْمَوْ

وقال ابن نباتة:

وَتَطْلُعُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ التُّرْيَا

وَأَدْهَمَ يَسْتَمِدُ اللَّيلُ مِنْهُ

ثم يُعَكِّسُ في شبَّه النَّجْمِ أو الصُّبْحِ بالغرَّةِ في الفرس، كقول ابن المعتر:

كَانَهُ غُرَّةُ مُهْرٍ أَشْقَرٍ

وَالصُّبْحُ فِي طُرَّةِ لَيلٍ مُسْفِرٍ

وُشَبَّهُ الجواري في قدودهن بالسَّرْوِ تشبِّهَا عامِيًّا مُبْتَدَلًا، ثم إنهم قد جعلوا فيه الفَرْعَ أصلًا، فشبَّهوا السَّرْوِ

بهنّ، كقوله:

خُضْرُ الْحَرِيرِ عَلَى قَوَامٍ مُعْتَدِلٍ

حُفَّتْ بِسَرْوٍ كَالْقِيَانِ تَلَحَّفَتْ

تَبَغِي التَّعَانُقُ ثُمَّ يَمْنَعُهَا الْخَجْلُ

فَكَانَهَا وَالرِّيحَ حِينَ تُمْلِهَا

والمقصود من البيت الأول ظاهِرٌ، وفي البيت الثاني تشبِّه من جنس الهيئة المجرَّدة من هيئات الحركة، وفيه تفصيل طريفٌ فاتِّنٌ، فقد رأى الحركتين حركة التَّهِيُّن للدنُور والعنق، وحركة الرُّجُوع إلى أصل الافراق، وأدَّى ما يكون في الحركة الثانية من سرعة زائدة تأدِيًّا تحسبَ معها السَّمعَ بصرًا، تبييناً للتشبيه كما هو وتصوُّرًا، لأن حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها إلى اعتدالها أسرعُ لا محالة من حركتها في حال خروجها عن اعتدالها، وكذلك حركة من يُدرِكُهُ الْخَجَلُ فيرتدُ، أسرعُ أبداً من حركته إذا همَ بالدنُور، فإذا عاجَ الخوف والوجَلُ أبداً أقوى من إزعاج الرجاء والأمل، فمع الأول تمُّهُ الاختبار، وسعةُ الحوار، ومع الثاني حَفْزُ الاضطرار وسلطان الْوُجُوبُ، وأعودُ إلى العَرْضِ، ومن تشبِّه السَّرْوَ النساء قولُ ابن المعتر:

تَذُورُ عَلَيْنَا الْكَأْسُ فِي فِتْيَةِ زُهْرٍ
وَصُدْعَيْنَ كَالْقَافَيْنَ فِي طَرَفَيْ سَطْرٍ

ظَلَّلَتْ بِمَلْهَى خَيْرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
بَكَفٌ غَزَالٌ ذِي عِذَارٍ وَطَرْرَةٍ

قُدوْدُ جَوَارٍ مِنْ فِي أَزْرٍ خُضْرٍ

لَدَى نَرْجِسٍ غَضْرٍ وَسَرْوٍ كَانَهُ

يَجْنِينَ رُمَانَ النُّحُورِ

وَشَبَّيْهُ ثَدِيُّ الْكَوَاعِبِ بِالرُّمَانِ كَقُولِهِ

يَمِيلُ بِهِ بَدْرٌ وَيُمْسِكُهُ حِقْفُ

وَبِمَا تَبَيَّتْ أَنَامِلِي

وَقُولِ المَتَنِيِّ:

وَيَخْبَأْنَ رُمَانَ الثُّدِيِّ النَّوَاهِدِ

وَقَابَلَنِي رُمَانَتَا غُصْنَ بَانَةٍ

وَقُولِهِ:

بَثَدِي كَعَابٌ أَوْ بَحْقَةٌ مَرْمَرٌ
حُمْرٌ فِي مُلَاءٍ مُعْصَفَرٌ

يَخْطَنُ بِالْعِيدَانِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ
ثُمَّ يُقْلِبُ فِي شَبَّهَتِهِ الرَّمَانِ بِالثُّدِيِّ، كَقُولِهِ:
وَرُمَانَةٌ شَبَّهَتِهَا إِذْ رَأَيْتُهَا
مُنْمَنَمَةٌ صَفَرَاءَ نُضْدَ حَوْلَهَا يَوْاقِيتُ

وَشَبَّيْهُ الْجَدَالِ وَالْأَنْهَارِ بِالسَّيْفِ، يَرَادُ بِيَاضِ الْمَاءِ الصَّافِي وَبِصِصِّهِ، مَعَ شَكْلِ الْإِسْتَطَالَةِ الَّذِي هُوَ شَكْلُ السَّيْفِ، كَقُولِ ابْنِ الْمَعْتَزِ:

كُومَ الْأَعْلَى مُتَسَامِيَاتِ

أَعْدَدْتُ لِلْجَارِ وَلِلْعُفَاءِ

رَوَازِقًا فِي الْمَحَلِ مُطَعَّمَاتِ

يعْنِي نَخْلًا، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَيَّاَتِ

تُسَقَى بِأَنْهَارِ مُفْجَرَاتِ

بَرِيَّةِ الصَّفَوِيِّ مِنَ الْقَدَّادِ

ابْنِ بَابِلِكَ:

عَلَى حَصَى الْكَافُورِ فَائِضَاتِ
مِثْلِ السَّيْفِ الْمُتَعَرِّيَاتِ

فَمَا سَلَلُ تُخَلَّصَةُ الْمَحَانِي

أَبُو فَرَاسُ:

كَمَا سُلَّتْ مِنَ الْخَلِّ الْمَنَاصِلِ
رِ الرَّوْضِ فِي الشَّطَّيْنِ فَصُنَلَّا
أَيْدِي الْقُيُونِ عَلَيْهِ نَصَلَّا

وَالْمَاءُ يَفْصِلُ بَيْنَ زَهْرَةِ

كَبِيسَاطِ وَشِيِّ جَرَدَتِ

كشاجم:

فِلَهَا سَوَاقٍ كَالْمَبَارِدْ

وَتَرَى الْجَادُولَ كَالسُّيُوفِ

آخر:

وَالطَّيْرَ تَسْجُعُ أَهْرَاجًاً وَأَرْمَالًا

وَفِي الْجَادُولِ أَسِيفٌ مُحَادَثَةٌ

وقال ذو الرمة:

جَادُولُ أَمْثَالُ السُّيُوفِ الْقَوَاطِعِ

فَمَا انشَقَّ ضَوْءُ الصَّبَحِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ

ابن الرومي:

أَبْيَضَ مُثْلِيَّ الْمُهْرَقِ الْمَنْشُورِ

عَلَى حِفَافِيِّ جَدُولِ مَسْجُورِ

أَوْ مُثْلِيَّ مَنْ الْصَّارِمِ الْمَشْهُورِ

ثُمَّ يَقْلِبُونَ أَحَدَ طَرَفِ التَّشْبِيهِ عَلَى الْآخَرِ، فَيُشَيَّهُونَ السُّيُوفَ بِالْجَادُولِ، كَقُولِهِ:

وَتَخَالُّ مَا طَعَنُوا بِهِ أَشْطَانًا

وَتَخَالُّ مَا ضَرَبُوا بِهِنَّ جَادُولًا

ابن بابل:

وَبَأْسًا وَبَاعًا فِي الْلَّقَاءِ وَمَقْصِلًا
فَيُوحِي إِلَى الْأَعْضَاءِ أَنْ تَنْزَلِيَّاً
خَرَقْتُ بِهِ فِي مُلْنَقَى الرَّوْضِ جَدُولًا

وَأَهْدِي إِلَى الْغَارَاتِ عَزْمًا مَشِيعًا
سَفِيهَ مَقْطَطُ الطُّرَّيْتَيْنِ أَشِيمَهُ
أَغْرَى كَانِي حِينَ أَخْضِبُ حَدَّهُ

السرّى:

تَوَارَى الشَّمْسُ فِيهِ بِالْحِجَابِ
جَادُولُ يَطْرِدُنَّ خِلَالَ غَابِ

وَكِمْ خَرَقَ الْحِجَابَ إِلَى مَقَامِ
كَانَ سُيُوفَهُ بَيْنَ الْعَوَالِي

وله أيضًا:

جَادُولُ فِي غَابٍ سَمَا فَتَأْشِبَّا

كَانَ سِيُوفُ الْهِنْدِ بَيْنَ رِمَاحِهِ

وَتُشَبِّهُ الْأَسْنَةَ، كَمَا لَا يَخْفِي، بِالنُّجُومِ، كَمَا قَالَ:

وَأَسْنَةُ زُرْقاً تُخَالُ نَجُومًا

وقال البحترى:

قَمَرًا يَكُرُّ عَلَى الرِّجَالِ بِكَوْكَبِ

وَتَرَاهُ فِي ظُلْمِ الْوَغَى فَتَخَالُهُ

يعنى السنان، وقال ابن المعتز:

نَجْمًا وَنَجْمًا فِي الْقَنَاءِ يَجْرُهُ

وَتَرَاهُ يُصْغِي فِي الْقَنَاءِ بِكَفَهِ

وَمِثْلَهُ سَوَاءٌ قَوْلُهُ:

نَجْمٌ دُجَى شَيْعَهُ الْبَدْرُ

كَانَمَا الْحَرْبَةُ فِي كَفَهِ

ثُمَّ قَدْ شَبَّهُوا الْكَوَاكِبَ بِالسِّنَانِ، كَقُولُ الصَّنُوبِرِيِّ:

فَاضَ وَجْنُونُ الدُّجَى كَلَا جِنْحَ

بَشَرٌ بِالصُّبْحِ كَوْكَبُ الصُّبْحِ

لِلْعَيْنِ لِمَّا هَوَى عَلَى رُمْحٍ

فَهُوَ عَلَى الْفَجْرِ كَالسِّنَانِ هَوَى

ابن المعتز:

سَكْرَانُ مِنْ نَوْمِتِهِ طَافِحُ

شَرِبِتُهَا وَالدِّيلُكُ لَمْ يَنْتَبِهِ

كَمَلَ زُجٌّ جَرَّهُ رَامِحُ

وَلَاحَتُ الشِّعْرِيُّ وَجَوْزَأُهَا

وَهَذِهِ إِنْ أَرَدْتَ الْحَقَّ، قَضِيَّةٌ قَدْ سَبَقَتْ وَقَدْمَتْ، فَقَدْ قَالُوا: الْمَسِكُ الرَّامِحُ، عَلَى مَعْنَى أَنْ كَوْكَبًا يَتَقدِّمُهُ
وَهُوَ رَمْحُهُ، وَلَا شَكُّ أَنْ جُلُّ الْغَرْبَسِ فِي جَعْلِ ذَلِكَ الْكَوْكَبِ رَمْحًا أَنْ يَقْدِرُوهُ سِنَانًا، فَالرَّامِحُ رُمْحٌ بِالسِّنَانِ،
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ السِّنَانُ فَهُوَ قَنَاءُ، وَلَذِلِكَ قَالَ:

وَرَمْحًا طَوِيلَ الْقَنَاءِ عَسُوًّا لَّا

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الدَّمْوَعَ تُشَبِّهُ إِذَا قَطَرَتْ عَلَى حَدُودِ النِّسَاءِ بِالظَّلَّ وَالْقَطْرُ عَلَى مَا يُشَبِّهُ الْخَدُودَ مِنْ
الرِّيَاحِينِ، كَقُولُ النَّاشِئِ:

بُكَاءُ الْحَبِيبِ لِبَعْدِ الدِّيَارِ

بَكَتْ لِلْفَرَاقِ وَقَدْ رَاعَاهَا

بَقِيَّةُ طَلٌّ عَلَى جُلُنَارِ

كَانَ الدَّمْوَعَ عَلَى خَدَّهَا

وَشَيْبَهُ بِهِ قَوْلُ ابْنِ الرُّومِيِّ:

وَهُنَّ يُطْفِئُنَ غُلَّةَ الْوَجْدِ

لَوْ كُنْتَ يَوْمَ الْوَدَاعِ حَاضِرَنَا

تَقْطُرُ مِنْ مُقْلَةٍ عَلَى خَدٍّ

لَمْ تَرَ إِلَّا الدَّمْوَعَ سَاكِبَةً

يَقْطُرُ مِنْ نَرْجِسٍ عَلَى وَرْدٍ

كَانَ تَلِكَ الدَّمْوَعَ قَطْرُ نَدَى

ثُمَّ يُعَكِّسُ، كَقُولُ الْبَحْتَرِيِّ:

دُمُوعُ التَّصَابِيِّ فِي خُدُودِ الْخَرَائِدِ

شَقَائِقُ يَحْمِلُنَ النَّدَى فَكَانَهُ

مَدَاهِنُ دُرٌّ حَشُوْهُنَّ عَقِيقُ

كَانَ عَيْنُونَ النَّرْجِسِ الغَضْ حَوْلَهَا

وَشَيْبَهُ بِهِ قَوْلُ ابْنِ الْمَعْتَزِ، وَبَعْدَ قَوْلِهِ فِي النَّرْجِسِ:

إذا بلّهُنَّ القَطْرُ خِلْتُ دُمُوعَهَا

وفي فن آخر منه خارج عن جنس ما مضى، يُشّبه الشيخ إذا أفناء المَرْمَ، وحنان القدم، حتى يدخل رأسه في منكبيه بالفرخ كما قال:

ثَلَاثُ مَيْنَ قَدْ مَضَيْنَ كَوَامِلًا

فَأَصْبَحَتُ مِثْلَ الْفَرْخِ فِي الْعُشْ ثَاوِيًّا

وهو كثير، ثم يعكس فُيشَّبه بالشيخ، كما قال أبو نواس يرثى حَلَفَ الأَحْمَرْ:

لَوْ كَانَ حَيًّا وَائِلًا مِنَ التَّلَافِ

أَمْ فُرِيَخٌ أَحْرَزْتَهُ فِي لَجَفِ

كَانَهُ مُسْتَقْعَدٌ مِنَ الْخَرَفِ

وأعاده في قصيدة أخرى في مرثيته أيضاً:

لَا تَشِلُّ الْعُصْمَ فِي الْهِضَابِ وَلَا

تَحْنُو بِجُؤْشُوهَا عَلَى ضَرِمِ

ويُشّبه الظَّالِيمَ في حركة جناحِيهِ، مع إرسالِهِ لهما، بالخباءِ المُقوَّضِ، أنسد أبو العباس لعلمة:

صَعْلُ كَانَ جَنَاحِيهِ وَجُؤْجُوَهِ

اشترط أن تتعاطى تقويضه خَرْقاً، ليكون أشد لتفاوت حركاته، وخروج اضطرابه عن الوزن، وقال ذو

الرمة:

وَبَيْضٌ رَفَعْنَا بِالضُّحَى عَنْ مُتُونَهَا

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ

سَمَاوَةَ جَوْنَ كَالْخِبَاءِ الْمُقوَّضِ

مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنِيهِ بِالشَّبَّحِ يَنْهَضِ

قالوا في تفسيره: يعني بالبيض بَيْضَ النَّعَامِ، ورَفَعْنَا، أي: أثروا عن ظهورها، وسَمَاوَةَ جَوْنَ أي: شخصَ النَّعَامِ جَوْنَ، وسَمَاوَةَ الشَّيءِ، شخصَهُ، والجُونُ الأسودُ هاهنَا، لأنَّه قابل بين البياض والسوداد، ثم شَبَّهَ النَّعَامَ في حال إثارته عن البيض بالخباءِ المُقوَّضِ، وهو الذي نُزعتَ أطناهُ للتحويلِ، والبيت الثاني من أبيات الكتاب، أنسده شاهداً على إعمال فَعُولَ الفعلِ، وذلك قوله هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ، فنفسُه من صوبَ هَجُومِ، على أنه من هَجُوم متعدِّياً نحو هَجُوم عليها نفسَهُ، أي طرحتها عليها، كأنَّه أراد أن يصف الظَّالِيمَ في حوفه بأمرتين متضادَّين، بأن يبالغ في الانكباب على البيض فَعُولَ مَنْ شَاءَنَهُ اللَّزُومُ والثباتُ وأن يُثيره عنها الشَّيءَ الْيَسِيرَ، نحوَ أن يقع بصرُه على الشخصِ مَنْ بُعِدَ، فَعُولَ مَنْ كانَ مُسْتَوْفِرًا في مكانه غير مطمئنٍ ولا

موطن نفسيه على السُّكُون، قوله: يُرْمَ في عينيه بالشَّبَحِ، كلام ليس لحسنها نهاية. وقد قال ابن المعتز فعكس هذا التشبيه، فشببه حركة الخباء بالطائر، إلا أنه راعى أن يكون هناك صفة مخصوصة، فشرط في الطائر أن يكون مخصوصاً، وذلك قوله:

حَشَاهُ كَالْجَادِفِ الْمَقْصُوصِ

وَرَفَعَا خَبَاعَنَا تَضَرُّبُ الْرَّيِّ

وأخرجه إلى هذا الشرط أنه أراد حركة خباء ثابت غير مقوّض، إلا أن الريح تقع في جوفه فتحريك جانباه على توالٍ، كما يفعل المخصوص إذا جدف، وذلك أن يرد جناحيه إلى خلفه، فحصل له أمران أحدهما أن المفوري الجناح يُسْطِع جناحيه في الأكثـر، وذلك إذا صفت في طيرانـه، فلا يدوم ضربـه بجناحيـه، والمخصوص لقصورـه عن البسط يُلْتـمـضـهـاـ والثـانـيـ تـحـريـكـ الجـناـحـينـ إـلـىـ خـلـفـ. وهذا كثـيرـ جـداـ، وـتـتـبعـهـ فيـ كـلـ بـابـ وـنوـعـ منـ التـشـبـيـهـ يـشـعـلـ عـنـ الغـرـضـ مـنـ هـذـهـ المـواـزـنـةـ، وـإـنـماـ يـمـتـنـعـ هـذـاـ القـلـبـ فـيـ طـرـيـ التـشـبـيـهـ، لـسـبـبـ يـعـرـضـ فـيـ بـيـنـ فـيـمـنـعـ مـنـهـ، وـلـاـ يـكـوـنـ مـنـ صـمـيمـ الـوـصـفـ الـمـشـتـرـكـ بـيـنـ الشـيـئـيـنـ الـمـشـبـهـ أـحـدـهـماـ بـالـآـخـرـ، فـمـنـ ذـلـكـ، وـهـوـ أـقـواـهـ فـيـمـاـ أـظـنـ، أـنـ يـكـوـنـ بـيـنـ الشـيـئـيـنـ تـقـاوـتـ شـدـيدـ فـيـ الـوـصـفـ الـذـيـ لـأـجـلـهـ تـشـبـهـ، ثـمـ قـصـدـتـ أـنـ تـلـحـقـ النـاقـصـ مـنـهـمـ بـالـزـائـدـ، مـبـالـغـةـ وـدـلـلـةـ عـلـىـ أـنـهـ يـفـضـلـ أـمـثالـهـ فـيـهـ، بـيـانـ هـذـاـ: أـنـ هـاهـنـاـ أـشـيـاءـ هـيـ أـصـوـلـ فـيـ شـدـةـ السـوـادـ كـخـافـيـةـ الـغـرـابـ، وـالـقـارـ، وـنـحـوـ ذـلـكـ، فـإـذـاـ شـبـهـتـ شـيـئـاـ بـهـاـ كـانـ طـلـبـ الـعـكـسـ فـيـ ذـاكـ عـكـسـاـ لـمـ يـوجـهـ الـعـقـلـ وـنـقـضـاـ لـلـعـادـةـ، لـأـنـ الـواـجـبـ أـنـ يـثـبـتـ الـمـشـكـوكـ فـيـهـ بـالـقـيـاسـ عـلـىـ الـعـرـوفـ، لـأـنـ يـتـكـلـلـ فـيـ الـمـعـرـوفـ تـعـرـيـفـ بـقـيـاسـهـ عـلـىـ الـجـهـولـ وـمـاـ لـيـسـ بـمـوـجـودـ عـلـىـ الـحـقـيقـةـ، فـأـنـتـ إـذـاـ قـلـتـ فـيـ شـيـءـ: هـوـ كـخـافـيـةـ الـغـرـابـ، فـقـدـ أـرـدـتـ أـنـ تـثـبـتـ لـهـ سـوـادـاـ زـائـدـاـ عـلـىـ مـاـ يـعـهـدـ فـيـ جـنـسـهـ، وـأـنـ تـصـحـحـ زـيـادـةـ هـيـ مـجـهـوـلـةـ لـهـ، وـإـذـاـ لـمـ يـكـنـ هـاهـنـاـ مـاـ يـزـيدـ عـلـىـ خـافـيـةـ الـغـرـابـ فـيـ السـوـادـ، فـلـيـتـ شـعـريـ مـاـ الـذـيـ تـرـيـدـ مـنـ قـيـاسـهـ عـلـىـ غـيـرـهـ فـيـهـ، وـهـذـاـ الـمـعـنـيـ ضـعـفـ بـيـتـ الـبـحـتـرـيـ:

جـوانـبـهـ مـنـ ظـلـمـةـ بـمـدـادـ

عـلـىـ بـابـ قـسـرـيـنـ وـالـلـلـيلـ لـاطـخـ

وـذـاكـ أـنـ المـدـادـ لـيـسـ مـنـ الـأـشـيـاءـ الـيـةـ لـاـ مـزـيدـ عـلـيـهـ فـيـ السـوـادـ، كـيفـ وـرـبـ مـدـادـ فـاـقـدـ اللـوـنـ، وـالـلـيلـ بـالـسـوـادـ وـشـدـتـهـ أـحـقـ وـأـحـرـىـ أـنـ يـكـوـنـ مـثـلاـ، أـلـاـ تـرـىـ إـلـىـ اـبـنـ الرـوـمـيـ حـيـثـ قـالـ السـرـيـعـ:

يـسـيـلـ لـلـإـخـوـانـ أـيـ سـيـلـ

جـبـرـ أـبـيـ حـفـصـ لـعـابـ اللـلـيلـ

فـبـالـغـ فـيـ وـصـفـ الـحـبـرـ بـالـسـوـادـ حـيـنـ شـبـهـ بـالـلـيلـ، وـكـأـنـ الـبـحـتـرـيـ نـظـرـ إـلـىـ قـوـلـ الـعـامـةـ فـيـ الشـيـءـ الـأـسـوـدـ هـوـ كـالـنـفـسـ، ثـمـ تـرـكـهـ لـلـقـافـيـةـ إـلـىـ المـدـادـ، فـإـنـ قـلـتـ فـيـنـبـغـيـ عـلـىـ هـذـاـ أـنـ لـاـ يـجـوزـ تـشـبـيـهـ الصـبـحـ بـغـرـةـ الـفـرـسـ لـأـجـلـ أـنـ الصـبـحـ بـالـوـصـفـ الـذـيـ لـأـجـلـهـ شـبـهـ الـغـرـةـ بـهـ أـخـصـ، وـهـوـ فـيـهـ أـظـهـرـ وـأـبـلـغـ، وـالـتـفـاوـتـ بـيـنـهـمـاـ كـالـتـفـاوـتـ

بين خافية الغراب والقار وبين ما يشبه بهما، فالجواب أن الأمر، وإن كان كذلك، فإن تشبيه غرفة الفرس بالصبح حيث ذكرت، لم يقع من جهة المبالغة في وصفها بالضياء والانبساط وفرط التلاؤ، وإنما قصد أمر آخر وهو وقوع منيرٍ في مُظلمٍ، وحصولٍ بياضٍ في سوادٍ، ثم البياضُ صغيرٌ قليلٌ بالإضافة إلى السواد، وأنت تجد هذا الشبه على هذا الحد في الأصل، فإذا عكستَ فقلتَ كأنَ الصُّبْحَ عند ظهورِ أولَه في الليل غرفةً في فرسِ أدهمٍ، لم تقع في مناقضةٍ كما أنه لو شبّهتَ الصُّبْحَ في الظلام بقلمٍ بياضٍ على دجاجِ أسود لم تخرج عن الصواب وعلى نحوٍ من ذلك قول ابن المعتر:

فخلتُ الدُّجَى والفَجْرُ قد مَدَ خَيْطَةً

فالعلم في هذا الرداء هو الفجر بلا شبهة، قوله، وهو صريحٌ ما أردتُ:

وَاللَّيلُ كَالْحَلَّةِ السَّوَادِ لَاحَ بِهِ

وإن كان التفاوت في المقدار بين الصُّبْحَ والطَّرَازَ في الامتداد والانبساط شديداً، وكذلك تشبيه الشمس بالمرأة الجلوة، وبالدينار الخارج من السكّة، كما قال ابن المعتر:

وَكَانَ الشَّمْسُ الْمُنْتَرِأَ بِدِينَارٍ

حسناً مقبولاً، وإن عظيم التفاوتُ بين نورِ الشمس ونورِ المرأة والدينار أو الجرم والجرم، لأنك لم تضع التشبيه على مجرد التُّور والاتلاق، وإنما قصدت إلى مستديرٍ يتلاوًّا ويلمع، ثم خصوصٌ في جنس اللون يوجد في المرأة الجلوة والدينار المُتَخَلِّصُ من حمي السكّة، كما يوجد في الشمس، فأما مقدار النور، وأنه زائد أو ناقصٌ ومتناهٌ، أو متقارن، والجرمُ أَعْظَمُ هو أم صغيرٌ؛ فلم تتعَرَّض له، ويستقيم لك العكس في هذا كله، نحوُ أن تشبيه المرأة بالشمس، وكذلك لو قلت في الدينار كأنه شمس، أو قلت كأن الدينار المنشورة شموسٌ صغارة لم تتعَدَّ، وجملة القول أنه متى لم يقصد ضربٌ من المبالغة في إثبات الصفة للشيء، والقصد إلى إيهامٍ في النافق أنه كالزائد، واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون، أو جمع وصفين على وجهٍ يوجد في الفرع على حدّه أو قريبٍ منه في الأصل، فإنَ العكس يستقيم في التشبيه، ومتى أريده شيءٌ من ذلك لم يستقم. وقد يقصدُ الشاعر، على عادة التخييل، أنْ يُوهم في الشيءِ هو قاصرٌ عن نظيره في الصفة أنه زائدٌ عليه في استحقاقها، واستيجابٌ أنْ يجعلَ أصلًا فيها، فيصحُ على وجوب دعواه وسرفه أن يجعل الفرعَ أصلًا، وإن كُنَا إذا رجعنا إلى التحقيق، لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه، ومثاله قول محمد بن وهيب:

وَبَدَا الصَّبَّاحُ كَانَ غُرَّةً

فهذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكمل في النور والضياء من الصباح، فاستقام له بحکم هذه التّيّة أن يجعل الصباح فرعاً، ووجه الخليفة أصلاً. واعلم أن هذه الدعوى وإن كنت تراها تشبه قولهم لا يدرى أوجّهه نور أم الصُّبح، وغُرّته أضواه أم البدر، وقولهم إذا أفرطوا نور الصباح يختفي في ضوء وجهه، أو نور الشمس مسروقٌ من جبينه، وما جرى في هذا الأسلوب من وجوه الإغراء والبالغة فإن في الطريقة الأولى حلايةً وشيئاً من السحر، وهو أنه كأنه يستكثر للصباح أن يُتشبه بوجه الخليفة، ويوهم أنه قد احتشد له، واجتهد في طلب تشبيهه يُفخّم به أمره، وجهته الساحرة أنه يُوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر، ويفيدكَها من غير أن يظهر ادعاؤه لها، لأنه وضع كلامه ووضع من يقيس على أصل متفقٍ عليه، وينزّحُ الخبر عن أمر مسلم لا حاجة فيه إلى دعوى ولا إشفاق من خلاف مخالف وإنكار منكِ، وبجهنم معترضٍ، وتقْنُكم قائلٌ: لم؟، ومن أين لك ذلك؟، والمعانٰي إذا وردت على النفس هذا المورد، كان لها ضربٌ من السرور خاصٌ وحدّث بها من الفرح عجيبٌ، فكانت كالنعمّة لم تُذكرها الملة، والصنّيعة لم ينفعّصها اعتداد المصطّنعاً لها، وفي هذا الموضع شبيهٌ بالنكّة التي ذكرتها في التجنيس، لأنك في الموضعين تنال الربح في صورة رأس المال، وتزكي الفائدة قد ملأت يدك من حيث حسّستها قد جازتُك وأخْلأتُك، وتَجِد على الجملة الوجود من حيث توهمت العدم، ولطيفة أخرى، وهو أن من شأن المدح إذا ورد على العاقل أن يقفه بين أمررين يصعب الجمع بينهما وتوفيق حقّهما: معرفة حق المادح على ما احتشد له من تزيينه، وقصده من تفخيم شأنه في عيون الناس بالإصاغة إليه والارتياح له، والدلالة بالبشر والطلاق على حُسن موقعه عنده ومُلْكِ النفس حتى لا يغلبها السرور عليه، ويخرج بها إلى العجب المذموم وإلى أن يقول: أنا، فيقع في ضعة الكبير من حيث لا يشعر، ويظهر عليه من أماراته ما يُذم لأجله ويُحقر، فما كُبر أحد في نفسه إلا غانِ الكبير على عقله، وفسخ عقدة من حلمه، وهذا موقفٌ تزلُّ فيه الأقدام، بل تخف عنده الحلوم، حتى لا يسلم من خداع النفس هناك إلا أفراد الرجال، وإن من أدام التوفيق صحبته، ومن أين ذلك وأنّي فإذا كان المدح على صورة قوله وجه الخليفة حين يمتدح، خف عنه الشطرُ من تكاليف هذه الخصلة، وإذا قد تبيّن كيف يكون جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً فالتشبيه الصرير، فارجع إلى التمثيل، وانظر هل تجيء فيه هذه الطريقة على هذه السّعة والقوّة؟ ثم تأمّل ما حمل من التمثيل عليها كيف حكمه وهل هو مُساواً لما رأيت في التشبيه الصرير، وحاد حذوه على التحقّيق، أم الحال على خلاف ذلك، والمثال فيما حاد من التمثيل مردوداً فيه الفرع إلى موضع الأصل، والأصل إلى محل الفرع، قوله:

وذلك أن تشبهه السنن بالنجوم، تمثيل، والشبه عقلي، وكذلك تشبه خلافها من البدعة والضلال بالظلمة، ثم إنه عكس فشبة النجم بالسنن، كما يُفعل فيما مضى من المشاهدات، إلا أنها نعلم أنه لا يجري مجرى قولنا كأن النجوم مصابيح تارةً وكأن المصابيح نجوم أخرى، ولا بمحرى قوله: كأن السيف بروق تعقّ، وكأن البروق سيف تسلٌ من أغمامها قبْرُق، ونظائر ذلك مما مضى، وكذلك أن الوصف هناك لا يختلف من حيث الجنس والحقيقة، وتجده العين في الموضعين، وليس هو في هذا مشاهداً محسوساً، وفي الآخر معقولاً متصوراً بالقلب متنعاً فيه الإحساس، فأنت تجد في السيف لمعاناً على هيئة مخصوصة من الاستطالة وسرعة الحركة، تجده بعينه أو قريباً منه في البروق، وكذلك تجد في المداهن من الدر حشوهن عقيق، من الشكل واللون والصورة ما تجده في الترس، حتى يتصور أن يشتبه الحال في الشيء من ذلك، فيظن أن أحدهما الآخر فلو أن رجلاً رأى من بعيد بريق سيف تتصدى من العمود، لم يبعد أن يغلط فيحسب أن بروقاً انعقت، وما لم يقع فيه الغلط كان حاله قريباً مما يجوز وقوع الغلط فيه، ومحال أن يكون الأمر كذلك في التمثيل، لأن السنن ليست بشيء يتراهى في العين فيشتبه بالنجوم، ولا هناء وصف من الأوصاف المشاهدة يجمع السنن والنجوم، وإنما يقصد بالتشبيه في هذا الضرب ما تقدم من الأحكام المتأولة من طريق المقتضى، فلما كانت الضلاله والبدعة وكل ما هو جهل، تجعل صاحبها في حكم من يشي في الظلمة فلا يهتدي إلى الطريق، ولا يفصل الشيء من غيره حتى يتردّي في مهواه، ويعثر على عدو قاتل وآفة مهلكة، لزم من ذلك أن تُشبَّه بالظلمة، ولزم على عكس ذلك أن تُشبَّه السنة والمدى والشريعة وكل ما هو علماً بالثور. وإذا كان الأمر كذلك، علمت أن طريقة العكس لا تنجي في التمثيل على حدّها في التشبيه الصريح، وأهلاً إذا سُلِّكت فيه كان مبنياً على ضرب من التأول والتخييل يخرج عن الظاهر خروجاً ظاهراً، ويُعَدُّ عنه بعدها شديداً. فالتأويل في البيت أنه لما شاع ونُعْورَف وشهر وصفُ السنة ونحوها بالبياض والإشراق، والبدعة بخلاف ذلك، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أتتكم بالحنفيَّة البيضاء ليُلْهَا كنهارها"، وقيل هذه حجَّة بيضاء، وقيل للتشبه وكل ما ليس بحق إنه مظلوم، وقيل سواد الكفر، وظلمة الجهل، يُخيَّل أن السنن كلها جنسٌ من الأجناس التي لها إشراقٌ ونورٌ وأيضاً ضل في العين، وأن البدعة نوع من الأنواع التي لها فضلُ اختصاصٍ بسواد اللون، فصار تشبيههم النجوم بين الدجى بالسنن بين الابداع، على قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض الشباب في سواد الشباب، أو بالأأنوار وائلقاها بين النبات الشديد الخضراء، فهذا كله هاهنا، كأنه ينظر إلى طريقة قوله: "وبَدَا الصباح

كأنّ عُرْسَتِه" في بناء التشبيه على تأويل هو غير الظاهر، إلا أنّ التأويل هناك أنه جعل في وجه الخليفة زيادةً من النور والضياء يبلغُ بها حالَ الصباح أو يزيدُ والتأويل هاهنا أنه خَيْلٌ ما ليس بمتلوّن، ثم بني على ذلك. ومن هذا الباب قول الآخر:

يَوْمُ النَّوْى وَفُؤَادُ مَنْ لَمْ يَعْشَقِ

وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ وَالظَّلَامُ كَانَهُ

لما كانت الأوقات التي تحدث فيها المكارهُ توصف بالسود فيقال اسودَ النهار في عيني، وأظلمت الدنيا علىيَّ، جعل يوم النوى كأنه أعرفُ وأشهر بالسود من الظلام، فشبَّهَ به، ثم عطف عليه فواد من لم يعشق، تظرُفًا وإقماماً للصنعة، وذلك أن العَزِيلَ يَدْعُعِي القَسْوَةَ على من لم يُعْرِفَ العَشْقَ، والقلبُ القاسيُّ يُوصَفُ بشدةِ السوداد، فصار هذا القلب عندَهُ أصلًا في الكُدرةِ والسوداد فقام عليه، وعلى ذلك قول العامة ليلٌ كقلب المنافق أو الكافر، إلا أنَّ في هذا شَوْبًا من الحقيقة، من حيث يُتصوَّرُ في القلب أصل السوداد، ثم يُدعَى الإفراط، ولا يُدعَى في البدعة نفسُ السوداد، لأنَّها ليس مما يتلوّن، لأن اللون من صفات الجسم، فالذى يساوِيه في الشبه المساواة التامة قوهم أظلمُ من الكفر، كما قال ابن العميد في كتاب يُداعِبُ فيه، ويُظهر التظلُّم من هلال الصوم ويذَعُ على القمر فقال "وأرغب إلى الله تعالى في أن يقرب على القمر دورَه، وينقص مسافة فلَكه"، ثم قال بعد فصل "ويُسمِّي النُّورةَ في قَفَا شهر رمضان، ويعرض علىَّ هلاله أخفى من السحر وأظلم من الكفر".

وإن تأولت في قوله: "سُنْنٌ لاح بینهنَّ ابتداعٌ" أنه أراد معنى قوله إن سوادَ الظلام يزيد النجوم حُسْناً وبهاءً، كان له مذهبٌ، وذلك أنه لما كان وقوفُ العاقل على بطان الباطل، واطلاعُه على عوار البدعة، وخرقهُ الستر عن فضيحة الشُّبهة، يزيد الحقُّ ثُبلاً في نفسه، وحسناً في مرآة عقله، جعل هذا الأصل من العقول مثالاً للمُشاهَدِ المُبَصِّرِ هناك، إلا أنه على ذلك لا يخرج من أن يكون خارجاً عن الظاهر، لأنَّ الظاهر أنَّ يُمثِّلَ المعقولُ في ذلك بالمحسوس، كما فعل البحترى في قوله:

خَلَائِقَ أَصْفَارٍ مِنَ الْمَجَدِ خَيْبٍ

وَقَدْ زَادَهَا إِفْرَاطٌ حُسْنٌ جِوارُهَا

طَوَالَعَ فِي دَاجٍ مِنَ اللَّيلِ غَيْهَبٍ

وَحُسْنُ دراريَ النَّجُومُ بِأَنْ تُرَى

فكَّ مع هذا الوجه حاجةً إلى مثل ما مضى من تزييل السنة والبدعة متَّلةً ما يَقْبَلُ اللون، ويكون له في رأيِ العينِ مَنْظُرُ المُشَرِّقِ المُتَبَسِّمِ، والأَسْوَدِ الْأَقْتمِ، حتى يُرَادُ أنَّ لَوْنَ هذا يزيد في بريقِ ذاك وبهائه وحسنِه وجمالِه، وفي القطعة التي هذا البيت منها غيرُها ما مذهبُه المذهبُ الأولُ، وهو:

أَوْ فَرَاقٍ مَا كَانَ فِيهِ وَدَاعٌ

رُبَّ لَيْلٍ قَطَعْتُهُ كَصْدُودٍ

مُوحشٌ كالنَّقْيلِ تقدَّى به العي

وكان النجومَ الْبَيْتُ، وَبَعْدَهُ:

مُشرقاتٌ كأنهنَّ حِجاجٌ

وَمَا حُقُّهُ أَنْ يُعَدَّ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُ الْقَائِلِ:

كَانَ انتصَاءَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غِيمَةٍ

وَذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ أَنْ يُشَبِّهَ الْمُتَخَلِّصُ مِنَ الْبَأْسَاءِ بِالْبَدْرِ الَّذِي يَنْحَسِرُ عَنِ الْغَمَامِ، وَالشَّبَهُ بَيْنَ الْبَأْسَاءِ وَالْغَمَامِ
وَالظَّلَمَاءِ مِنْ طَرِيقِ الْعُقْلِ، لَا مِنْ طَرِيقِ الْحَسْنَةِ. وَأَوْضَحَ مِنْهُ فِي هَذَا قَوْلُ ابْنِ طَبَاطِبَا:

مَثَلُ سُرُورٍ شَابَهَ عَارِضُ غَمَّ

صَحُّونَ وَغَيْمٌ وَضِيَاءُ وَظُلْمٌ

وَمِنْ جَيْدِ مَا يَقْعُدُ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُ التَّنْوَحِيِّ فِي قَطْعَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ:

وَعَسْكُرُ الْحَرَّ كَيْفَ اِنْصَاعَ مُنْطَلِقاً

أَمَا تَرَى الْبَرَدَ قَدْ وَافَتْ عَسَكِرُهُ

فَدُلِّبَتْ حُبُّكَأَوْ غُشِّيَتْ وَرِقَا

فَالْأَرْضُ تَحْتُ ضَرِيبِ التَّلْجِ تَحْسِبُهَا

فِي الْعَيْنِ ظُلْمٌ وَإِنْصَافٌ قَدْ اِنْفَقَا

فَانْهَضَ بَنَارٍ إِلَى فَحْمٍ كَانُهُمَا

بَرَدًا فَصَرَنَا كَفْلَ الصَّبَّ إِذْ عَشَقاً

جَاءَتْ وَنَحْنُ كَفَلَبِ الصَّبَّ حِينَ سَلا

المقصود فانهض بنار إلى فحم، فإنه لما كان في الحق: إنه منير واضح لائع، فتستعار له أوصاف الأجسام
المنيرة، وفي الظلم خلاف ذلك، تخيلهما شيئاً لهما ابيضاضاً واسوداداً، وإنارة وإظلام، فشبهه النار
والفحm بهما. ومن الباب قول ابن بابك:

وَقَدْ كَحَلَ اللَّيلُ السَّمَاكَ فَبَصَرَا

وَأَرْضٌ كَأَخْلَاقِ الْكَرِيمِ قَطَعَتْهَا

لما كانت الأخلاق توصف بالسعة والضيق، وكثير ذلك واستمر، توهمه حقيقة، فقابل بين سعة الأرض
التي هي سعة حقيقة وأخلاق الكريم. ومثله قول أبي طالب المأموني:

لَا تَصْدُقُ الْأَوْهَامُ فِيهَا قِبْلَا

وَفَلَا كَامِلٌ يَضِيقُ بِهَا الْفَتَّى

عَنَّقَا وَتَقْرِبِهَا الْفَلَادُ نُحْلَا

أَفَرِيَتُهَا بِشَمِّلَةٍ تَقْرِي الْفَلَا

فاس الفلا في السعة وهي حقيقة فيها، على الآمال، وهي إذا وصفت بالسعة كان مجازاً بلا شبهة، ولكن
لما كان يقال آمال طوال وآمال لا نهاية لها وواسعت آماله، وأشباه ذلك، صارت هذه الأوصاف كأنها
موجودة فيها من طريق الحسن والعيان. وعلى ذكر الآمل، فمن لطيف ما جاء في التشبيه به على هذا
الحد، إن لم يكن في معنى السعة والامتداد، ولكن في الظلمة والسوداد، قول ابن طباطبا:

رُبَّ لِيلٍ كَانَهُ أَمْلَى فِي
جُبْتُهُ وَالنُّجُومُ تَتَعَسُّ فِي الْأَفْ
هارباً مِنْ ظَلَامٍ فَعَلَكَ بِي نَحْ

كَوْقَدْ رُحْتُ عَنْكَ بِالْحِرْمَانِ
قِوَيَطَرْفَنَ كَالْعَيْونِ الرَّوَانِيِّ
وَضِيَاءِ الْفَتَىِ الْأَغْرِيِّ الْهِجَانِ

لما كان يقال في الأمر لا يُرجى له نجاح قد أظلم علينا هذا الأمر، وهذا أمر فيه ظلمة، ثم أراد أن يبالغ في التباس وجه النجاح عليه في أمله، تخيل كأنّ أمله شخصٌ شديد السوداد فcas ليه به، كأنه يقول تفكّرتُ فيما أعلمه من الأشياء السوداء، فرأيت صورةً أَمْلَى فِيكَ زَايْدَةً عَلَى جَمِيعِهَا فِي شَدَّةِ السَّوَادِ، فجعلته قياساً في ظلمة ليلي الذي جُبنته. ومن الباب وهو حَسَنٌ، قولُ ابن المعتر:

لَا تَخْلُطُوا الدُّوَشَابَ فِي قَدَّاحٍ
لَا تَجْمِعُوا بِاللَّهِ وَيَحْكُمُ

لما كان يقال أغلوظ له القول، ويوصف الجافي وكل من أساء وقال ما يُكْرَهُ بالغلوظ، ويوصَف كلامُ المحسن ومن يعمد إلى الجميل باللطافة، جَعَلَ الْوَعِيدَ وَالْوَعْدَ أَصْلَالَ الصفتين، وفاس عليهمَا. فأما قول الآخر:

شَرَابًا صَفْوَهُ صَفْوُ الْيَقِينِ

فهو على الحقيقة لا يدخل في تشبيه الحقيقة بمحاز، لأن الصفاء خُلُوص الشيء وخلوه من شيء يغيره عن صفتة، إلا أنه من حيث يقع في الأكثـر لـمـا له بـريقـ وـبـصـيـصـ، كان كـأنـه حـقـيقـةـ فـيـ الـمـحسـوسـاتـ، وـمـجـازـ فـيـ الـمـعـقـولـاتـ. وأـمـاـ قـوـلـهـ هـوـاءـ أـرـقـ منـ تـشـاكـيـ الـأـحـبـابـ، فـمـنـ الـبـابـ، لأنـ الرـقـةـ فـيـ الـهـوـاءـ حـقـيقـةـ وـفيـ التـشـاكـيـ مـحـازـ، وـهـكـذـاـ قـوـلـ أـبـيـ نـوـاسـ فـيـ خـلـاعـتـهـ: "هـتـئـيـ هـيـ فـيـ رـقـةـ دـيـنـيـ" لأنـ الرـقـةـ مـنـ صـفـاتـ الـأـجـسـامـ، فـهـيـ فـيـ الـدـيـنـ مـحـازـ: وـمـاـ كـأـنـهـ يـدـخـلـ فـيـ هـذـاـ الـجـنـسـ قـوـلـ المـنـيـ:

يَرْشَفُونَ مِنْ فَمِي رَشَافَاتٍ
هُنَّ فِيهِ أَحْتَى مِنَ التَّوْحِيدِ

والنفس تنبـو عن زـيـادـةـ القـوـلـ عـلـيـهـ، وقد اقتـدىـ بـهـ بـعـضـ الـمـتأـخـرـينـ فـقـالـ:

سـوـادـ صـدـغـينـ مـنـ كـفـرـ يـقـابـلـهـ
بـيـاضـ خـدـيـنـ مـنـ عـدـلـ وـتـوـحـيدـ

وأبعـدـ ماـ يـكـونـ الشـاعـرـ مـنـ التـوـفـيقـ، إـذـاـ دـعـتـهـ شـهـوـةـ الـإـغـرـابـ إـلـىـ أـنـ يـسـتـعـيرـ لـلـهـزـلـ وـالـعـبـثـ مـنـ الـجـدـ، وـيـتـغـزـلـ بـهـذاـ الـجـنـسـ. وـمـاـ هـوـ حـسـنـ جـمـيلـ مـنـ هـذـاـ الـبـابـ، قـوـلـ الصـاحـبـ كـتـبـ بـهـ إـلـىـ الـقـاضـيـ أـبـيـ الـحـسـنـ رـوـيـ عـنـ الـقـاضـيـ أـنـ قـالـ اـنـصـرـتـ عـنـ دـارـ الصـاحـبـ قـبـيلـ الـعـيدـ، فـجـاعـيـ رـسـولـهـ بـعـطـرـ الـفـطـرـ، وـمـعـهـ رـقـعةـ فـيـهاـ هـذـانـ الـبـيـانـ:

يـاـ أـيـهـاـ الـقـاضـيـ الـذـيـ نـفـسـيـ لـهـ
مـعـ قـرـبـ عـهـدـ لـقـائـهـ مـُشـتـاقـةـ

وَكَوْنُ هَذَا التَّشْبِيهِ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ أَوْضَعِ مَا يَكُونُ، فَلَيْسَ بِخَافٍ أَنَّ الْعَادَةَ أَنْ يَشْبَهَ الشَّاءُ بِالْعِطْرِ وَنَحْوِهِ وَيُشْتَقُّ مِنْهُ، وَقَدْ عَكَسَ كَمَا تَرَى، وَذَلِكَ عَلَى ادْعَاءِ أَنَّ شَاءَ أَحَقُّ بِصَفَةِ الْعِطْرِ وَطَبِيهِ مِنْ الْعِطْرِ وَأَخْصُّ بِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ صَارَ أَصْلًا حَتَّى إِذَا قِيسَ نَوْعٌ مِنِ الْعِطْرِ عَلَيْهِ، فَقَدْ بُولَغَ فِي صَفَتِهِ بِالْطَّيْبِ، وَجُعِلَ لَهُ فِي الْشَّرْفِ وَالْفَضْلِ عَلَى جَنْسِهِ أَوْ فُرْنَصِيبِ، إِذَا قَدْ عَرَفَتِ الطَّرِيقَةَ فِي جَعْلِ الرُّفْعِ أَصْلًا فِي التَّمْثِيلِ فَارِجٌ وَقَابِلٌ بَيْنِهِ وَبَيْنِ التَّشْبِيهِ الظَّاهِرِ، تَعْلَمُ أَنَّ حَالَهُ فِي الْحَقِيقَةِ مُخَالِفٌ لِلْحَالِ ثُمَّ، وَذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَتَحَاجَ فِي تَشْبِيهِ الْبَرْقِ بِالسَّيْفِ وَالسَّيْفِ بِالْبَرْقِ إِلَى تَأْوِيلِ أَكْثَرِ مِنْ أَنَّ الْعَيْنَ تَؤَدِّي إِلَيْكَ مِنْ حِيثِ الشَّكْلِ وَاللَّوْنِ وَكِيفِيَّةِ اللمعانِ، صُورَةً خَاصَّةً تَجْدِهَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنِ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّ الشَّرِيَا شُبِّهَتْ بِاللَّحَامِ الْمُفَضَّلِ، وَبِعَنْقُودِ الْكَرْمِ الْمُنْوَرِ، وَبِالْوَشَاحِ الْمُفَصَّلِ، لِتَأْوِيلِ كَذَا، بَلْ لَيْسَ بِأَكْثَرِ مِنْ أَنَّ أَنْجُومَ الشَّرِيَا لَوْنَهَا لَوْنَ الْفِضَّةِ، ثُمَّ إِنَّ أَجْرَامَهَا فِي الصِّغَرِ قَرِيبَةٌ مِنْ تَلْكَ الأَطْرَافِ الْمُرَكَّبَةِ عَلَى سُيُورِ الْلَّحَامِ، ثُمَّ إِنَّهَا فِي الْإِجْتِمَاعِ وَالْاِفْتِرَاقِ، عَلَى مَقْدَارٍ قَرِيبٍ مِنْ مَوَاقِعِ تَلْكَ الأَطْرَافِ وَكَذَا الْقَوْلُ فِي: الْعَنْقُودِ، فَإِنَّ تَلْكَ الْأَنُورَ مَشَاكِلٌ لَهَا فِي الْبَيْاضِ، وَفِي أَنَّهَا لَيْسَ مَتَضَامِنَةً تَضَامَنَ التَّلاَصِقِ، وَلَا هِيَ شَدِيدَةٌ التَّبَاعِينِ، حَتَّى يَعْدُ الْفَصْلُ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضِ بَلْ مَقَادِيرِهَا فِي الْقَرْبِ وَالْبَعْدِ عَلَى صَفَةِ قَرِيبَةٍ مَا يَتَرَاءَى فِي الْعَيْنِ مِنْ مَوَاقِعِ تَلْكَ الْأَنْجَمِ. وَإِذَا كَانَ مَدَارُ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ تَصُفَّ مِنْ هَذَا مَا تَصُفُّ مِنْ ذَاكَ، لَمْ يَكُنْ تَشْبِيهُ اللَّحَامِ الْمُفَضَّلِ بِالشَّرِيَا إِلَّا كَتَشْبِيهِ الشَّرِيَا بِهِ، وَالْحَكْمُ عَلَى أَحَدِهَا بِأَنَّهُ فَرْغٌ أَوْ أَصْلٌ، يَتَعَلَّقُ بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، فَمَا بَدَأَ بِهِ فِي الذَّكْرِ فَقَدْ جَعَلَهُ فَرْعَانًا وَجَعَلَ الْآخَرَ أَصْلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُنَا لَهُ خُلُقُ الْكَالِمِسْكِ، وَهُوَ فِي دُنْوَهُ بِعَطَائِهِ، وَبَعْدِهِ بِعَزَّهُ وَعِلَّاتِهِ، كَالْبَدْرُ فِي ارْتِفَاعِهِ، مَعَ نَزُولِ شُعَاعِهِ، لَأَنَّ كَوْنَ الْخُلُقِ فَرْعَانًا وَالْمِسْكِ أَصْلًا، أَمْ وَاجِبٌ مِنْ حِيثِ كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ طَرِيقِ الإِحْسَاسِ وَالْعِيَانِ مُتَقدِّمًا عَلَى الْمَعْلُومِ مِنْ طَرِيقِ الرُّوَايَةِ وَهَاجِسِ الْفَكْرِ. وَحُكْمُ هَذَا فِي أَنَّ الْفَرْعَانَ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ فَرْعَانًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، حُكْمُ مَا طَرِيقُ التَّشْبِيهِ فِيهِ الْمُبَالَغَةُ مِنِ الْمَشَاهِدَاتِ وَالْمَحْسُوسَاتِ، كَقَوْلِكَ هُوَ كَحْنَكُ الْغَرَابِ فِي السَّوَادِ، لَمْ هُوَ دُونَهُ فِيهِ، وَقَوْلُكَ فِي الشَّيْءِ مِنِ الْفَوَاكِهِ مِثْلًا هُوَ كَالْعَسْلِ، فَكَمَا لَا يَصْحَّ أَنْ يُعَكِّسَ فِيَشِيهَ حَنَكُ الْغَرَابِ بِمَا هُوَ دُونَهُ فِي السَّوَادِ، وَالْعَسْلُ بِمَا لَا يَسَاوِيهِ فِي صِدْقِ الْحَلَاوَةِ، كَذَلِكَ لَا يَصْحَّ أَنْ تَقُولَ هَذَا مَسَكُ كَخُلُقِ فَلَانِ، إِلَّا عَلَى مَا قَدَّمْتُ مِنِ التَّحْيِيلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ كَلَامًا لَا يَقُولُهُ إِلَّا مَنْ يُرِيدُ مَدْحَ المَذْكُورِ؛ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ بِيَانِ حَالِ الْمِسْكِ، عَلَى حِدَّ قَصْدِكَ أَنْ تَبَيَّنَ حَالَ الشَّيْءِ الْمُشَبَّهِ بِهِ حَنَكُ الْغَرَابِ فِي السَّوَادِ وَالْمُشَبَّهِ بِالْعَسْلِ فِي الْحَلَاوَةِ، فَمَا لَا يَكُونُ، كَيْفَ وَلَوْلَا سَبْقُ الْعِرْفَةِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسِّ

بحال المسك، ثم جريان العُرف بما جرى من تشبيه الأخلاق به، واستعارة الطَّيب لها منه، لم يتصور هذا الذي تريد تخيله من أنا نبالغ في وصف المسك بالطَّيب بتشبيهنا له بخلق المدوح، وعلى ذلك قولهم كأنما سرق المسك عَرْفٌ من خُلُقك، والعسل حلاوة من لفظك، هو مبني على العُرف السابق، من تشبيه الخلق بالمسك واللفظ بالعسل، ولو لم يتقدم ذلك ولم يتعارف ولم يستقر في العادات، لم يعقل لهذا النحو من الكلام معنى، لأن كل مبالغة ومجاز فلا بد من أن يكون له استناد إلى حقيقة. وإذا ثبتت هذه الفروق والمقابلات بين التشبيه الصرير الواقع في العيان وما يدركه الحس، وبين التمثيل الذي هو تشبيه من طريق العقل والمقاييس التي تجمع بين الشيئين في حكم تقتضيه الصفة المحسوسة لا في نفس الصفة كما يبنت لك في أول قول ابتدأته في الفرق بين التشبيه الصرير وبين التمثيل، من أنك تشتبه اللَّفظ بالعسل على أنك تجمع بينهما في حكم توجبه الحلاوة دون الحلاوة نفسها. فها هنا لطيفة أخرى تعطيك للتمثيل مثلاً من طريق المشاهدة، وذلك أنك بالتمثيل في حكم من يرى صورة واحدة، إلا أنه يراها تارة في المرأة، وتارة على ظاهر الأمر، وأما في التشبيه الصرير، فإنك ترى صورتين على الحقيقة، يبين ذلك أنا لو فرضنا أن ترول عن أوهامنا ونفوتنا صُورُ الأجسام من القرب والبعد وغيرهما من الأوصاف الخاصة بالأشياء المحسوسة، لم يمكننا تخيل شيء من تلك الأوصاف في الأشياء المعقولة، فلا يتصور معنى كون الرجل بعيداً من حيث العزة والسلطان، قريباً من حيث الجود والإحسان، حتى يخطر ببالك وتتطمح بكراك إلى صورة البدر وبعد جرمته عنك، وقرب نوره منك، وليس كذلك الحال في الشيئين يُشبه أحدهما الآخر من جهة اللون والصورة والقدر، فإنك لا تفتقر في معرفة كون النرجس وخرطه واستدارته وتوسيط أحمره لأبيضه إلى تشبيهه. مَدَاهن عقيق، كيف وهو شيء تعرضه عليك العين، وتضعه في قلبك المشاهدة، وإنما يزيدك التشبيه صورة ثانية مثل هذه التي معك، ويجلبها لك من مكان بعيد حتى تراهما معاً وبتجدهما جميعاً، وأما في الأول، فإنك لا تجد في الفرع نفس ما في الأصل من الصفة وجنسه وحقيقة، ولا يحضرك التمثيل أوصاف الأصل على التعين والتحقيق، وإنما يُحيل إليك أنه يحضرك ذلك، فإنه يعطيك من المدوح بدرًا ثانياً، فصار وزان ذلك وزان أن المرأة تُحيل إليك أن فيها شخصاً ثانياً صورته صورة ما هي مقابلة له، ومتي ارتفعت المقابلة، ذهب عنك ما كنت تتخيله، فلا تجد إلى وجوده سبيلاً، ولا تستطيع له تحصيلاً، لا جملة ولا تفصيلاً.

فصل في الفرق بين الاستعارة والتمثيل

اعلم أن من المقاصد التي تقع العناية بها أن تُبَيِّن حال الاستعارة مع التمثيل، أهي هو على الإطلاق حتى لا

فرق بين العبارتين، ألم حدُّها غيرُ حدِّه إلا أنها تتضمنه وتنصل به؟ فيجب أن نفرد جملةً من القول في حالها مع التّمثيل، قد مضى في الاستعارة أن حدّها يكون للفظ اللّغوي أصلٌ، ثم يُنْقل عن ذلك الأصل على الشرط المتقدم، وهذا الحدّ لا يجيء في الذي تقدّم في معن التّمثيل، من أنه الأصل في كونه مثلاً وتمثيلاً، وهو التشبيه المتّزع من جمّوّع أمور، والذي لا يحصل له لك إلا جملةً من الكلام أو أكثر، لأنك قد تجد الألفاظ في الجمل التي يعتقد منها حاربةً على أصولها وحقائقها في اللغة، وإذا كان الأمر كذلك، بان أن الاستعارة يجب أن تقيّد حكمًا زائداً على المراد بالتمثيل، إذ لو كان مرادنا بالاستعارة هو المراد بالتمثيل، لوّجب أن يصح إطلاقها في كل شيء يقال فيه إنه تمثيلٌ ومثلٌ، والقول فيها أنها دلالة على حكم يثبت للفظ، وهو نقله عن الأصل اللغوي وإحرازه على ما لم يوضع له، ثم إن هذا النقل يكون في الغالب من أجل شبهٍ بين ما نُقل إليه وما نُقل عنه، وبيان ذلك ما مضى من أنك تقول: رأيت أسدًا، تريد رجلاً شبّهَا به في الشجاعة وظبيّة تريده امرأة شبّهها بالطبيّة، فالتشبيه ليس هو الاستعارة ولكن الاستعارة كانت من أجل التشبيه، وهو كالغرض فيها، وكالعلّة والسبب في فعلها. فإن قلت كيف تكون الاستعارة من أجل التشبيه، والتّمثيل يكون ولا استعارة؛ وذلك إذا جئت بحرفه الظاهر فقلت زيد الأسد. فالجواب أن الأمر كما قلت، ولكن التّمثيل يحصل بالاستعارة على وجه خاصٌ وهو المبالغة، فقولي: من أجل التشبيه، أردتُ به من أجل التشبيه على هذا الشرط، وكما أن التّمثيل الكائن على وجه المبالغة غرضٌ فيه وعلة، كذلك الاختصار والإيجاز غرضٌ من أغراضها، ألا ترى أنك تقيّد بالاسم الواحد الموصوف والصفة والتّشبّه والمبالغة، لأنك تقيّد بقولك رأيت أسدًا، أنك رأيت شجاعاً شبّهها بالأسد، وأن شبّهه به في الشجاعة على أتمّ ما يمكن وأبلغه، حتى إنه لا ينقص عن الأسد فيها، وإذا ثبت ذلك، فكما لا يصح أن يقال إن الاستعارة هي الاختصار والإيجاز على الحقيقة، وأن حقيقتها وحقيقةهما واحدة، ولكن يقال إن الاختصار والإيجاز يحصلان بها، أو هما غرضان فيها، ومن جملة ما دعا إلى فعلها، كذلك حكم التّمثيل معها، فإذا ثبت أنها ليست التّشبّه على الحقيقة، كذلك لا تكون التّمثيل على الحقيقة، لأن التّمثيل تشبّه إلا أنه تشبّه خاصٌ، فكل تشبّه تشبّه، وليس كل تشبّه تشبّه. وإذا قد تقررت هذه الجملة، فإذا كان الشّبه بين المستعار منه والمستعار له من المحسوس والغرائز والطبع وما يجري مجرّها من الأوصاف المعروفة، كان حقّها أن يقال إنها تتضمن التّشبّه، ولا يقال إن فيها تمثيلاً وضرّبَ مثل، وإذا كان الشّبه عقلياً جاز إطلاق التّمثيل فيها، وأن يقال ضربَ الاسم مثلاً لكتّذا، كقولنا ضربَ النور مثلاً للقرآن، والحياة مثلاً للعلم. فقد حصلنا من هذه الجملة على أن المستعير يعتمد إلى نقل اللّفظ عن أصله في اللغة إلى غيره، ويجوز به مكائه الأصلي إلى مكان آخر، لأجل الأغراض التي ذكرنا من التّشبّه والمبالغة والاختصار، والضارب للمثل لا يفعل ذلك ولا يقصده، ولكنه يقصد إلى تقرير الشّبه بين الشّعين من

الوجه الذي مضى، ثم إنْ وقع في أثناء ما يُعَقَّد به المثلُ من الجملة والجملتين والثلاث لفظة مُنقولَة عن أصلها في اللغة، فذاك شيءٌ لم يعتمد من جهة المَثَلُ الذي هو ضاربه، وهكذا كان متعاطٍ لتشبيهٍ صريحٍ، لا يكون نَقل اللَّفْظ من شأنه ولا من مُقتضي غرضه، فإذا قلت: زيد كالأسد، وهذا الخبر كالشمس في الشهرة، وله رأيٌ كالسيف في المضاء، لم يكن منك نَقل للفظ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك، لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز، وهذا مُحالٌ لأن التشبيه معنى من المعاني وله حروف وأسماء تدلّ عليه، فإذا صرّح بذلك ما هو موضوع للدلالة عليه، كان الكلام حقيقةً كالحكم في سائر المعاني فاعرفة. واعلم أن اللَّفْظ المستعارة لا تخلي من أن تكون اسمًا أو فعلًا، فإذا كانت اسمًا كان اسم جنس أو صفةً، فإذا كان

اسم جنسٍ فإنك تراه في أكثر الأحوال التي تُنقل فيها محتملاً مُتَكَفِّفاً بين أن يكون للأصل، وبين أن يكون للفرع الذي من شأنه أن يُنقل إليه، فإذا قلت: رأيتأسداً، صَلَحَ هذا الكلام لأن تريده بأنك رأيت واحداً من جنس السَّبْع المَعْلُومَ، وجاز أن تريده أنك رأيت شجاعاً باسلاً شديد الجرأة، وإنما يُفصِّل لك أحد الغَرَضِين من الآخر شاهدُ الحال، وما يتصل به من الكلام من قبل وبعد. وإن كان فعلاً أو صفةً، كان فيما هذا الاحتمال في بعض الأحوال، وذلك إذا أَسْنَدَ الفعل وأَجْرَيَت الصفة على اسم مُبْهَم يقع على ما يكون أصلاً في تلك الصفة وذاك الفعل، وما يكون فرعاً فيهما، نحو أن تقول: أنا رأي شيءٍ وهذا شيءٌ مُنير، فهذا الكلام يحتمل أن يكون أنا رأي ومنير فيه واقعين على الحقيقة، بأن تعني بالشيء بعض الأَجْسَام ذات النور وأن يكونَا واقعين على المجاز، بأن تريده بالشيء نوعاً من العلم والرأي وما أشبه ذلك من المعاني التي لا يَصْحُ وجود النور فيها حقيقةً، وإنما توصف به على سبيل التشبيه. وفي الفعل والصفة شيء آخر، وهو أنك كأنك تدعى معنى اللَّفْظ المستعار للمستعار له، فإذا قلت: قد أنارت حُجَّته، وهذه حَجَّةٌ منيرة، فقد ادعى للحجّة النور، ولذلك تجئه فتضيفه إليك، كما تضاف المعاني التي يُشتقّ منها الفعل والصفة إلى الفاعل والموصوف فتقول: نور هذه الحجّة جلّ بصري، وشرح صدري، كما تقول: ظهر نور الشمس، والمثل لا يوجِّب شيئاً من هذه الأحكام، فلا هو يقتضي تردد اللَّفْظ بين احتمال شيئاً ولا أن يُدعى معناه للشيء، ولكنه يدعُ اللَّفْظ مستقرّاً على أصله. وإذا قد ثبت هذا الأصل، فاعلم أن هاهنا أصلاً آخر يُبَيَّنُ عليه، وهو أن الاستعارة وإن كانت تعتمد التشبيه والتَّمثيل وكان التشبيه يقتضي شيئاً مشبّهاً ومشبّهاً به، وكذلك التَّمثيل، لأنه كما عرفت تشبيهه إلا أنه عقليٌّ فإذا الاستعارة من شأنها أن تُسقط ذكر المشبّه من البَيْنِ وتطرّقه، وتدعى له الاسمُ الموضوع للمشبّه به، كما مضى من قولك: رأيتأسداً، تريد رجلاً شجاعاً ووردت بحراً زاخراً، تريد رجلاً كثير الجود فائض الكف وأبديت نوراً، تريد علمًا وما شاكل ذلك، فاسم الذِّي هو المشبّه غير مذكورٍ بوجه من الوجه

كما ترى، وقد نقلت الحديث إلى اسم المشبه به، لقصدك أن تبالغ، فتضيع اللُّفْظ بحثٍ يُخْيِلُ أَنَّ معك نفس الأسد والبحر والنور، كي تُقْوِي أمر المشابهة وتشدّده، ويكون لها هذا الصنيع حيث يقع الاسم المستعار فاعلاً أو مفعولاً أو محوراً بحرف الجرّ أو مضافاً إليه، فالفاعل قوله: بدا لي أَسْدٌ وانبرى لي لَيْثٌ وبدا نُورٌ وظهرت شمسٌ ساطعة وفاض لي بالموهاب بحرٌ، كقوله:

غزال كَحِيلُ الْمُقْلَتَيْنِ رَبِّيْبٌ

وَفِي الْجِيرَةِ الْغَادِيْنِ مِنْ بَطْنِ وَجْرَةٍ

والمعنى كما ذكرت من قوله: رأيت أَسْدًا، والمحور نحو قوله لا عَارَ إِنْ فَرَّ مِنْ أَسْدٍ يَزْأَرُ، والمضاف إليه كقوله:

وَالرُّجَاحُ الْأَحْسَابُ وَالْأَحْلَامُ

يَا ابْنَ الْكَوَاكِبِ مِنْ أَمْمَةِ هَاشِمٍ

وإذا جاوزت هذه الأحوال، كان اسم المشبه مذكوراً و كان مبتدأ، واسم المشبه به واقعاً في موضع الخبر، كقولك: زيد أَسْد، أو على هذا الحد، وهل يستحقّ الاسم في هذه الحالة أن يوصف بالاستعارة أم لا؟ فيه شبيهة وكلامٌ سيأتيك إن شاء الله تعالى. وإذا قد عرفت هذه الجملة، فينبغي أن تعلم أنه ليس كل شيء يجيء مشبيهاً به بكافٍ أو بإضافة مثل إيه، يجوز أن تسلط عليه الاستعارة، وتتفذ حكمها فيه، حتى تنقله عن صاحبه وتدعيه للمشبه على حد قولك: أبديت نوراً تريده علمًا، وسللت سيفاً صارماً، تريدي رأياً نافذاً وإنما يجوز ذلك إذا كان الشبيه بين الشيئين مما يقرب مأخذيه ويسهل متناوله، ويكون في الحال دليلاً عليه، وفي العُرُوف شاهد له، حتى يمكن المخاطب إذا أطلقت له الاسم أن يعرف الغرض ويعلم ما أردت، فكل شيء كان من الضرب الأول الذي ذكرت أنك تكتفي فيه بإطلاق الاسم داخلًا عليه حرف التشبيه نحو قولهم هو كالأسد، فإنك إذا أدخلت عليه حكم الاستعارة وجدت في دليل الحال، وفي العُرُوف ما يُبيّن غرضك، إذ يعلم إذا قلت رأيت أَسْدًا، وأنت تريدين المدوح، أنك قصدت وصفه بالشجاعة وإذا قلت طلعت شمسٌ، أنت تريدين امرأة، عُلِمَ أنك تريدين وصفها بالحسن، وإن أردت المدوح عُلِمَ أنك تقصد وصفه بالنّباهة والشرف. فأما إذا كان من الضرب الثاني الذي لا سبيل إلى معرفة المقصود من الشبيه فيه إلا بعد ذكر الجمل التي يعقد بها التّمثيل، فإن الاستعارة لا تدخله، لأن وجه الشبه إذا كان عامضاً لم يجز أن تقتصر الاسم وتعصب عليه موضعه، وتنقله إلى غير ما هو أهله من غير أن يكون معك شاهد يُبني عن الشبيه. فلو حاولت في قوله: "فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكٌ" أن تُعامل الليل معاملة الأسد في قوله: رأيت أَسْدًا، يعني أن تُسقط ذكر المدوح من البين، لم تجد له مذهبًا في الكلام، ولا صادفت طريقةً توصلك إليه، لأنك لا تخلو من أحد أمرين إما أن تتحذف الصفة وتقتصر على ذكر الليل مجرّداً فتقول إن

فررتُ أظلّني الليل، وهذا محال، لأنّه ليس في الليل دليل على النكتة التي قصدتها من أنه لا يفوته وإن أبعد في الهرب، وصار إلى أقصى الأرض، لسعة ملكه وطول يده، وأنّ له في جميع الآفاق عاملاً وصاحب جيشاً ومطيناً لأوامره يردد المارب عليه ويسوقه إليه وغاية ما يتائى في ذلك أن يريد أنه إن هرب عنه أظلمت عليه الدنيا، وتحير ولم يهتدِ، فصار كمن يحصل في ظلمة الليل، وهذا شيء خارج عن الغرض، وكلامنا على أن تستعير الاسم ليؤدي به التشبيه الذي قصد في البيت ولم أرد أنه لا يمكن استعارته على معنى ما، ولا يصلح في غرض من الأغراض. وإن لم تحدف الصفة، وجدت طريق الاستعارة فيه يؤدي إلى تعسّف، إذ لو قلت إن فررتُ منك وجدتُ ليلاً يُدرِّكني، وإن ظنتُ أنّ المتأي واسعٌ والمهرَب بعيدٌ قلتَ ما لا تقبله الطّباع، وسلكتَ طريقةً مجھولةً، لأن العُرف لم يجرِ بأن يجعل المدوح ليلاً هكذا، فأمّا قوله إن التشبيه بالليل يتضمن الدلالة على سُخطه، فإنه لا يُفسح في أن يجري اسم الليل على المدوح حرجيًّا الأسد والشمس ونحوهما، وإنما تصلح استعارة الليل لمن يقصد وصفه بالسود والظلمة، كما قال ابن طباطبا: "بعثتَ معي قطعاً من الليل مُظلماً" يعني زنجيًّا قد أنفذه المخاطب معه حين انصرف عنه إلى منزله، هذا وربما - بل كلما - وجدتَ ما إن رُمتَ فيه طريقة الاستعارة، لم تجد فيه هذا القدر من التّمحل والتّكلف أيضاً وهو كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "الناسُ كإبلٍ مئة لا تجدُ فيها راحلة"، قُلَّ الآن من أيّ جهة تصِلُّ إلى الاستعارة هنَا، وبأيّ ذريعة تَتذرَّع إليها؟ هل تقدِّر أن تقول: رأيت إبلًا مئة لا تجد فيها راحلة في معنى: رأيت ناساً أو إبل المئة التي لا تجد فيها راحلة، تريد الناس، كما قلت: رأيت أسدًا على معنى رجلاً كالأسد أو الأسد، على معنى الذي هو كالأسد؟ وكذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْلُ المؤمنِ كمثل النَّخلةِ أو مثُلِ الْحَامِةِ" لا تستطيع أن تتعاطى الاستعارة في شيء منه فتقول: رأيت نخلة أو حامَةً على معنى رأيت مؤمناً، إنَّ من رام مثل هذا كان كما قال صاحب الكتاب: مُلغراً تاركاً ل الكلام الناس الذي

يسبِّق إلى أفتديكم، وقد قدّمتُ طرفاً من هذا الفصل فيما مضى، ولكنني أعدته هاهنا لاتصاله بما أريد ذكره. فقد ظهر أنه ليس كل شيء يجيء فيه التشبيه الصريح بذكر الكاف ونحوها، يستقيم نقلُ الكلام فيه إلى طريقة الاستعارة، وإسقاطِ ذكر المشبه جملةً، والاقتصار على المشبه به، وبقي أن نتعرّفُ الحكمَ في الحالة الأخرى، وهي التي يكون كل واحدٍ من المشبه والمشبه به مذكوراً فيه، نحو زيدُ أسدُ ووجدةَ أسدًا، هل تساويُ صريحَ التشبيه حتى يجوز في كل شئين قصدَ تشبيه أحدِهما بالآخر أن تحدف الكاف ونحوها من الثاني، وتبخله خبراً عن الأول أو عتلة الخبر؟ والقولُ في ذلك أن التشبيه إذا كان صريحاً بالكاف، ومثل، كان الأعرَفُ الأشهرُ في المشبه به أن يكون معرفةً، كقولك: هو كالأسد وهو كالشمس وهو كالبحر وكليث العرين وكالصبح والنجم وما شاكل ذلك، ولا يكاد يجيء نكرةً مجيناً يُرتضى نحو

هو كأسد و كبحر و كعَيْث، إلا أن يُخَصّ بصفة نحو كبحٍ زاخر، فإذا جعلت الاسم المجرور بالكاف مُعْرِباً بالإعراب الذي يستحقة الخبر من الرفع أو النصب، كان كلا الأمرين - التعريف والتوكير - فيه حسناً جميلاً، تقول: زيدُ الأسد والشمس والبحرُ وزيدُ أسدٌ وشمسٌ وبدرٌ وبحرٌ. وإنْ قد عرفت هذا فارجع إلى نحو "فإنك كالليل الذي هو مدركي"

واعلم أنه قد يجوز فيه أن تمحى الكاف وتجعل المجرور كان به، خبراً، فتقول: فإنك الليل الذي هو مدركي، أو أنت الليل الذي هو مدركي، وتقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَثَلُ الْمُؤْمِنِ مَثَلُ الْخَاتِمِ مِنَ الزَّرْعِ" ، المؤمن الخاتمة من الزرع، وفي قوله عليه السلام: الناس كإبالي مئة"3": الناس إبل مئة، ويكون تقديره على أنك قدّرت مضافاً محنوفاً على حد: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ" يوسف: 82، تجعل الأصل: فإنك مثلُ الليل ثم تمحى مثلاً، والنكتة في الفرق بين هذا الضرب الذي لا بد للمجرور بالكاف ونحوها من وصفه بجملة من الكلام أو نحوها، وبين الضرب الأول الذي هو نحو زيد كالأسد أنك إذا حذفت الكاف هناك فقلت: زيدُ الأسد، فالقصد أن تبالغ في التشبيه فتجعل المذكور كأنه الأسد، وتشير إلى مثل ما يحصل لك من المعنى إذا حذفت ذكر المشبه أصلاً فقلت: رأيت أسدًا أو الأسد، فاما في نحو فإنك كالليل الذي هو مدركي، فلا يجوز أن تقصد جعل الممدوح الليل، ولكنك تنوي أنك أردت أن تقول فإنك مثل الليل، ثم حذفت المضاف من اللفظ، وأبقيت المعنى على حاله إذا لم تمحى، وأما هناك، فإنه وإن كان يقال أيضاً إن الأصل زيد مثل أسد ثم تمحى الحذف فيه على هذا الحد، بل على أنه جعل كأن لم يكن لقصد المبالغة، ألا تراهم يقولون: جعله الأسد؟ وبعيد أن تقول جعله الليل، لأن القصد لم يقع إلى وصف في الليل كالظلمة ونحوها، وإنما قصد الحكم الذي له، من تعبيمه الآفاق، وامتناع أن يصير الإنسان إلى مكان لا يدركه الليل فيه. وإن أردت أن تزداد علماً بأن الأمر كذلك أعني أن هاهنا ما يصلح فيه التشبيه الظاهر ولا تصلح فيه المبالغة وجعل الأول الثاني فاعمد إلى ما تحدّد الاسم الذي افتح به المثل فيه غير محتمل لضرب من التشبيه إذا أفرد وقطع عن الكلام بعده، كقوله تعالى: "إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ" يوسف: 34، لو قلت إنما الحياة الدنيا ماءً أنزلناه من السماء أو الماء يتزل من السماء فتخضر منه الأرض، لم يكن للكلام وجہٌ غير أن تقدر حذف مثل نحو إنما الحياة الدنيا مثل ماء يتزل من السماء فيكون كيت وكيت، إذ لا يتصور بين الحياة الدنيا والماء شبهٌ يصح قصده وقد أفرد، كما قد يتخيل في البيت أنه قصد تشبيه الممدوح بالليل في السُّخط. وهذا موضع في الجملة مُشكِّلٌ، ولا يمكن القطع فيه بحكم على التفصيل، ولكن لا سبيل إلى جَهْدٍ أنك تحدّد الاسم في الكثير وقد وُضع موضعًا في التشبيه بالكاف، لو حاولت أن تُخرجه في ذلك الموضع بعينه إلى حد الاستعارة والمبالغة، وجعل هذا ذاك، لم ينقد لك، كالنكرة التي هي ماء في الآية وفي الآي الأخرى نحو قوله تعالى: "أَوْ كَصَيْبٍ

من السّماء فيه ظُلْمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ" [البقرة: 19]، ولو قلت لهم صَيْبٌ، ولا تُضمر مثلاً أَلْبَتَهُ، على حدّ هو أَسْد لم يجُزِّ، لأنَّه لا معنى لجعلهم صَيْبًا في هذا الموضع، وإنْ كان لا يمتنع أنْ يقع صَيْبٌ في موضع آخر ليس من هذا الغَرض في شيء استعارةٍ وَمِبَالَغَةٍ، كقولك: فاضَ صَيْبٌ منه، تريده جوده، وهو صَيْبٌ يَفْيِضُ، تريده مندفق في الجود، فلسنا نقول إنَّ هاهنَا اسْمَ جنسٍ وَاسْمًا صَفَةً لا يصلح للاستعارة في حال من الأحوال، وهذا شعبٌ من القول يحتاج إلى كلام أكثر من هذا ويدخل فيه مسائل، ولكن استقصاءه يقطع عن الغرض. فإنْ قلت فلا بدّ من أصلٍ يُرجعُ إلَيْهِ في الفرق بين ما يحسُّن أنْ يُصرَفَ وَجْهُهُ إلى الاستعارة والمبالغة، وما لا يحسُّن ذلك فيه، ولا يُجْبِيكَ المعنى إليه، بل يصدُّ بوجهه عنك متى أردته عليه . فالجواب إنه لا يمكن أن يقال فيه قولٌ قاطعٌ، ولكن هاهنَا نكتة يجب الاعتماد عليها والنظر إليها، وهي أن الشَّيْبَ إذا كان وصفاً مَعْرُوفاً في الشيء قد جرى العُرُوفُ بأنْ يُشَبَّهَ من أجله به، وَتُعْوَرُفُ كونه أصلًا في يقاسُ عليه كالنور والحسن في الشمس، أو الاشتهر والظهور، وأنَّها لا تَخْفَى فيها أيضًا وَكَالطَّيْبِ في المسك، والحلاؤة في العسل، والمرارة في الصاب، والشجاعة في الأسد، والفيض في البحر والغيث، والمضاء والقطع والحدَّة في السيف، والنفاذ في السنان، وسرعة المرور في السَّهْمِ، وسرعة الحركة في شعلة النار، وما شاكل

ذلك من الأوصاف التي لكل وَصْفٍ منها جنسٌ هو أصلٌ فيه، ومُقدَّمٌ في معانيه فاستعارةُ الاسم للشيء على معنى ذلك الشَّيْبَ تجيء سهلةً مُنْقَادَةً، وتقع مأْلُوفَةً معتادةً، وذلك أنَّ هذه الأوصافَ من هذه الأسماء قد تُعْوَرُ كونها أصلًا فيها، وأنَّها أَخْصُّ ما تُوجَدُ فيه بها، فكلُّ أحدٍ يعلمُ أنَّ أَخْصَّ المنيرات بالنور الشمسُ، فإذا أطلقتْ ودلَّتَ الحال على التشبيهِ، لم يخفِ المَرَادُ، ولو أنَّك أردتَ من الشمس الاستدارة، لم يجُزْ أن تدلَّ عليه بالاستعارة، ولكن إنْ أردتَها من الفلكِ جاز، فإنْ قصدتها من الكرةِ كان أَيّْين، لأن الاستدارة من الكرة أشهر وصفٍ فيها، ومني صَلَحتَ الاستعارةُ في شيءٍ، فالمبالغة فيه أصلح، وطريقها أوضح، ولسان الحال فيها أَفْصَحُ، أعني أنك إذا قلتَ: "يا ابنَ الكواكبِ من أئمَّةِ هاشِمٍ" وَ: "يا ابنَ الليوثِ العُرُّ" فأجريتَ الاسمَ على المشبهَ إجراءً على أصله الذي وُضع له وادعِيَّه له، كان قوله: هم الكواكبُ وهم الليوثُ أو هم كواكبُ ليوث، أَخْرَى أنْ تقوله، وأَحْفَّ مَؤْوِنَةً على السامِعِ في وقوع العلمِ له به. واعلم أنَّ المعنى في المبالغة وتفسيرنَا لها بقولنا جَعَلَ هذا ذاك، وجعله الأسد وادعِيَّ أنه الأسد حقيقةً، أنَّ المشبهَ الشيءَ بالشيءِ من شأنه أن ينضرَ إلى الوصفِ الذي به يجمعُ بينَ الشَّيْئَيْنِ، وينفي عن نفسه الفكر فيما سواه جملةً، فإذا شبَّهَ بالأَسْدِ، ألقى صورة الشجاعة بين عينيه، ألقى ما عداها فلم ينظر إليه، فإنْ هو قال زيد كالأَسْدِ، كان قد أثبتَ له حظًّا ظاهرًا في الشجاعة، ولم يخرج عن الاقتصادِ، وإذا قال هو الأَسْدِ، تناهى في الدَّعْوى، إما قريبًا من الحقِّ لفَرطِ بسالةِ الرجلِ، وإما متوجوزًا في القولِ، فجعله

بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يَعْدُم منها شيئاً، وإذا كان بحكم التشبيه، وأنه مقصوده من ذكر الأسد في حكم من يعتقد أنَّ الاسم لم يوضع على ذلك السَّبُّ إلَّا للشجاعة التي فيه، وأنَّ ما عداها من صورته وسائر صفاتِه عيالٌ عليها وَتَبَعُّ لها في استحقاقه هذا الاسم، ثم أثبتَ لهذا الذي يشبهه به تلك الشجاعةَ بعينها حتَّى لا اختلافَ ولا تفاوتَ، فقد جعلَهُ الأسدَ لا محالة، لأنَّ قولنا هو هو على معندين أحدُهما أن يكون للشيء اسمان يعرفه المخاطبُ بأحدِهما دون الآخر، فإذا ذُكر باسمه الآخر توهمَ أنَّ معلَّكَ شيئاً، فإذا قلت: زيد هو أبو عبد الله، عرَّفته أنَّ هذا الذي تذكر الآن بزيد هو الذي عرَّفه بأبي عبد الله،

والثاني أن يراد تحققُ التشابه بين الشَّيْئين، وتكملُهُ لهما، ونَفْيُ الاختلاف والتَّفاوت عنِهما، فيقال: هو هو، أي لا يمكن الفرقُ بينهما، لأنَّ الفرق يقع إذا اخْتَصَّ أحدُهما بصفة لا تكون في الآخر، هذا المعنى الثاني فرعٌ على الأوَّل، وذلك أنَّ المتشابهين التشاُبُ التامَّ، لَمَّا كان يُحْسَبُ أحدُهما الآخر، ويتوهم الرائي لهما في حالين أنه رأى شيئاً واحداً، صاروا إذا حققوا التشاُبَ بين الشَّيْئين يقولون هو هو، والمشبه إذا وقف وَهْمَهَ كما عرَّفْتُك على الشجاعة دون سائر الأمور، ثم لم يُثبِّت بين شجاعة صاحبه وشجاعة الأسد فرقاً، فقد صار إلى معنى قولنا: هو هو بلا شبهة. وإذا تقررت هذه الجملة فقوله "إِنَّكَ كَاللَّيلَ الَّذِي هُوَ مَدْرَكٌ" إن حاولت فيه طريقة المبالغة فقلت: إِنَّكَ اللَّيلَ الَّذِي هُوَ مَدْرَكٌ، لزِمكَ لا محالة أن تعمِّدَ إلى صفة من أجلها تجعله الليل، كالشجاعة التي من أجلها جعلت الرجلَ الأسدَ، فإن قلت تلك الصفةُ الظُّلْمَةُ، وإنَّه قصد شدَّةَ سخطِه، وراعى حال المسخوط عليه، وتوهمَ أنَّ الدنيا تُظلم في عينيه حسَبَ الحال في المُسْتُوْحِشِ الشَّدِيدِ الْوَحْشَةِ، كما قال "أَعْيَدُوا صَبَاحِي فَهُوَ عَنِ الْكَوَاعِبِ" قيل لك هذا التقدير، إن استجزناه وعملنا عليه، فإننا نحتمله، والكلامُ على ظاهره، وحرف التشبيه مذكورٌ داخلاً على الليل كما تراه في البيت، فأمّا وأنت تريد المبالغة، فلا يجيء لك ذلك، لأنَّ الصفات المذكورة لا يُواجه بها المدوحون، ولا تُسْتَعْلَمُ الأسماء الدالةُ عليها لهم إلا بعد أن يُتداركَ وَتُقْرَنَ إليها أضدادها من الأوصاف المحبوبة، كقوله "أَنْتَ الصَّابُ وَالْعَسْلُ" ولا تقول وأنت مادح أنت الصابُ وتسكت، وحتى إن الحاذق لا يرضي بهذا الاحتراز وحده حتى يزيد ويختال في دفع ما يُعْشَى النفسَ من الكراهة بإطلاق الصفة التي ليست من الصفات المحبوبة، فيصل بالكلام ما يخرج به إلى نوع من المدح، كقول المتنبي:

حَسَنٌ فِي وُجُوهِ أَعْدَائِهِ أَقْ

بدأ فجعله حسناً على الإطلاق، ثم أراد أن يجعله قبيحاً في عيون أعدائه، على العادة في مدح الرجل بأن عدوه يكرهه، فلم يقنعه ما سبق من تميذه وتقدم من احترازه في تلاقي ما يحييه إطلاق صفة القبح، حتى

وصل به هذه الزيادة من المدح، وهي كراهة سواميه لرؤيه أضيفه، حتى حصل ذكر القبح معموراً بين حُسينين، فصار كما يقول المنجمون: يقع التّحس مضغوطاً بين سَعْدين، فيبطل فعله وينمحق أثره. وقد عرفت ما جنَاه التهاؤُنُ بهذا النحو من الاحتراز على أبي ثَمَّام، حتى صار ما يُنْعَى عليه منه أبلغ شيء في بسط لسان القادح فيه والمنْكِر لفضله، وأحضر حُجَّةً للمتعصّب عليه، وذلك أنه لم يُبَالٍ في كثير من مخاطبات المدوح بتحسين ظاهر اللفظ، واقتصر على صميم التشبيه، وأطلق اسم الجنس الخسيس كإطلاق الشريف النَّبِيِّ، كقوله:

وإذا ما أردتُ كنتَ رِشَاءً

وإذا ما أردتُ كنتَ قَلِيبَاً

فصَّاكَ وجه المدوح كما ترى بأنه رِشَاءٌ وَقَلِيبٌ، ولم يحتشم أن قال:

حتى ظنَّنا أَنَّه مَحْمُومٌ

ما زَالَ يَهْذِي بِالْمَكَارِمِ وَالْعُلَىِ

فجعله يهذى وجعل عليه الحُمَّى، وظنَّ أنه إذا حصلَ له المبالغة في إثبات المكارم له، وجعلها مستبدّةً بأفكاره وخواطره، حتى لا يصدر عنه غيرُها، فلا ضير أن يتلقَّاه بمثل هذا الخطاب الجافي، والمدح المتنافي. فكذلك أنت هذه قصّتك، وهذه قضيّتك، في اقتراحك علينا أن نسلك بالليل في البيت طريق المبالغة على تأويل السُّخْط. فإن قلتُ أفترى أن تأبِي هذا التقدير في البيت أيضاً حتى يُقصَر التشبيه على ما تُفِيدُه الجملة الجارية في صلة الذي، قلتُ إنَّ ذلك الوجه فيما أَظُنُّه، فقد جاء في الخبر عن النبي صلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ: لَيَدْخُلُنَّ هَذَا الدِّينُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ اللَّيلُ، فكما تحرَّدَ المعنى هاهنا للحكم الذي هو للليل من الوصول إلى كل مكان، ولم يكن لاعتبار ما اعتبروه من شبهه ظلمته وجهه، كذلك يجوز أن يتجرَّد في البيت له، ويكون ما أدَّعوه من الإشارة بظلمة الليل إلى إدراكه له ساخطاً، ضرباً من التعمّق والتطلُّب لما لعلَّ الشاعر لم يقصده، وأحسن ما يمكن أن يُنتصر به لهذا التقدير أن يقال إن النهار بمتزلة الليل في وصوله إلى كل مكان، فما منْ موضع من الأرض إلا ويدركه كُلُّ واحد منها، فكما أن الكائن في النهار لا يُمْكِنه أن يصير إلى مكان لا يكون به ليل، كذلك الكائن في الليل لا يجد موضعًا لا يلحقه فيه نهار، فاختصاصه الليل دليلٌ على أنه قد روَى في نفسه، فلما علم أن حالة إدراكه وقد هربَ منه حالة سُخْطٍ، رأى التمثيل بالليل أولى، وُيمِكن أن يزاد في نصرته بقوله:

بَئْتِ الإِشْرَاقَ فِي كُلِّ بَلَدٍ

نَعْمَةُ كَالشَّمْسِ لِمَا طَلَعَتْ

وذاك أنه قصد هاهنا نفس ما قصده النابغة في تعليم الأقطار، والوصول إلى كل مكان، إلا أن النعمة لما كانت تَسْرُّ وَتُؤْنِسُ، أخذ المثلَ لها من الشمس، ولو أنه ضرب المثل لوصول النعمة إلى أقصاصي البلاد،

وانتشارِها في العباد، بالليل ووصوله إلى كل بلدٍ، وبُلوغه كل أحد، لكان قد أخطأ خطأً فاحشاً، إلا أن هذا وإن كان يجيء مسْتَوِيَاً في الموازنة، ففرقٌ بين ما يُكرهُ من الشَّبه وما يُحَبُّ، لأن الصفة المحبوبة إذا اتصلت بالغَرَض من التشبيه، نالت من العناية بها الحافظة عليها قريباً مما يناله الغَرَض نفسه، وأمّا ما ليس محظوظ، فيَحْسُنَ أن يعرض عنها صفحًا، ويدع الفَكَر فيها، وأما تركُه أن يمثل بالنهار، وإن كان بمثابة الليل فيما أراه، فيمكن أن يُحَاجَّ عنه بأنَّ هذا الخطاب من النابغة كان بالنهار لا محالة، وإذا كان يَكْلِمه وهو في النهار، بَعْدَ أن يضرِب المثل بإدراك النهار له، وكان الظاهر أن يمثل بإدراك الليل الذي إقباله منتظر، وطَرَيَانَه على النهار متوقعاً، فكأنَّه قال وهو في صدر النهار أو آخره لو سرتُ عنك لم أحد مكاناً يقيني الطلبَ منك، ولكن إدراكك لي وإن بُعدت واجباً، كإدراكك لهذا الليل المُقبل في عقبِ نهاري هذا إِيَّاه، ووصوله إلى أيّ موضع بلغتُ من الأرض. وهاهنا شيء آخر وهو أنَّ تشبيه النعمة في البيت بالشمس، وإن كان من حيث الغرضُ الخاصُّ، وهو الدلالة على العموم، فكان الشَّبه الآخرُ من كونها مُؤْنسةً للقلوب، ومُلْبِسَةً العَالَم البهجة والبهاء كما تفعل الشمس، حاصلاً على سبيل الغَرَض، وبضربٍ من التطفُل، فإنَّ تحريرَ التشبيه لهذا الوجه الذي هو الآن تابعٌ، وجَعَلَهُ أصلًاً ومقصوداً على الانفراد، مَأْلُوفٌ معروفٌ كقولنا نعمتك شمس طالعة، وليس كذلك الحكم في الليل، لأنَّ تحريرَه لوصف المدوح بالسُّخْط مُسْتَكْرَهٌ، حتى لو قلت أنت في حال السُّخْط ليلٌ وفي الرَّضى نهارٌ، فكافحتَ هكذا تجعله ليلاً سخطه، لم يحسُنْ، وإنما الواجب أن تقول: النهار ليل على من تغضُّ عليه، والليل نهار على من ترضي عنه، وزمانُ عدوك ليلٌ كلَّه، وأوقاتٌ ولِيَكْ نهارٌ كلَّها، كما قال:

بَكَ وَاللَّيْلِي كُلُّهَا أَسْحَارٌ

أَيَّامَنَا مَصْفُولَةُ أَطْرَافُهَا

وقد يقول الرجل لمحبوبه أنت ليلي ونهاري، أي بك تُضيءُ لي الدنيا وتُنظِّم، فإذا رضيتَ فدهري نهارٌ، وإذا غضبتَ فليلٌ كما تقول: أنت دائني ودوايني، وبرئي وسقامي، ولا تكاد تجد أحداً يقول أنت ليلٌ، على معنى أن سخطك تُظلم به الدنيا، لأن هذه العبارة بالذمّ، وبالوصف بالظلمة وسود الجلد، وتحمّم الوجه، أخصُّ، وبأن يُراد بها أخلق، وهذا المعنى منها إلى القلب أسبق فاعرفه.

فصل

اعلم أنك تجد الاسم وقد وقع من نظم الكلام المُوْقَع الذي يقتضي كونه مستعاراً، ثم لا يكون مستعاراً، وذلك لأنَّ التشبيه المقصود مُنْوَطٌ به مع غيره، وليس له شَبَهٌ ينفردُ به، على ما قدَّمتُ لك من أن الشَّبه

يجيء مُتَّسِعًا من مجموع جملة من الكلام، فمن ذلك قول داود بن عليٍّ حين خطب فقال شُكرًا شكرًا، إننا والله ما خرجنَا لِنَحْفَرْ فِيْكُمْ نَهَرًا، ولا لِتَبْنِيْ فِيْكُمْ قَصْرًا، أَظَنَّ عَدُوُّ اللَّهِ أَنْ لَنْ يُظْفَرَ بِهِ، أُرْخَى لَهِ فِي زِمامِهِ، حَتَّى عَشَرَ فِي فَضْلِ خَطَامِهِ، فَالآنِ عَادَ الْأَمْرُ فِي نِصَابِهِ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَطْلَعِهَا، وَالآنِ قَدْ أَخَذَ الْقَوْسَ بَارِيهَا، وَعَادَ النَّبْلُ إِلَى النَّزَعَةِ، وَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مُسْتَقْرَرِهِ فِي أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ، أَهْلِ بَيْتِ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، فَقُولُهُ الْآنِ أَحَدُ الْقَوْسَ بَارِيهَا، وَإِنْ كَانَ الْقَوْسُ تَقْعُدْ كَنَاءَةً عَنِ الْخَلَافَةِ، وَالْبَارِيِّ عَنِ الْمُسْتَحْقَقِ لَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ الْقَوْسَ مُسْتَعْلِرٌ لِلْخَلَافَةِ عَلَى حَدِّ اسْتِعْلَارِ النُّورِ وَالشَّمْسِ، لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَخْرُجَ لِلْخَلَافَةِ شَبَهًا مِنَ القُولِ عَلَى الْانْفِرَادِ، وَأَنْ يَقُولَ: هِيَ قَوْسٌ، كَمَا يَقُولُ: هِيَ نُورٌ وَشَمْسٌ، وَإِنَّمَا الشَّبَهُ مُؤْلَفٌ لِحَالِ الْخَلَافَةِ مَعَ الْقَائِمِ بِهَا، مِنْ حَالِ الْقَوْسِ مَعَ الَّذِي بَرَاهَا، وَهُوَ أَنَّ الْبَارِيِّ لِلْقَوْسِ أَعْرَفُ بِخَيْرِهَا وَشَرِّهَا، وَأَهْدَى إِلَى تَوْتِيرِهَا وَتَصْرِيفِهَا، إِذَا كَانَ الْعَالِمُ لَهَا فَكَذَلِكَ الْكَائِنُ عَلَى الْأَوْصَافِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْإِمَامَةِ وَالْجَامِعِ لَهَا، يَكُونُ أَهْدِي إِلَى تَوْفِيقِ الْخَلَافَةِ حَقَّهَا، وَأَعْرَفَ بِمَا يَحْفَظُ مَصَارِفُهَا عَنِ الْخَلَلِ، وَأَنْ يَرَاعِي فِي سِيَاسَةِ الْخَلْقِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الَّتِي هِيَ الْمَقصُودُ مِنْهَا تَرْتِيبًا وَوِزْنًا تَقْعُدْ بِهِ الْأَفْعَالُ مَوْاقِعُهَا مِنَ الصَّوَابِ، كَمَا أَنَّ الْعَارِفَ بِالْقَوْسِ يَرَاعِي فِي تَسْوِيَةِ جُوَانِبِهَا، وَإِقَامَةِ وَتَرِهَا، وَكِيفِيَّةِ نَزْعِهَا وَوَضْعِ السَّهْمِ الْمَوْضَعَ الْخَاصَّ مِنْهَا، مَا يَوْجِبُ فِي سَهَامِهِ أَنْ تَصِيبَ الْأَغْرَاضِ، وَتُثْرِطَسْ فِي الْأَهْدَافِ، وَتَقْعُدْ فِي الْمَقَاتِلِ، وَتُصَبِّبَ شَاكِلَةَ الرَّمَيِّ. وَهَكُذا قُولُ الْقَائِلِ وَقَدْ سَمِعَ كَلَامًا حَسَنًا مِنْ رَجُلٍ دَمِيمٍ: عَسْلٌ طَيْبٌ فِي ظَرْفٍ سَوِيٍّ، لَيْسَ عَسْلٌ هَاهُنَا عَلَى حَدِّهِ فِي قُولِكَ الْفَاظِهِ عَسْلٌ، لِأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَى بِيَانِ حَالِ الْلَّفْظِ الْحَسَنِ وَتَشْبِيهِ بِالْعَسْلِ فِي هَذَا الْكَلامِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَمْرًا مُعْتَادًا، وَإِنَّمَا قَصَدَ إِلَى بِيَانِ حَالِ الْكَلامِ الْحَسَنِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ الْمَشْتَوِيِّ فِي مَنْظَرِهِ، وَقِيَاسِ اجْتِمَاعِ فَضْلِ الْمُخْبَرِ مَعَ تَقْصُّ الْمُنْظَرِ، بِالشَّبَهِ الْمُؤْلَفِ مِنَ الْعَسْلِ وَالظَّرْفِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِي يَقْابِلُ الرَّجُلَ هُوَ ظَرْفٌ سَوِيٌّ وَظَرْفٌ سَوِيٌّ لَا يَصْلَحُ تَشْبِيهُ الرَّجُلِ بِهِ عَلَى الْانْفِرَادِ، لَأَنَّ الدَّمَامَةَ لَا تُعْطِيهِ صَفَةَ الظَّرْفِ مِنْ حِيثِ هِيَ دَمَامَةٌ، مَا لَمْ يَتَقْدِمْ شَيْءٌ يُشَبِّهُ مَا فِي الظَّرْفِ مِنَ الْكَلامِ الْحَسَنِ أَوِ الْخُلُقِ الْجَمِيلِ، أَوِ سَائِرِ الْمَعَانِي الَّتِي تَجْعَلُ الْأَشْخَاصَ أُوْعِيَّةً لَهَا. فَمِنْ حَقِّكَ أَنْ تَحْفَظَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ الشَّبَهَ إِذَا كَانَ مُوجُودًا فِي الشَّيْءِ عَلَى الْانْفِرَادِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نَتْيَاجًا بَيْنِهِ وَبَيْنِ شَيْءٍ آخَرَ فَالْأَسْمَاءُ مُسْتَعْلِرٌ لَمَا أَخَذَ لَهُ الشَّبَهُ مِنْهُ، كَالنُّورُ لِلْعِلْمِ وَالظَّلْمَةِ لِلْجَهَلِ، وَالشَّمْسُ لِلْوَجْهِ الْجَمِيلِ، أَوِ الرَّجُلُ النَّبِيِّ الْجَلِيلِ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ نَسْبَةُ الشَّبَهِ إِلَى الشَّيْءِ عَلَى الْانْفِرَادِ، وَكَانَ مَرْكَبًا مِنْ حَالَهُ مَعَ غَيْرِهِ، فَلَيْسَ الْأَسْمَاءُ مُسْتَعْلِرٌ، وَلَكِنْ مجموع الْكَلامِ مَثَلٌ. وَاعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرُورِ الَّتِي قَصَدَتُ الْبَحْثَ عَنْهَا أَمْرُ كَانَتْهَا مَعْرُوفَةً بِمَجْهُولَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ عَلَى الْجَمْلَةِ، لَا يَنْكُرُ قِيَامَهَا فِي نُفُوسِ الْعَارِفِينَ ذَوْقُ الْكَلامِ، وَالْمُتَمَهِّرِينَ فِي فَضْلِ حِيدَهِ مِنْ رَدِيعِهِ، وَمَجْهُولَةُ مِنْ حِيثِ لَمْ يَتَفَقَّ فِيهَا أَوْضَاعُ تَبْهِيِّ مجْرِيِ الْقَوَانِينِ الْكَلامِ، وَالْمُتَمَهِّرِينَ فِي فَضْلِ حِيدَهِ مِنْ رَدِيعِهِ، وَمَجْهُولَةُ مِنْ حِيثِ لَمْ يَتَفَقَّ فِيهَا أَوْضَاعُ تَبْهِيِّ مجْرِيِ الْقَوَانِينِ الَّتِي يُرْجَعُ إِلَيْهَا، فَتُسْتَخْرِجُ مِنْهَا الْعَلَلُ فِي حُسْنِ مَا اسْتُحْسِنَ وَقُبْحِ مَا اسْتُهْجِنَ، حَتَّى تُعلَمْ عِلْمُ الْيَقِينِ غَيْرِ

الموهوم، وُتضيّط ضبط المزّموم المُخطوم، ولعلَّ الملال إن عرض لك، أو النشاط إن فتر عنك، قلتَ ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة؟ وإنما يكفي أن يقال الاستعارة مثل كذا، فتُعدُّ كلمات، وتُنشدُ أبيات، وهكذا يكفينا المؤونة في التشبيه والتمثيل يسيراً من القول،

فإنك تعلم أن قائلًا لو قال الخبر مثل قولنا زيد منطلق، ورضي به وقع، ولم تطالبه نفسه بأن يعرف حدًا للخبر، إذا عرفه تميّز في نفسه من سائر الكلام، حتى يمكنه أن يعلم هاهنا كلاماً لفظه لفظُ الخبر، وليس هو بخير، ولكنه دعاء كقولنا: رحمة الله عليه وغفر الله له ولم يجد في نفسه طلباً لأن يعرف أن الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم، وأن أول أمره في القسمة أنه ينقسم إلى جملة من الفعل والفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر، وأن ما عدا هذا من الكلام لا يأتلف، نعم ولم يحب أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها يؤكّد كونها خبراً، وبعضها يُحدث فيها معانٍ تخرُج بها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب. وهكذا يقول إذا قيل له: الاسم مثل زيد وعمرو، أكفيتُ ولا أحتاج إلى وصف أو حدٌ يميّزه من الفعل والحرف أو حدٌ لهم، إذا عرفتهما عرفتُ أن ما خالفهما هو الاسم، على طريقة الكتاب، ويقول لا احتاج إلى أن أعرف أنَّ الاسم ينقسم فيكون متمكنًا أو غير متمكن، والمتمنك يكون منصرفًا وغير منصرف، ولا إلى أن أعلم شرح غير المنصرف، الأسباب التسعة التي يقف هذا الحكم على اجتماع سببين منها أو تكرر سببٍ في الاسم ولا أنه ينقسم إلى المعرفة والنكرة، وأن النكرة ما عَمَّ شيئاً فأكثر، وما أريده به واحدٌ من جنس لا بعينه، والمعرفة ما أيد به واحدٌ بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق ولا إلى أن أعلم شيئاً من الانقسامات التي تحيى في الاسم، كان قد أساء الاختيار، وأسرف في دعوى الاستغناء بما هو محتاج إليه إن أراد هذا النوع من العلم ولكن كان الذي تتكلّف شرحه لا يزيد على مؤدي ثلاثة أسماء، وهي التمثيل والتشبيه والاستعارة، فإن ذلك يستدعي جملًا من القول يصعبُ استقصاؤها، وشعّبًا من الكلام لا يستبين لأول النظر أخواؤها، إذ قولنا: شيء يحتوي على ثلاثة أحرف، ولكنك إذا مددت يدًا إلى القسمة وأخذت في بيان ما تحويه هذه اللفظة، احتجت إلى أن تقرأ أوراقًا لا تُحصي، وتتجشم من المشاشة والنظر والتفكير ما ليس بالقليل التر، والجزء الذي لا يتجزّأ، يفوت العين، ويدقّ عن البصر، والكلام عليه يملاً أجلاً عظيمة الحجم، فهذا مثالك إن أنكرت ما عنيتُ به من هذا التتبع، ورأيته من البحث، وآثرته من تجشم الفكر وسوءها أن تدخل في جوانب هذه المسائل وزواياها، وتسثير كوامنها وخفاياها، فإن كنتَ من يرضى لنفسه أن يكون هذا مثله، وهاهنا محله، فعبّ كيف شئتَ، وقل ما هويتَ، وثقْ بأن الزمان عونك على ما ابتغيتَ، وشاهدُك فيما ادعَيتَ، وأنك واحدٌ من يصوّب رأيك ويحسن مذهبك، ويخاصم عنك، ويعادي المخالف لك.

فصل في الأخذ والسرقة وما في ذلك من التعليل، وضروب الحقيقة والتخيل

القسم العقلي

اعلم أن الحكم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسرق، واقتدى من تقدم وسبق، لا يخلو من أن يكون في المعنى صريحاً، أو في صيغة تتعلق بالعبارة، ويجب أن تتكلم أولاً على المعنى، وهي تنقسم أولاً لـ قسمين: عقليٌ وتخيليٌ، وكل واحدٍ منهما يتتنوع، فالذى هو العقلى على أنواع: أولها: عقلىٌ صحيحٌ مجرأه في الشعر والكتابة والبيان والخطابة، مجرأى الأدلة التي تستبطها العقلاة، والفوائد التي تشيرها الحكماء، ولذلك تجد الأكثر من هذا الجنس مُتنزعاً من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وكلام الصحابة رضي الله عنهم، ومنقولاً من آثار السلف الذين شأنهم الصدق، وقصدُهم الحقُّ، أو ترى له أصلاً في الأمثال القديمة والحكم المأثورة عن القدماء، فقوله:

بمُحتَسَبٍ إِلَّا بَآخَرَ مُكْتَسَبٍ

وَمَا الْحَسَبُ الْمُورُوثُ لَا دَرَّ دَرَهُ

ونظائره، كقوله:

وَفِي السُّرِّ مِنْهَا وَالصَّرِيحُ الْمَهْذَبُ
أَبِي اللَّهِ أَنَّ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدِ عَامِرٍ
لَمَّا سُوَدَّتِنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ

معنى صريحٌ مُحضٌ يشهد له العقل بالصحة، وبعطيه من نفسه أكرم النسبة، وتتفق العقلاة على الأخذ به، والحكم بوجبه، في كل جيل وأمة، ويوجد له أصل في كل لسانٍ ولغة، وأعلى مناسبه وأنورها، وأجلها وأفخرها، قول الله تعالى: "إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَاقَكُمْ" "الحجرات: 13"، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من أبطأ به علمه لم يُسرِّع به نسبه"، قوله عليه السلام: "يا بني هاشم، لا تجيئي الناسُ بالأعمال وتجيءوني بالأنساب"، وذلك أنه لو كانت القضية على ظاهرٍ يُعترَف به الجاهل، ويعتمدُ المنقوصُ، لأدى ذلك إلى إبطال النسب أيضاً، وإحالة التكثير به، والرجوع إلى شرفه، فإن الأول لو عدم الفضائل المكتسبة، والمساعي الشريفة، ولم يَمِنْ من أهل زمانه بأفعالٍ ثُورَّ، ومناقبٍ تُدوَّنَ وتسطَرَ، لما كان أولاً، ولكن المعلم من أمره مجاهلاً، ولما تصوَّر افتخار الثاني بالانتفاء إليه، وتعويله في المفاضلة عليه، ولكن لا يتصوَّر فرقٌ بين أن يقول: هذا أبي، ومنه نسي، وبين أن ينسب إلى الطين، الذي هو أصل الخلق أجمعين، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: "كُلُّكُمْ لَآدَمٌ، وَآدَمُ مِنَ التَّرَابِ"، وقال محمد بن الربيع الموصلي:

أَبُوهُمْ آدَمُ وَالْأُمُّ حَوَاءُ

الناسُ فِي صُورَةِ التَّشْبِيهِ أَكْفَاءُ

يفخرون به فالطين والماء
 على الهدى لمن استهداى أدلاً
 والجاهلون لأهل العلم أعداء
 فإن يكن لهم في أصلها شرفٌ
 ما الفضل إلا لأهل العلم إنهم
 وزن كل امرئ ما كان يحسنَه

فهذا كما ترى باب من المعاني التي تجمع فيها النظائر، وتحذر الأبيات الدالة عليها، فإنما تتلاقى وتتناظر، وتتشابه وتتشاكل، ومكانه من العقل ما ظهر لك واستبان ووضوح واستثار، وكذلك قوله:

وكل امرئ يولي الجميلَ محبَّه

صريحٌ معنى ليس للشعر في جوهره وذاته نصيب، وإنما له ما يُلبيسه من اللفظ، ويكسوه من العبارة، وكيفية التأدية من الاختصار والخلافة، والكشف أو ضدّه، وأصله قول النبي صلى الله عليه وسلم: "جُبِلتُ القلوبُ على حُبٍّ من أحسن إلينا"، بَلْ قول الله عز وجل: "ادفع بالتي هي أحسنٌ فإذا الذي يَبْتَكُ وَيَبْتَهُ عَدَاؤُه كَانَهُ وَلِيٌ حَمِيمٌ" [فصلت: 34]، وكذا قوله:

لا يسلم الشرفُ الرفيع من الأذى
 حتى يُراقَ على جوانبه الدَّم

معنى معقولٌ لم يزل العُقلاُ يقضون بصحّته، ويرى العارفون بالسياسة الأخذ بستّه، وبه جاءت أوامر الله سبحانه، وعليه حرّت الأحكام الشرعية والسنن النبوية، وبه استقام لأهل الدين دينهم، وانتفى عنهم أذى من يقتنهم ويضرّهم، إذ كان موضوع الجبلة على أن لا تخلي الدنيا من الطغاة الماردِين، والغواة المعاندين، الذين لا يَعُونَ الحكمة فتردعهم، ولا يتَصَورُونَ الرشدَ فيُكَفِّهم التَّصْحُّ وينعهم، ولا يُحسِّنُونَ بمناقص العَيْ وَالضلال، وما في الجَوْرِ والظلم من الضعف والخَيال، فيجدوا لذلك مَسَأَلَمٌ يجسِّهم على الأمر، ويقفُ بهم عند الزحر، بل كانوا كالبهائم والسَّباع، لا يوجّهُم إلَّا ما يَخْرُقُ الأبشَارَ من حَدَّ الحديد، وسَطَوَ البَاس الشديد، فلو لم تُطبع لأمثالهم السيف، ولم تُطلق فيهم الحتف، لما استقام دينٌ ولا دنيا، ولا نال أهلُ الشرف ما نالوه من الرتبة العليا، فلا يطيب الشرب من مَهْلٍ لم تُنْفَ عنه الأَذَاء، ولا تَقْرُّ الروح في بدنٍ لم تُدفع عنه الأدواء. وكذلك قوله:

إذا أنت أكرمتَ الكريمَ ملكتَه
 وَضَعْ النَّدَى في مَوْضِعِ السَّيفِ بِالْعَلَى مُضْرٌ كَوْضُعِ السَّيفِ في مَوْضِعِ النَّدَى

لِقْسَمِ التَّخْيِيلِيِّ

وأما القسم التخييلي، فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدقٌ، وإنَّ ما أثبتَه ثابتٌ وما نفاه منفيٌّ، وهو مفتَنٌ

المذاهب، كثير المسالك، لا يكاد يحصر إلاّ تقربياً، ولا يحاط به تقسيماً وتبوياً، ثم إنه يجيء طبقاتٍ ويأتي على درجات، فمنه ما يجيء مصنوعاً قد تلطف فيه، واستعين عليه بالرِّفق والخذق، حتى أعطي شيئاً من الحق، وغُشّي رَوْنقاً من الصدق، باحتاجِ ثُمَّحٍ، وفياسٍ ثُصْنٍ فيه وثُعْمَلٍ، ومثاله قول أبي تمام:

ا تُتَكْرِي عَطَلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنَى فَالسَّيْلُ حَرْبُ الْمَكَانِ الْعَالَى

فهذا قد خيَّل إلى السامع أن الكَرِيم إذا كان موصوفاً بالعلو، والرُّفعة في قدره، وكان الغنى كالغيث في حاجة الخلق إليه وعظم نفعه، وجب بالقياس أن يزيل عن الكَرِيم، زَلِيلَ السَّيْلِ عن الطُّودِ العظيم، ومعلوم أنه قياسُ تخيلٍ وإيهامٍ، لا تحصيلٍ وإحكامٍ، فالعلة في أن السَّيْل لا يستقر على الأمكنة العالية، أن الماء سَيَّال لا يثبت إلا إذا حصل في موضع له جوانب تدفعه عن الانصباب، وتنعمه عن الانسياب، وليس في الكَرِيمِ والمَالِ، شيءٌ من هذه الحال، وأقوى من هذا في أن يُظْنَ حَقّاً وصَدِقاً، وهو على التخييل قوله:

لَشِيبُ كُرْهٌ وَكُرْهٌ أَنْ يَفَارِقَنِي أَعْجَبُ بَشَيْءٍ عَلَى الْبَغْضَاءِ مَوْدُودٍ

هو من حيث الظاهر صدق وحقيقة، لأن الإنسان لا يعجبه أن يُدرِّكه الشَّيْبُ، فإذا هو أدركه كرهه أن يفارقه، فتراه لذلك يُنكره ويُتَكَرَّهُ على إرادته أن يدوم له، إلا أنك إذا رجعت إلى التَّحقيق، كانت الكراهةُ والبغضاء لاحقةً للشَّيْب على الحقيقة، فأما كونه مُرَادًا و مودودًا، فمتخَيلٌ فيه، وليس بالحق والصدق، بل المودود الحياة والبقاء، إلا أنه لما كانت العادة جاريةً بأنّ في زوال رؤية الإنسان للشَّيْب، زواله عن الدنيا وخروجه منها، وكان العيش فيها محببًا إلى النُّفوس، صارت محببته لما لا يُقْنَى له حتى يبقى الشَّيْب، كأنّها محببة للشَّيْب. من ذلك صنيعهم إذا أرادوا تفضيل شيء أو قصه، ومدحه أو ذمه، فتعلّقوا بعض ما يشارُكُ في أوصافِ ليست هي سبب الفضيلة والنقيصة، وظواهر أمورٍ لا تصحّ ما قصدوه من التهجين والتزيين على الحقيقة، كما تراه في باب الشَّيْب والشباب، كقول البختري:

بَيَاضُ الْبَازِيِّ أَصْدَقُ حَسَناً إِنْ تَأْمَلْتِ مِنْ سَوَادِ الْغَرَابِ

وليس إذا كان البياضُ في الباذِي آنقَ في العين وأخلق بالحسن من السواد في الغراب، وجب لذلك أن لا يُذَمَ الشَّيْبُ ولا تنفرُ منه طباع ذوي الألباب، لأنَّه ليس الذنب كله لتحول الصَّبغ وتبديل اللون، ولا أنت الغواي ما أنت من الصدّ والإعراض بحرّد البياض، فإنهن يرينه في قُبَاطِي مصر فيأنسن، وفي أنوار الرَّوْضِ وأوراق الترجس الغض فلا يعبسُن، فما أنكَنَ ابْيضاً شَعَرَ الفتى لنفس اللون وذاته، بل لذهب بـهجاته، وإدباره في حياته، وإنك لترى الصُّفْرةُ الحالصةُ في أوراق الأشجار المتاثرة عند الخريف وإقبال

الشتاء وهبوب الشَّمَال، فتكرهها وتُنفِرُ منها، وترها بعينها في إقبال الربيع في الزَّهْر المتفقّ، وفيما ينشئه ويُشَيِّه من الديباج المُؤْنَق، فتجد نفسك على خلاف تلك القضية، ومتلئ من الأرجحية، ذاك لأنك رأيت اللونَ حُيُّ النماءُ والزيادة، والحياةُ المستفادة، وحيث أبشرتُ أرواح الرياحين، وبشرت أنواع التحسين، ورأيتها في الوقت الآخر حين ولَّت السعود، واقشعرَ العود، وذهبت البشاشة والبشر، وجاء العبوس والعُسرُ. هذا ولو عدم الباري فضيلة أنه جارح، وأنه من عتيق الطير، لم تجد لبياضه الحسن الذي تراه، ولم يكن للمحتاج به على من يُنكر الشيب ويذمُّ ما تراه من الاستظهار، كما أنه لو لا ما يُهدى إليك المسك من رَيَاه التي تتطلع إليها الأرواح، وتهشُّ لها النفوس وترتاح، ولضاعفت حُجَّة المتعلق به في تفضيل الشَّباب، وكما لم تكن العلة في كراهة الشيب بياضه، ولم يكن هو الذي غَضَّ عنه الأبصار، ومنحه العيب والإنكار، كذلك لم يَحْسَن سواد الشَّعْر في العيون لكونه سواداً فقط، بل لأنك رأيت رُونق الشباب ونضارته، وبهجته وطلاؤه ورأيت بريقه وبصيصه يَعْدَانك الإقبال، وُيريانك الاقبال، ويُحضرانك الثقة بالبقاء، ويُعدان عنك الخوف من الغناء، وإنك لترى الرَّجُل وقد طَعَن في السن وشَعَرُه لم يَبِضَّ، وشيبه لم ينقض، ولكنه على ذاك قد عدم إبهاجه الذي كان، وعاد لا يزَينُ كما زان، وظهر فيه من الكمود والحمود، ما يُريَكَه غيرَ محمود. وهكذا قوله:

والصَّارِمُ المَصْقُولُ أَحْسَنُ حَالَةً يَوْمَ الْوَغَىٰ مِنْ صَارِمٍ لَمْ يُصْقَلَ

احتياجٌ على فضيلة الشيب، وأنه أحسن منظراً من جهة التعلق باللون، وإشارة إلى أن السواد كالصدأ على صفحة السيف، فكما أن السيف إذا صُقل وجُلِي وأزيل عنه الصَّدأ ونُقِيَ كان أبهى وأحسن، وأعجب إلى الرائي وفي عينه أزین، كذلك يجب أن يكون حُكْمُ الشَّعْر في انجلاء صداً السواد عنه، وظهور بياض الصَّقالِ فيه، وقد ترك أن يفكِّر فيما عدا ذلك من المعاني التي لها يُكَرِّه الشيب، ويناط به العيب. وعلى هذا موضوع الشعر والخطابة، أن يجعلوا اجتماعَ الشَّيَّئين في وصف علة لحكم يريدونه، وإن لم يكن كذلك في المعمول ومُقتضيات العقول، ولا يؤخذ الشاعر بأن يصحح كونَ ما جعله أصلاً وعلَّةً كما أدَّعَاه فيما يُبَرِّمُ أو ينقض من قضية، وأن يأتي على ما صَرَّه قاعدةً وأساساً بيَّنة عقلية، بل ثُسلَّم مقدمةً التي اعتمدتها بيَّنة، كتسليمنا أن عائب الشيب لم ينكر منه إلا لونه، وتناسينا سائر المعاني التي لها كُرْه، ومن أحجلها عيب، وكذلك قول البحترى:

كَلَفْتُمُونَا حُدُودَ مَنْطِقَكُمْ فِي الشِّعْرِ يَكْفِيٌّ عَنْ صِدْقِهِ كَذِبَهُ

أراد كلفتمونا أن نُجري مقاييس الشعر على حدود المنطق، ونأخذ نفوستنا فيه بالقول المحقّ، حتى لا

نَدْعَى إِلَّا مَا يَقُولُ عَلَيْهِ مِنْ الْعُقْلِ بِرَهَانٍ يَقْطَعُ بِهِ، وَيُلْجِئُ إِلَى مَوْجَهِهِ، وَلَا شَكٌ أَنَّهُ إِلَى هَذَا النَّحْوِ قَصَدَ، وَإِيَّاهُ عَمَدَ، إِذْ يَبْعُدُ أَنْ يَرِيدَ بِالْكَذْبِ إِعْطَاءَ الْمَدْوَحِ حَظًّا مِنَ الْفَضْلِ وَالسُّؤْدَدِ لِيُسَّرَ لَهُ، وَيُلْعَنُهُ بِالصَّفَةِ حَظًّا مِنَ التَّعْظِيمِ لِيُسَرَ لَهُ أَهْلَهُ، وَأَنْ يَجَاوِزَ بِهِ مِنَ الْإِكْثَارِ حَمَلًا، لَأَنَّ هَذَا الْكَذْبُ لَا يُبَيِّنُ بِالْحَجَجِ الْمُنْطَقِيَّةِ، وَالْقَوَانِينِ الْعُقْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا يَكْذِبُ فِيهِ الْقَائِلُ بِالرَّجُوعِ إِلَى حَالِ الْمَذْكُورِ وَاحْتِبَارِهِ فِيمَا وُصِّفَ بِهِ، وَالْكَشْفُ عَنْ قَدْرِهِ وَخَسْتَهُ، وَرَفْعَتِهِ أَوْ ضَعْتَهُ، وَمَعْرِفَةِ حَمَلِهِ وَمَرْتَبِهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ خَيْرُ الشِّعْرِ أَكَذِبُهُ، فَهَذَا مَرَادُهُ، لَأَنَّ الشِّعْرَ لَا يَكْتَسِبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ شِعْرٌ فَضْلًا وَنَقْصًا، وَانْخَطَاطًا وَارْتِفَاعًا، بَأَنْ يَنْحَلَ الْوَضِيعَ صَفَةً مِنَ الرَّفْعَةِ هُوَ مِنْهَا عَارٍ، أَوْ يَصْفُ الشَّرِيفَ بِنَقْصٍ وَعَارٍ، فَكَمْ جُوادُ بَنْجَلَهُ الشِّعْرُ وَبِخَيْلِ سَخَّاهٍ؛ وَشُحَاعٍ وَسَمِهِ بِالْجُنُونِ وَجِبَانٍ سَاوَى بِهِ الْلِّيَثَ؛ وَدَنِيًّا أَوْ طَاهَ قِيمَةَ الْعُيُوقِ، وَغَيِّرَ قُضِيَّ لِهِ بِالْفَهْمِ، وَطَائِشَ ادَّعَى لِهِ طَبِيعَةَ الْحُكْمِ، ثُمَّ لَمْ يُعْتَبِرْ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ نَفْسَهُ حَيْثُ تُتَنَقَّدُ دَنَانِيرُهُ وَتُنَشَّرُ دِيَابِيَّجَهُ، وَيُفْتَقَ مَسْكَهُ فِي ضُوْعَ أَرْيَجَهُ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ فِي مَعَارِضَةِ هَذَا الْقَوْلِ: خَيْرُ الشِّعْرِ أَصْدِقُهُ، كَمَا قَالَ:

بَيْتٌ يَقُولُ إِذَا أَنْشَدْتَهُ صَدَقاً

وَإِنَّ أَحْسَنَ بَيْتٍ أَنْتَ قَائِلُهُ

فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَرِادَ بِهِ أَنْ خَيْرُ الشِّعْرِ مَا دَلَّ عَلَى حِكْمَةِ يَقْبَلُهَا الْعُقْلُ، وَأَدَبٌ يَجِبُ بِهِ الْفَضْلُ، وَمَوْعِظَةٌ تُرْوِّضُ جَمَاجُ الْمَوْى وَتَبْعُثُ عَلَى التَّقْوَى، وَتُبَيِّنُ مَوْضِعَ الْقُبْحِ وَالْحُسْنَ فِي الْأَفْعَالِ، وَتَفْصِيلُ بَيْنِ الْمَحْمُودِ وَالْمَنْمُومِ مِنَ الْخَصَالِ، وَقَدْ يُنْحَى بِهَا نَحْوُ الصَّدْقِ فِي مَدْحِ الرِّجَالِ، كَمَا قِيلَ: كَانَ زَهِيرٌ لَا يَمْدُحُ الرِّجَلَ إِلَّا فِيهِ، وَالْأَوْلَ أَوْلَى، لِأَنَّمَا قَوْلَانِ يَتَعَارِضُانِ فِي اخْتِيَارِ نَوْعِيِ الشِّعْرِ. فَمَنْ قَالَ خَيْرُهُ أَصْدِقُهُ كَانَ تَرَكَ الْإِغْرَاقَ وَالْمَبَالَةَ وَالتَّجَوُّزَ إِلَى التَّحْقِيقِ وَالتَّصْحِيحِ، وَاعْتِمَادُ مَا يَجْرِي مِنَ الْعُقْلِ عَلَى أَصْلِ صَحِيحٍ، أَحَبَّ إِلَيْهِ وَآثَرَ عَنْهُ، إِذْ كَانَ ثُرَّهُ أَحْلَى، وَأَثَرَهُ أَبْقَى، وَفَائِدَتُهُ أَظْهَرَ، وَحَاصِلُهُ أَكْثَرُ، وَمَنْ قَالَ أَكَذِبُهُ، ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الصَّنْعَةَ إِنَّمَا تَمْدُدُ بِاعْهَا، وَتُنَشَّرُ شَعَاعُهَا، وَيَتَسَعُ مَيْدَانُهَا، وَتَتَفَرَّعُ أَفَانِيَّهَا، حَيْثُ يَعْتَدِمُ الْاتِّسَاعُ وَالتَّخْيِيلُ، وَيُدَعِّيُ الْحَقِيقَةَ فِيمَا أَصْلَهُ التَّقْرِيبُ وَالتَّخْيِيلُ وَحِيثُ يُقْصَدُ التَّلَاطِفُ وَالْتَّأْوِيلُ وَيَذَهَبُ بِالْقَوْلِ مَذَهَبُ الْمَبَالَةِ وَالْإِغْرَاقِ فِي الْمَدْحِ وَالْذَّمِّ وَالْوَصْفِ وَالنَّعْتِ وَالْفَخْرِ وَالْمَبَاهاَةِ وَسَائِرِ الْمَقَاصِدِ وَالْأَغْرَاضِ، وَهُنَاكَ يَجِدُ الشَّاعِرُ سَبِيلًا إِلَى أَنْ يُدْعِي وَيُزِيدَ، وَيُدِي في اخْتِرَاعِ الصُّورِ وَيُعِيدَ، وَيَصَادِفُ مُضطَرِّبًا كَيْفَ شَاءَ وَاسْعَاً، وَمَدَدًا مِنَ الْمَعَانِي مَتَابِعًا، وَيَكُونُ كَالمَغْرُوفُ مِنْ عِدًّا لَا يَنْقَطِعُ، وَالْمُسْتَخْرَجُ مِنْ مَعْدِنٍ لَا يَنْتَهِي. وَأَمَّا الْقَبِيلَ الْأَوَّلَ فَهُوَ فِيهِ كَالْمَصْوَرِ الْمُدَائِي قَيْدُهُ، وَالَّذِي لَا تَتَسَعُ كَيْفَ شَاءَ يَدُهُ وَأَيْدُهُ، ثُمَّ هُوَ فِي الْأَكْثَرِ يَسِّرُدُ عَلَى السَّامِعِينَ مَعَانِي مَعْرُوفَةً وَصُورًا مَشْهُورَةً، وَيَتَصَرَّفُ فِي أَصْوَلِهِ هِيَ وَإِنْ كَانَ شَرِيفَةً، فَإِنَّمَا كَالْجَوَاهِرَ تُحْفَظُ أَعْدَادُهَا، وَلَا يُرْجِحُهَا إِزْدِيَادُهَا، وَكَالْأَعْيَانِ الْجَامِدَةِ الَّتِي لَا تَنْسِي وَلَا تَزِيدُ، وَلَا تَرْبُحُ وَلَا تُنْفِدُ، وَكَالْحَسَنَاءِ الْعَقِيمَ، وَالشَّجَرَةِ الرَّائِقةِ لَا تُمْتَنَعُ بِجَنَاحِهِ كَرِيمٌ. هَذَا وَنَحْوُهُ يَكِنُ أَنْ يُتَعَلِّقُ بِهِ فِي نَصْرَةِ التَّخْيِيلِ

وتفضيله، والعقل بعد على تفضيل القبيل الأول وتقديمه وتفخيم قدره وتعظيمه، وما كان العقلُ ناصراً، والتحقيقُ شاهدَه، فهو العزيز جانبه، المنبع مَنَاكُبُه، وقد قيل الباطل مخصوص وإن قُضي له، والحقُ مُفلجٌ وإن قضي عليه، هذا ومن سلم أن المعاني المُعرِّفة في الصدق، المستخرجة من مَعْدَنِ الحقِّ، في حكم الجامد الذي لا يَتَّسِعُ، والمحصور الذي لا يَزِيدُ؛ وإن أردت أن تعرف بُطْلَان هذه الدعوى فانظر إلى قول أبي فراس:

مَرَأَيْهَا فَرَأَيْهَا أَصَابَـا

وَكَذَّا كَالسَّهَامِ إِذَا أَصَابَـتْ

أَلْسَتْ ترَاه عَقْلِيًّا عَرِيقًا فِي نَسْبَهِ، مَعْرَفًا بِقُوَّةِ سَبِيهِ، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ فَوَائِدِ أَبِي فَرَاسٍ الَّتِي هِيَ أَبُو عُذْرَاهَا، وَالسَّابِقُ إِلَى إِثَارَةِ سِرْهَا، وَاعْلَمُ أَنَّ الْإِسْتِعَارَةَ لَا تَدْخُلُ فِي قَبْلِ التَّحْسِيلِ، لِأَنَّ الْمُسْتَعِيرَ لَا يَقْصِدُ إِلَى إِثْبَاتِ مَعْنَى الْفَظْلَةِ الْمُسْتَعَارَةِ، وَإِنَّمَا يَعْمَدُ إِلَى إِثْبَاتِ شَبَهٍ هُنَاكَ، فَلَا يَكُونُ مَخْبُرٌ عَلَى خَلَافِ خَبَرِهِ، وَكَيْفَ يَعْرُضُ الشَّكُّ فِي أَنَّ لَا مَدْخُلَ لِلْإِسْتِعَارَةِ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي التَّتْرِيلِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى، كَقُولِهِ عَزْ وَجَلْ: "وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا" [مريم: 4]، ثُمَّ لَا شَبَهَةَ فِي أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى إِثْبَاتِ الْإِشْتِعَالِ ظَاهِرًا، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ إِثْبَاتِ شَبَهِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْمُؤْمِنُ مَرَأَةُ الْمُؤْمِنِ، لَيْسَ عَلَى إِثْبَاتِهِ مَرَأَةٌ مِّنْ حِيثِ الْجَسْمِ الصَّقِيلِ، لَكِنَّ مِنْ حِيثِ الشَّبَهِ الْمَعْقُولِ، وَهُوَ كَوْنُهَا سَبِيبًا لِلْعِلْمِ بِمَا لَوْلَاهَا لَمْ يَعْلَمْ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ طَرِيقُهُ الرَّؤْيَاةُ، وَلَا سَبِيلٌ إِلَى أَنْ يَرَى الإِنْسَانُ وَجْهَهُ إِلَّا بِالْمَرَأَةِ وَمَا جَرَى بِهَا مِنْ الْأَجْسَامِ الصَّقِيلَةِ، فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْمَرَأَةِ فِي صَفَةِ مَعْقُولَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَنْصَحُ أَخَاهُ وَيُرِيهِ الْحَسَنَ مِنَ الْقَبِيحِ، كَمَا تَرَى الْمَرَأَةُ النَّاظِرَ فِيهَا مَا يَكُونُ بِوْجْهِهِ مِنَ الْحَسَنِ وَخَلَافِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِيَاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدَّمَنَ"، مَعْلُومٌ أَنَّ لَيْسَ الْقَصْدُ إِثْبَاتٌ مَعْنَى ظَاهِرِ الْفَظْلَينِ، وَلَكِنَّ الشَّبَهَ الْحاَصِلَ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا، وَذَلِكُ حُسْنُ الظَّاهِرِ مَعَ خُبُثِ الْأَصْلِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا كَذَلِكَ، بَانَ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ لَكَ مَعَ لُرُومِ الصِّدْقِ، وَالثَّبُوتِ عَلَى مَحْضِ الْحَقِّ، الْمِيدَانُ الْفَسِيْحُ وَالْمَحَالُ الْوَاسِعُ، وَأَنَّ لَيْسَ الْأَمْرَ عَلَى مَا ظَنَّهُ نَاصِرُ الْإِغْرِيْقِ وَالْتَّحْسِيلِ الْخَارِجِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ عَلَى خَلَافِ الْمَخْبُرِ، مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَسَعُ الْمَقَالُ وَيَفْتَنُ، وَتَكْثُرُ مَوَارِدُ الصِّنْعَةِ وَيَغْزِرُ يُنْبُوِعُهَا، وَتَكْثُرُ أَغْصَانُهَا وَتَشَعَّبُ فَرْوَعُهَا، إِذَا بُسْطَ مِنْ عَنَانِ الدَّعْوَى، فَادْعُعِي مَا لَا يَصْحِحُ دَعْوَاهُ، وَأَثْبِتْ مَا يَنْفِيَهُ الْعَقْلُ وَيَأْبَاهُ. وَجَمِيلَةُ الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِي أَرِيدُهُ بِالْتَّحْسِيلِ هَا هَنَا، مَا يُبَثِّتُ فِيهِ الشَّاعِرُ أَمْرًا هُوَ غَيْرُ ثَابِتٍ أَصْلًا، وَيَدْعُعِي دَعْوَى لَا طَرِيقَ إِلَى تَحْصِيلِهَا، وَيَقُولُ قَوْلًا يَخْدُعُ فِيهِ نَفْسَهُ وَيُرِيهَا مَا لَا تَرَى، فَأَمَّا الْإِسْتِعَارَةُ فَإِنَّ سَبِيلَهَا سَبِيلُ الْكَلَامِ الْخَدْنُوفِ، فِي أَنَّكَ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَصْلِهِ، وَجَدْتَ قَائِلَهُ وَهُوَ يُبَثِّتُ أَمْرًا عَقْلِيًّا صَحِيْحًا، وَيَدْعُعِي دَعْوَى لَهَا سِنْخٌ فِي الْعَقْلِ، وَسَتَمِرُّ بِكَ ضَرُوبٌ مِنَ التَّحْسِيلِ هِيَ أَظْهَرُ أَمْرًا فِي الْبَعْدِ عَنِ الْحَقِيقَةِ، وَأَكْشَفُ وَجْهًا فِي أَنَّهُ خَدَاعٌ لِلْعَقْلِ، وَضَرَبَ مِنَ التَّزوِيقِ، فَتَرْدَادُ اسْتِبَانَةِ

للعرض بهذا الفصل، وأزيدُك حينـد إن شاء الله، كلاماً في الفرق بين ما يدخل في حيز قولهم خير الشعر أكذبه، وبين ما لا يدخل فيه مما يشاركه في أنه اتساع وتجوّز فاعرفه. وكيف دار الأمر فإنه لم يقولوا خير الشعر أكذبه، وهم يريدون كلاماً غفلاً ساذجاً يكذب فيه صاحبه ويُفْرِط، نحو أن يصف الحارس بأوصاف الخليفة، ويقول للبائس المسكين إنك أمير العرّاقين، ولكن ما فيه صنعة يتعمّل لها، وتدقيق في المعاني يحتاج معه إلى فطنة لطيفة وفهمٍ ثاقبٍ وغوصٍ شديد، والله الموافق للصواب، وأعود إلى ما كنت فيه من الفصل بين المعنى الحقيقي وغير الحقيقي. واعلم أن ما شأنه التخييل، أمره في عظم شحرته إذا تؤمّل نسبه، وعرفت شعوبه وشعّبه، على ما أشرت إليه قبيلُ، لا يكاد تجيء فيه قسمةً تستوعبه، وتفصيل يستغرقه، وإنما الطريق فيه أن يتبَع الشيء بعد الشيء ويجمع ما يحصره الاستقراء، فالذي بدأ به من دعوى أصلٍ وعلةٍ في حكمٍ من الأحكام، بما كذلك ما ثرَكت المضايق، وأخذ بالمساحة، ونظر إلى الظاهر، ولم ينقر عن السرائر، وهو النَّمطُ العَدْلُ والنُّمْرُقَةُ الْوُسْطَى، وهو شيءٌ تراه كثيراً بالأداب والحكم البريئة من الكذب، ومن الأمثلة فيه قول أبي تمام:

دِي الرَّزَّاِيَا إِلَى ذَوِي الْأَحْسَابِ
قَلَّ رَوْضُ الْوِهَادِ رَوْضُ الرَّوَابِيِّ

إِنَّ رَبِيبَ الزَّمَانِ يُحْسِنُ أَنْ يُهِ
فَلَهُذَا يَجْفُ بَعْدَ اخْضُرَارِ

وكذا قوله يذكر أن المدوح قد زاده، مع بعده عنه وغيته، في العطایا على الحاضرين عنده اللازمين
خدمته:

وَعَدْتُنَا عَنْ مِثْلِ ذَاكَ الْعَوَادِي

لَزِمُوا مَرْكَزَ النَّدَى وَذَرَاهُ

أَءِ أَدَنَى وَالْحَظُّ حَظُّ الْوِهَادِ

غَيْرَ أَنَّ الرَّبَّ إِلَى سَبَلِ الْأَنْوَ

لم يقصد من النبي هاهنا إلى العلو، ولكن إلى الدنو فقط، وكذلك لم يرد ذكر الوهاد الضعنة والتسلُّف والهبوط، كما أشار إليه في قوله "والسَّيْلُ حَرَبُ الْمَكَانِ الْعَالِيِّ" وإنما أراد أن الوهاد ليس لها قربُ الربي من فيض الأنواء، ثم إنها تتجاوزُ الربي التي هي دانية قريبة إليها، إلى الوهاد التي ليس لها ذلك القرب. ومن هذا النَّمط، في أنه تخيل شبيه بالحقيقة لاعتدال أمره، وأن ما تعلق به من العلة موجود على ظاهر ما أدعى، قوله:

إِنَّ السَّمَاءَ تُرْجَى حِينَ تَحْتَجِبُ

لَيْسَ الْحِجَابُ بِمُقْصِ عنك لي أَمْلَأُ

فاستثار السماء بالغيم هو سبب رجاء الغيث الذي يُعدُّ في مجرى العادة جوداً منها ونعمَّةً، صادرةً عنها، كما قال ابن المعتر:

ما تَرَى نِعْمَةُ السَّمَاءِ عَلَى الْأَرْضِ

وهذا نوع آخر، وهو دعواهم في الوصف هو خلقة في الشيء وطبيعة، أو واجب على الجملة، من حيث هو أن ذلك الوصف حصل له من المدوح ومنه استفاده، وأصل هذا التشبيه، ثم يتزايد فيبلغ هذا الحد، وله في عبارات منها قوله إن الشمس تستعير منه النور وتستفيد، أو تتعلم منه الإشراق وتكتسب منه الإضاءة، وألطاف ذلك أن قال: تسْرُقُ، وأن نورها مسروق من المدوح، وكذلك يقال المسْنُكُ يَسْرِقُ منْ عَرْفِهِ، وأن طيبه مُسْتَرَقٌ منه ومن أخلاقه، قال ابن بابك:

نَسِيمُكَ مَسْرُوقٌ وَوَصْفُكَ مُنْتَحَلٌ
أَلَا يَا رِيَاضَ الْحَزْنِ مِنْ أَبْرَقِ الْحِمَى
وَلَكَنْ لَهُ صِدْقُ الْهَوَى وَلَكَ الْمَلَى
حَكِيتِ أَبَا سَعْدٍ فَتَشْرُكِ نَشْرُهُ

ونوع آخر، وهو أن يدعى في الصفة الثانية للشيء أنه إنما كان لعلة يضعها الشاعر ويختلقها، إما لأمرٍ يرجع إلى تعظيم المدوح، أو تعظيم أمرٍ من الأمور، فمن الغريب في ذلك معنى بيت فارسيٍ ترجمته:

لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِدْدَ مُنْتَطِقٍ
لَوْلَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجُوزَاءِ خِدْمَتَهُ

فهذا ليس من جنس ما مضى، أعني ما أصله التشبيه، ثم أريد التناهي في المبالغة والإغراب ويدخل في هذا الفن قول المتنبي:

حَمَّتْ بِهِ فَصَبِيبُهَا الرَّحْضَاءُ
لَمْ يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا
خَرَجَ مَعَهَا إِلَى مَا لَا أَصْلَلَ لَهُ فِي التَّشْبِيهِ، فَهُوَ كَالْوَاقِعِ بَيْنِ الضَّرَّيْنِ، وَقَرِيبٌ مِّنْهُ فِي أَنْ أَصْلَلَ التَّشْبِيهِ ثُمَّ باعده بالصنعة في تشبيهه وخلع عنه صورته خلعاً، قوله:

كَسَاهَا دَفْنُهُمْ فِي التُّرْبِ طَيْباً
وَمَا رِيحُ الرِّيَاضِ لَهَا وَلَكَنْ

ومن لطيف هذا النوع قول أبي العباس الضبي:

قِ وَإِنْ سَكَنْتَ إِلَى الْعِنَاقِ
لَا تَرْكَنْ إِلَى الْفَرَا^أ
تَصْفَرُّ مِنْ فَرَقِ الْفِرَاقِ
فَالشَّمْسُ عِنْدَ غَرْبِهَا

ادعى لتعظيم شأن الفراق أن ما يرى من الصفرة في الشمس حين يرق نورها بدتها من الأرض، إنما هو لأنما ثفارق الأفق الذي كانت فيه، أو الناس الذين طلعت عليهم وأنسأتهم بهم وأنسوا بها وسرّتهم رُؤيّتها، ونوع منه قول الآخر:

وَلَا تَبْكِي وَقَدْ قَطَعَ الْحَبِيبُ
قَضَيْبُ الْكَرْمِ نَقْطَعَهُ فِيَبْكِي

وهو منسوب إلى إنشاد الشبلي، ويقال أيضاً أن أبي العباس أخذ معناه في بيته من قول بعض الصوفية وقيل له: لم تصفرُ الشمس عند الغروب؛ فقال من حَذَرِ الفراق، ومن لطيف هذا الجنس قول الصُّولي:

الرِّيحُ تَحْسُنِي عَلَىٰ
لَمَّا هَمَمْتُ بِقُبْلَةٍ
كِ وَلَمْ أَخْلَهَا فِي الْعِدَا
رَدَّتْ عَلَى الْوَجْهِ الرَّدَا

وذلك أن الريح إذا كان وجهها نحو الوجه، فواجِب في طباعها أن ترَدَ الرداء عليه، وأن تُلْفَ من طرفيه، وقد ادعى أن ذلك منها حسدٌ لها وغَيْرَةٌ على المحبوبة، وهي من أجل ما في نفسها تحول بينه وبين أن ينال من وجهها. وفي هذه الطريقة قوله:

وَحَارَبَنِي فِيهِ رَبِّ الزَّمَانِ
كَانَ الزَّمَانَ لَهُ عَاشُقُّ

إلا أنه لم يضع علةً ومعلولاً من طريق النص على شيء، بل أثبت محاربةً من الزمان في معنى الحبيب، ثم جعل دليلاً على علتتها جوازً أن يكون شريكًا له في عشقه، وإذا حققنا لم يجب لأجل أن جَعَلَ العشق علةً للمحاربة، وجَمَعَ بين الزمان والريح، في ادعاء العداوة لَهُما أن يتاسب البستان من طريق الخصوص والتفصيل. وذاك أن الكلام في وضع الشاعر للأمر الواجب علةً غير معقولٍ كونها علةً لذلك الأمر، وكون العشق علةً للمعاداة في المحبوب معقولٍ معروفٍ غير بِدْعٍ ولا مُنْكَرٍ، فإذا بدأ فادعى أن الزمان يعاديه ويحاربه فيه، فقد أعطاك أن ذلك مثل هذه العلة وليس إذا ردَّت الريح الرداء، فقد وَجَبَ أن يكون ذلك لعنة الحسد أو لغيرها، لأن رَدَ الرداء شأنها، فاعرفه، فإن من شأن حكم المُحَصَّل أن لا ينظر في تلاقي المعاني وتناظرها إلى جُملَ الأمور، وإلى الإطلاق والعموم، بل ينبغي أن يدققَ النظر في ذلك، ويراعي التناصف من طريق الخصوص والتفاصيل، فأنت في نحو بيت ابن وهيب تدعى صفةً غير ثابتة، وهي إذا ثبتت اقتضت مثل العلة التي ذكرها، وفي نحو بيت الريح، تذكر صفةً غير ثابتة حاصلةً على الحقيقة، ثم تدعى لها علة من عند نفسك وضعاً واحتراعاً، فافهمه، وهكذا قول المتنبي:

مَلَامِي النَّوَى فِي ظُلْمِهَا غَايَةُ الظُّلْمِ
فَلَوْلَمْ تَغَرَّ لَمْ تَرُوْ عَنِ الْقِاءِكُمْ
لَعَلَّ بَهَا مِثْلَ الَّذِي بِي مِنِ السُّقُمِ
وَلَوْلَمْ تُرِدْكُمْ لَمْ تَكُنْ فِيْكُمْ خَصْمِي

الدعوى في إثبات الخصومة، وجعل النوى كالشيء الذي يعقل ويميز ويريد ويختار، وحديثُ الغيرة والمشاركة في هوى الحبيب، يثبتُ بثبوت ذلك من غير أن يفتقر منك إلى وضعٍ واحتراعٍ. وما يلحق بالفنِ الذي بدأ به قوله:

بِنَفْسِيِّيَ ما يُشْكُوُهُ مَنْ رَاحَ طَرْفَهُ
أَرَاقَتْ دَمِيَ عَمْدَأَ مَحَاسِنُ وَجْهِهِ
وَنَرْجِسُهُ مِمَّا دَهَى حُسْنَهُ وَرَدَّ
فَأَضْنَحَّ وَفِي عَيْنَيْهِ آثَارُهُ تَبَدُّلُ

لأنه قد أتى لحمرة العين وهي عارض يعرض لها من حيث هي عينٌ بعلةٍ يعلم أنها مختربة موضوعة، فليس ثم إراقة دم، وأصل هذا قول ابن المعتز:

من كثرةِ القتل نالها الوصبُ
والدمُ في النصل شاهد عَجَبُ
قالوا اشتكتْ عينه فقلتْ لَهُمْ
حُمرتها من دماءِ مَن قاتلتْ

وبين هذا الجنس وبين نحو الريح تحسدي، فرق، وذلك أن لك هناك فعلاً هو ثابت واجب في الريح، وهو رد الرداء على الوجه، ثم أحببت أن تطرف، فادعيت لذلك الفعل علةً من عند نفسك، وأما هنا فنظرت إلى صفة موجودة، فتأولت فيها أنها صارت إلى العين من غيرها، وليس هي التي من شأنها أن تكون في العين، فليس معك هنا إلا معنى واحد، وأما هناك فمعك معنيان: أحدُهما موجودٌ معلومُ، والآخر مدعىٌ موهومٌ فاعرفه. وما يشبه هذا الفن الذي هو تأوّلٌ في الصفة فقط، من غير أن يكون معلولاً وعلةً، ما تراه من تأوّلهم في الأمراض والحميات أنها ليست بأمراض، ولكنها فطنٌ ثاقبة وأذهانٌ متوقّدة وعزّمات، كقوله:

ألا إنَّها تلك العُزُوم التَّوَاقِبُ
وحوشِيتَ أَن تَضْرَى بِجَسْمِك عَلَةً

وقال ابن بابك:

سوَى فَرْط التَّوْقُدِ وَالذَّكَاءِ
فترتَ وَمَا وَجَدْتَ أَبَا الْعَلَاءِ

ولكشاجم، يقوله في علي بن سليمان الأخفش:

أَنَّهَا مِنْ فَضْلِ بَرْدِيِ الْعَصَبِ
وَالْمِزَاجِ الْمُفْرَطِ الْحَرَّ التَّهَبُ
ولقد أخطأ قوم زعموا
هُوَ ذَاكَ الْذَّهَنُ أَذْكَى نَارَهُ

ولا يكون قول المتني:

وَمَنَازِلُ الْحَمَىِ الْجُسُومُ فَقْلُ لَنَا
أَعْجَبَتَهَا شَرَفًا فَطَالَ وَقْفُهَا

من هذا في شيء، بأكثر من أن كلا القولين في ذكر الحمى، وفي تطبيب النفس عنها، فهو اشتراك في العرض والجنس، فأما في عمود المعنى وصورته الخاصة فلا، لأن المتني لم يذكر أنه ما يجده المدوح حمى كما أنكره الآخر، ولكنه كأنه سأل نفسه كيف اجترأت الحمى على المدوح، مع جلالته وهيبته، أم كيف جاز أن يقصد شيء إلى أذاه مع كرمه وبنبله، وأن المحبة من النفوس مقصورة عليه؟ فتحمّل لذلك جواباً، ووضع للحُمَى فيما فعلته من الأذى عذرًا، وهو تصريحٌ ما اقتصر فيه على التعجب في قوله:

وَهُلْ تَرَقَى إِلَى الْفَلَكِ الْخَطُوبُ
فَقُرْبٌ أَقْلَّهَا مِنْهُ عَجِيبٌ

أَيْرِي مَا أَرَابَكَ مَنْ يُرِيبُ
وَجَسْمُكَ فَوْقَ هِمَةٍ كُلُّ دَاءٍ

إلا أن ذلك الإيهام أحسن من هذا البيان، وذلك التعجب موقوفاً غير محاب، أولى بالإعجاب، وليس كل زيادة نفع، وكل استقصاء يملح. ومن واضح هذا النوع وجده قول ابن المعتر:

وَصَغَتْ ضَمَائِرُهَا إِلَى الْغَدْرِ
هَذَا غُبَارٌ وَقَائِعُ الدَّهْرِ

صَدَّتْ شُرَيْرُ وَأَرْمَعَتْ هَجْرِي
قَالَتْ كَبِيرَتْ وَشِبَتْ قَلَتْ لَهَا

ألا تراه أنكر أن يكون الذي بدا به شيئاً، ورأى الاعتصام بالجحد أخصر طريقاً إلى نفي العيب وقطع الخصومة، ولم يسلك الطريقة العامية فيثبت المشيب، ثم يمنع العائب أن يعي، ويُرِيهُ الخطأ في عييه به، ويُلْزِمه المناقضية في مذهبها، كنحو ما مضى، يعني كقول البحترى: وبياض البازى. وهكذا إذا تأولوا في الشيب أنه ليس بايضاض الشعر الكائن في مجرى العادة وموضوع الخلقة، ولكنه ثور العقل والأدب قد انتشر، وبيان وجده وظاهر، كقول الطائي الكبير:

فَإِنْ ذَاكَ ابْتِسَامُ الرَّأْيِ وَالْأَدْبِ

وَلَا يُرَوِّعَكَ إِيمَاضُ الْقَاتِيرِ بِهِ

وينبغي أن تعلم أن باب التشبيهات قد حظى من هذه الطريقة بضرب من السحر، لا تأتي الصفة على غرايته، ولا يبلغ البيان كنه ما ناله من اللطف والظرف، فإنه قد بلغ حدّاً يردد لمعرفة في طباع الغزل، ويُلْهِي الشكلان من الشكل، ويُنْفِثُ في عقد الوحشة، وينشد ما ضل عنك من المسرة، ويشهد للشعر بما يُطيل لسانه في الفخر، ويُبين جملة ما للبيان من القدرة والقدرة، فمن ذلك قول ابن الرومي:

خَجَلًا تُورِدُهَا عَلَيْهِ شَاهِدُ
إِلَّا وَنَاحِلَةُ الْفَضْيَلَةِ عَانِدُ
آبٍ وَحَادَ عَنِ الْطَّرِيقَةِ حَائِدُ
زَهَرَ الْرِّيَاضِ وَأَنَّ هَذَا طَارِدُ
بَتَسْلِبِ الدُّنْيَا وَهَذَا وَاعِدُ
وَعَلَى الْمُدَامَةِ وَالسَّمَاعِ مُسَاعِدُ
أَبْدَا فِإِنَكَ لَا مَحَالَةَ وَاجِدُ
مَا فِي الْمَلاَحِ لَهُ سَمِيُّ وَاحِدُ
بِحَيَا السَّحَابِ كَمَا يُرِبِّي الْوَالِدُ

خَجِلَتْ خُودُ الْوَرْدِ مِنْ تَقْضِيلِهِ
لَمْ يَخْجُلِ الْوَرْدُ الْمُورَدُ لَوْنُهُ
لِلنَّرْجِسِ الْفَضْلُ الْمُبَيِّنُ وَإِنْ أَبِي
فَصْلُ الْقَضِيَةِ أَنَّ هَذَا قَائِدُ
شَتَّانَ بَيْنَ اثْتَيْنِ هَذَا مُؤْدِعُ
يَنْهَى النَّدِيمَ عَنِ الْقَبِيحِ بِلَحْظِهِ
اَطْلَبْ بِعَقْوَكَ فِي الْمَلَاحِ سَمِيَّهُ
وَالْوَرَدُ إِنْ فَكَرْتَ فَرِدٌ فِي اسْمِهِ
هَذِي النَّجُومُ هِيَ الَّتِي رَبَّتْهُمَا

شَبَّهَا بِوَالدِهِ فَذَاكَ الْمَاجِدُ
وَرِئَاسَةً لَوْلَا الْقِيَاسُ الْفَاسِدُ

فَانظُرْ إِلَى الْأَخْوَيْنِ مَنْ أَدْنَا هُمَا
أَيْنَ الْخَدُودُ مِنْ الْعَيْنِ نَفَاسَةً

وترتب الصنعة في هذه القطعة، أنه عمل أولاً على قلب طرف التشبيه، كما مضى في فصل التشبيهات، فشبّه حمرة الورد بحمرة الخجل، ثم تناسى ذلك وخدع عنه نفسه، وحملها على أن تعتقد أنه خجل على الحقيقة، ثم لما اطمأن ذلك في قلبه واستحكمت صورته، طلب لذلك الخجل علة، فجعل عليه أن فضّل على النرجس، ووضع في منزلة ليس يرى نفسه أهلاً لها، فصار يتّشّور من ذلك، ويتحوّف عيب العائب، وغميزة المستهزئ، ويجد ما يجد من مدح مدحه يظهر الكذب فيها ويفترط، حتى تصير كالماء من قصد بها، ثم زادته الفطنة الشاقبة والطبع المشرّ في سحر البيان، ما رأيت من وضع حجاج في شأن النرجس، وجهه استحقاقه الفضل على الورد، فجاء بحسن وإحسان لا تكاد تجد مثله إلا له. وما هو خلائق أن يوضع في منزلة هذه القطع، ويلحق بها في لطف الصنعة، قول أبي هلال العسكري:

حُسْنًا فَسَلُوا مِنْ قَفَاهُ لسانَهُ
فَلَشَدَّمَا رَفِعَ الْبَنَفْسَاجُ شَانَهُ

زَعَمَ الْبَنَفْسَاجُ أَنَّهُ كَعَذَارِهِ
لَمْ يَظْلِمُوا فِي الْحُكْمِ إِذْ مَتَّلُوا بِهِ

وقد اتفق للمتأخرین من الحدثین في هذا الفن نکت ولطائف، وبذاع وظرائف، لا يستکثر لها الكثیر من الشّاء، ولا يضيق مكانها من الفضل عن سعّة الإطّراء، فمن ذلك قول ابن نباتة في صفة الفرس:

وَتَطَلُّعُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ التُّرْيَا
وَيَطْوُي خَفَهَ الْأَفْلَاكَ طَيَا
تَشَبَّثَ بِالْقَوَائِمِ وَالْمُحَيَا

وَأَدْهُمُ يَسْتَمِدُ اللَّيلَ مِنْهُ
سَرَى خَلْفَ الصَّبَاحِ يَطِيرَ مَشِياً
فَلَمَّا خَافَ وَشَكَّ الْفَوْتُ مِنْهُ

فَاقْتَصَّ مِنْهُ وَخَاضَ فِي أَحْشَائِهِ

وَأَحْسَنَ مِنْ هَذَا وَأَحْكَمَ صَنْعَةً قَوْلُهُ فِي قَطْعَةِ أُخْرَى:

فَكَانَمَا لَطَمَ الصَّبَاحُ جَبِينَهُ

وَأَوْلَى الْقَطْعَةِ:

هَادِيهِ يَعْقِدُ أَرْضَهِ بِسَمَائِهِ
رُمَاحٌ سَبَبَبُ الْعُرْفِ عَقْدُ لِوَائِهِ
مَاءُ الدَّيَاجِي قَطْرَةً مِنْ مَائِهِ
فَاقْتَصَّ مِنْهُ وَخَاضَ فِي أَحْشَائِهِ

دَجَاءَنَا الطَّرْفُ الْذِي أَهْدَيْتَهُ
وَلِإِيَّاهُ وَلَيْتَنَا فَبَعَثْتَهُ
خَتَالٌ مِنْهُ عَلَى أَغْرَى مَحْجَلٍ
كَانَمَا لَطَمَ الصَّبَاحُ جَبِينَهُ

مُتبرقاً وَالْحُسْنُ مِنْ أَكْفَائِهِ
لَوْ كَانَ لِلنَّيْرَانِ بَعْضُ ذَكَائِهِ
إِلَّا إِذَا كَفَكَتْ مِنْ غُلُوَائِهِ
حَتَّى يَكُونَ الْطَّرْفُ مِنْ أُسْرَائِهِ

وَمَا لَهُ فِي التَّفْضِيلِ الْفَضْلُ الظَّاهِرُ لِحَسْنِ الْإِبْدَاعِ، مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ التَّكْلِيفِ، قَوْلُهُ:

صَحَافٌ تِبْرٌ قَدْ سُبِّكَنْ جَداً لَا
وَقَدْ أَبْسَطُهُنَّ الرِّيَاحُ سَلَاسِلاً
وَإِنَّمَا سَاعَدَهُ التَّوْفِيقُ، مِنْ حِيثُ وُطِئَ لَهُ مِنْ قَبْلِ الطَّرِيقِ، فَسَبَقَ الْعُرْفَ بِتَشْبِيهِ الْحُبُكَ عَلَى صَفَحَاتِ
الْعُدْرَانِ بِحَلْقِ الدَّرُوعِ، فَتَدْرَجَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ جَعَلَهُمْ سَلَاسِلَ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ الْمُعْتَزِ فِي قَوْلِهِ:

لِتُرْضِعَ أَوْلَادَ الرِّيَاحِينِ وَالْزَّهْرِ
وَأَنْهَارِ مَاءِ كَالسَّلَاسِلِ فُجِّرَتْ

ثُمَّ أَتَمَ الْحِدْقَ بِأَنَّ جَعَلَ لِلْمَاءِ صَفَةَ تَقْتُضِيَ أَنْ يُسْلِسَلَ، وَقَرُبَ مَا يَحْذُ مَا حَوَلَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ شَدَّةَ الْحَرْكَةِ
وَفَرَطَ سَرْعَتِهَا مِنْ صَفَاتِ الْجَنُونِ، كَمَا أَنَّ التَّنْمَهُلَ فِيهَا وَالتَّأْنَيَ مِنْ أَوْصَافِ الْعُقْلِ، وَمِنْ هَذَا الْجِنْسِ قَوْلُ
ابْنِ الْمُعْتَزِ فِي السِّيفِ، فِي أَبْيَاتٍ قَالَهَا فِي الْمَوْفَقِ، وَهِيَ:

تُقْطِعُ السِّيفَ إِذَا مَا وَرَدَ
حَتَّى إِذَا مَا غَابَ فِيهِ جَمَدَ
حَسِبَتْهُ مِنْ خَوْفِهِ يَرْتَعِدُ

وَفَارِسٌ أَغْمَدَ فِي جَنَّةِ
كَانَهَا مَاءٌ عَلَيْهِ جَرَى
فِي كَفَهِ عَضْبٌ إِذَا هَزَّهُ

فَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَخْتَرِعَ لَهَّزَّةِ السِّيفِ عَلَّةً، فَجَعَلَهُمْ رِعْدَةً تَنَالُهُ مِنْ خَوْفِ الْمَدْوَحِ وَهَيْبَتِهِ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ
بَابِكَ نَظَرًا إِلَى هَذَا الْبَيْتِ وَعَلَقَ مِنْهُ الرِّعْدَةُ فِي قَوْلِهِ:

وَأَوْهَى الزَّمَانُ قُوَّى مُنْتَيِ
وَلَا أَرْعِدَ الرَّمْحُ مِنْ قِرَّةِ

فَإِنْ عَجَمْتَنِي نِيُوبُ الْخَطُوبِ
فَمَا اضْطَرَبَ السِّيفُ مِنْ خِيفَةِ

إِلَّا أَنَّهُ ذَهَبَ بِهَا فِي أَسْلَوبٍ آخَرِ، وَقَصَدَ إِلَى أَنْ يَقُولَ إِنَّ كَوْنَ حَرَكَاتِ الرَّمْحِ فِي ظَاهِرِ حَرَكَةِ الْمَرْتَدِ، لَا
يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ آفَةِ وَعَارِضٍ، وَكَأَنَّهُ عَكْسُ الْقَضِيَّةِ فَأَبَيَ أَنْ تَكُونَ صَفَةُ الْمَرْتَدِ فِي الرَّمْحِ لِلْعَلَلِ
الَّتِي مُلْشِلَهَا تَكُونُ فِي الْحَيْوَانِ. وَأَمَّا ابْنُ الْمُعْتَزِ فَحَقَّ كَوْنُهَا فِي السِّيفِ عَلَى حَقِيقَةِ الْعَلَّةِ الَّتِي هَا تَكُونُ فِي
الْحَيْوَانِ فَاعْرَفُهُ. وَقَدْ أَعْدَادَ هَذَا الْأَرْتَعَادَ عَلَى الْجَمْلَةِ الَّتِي وَصَفَتْ لَكُ، فَقَالَ:

فَقَلَتُ وَالشَّكُّ عُدُوُّ الْيَقِينِ

قَالُوا طَوَاهُ حُزْنُهُ فَانْحَنَى

ما هَيْفُ النَّرْجِسِ مِنْ صَبْوَةٍ

وَلَا ارْتَعَادُ السَّيْفِ مِنْ قِرَّةٍ

وَمَا حُقُّهُ أَنْ يَكُونَ طَرَازًا فِي هَذَا النَّوْعِ قَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ:

يَتَعَثَّرُنَ فِي النُّحُورِ وَفِي الْأَوْ

جَعْلُ فِعْلَ الطَّاعُونِ بِالرَّمَاحِ تَعَثُّرًا مِنْهَا، كَمَا جَعْلَ ابْنَ الْمُعْتَزَّ تَحْرِيكَهُ لِلسَّيْفِ وَهَذِهِ لِهِ ارْتَعَادًا، ثُمَّ طَلَبَ لِلتَّعَثُّرِ عِلْلَةً، كَمَا طَلَبَ هُوَ لِلارْتَعَادِ فَاعْرَفَهُ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ عُلْبَةَ:

وَكَانَ السَّمَاءَ صَاهَرَتِ الْأَرْ

وَقَوْلُ أَبِي قَامِ:

كَانَ السَّحَابُ الْغُرُّ غَيْبَنَ تَحْتَهَا

وَقَوْلُ السَّرِّيِّ يَصِفُ الْمَحَلَّاَلَ:

جَاءَكَ شَهْرُ السُّرُورِ شَوَّالُ

ثُمَّ قَالَ:

فُضَّلَّ عَنِ الصَّائِمِينَ فَاخْتَالُوا

كَانَهُ قَيْدٌ فِضَّةٌ حَرَجٌ

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هُؤُلَاءِ قَدْ خَدَعَ نَفْسَهُ عَنِ التَّشْبِيهِ وَغَالَطَهَا، وَأَوْهَمَ أَنَّ الَّذِي جَرِيَ الْعُرْفُ بِأَنَّ يُؤْخَذُ مِنْهُ
الشَّبَّهِ قَدْ حَضَرَ وَحَصَلَ بِحُضُورِهِمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى دُعَوَى حُصُولِهِ حَتَّى نَصَبَ لَهُ عِلْلَةً، وَأَقامَ
عَلَيْهِ شَاهِدًا، فَأَثَبَتَ عُلْبَةُ زَفَافًا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَجَعَلَ أَبُو قَامِ لِلسَّحَابِ حَبِيبًا قَدْ غَيْبَ فِي التَّرَابِ،
وَادَّعَ السَّرِّيُّ أَنَّ الصَّائِمِينَ كَانُوا فِي قَيْدٍ، وَأَنَّهُ كَانَ حَرَجًا، فَلِمَا فَضَّلَّ عَنْهُمْ انْكَسَرَ بِنَصْفَيِنِ، أَوْ اتَّسَعَ
فَصَارَ عَلَى شَكْلِ الْمَحَلَّ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ بَيْتِ السَّرِّيِّ وَبَيْتِ الطَّائِبِيِّينَ، أَنَّ تَشْبِيهَ الثَّلْجِ بِالْكَافُورِ مُعْتَادٌ عَامِيًّا
جَارٍ عَلَى الْأَسْنُنِ، وَجَعَلَ الْقَطْرُ الَّذِي يَتَلَقَّبُ مِنَ السَّحَابِ دَمْوَعًا، وَوَصَفَ السَّحَابَ وَالسَّمَاءَ بِأَنَّهَا تَبْكِي،
كَذَلِكَ، فَأَمَّا تَشْبِيهُ الْمَحَلَّ بِالْقَيْدِ فَغَيْرُ مُعْتَادٍ نَفْسَهُ إِلَّا أَنَّ نَظِيرَهُ مُعْتَادٌ، وَمَعْنَاهُ مِنْ حِيثِ الصُّورَةِ مُوْجَدٌ،
وَأَعْنَى بِالنَّظِيرِ مَا مُضِى مِنْ تَشْبِيهِ الْمَحَلَّ بِالسُّوَارِ الْمُنْفَصِمِ، كَمَا قَالَ:

حَاكِيًّا نِصْفَ سِوارٍ

وَكَمَا قَالَ السَّرِّيُّ نَفْسَهُ:

عَلَى لَبَاتِ زَرَقاءِ اللِّبَاسِ

وَلَاحَ لَنَا الْهَلَالُ كَشْطَرُ طَوْقٍ

إلا أنه ساذجٌ لا تعيل فيه يجب من أحله أن يكون سواراً أو طوقاً، فاعرفه، ورأيت بعضهم ذكرَ بيت السري الذي هو: "كأنه قيد فضة حرج" مع أبيات شعر جمعه إليها، أنسد قطعة ابن الحاج:

قد مات ضيفاه جميعا
ف لديك مشترفاً رفيعا
وقت المساء له طلوعا

يا صاحبَ الْبَيْتِ الَّذِي
مَالِي أَرَى فَلَّاكَ الرَّغْيِ
كَالْبَدْرِ لَا نَرْجُو إِلَى

ثم قال إنه شبه الرغيف بالبدر، لعلتين إحداهما الاستداره، والثانى طلوعه مساءً، قال وخير التشبيه ما جمع معنین، كقول ابن الرمي:

ن وفي بُعد المَنَالِ
خرة بالماءِ الزُّلَالِ

يا شبيه البدر في الحُسِ
جُدْ فَقْد تتفجرُ الصَّ

وحنينَ وَالْهَمَةِ كَقَوْسِ النَّازِعِ

ورحمتَ أطْفَالًا كأَفْرَاخِ الْقَطَا

وأنشد أيضاً لإبراهيم بن المهدى:

ثم قال ومثله قولُ السري: "كأنه قيد فضة حرج" وهو لا يشبه ما ذكره، إلا أن يذهب إلى حديث أنه أفاد شكلَ الهاля بالقيد المفضوض، ولوئه بالفضة، فأماماً إن قصد النكتة التي هي موضع الإغراب، فلا يستقيم الجمع بينه وبين ما أنسد، لأن شيئاً من تلك الأبيات لا يتضمنُ تعليلاً، وليس فيها أكثر من ضم شبيه إلى شبه، كالحنين والانخاء من القوس، والاستداره والطلوع مساءً من البدر، وليس أحد المعينين بعلة للآخر، كيف؟ ولا حاجة بواحد من الشهرين المذكورين إلى تصحيح غيره له. وما هو نظيرُ لبيت السري وعلى طريقة قول ابن المعتز:

حِ اللَّيلُ مِنْ خَوْفِهِ قَدْ هَرَبْ

سَقَانِي وَقَدْ سُلَّ سَيْفُ الصَّبا

لم يقنع هاهنا بالتشبيه الظاهر والقول المرسل، كما اقتصر في قوله:

كما بدا المُنْصَلُ مِنْ قِرَابِ

حَتَّى بَدَا الصَّبَاحُ مِنْ نَقَابِ

وقوله:

وَأَتَى بِيَاضَ الصُّبْحِ كَالسَّيْفِ الصَّدِي

أَمَا الظَّلَامُ فِيْنَ رَقَّ قَمِيشَهُ

ولكنه أحب أن يتحقق دعواه أن هناك سيفاً مسؤولاً، ويجعل نفسه كأنها لا تعلم أن هاهنا تشبيهاً، وأن القصد إلى لونِ البياضِ في الشكل المستطيل، فتوصل إلى ذلك بأن جعل الظلام كالعدو المهزوم الذي سُلِّ

السَّيْفِ فِي قَفَاهُ، فَهُوَ يَهْرُبُ مُخَافَةً أَنْ يُضْرِبَ بِهِ، وَمِثْلُ هَذَا فِي أَنْ جَعَلَ اللَّيلَ يَخْافُ الصَّبَحَ، لَا فِي الصُّنْعَةِ
الَّتِي أَنَا فِي سِيَاقِهَا، قَوْلُهُ:

كَمِينٌ وَقَلْبُ اللَّيلِ مِنْهُ عَلَى حَذَرٍ

سَبَقَنَا إِلَيْهَا الصَّبَحُ وَهُوَ مُقْنَعٌ

وَقَدْ أَخَذَ الْخَالِدِيُّ بَيْتَهُ الْأَوَّلَ أَخْدَانًا، فَقَالَ:

وَاللَّيلُ قَدْ هَمَّ مِنْهُ بِالْهَرَبِ

وَالصَّبَحُ قَدْ جُرِدَتْ صَوَارِمُهُ

وَهَذِهِ قِطْعَةُ لَابْنِ الْمَعْتَزِ، بَيْتٌ مِنْهَا هُوَ الْمَقْصُودُ:

مِثْلُ الْبَغَيِّ تَبَرَّجَتْ لِزُنْدَاهِ

وَانْظُرْ إِلَى دُنْيَا رِبِيعِ أَقْبَلَتْ

وَتَلَبَّسَتْ وَتَعَطَّرَتْ بِنَبَاتِ

جَاءَنَّكَ زَائِرَةُ كَعَامِ أَوَّلِ

نَطَقَتْ صُنُوفُ طُبُورِهَا بِلُغَاتِ

وَإِذَا تَرَرَى الصَّبَحُ مِنْ كَافُورِهِ

فَذَيَّتْ وَآذَنَ حَيَّهَا بِمَمَاتِ

وَالْوَرْدُ يَضْحُكُ مِنْ نَوَاطِرِ نَرْجِسِ

هَذَا الْبَيْتُ الْأَخِيرُ هُوَ الْمَرَادُ، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّحَكَ فِي الْوَرْدِ وَكُلُّ رِيحَانٍ وَنُورٍ يَنْفَتَحُ، مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ، وَقَدْ
عَلَّمَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَجَعَلَ الْوَرْدَ كَأَنَّهُ يَعْقُلُ وَيَمْيِيزُ، فَهُوَ يَشْمَسُتُ بِالنَّرْجِسِ لَأَنَّ قَضَاءَ مُدْتَهُ وَإِدْبَارُ دَوْلَتِهِ،

وَبُدُّوُّ أَمَارَاتِ الْفَنَاءِ فِيهِ، وَأَعْادَ هَذَا الضَّحَكَ مِنْ الْوَرْدِ فَقَالَ:

وَاسْتَرْحَنَا مِنْ رِعْدَةِ الْمَقْرُورِ

ضَحَكُ الْوَرْدُ فِي قَفَا الْمَنْثُورِ

أَرَادَ إِقْبَالُ الصِّيفِ وَحَرَّ الْهَوَاءِ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ بَعْدَهُ:

وَشَمِّنَا الرَّيْحَانَ بِالْكَافُورِ

وَاسْتَطَبَنَا الْمَقِيلَ فِي بَرْدِ ظِلِّ

ذَاتٍ عَنْ كُلِّ رَوْضَةٍ وَغَدِيرِ

فَالرَّحِيلَ الرَّحِيلَ يَا عَسْكُرَ الْ

فَهَذَا مِنْ شَأنِ الْوَرْدِ الَّذِي عَابَهُ بَهْ ابنُ الرُّومِيِّ فِي قَوْلِهِ:

زَهَرَ الرِّيَاضِ وَأَنْ هَذَا طَارِدُ

فَصْلُ الْقَضِيَّةِ أَنْ هَذَا قَائِدُ

وَقَدْ جَعَلَهُ ابْنُ الْمَعْتَزَ لَهُذَا الْطَّرْدَ ضَاحِكًاً ضَاحِكًاً مَنْ اسْتَوَى وَظَفَرَ وَابْتَرَ غَيْرَهُ عَلَى وِلَايَةِ الزَّمَانِ وَاسْتَبَدَّ بِهَا،
وَمَا يَشُوبُ الضَّحَكَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّعْلِيلِ قَوْلُهُ أَيْضًا:

وَقَضَيْتُ مِنْ لَذَاتِهِ آرَابِيٍّ

مَاتَ الْهَوَى مِنِّي وَضَاعَ شَبَابِيٍّ

فَالشَّيْبُ يَضْحُكُ بِي مَعَ الْأَحَبَابِ

وَإِذَا أَرَدْتُ تَصَابِيًّا فِي مَجْلِسِ

لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الضَّحَكَ زِيَادَةً مَعْنَى لَيْسَ لِلضَّحَكِ فِي نَحْوِ قَوْلِ دَعْبِلٍ: "ضَحَكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَكَى"
وَمَا تَلَكَ الزِّيَادَةُ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ الْمَشِيبَ يَضْحُكَ ضَحِكَ الْمَتَعَجِّبِ مِنْ تَعْطِيَّةِ الرَّجُلِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَتَكْلُفُهُ

الشيء ليس هو من أهله، وفي ذلك ما ذكرت من إخفاء صورة التشبيه، وأخذ النفس بتناسيه، وهكذا قوله:

في شَارِقٍ يَضْحَكُ مِنْ غَيْرِ عَجَبٍ
وَقَدْ بَدَأَتْ أَسِيافُنَا مِنَ الْقُرْبِ
نَرْفُلُ فِي الْحَدِيدِ وَالْأَرْضُ تَجِبُ
لَمَّا رَأَوْنَا فِي خَمِيسٍ يَلْتَهِبُ
كَانَهُ صَبَّ عَلَى الْأَرْضِ ذَهَبٌ
حَتَّىٰ تَكُونَ لِمَنِيَا هُمْ سَبَبٌ

وَحَنَّ شَرِيَانٌ وَنَبْعٌ فَاصْطَخَبُ
تَنَرَّسُوا مِنَ الْقَتَالِ بِالْهَرَبِ
الْمَصْوُدُ قَوْلُهُ يَضْحَكُ مِنْ غَيْرِ عَجَبٍ، وَذَاكَ أَنَّ نَفِيَهُ الْعَلَةَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ مِنْ جَنْسِ مَا يُعَلَّلُ، وَأَنَّهُ ضَحَّكٌ
قَطْعًا وَحَقْيقَةً، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ رَحِبْتَ إِلَى صَرِيعِ التَّشَبِيهِ فَقُلْتَ هِيَتُهُ فِي تَلَائِؤِهِ كَهْيَةِ الضَّاحِكِ، ثُمَّ قُلْتَ
مِنْ غَيْرِ عَجَبٍ، قُلْتَ قَوْلًا غَيْرَ مَقْبُولٍ، وَاعْلَمَ أَنَّكَ إِنْ عَدَدْتَ قَوْلًا بَعْضَ الْعَرَبِ:
كَانَهَا مِنْ خَلْعِ الْهَلَالِ
وَنَثَرَةٌ تَهْزُأُ بِالنَّصَالِ
الْهَلَالُ الْحَيَّةُ هَا هَا، وَاللَّامُ لِلْجَنْسِ فِي هَذَا الْقَبِيلِ، لَمْ يَكُنْ لَكَ ذَلِكَ.

فصل وهذا نوع آخر في التعليل

وهو أن يكون للمعنى من المعاني والفعل من الأفعال علة مشهورة من طريق العادات والطبع، ثم يجيء الشاعر فيمنع أن تكون لتلك المعرفة، ويضع له علة أخرى، مثاله قول المتنبي:

يَتَّقِي إِلْحَافَ مَا تَرْجُوا الذَّئَابُ
مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ

الذى يتعارفه الناس أن الرجل إذا قتل أعداه فلرادته هلاكه، وأن يدفع مصارحهم عن نفسه، وليس ملكه ويصفو من منازعاتهم، وقد ادعى المتنبي كما ترى أن العلة في قتل هذا المدوح لأعدائه غير ذلك. واعلم أن هذا لا يكون حتى يكون في استئناف هذه العلة المذعاة فائدة شريفة فيما يتصل بالمدوح، أو يكون لها تأثير في الذم، كقصد المتنبي هنا في أن يبالغ في وصفه بالسخاء والجود، وأن طبيعة الكرم قد غلت عليه، ومحبته أن يصدق رجاء الراجين، وأن يحبهم الخيبة في آمالهم، قد بلغت به هذا الحد، فلما علم أنه إذا غدا للحرب غدت الذئاب تتوقع أن يتسع عليها الرزق، ويخصب لها الوقت من قتل عداه، كرهاً أن يخلفها، وأن يحيطها ولا يسعفها، وفيه نوع آخر من المدح، وهو أنه يهزم العدائي ويكسرهم كسرًا لا يطمئنون بعده في المعاودة، فيستغلي بذلك عن قتلهم وإراقة دمائهم، وأنه ليس من

يُسرف في القتل طاعةً للغَيْظ والْحَق، ولا يعفو إذا قَدَر، وما يُشَبِّه هذه الأوصاف الحَمِيدة فاعرفه. ومن الغريب في هذا الجنس على تَعْمُقِ فيه، قول أبي طالب المأموني في قصيدة يمدح بها بعض الوزراء بِخَارِي:

مَجْدٌ يَهْتَرُ لِلسَّمَاحِ ارْتِيَاخَا

مُغْرَمٌ بِالثَّنَاءِ صَبٌ بِكَسْبِ الْ

أَنْ يَرَى طَيفَ مُسْتَمِيحِ رَوَاحَا

لَا يَدْرُوq الإِغْفَاءَ إِلَّا رَجَاءً

وكان شَرَطَ الرَّوَاح على معنى أن العُفَّة والرَّاجِين إِنَّمَا يَحْضُرُونَه في صَدْرِ النَّهَار على عادة السلاطين، فإذا كان الرَّوَاح ونحوه من الأوقات التي ليست من أوقاتِ الإِذْن قَلُوا، فهو يشتاق إلىهم فِي نَام لِيَانِس بِرُؤْيَة طيفهم، والإفراط في التعمق رِبَّما أَخْلَى بالمعنى من حيث يُرَاد تَأكِيدُه به، أَلَا تَرَى أنَّ هَذَا الْكَلَام قد يُوَهِّم أَنَّه يَحْتَاجُ لَه أَنَّه مَنْ لَا يَرْغُب كُلَّ وَاحِدٍ فِي أَخْذِ عَطَائِهِ، وَأَنَّه لَيْس فِي طَبَقَةٍ مِنْ قِيلٍ فِيهِ:

بَخِيرٌ وَمَا كُلَّ عَطَاءٍ يَزِينُ

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لِامْرَأٍ إِنْ أَصْبَتَهُ

وَمَمَّا يَدْفَعُ عَنْهُ الاعتراض ويُوجَب قَلَّةُ الاحتفال بِهِ، أَنَّ الشَّاعِرَ يُهْمِمُهُ أَبْدًا إِثْبَاتٍ مَمْدوحٍ جَوَادًا أو توَاقًا إلى السُّؤَال فِي حَمَّ، وَأَنْ يُبَرِّئَهُ مِنْ عَبُوسِ الْبَخِيلِ وَقَطْبُوبِ الْمُتَكَلِّفِ فِي الْبَذَلِ، الَّذِي يَقَاوِلُ نَفْسَهُ عَنْ مَالِهِ حَتَّى يُقَالُ جَوَادٌ، وَمَنْ يَهْوِي الشَّاءُ وَالثَّرَاءُ مَعًا، وَلَا يَتَمَكَّنُ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى قَوْلِ أَبِي ثَمَامَ:

وَلَمْ يَجْتَمِعْ شَرْقٌ وَغَربٌ لِقَاصِدٍ

وَلَمْ يَجْتَمِعْ شَرْقٌ وَغَربٌ لِقَاصِدٍ

فَهُوَ يُسْرِعُ إِلَى استِمَاعِ المَدَائِحِ، وَيُيَطْبِعُ عَنْ صِلَةِ الْمَادِحِ، نَعَمْ، فَإِذَا سُلِّمَ لِلشَّاعِرِ هَذَا الغَرْضُ، لَمْ يَفْكِرْ فِي خَطَرَاتِ الظُّنُونِ. وَقَدْ يَجْبُزُ شَيْءٌ مِنَ الْوَهْمِ الَّذِي ذَكَرُهُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّيِ:

كَمْ يُبَشِّرُهُ بِالْمَاءِ عَطْشَانًا

يُعْطِي الْمُبَشِّرَ بِالْقُصَادِ قَبَّلَهُمْ

وَهَذَا شَيْءٌ عَرَضٌ، وَلَا سَقَصَائِهِ مَوْضِعٌ آخَرُ، إِنْ وَفَقَ اللَّهُ. وَأَصْلُ بَيْتِ الطَّيفِ الْمُسْتَمِيحِ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ:

لَعَلَّ خِيَالًا مِنْكِ يَلْقَى خِيَالًا

وَإِنِّي لَأَسْتَغْشِي وَمَا بِيَ نَعْسَةً

وَهَذَا الأَصْلُ غَيْرُ بَعِيدٍ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا مِنْ بَابِ مَا اسْتُؤْنِفُ لَهُ عَلَّةُ غَيْرِ مَعْرُوفَةٍ، إِلَّا أَنَّه لَا يَلْعَبُ فِي الْقُوَّةِ ذَلِكَ الْمَلْعُونُ فِي الْغَرَابَةِ وَالْبَعْدِ مِنِ الْعَادَةِ، وَذَلِكَ أَنَّه قَدْ يُتَصَوِّرُ أَنْ يُرِيدَ الْمُغْرَمَ الْمُتَيَّمَ، إِذَا بَعْدَ عَهْدِهِ بِحُبِّيْهِ، أَنْ يَرَاهُ فِي النَّامِ، وَإِذَا أَرَادَ ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَرِيدَ النَّوْمَ لِهِ خَاصَّةً فَاعْرَفْهُ. وَمَا يَلْحِقُ بِهِ هَذَا الفَصْلُ قَوْلُهُ:

أَتَبَعْتُهُ الْأَنْفَاسَ لِلتَّشْبِيهِ

رَحِلَّ الْعَزَاءَ بِرَحْتَنِي فَكَانَنِي

وَذَلِكَ أَنَّه عَلَّلَ تَصْعُدَ الْأَنْفَاسِ مِنْ صَدْرِهِ بِهَذِهِ الْعَلَةِ الْغَرِيبَةِ، وَتَرَكَ مَا هُوَ الْمَعْلُومُ الْمُشَهُورُ مِنِ السَّبِّ وَالْعَلَةِ فِيهِ، وَهُوَ التَّحْسِرُ وَالتَّأْسِفُ، وَالْمَعْنَى: رَحِلَ عَنِي الْعَزَاءَ بِارْتَحَالِي عَنْكُمْ، أَيْ: عَنْهُ وَمَعْهُ أَوْ بِهِ وَبِسَبِّهِ، فَكَانَهُ لَمَّا كَانَ مَحْلُ الصَّبِرِ الصَّدَرُ، وَكَانَتِ الْأَنْفَاسُ تَتَصَعَّدُ مِنْهُ أَيْضًا، صَارَ الْعَزَاءُ وَتَنْفُسُ الصَّعَدَاءِ كَأَنَّهَا

نزيان ورفيقان، فلما رحل ذاك، كان حقّ هذا أن يشيّعه قضاءً لحق الصُّحبة. وما يلاحظُ هذا النوع، يجري في مسلكه ويتنضم في سلْكه، قولُ ابن المعتر:

إذ غار قلبي عليك من بصرِي فيكَ وفازت بلذَّة النَّظرِ	عاقبت عيني بالدَّمع والسَّهر وأحتملت ذاك وهي رَاحَةٌ
---	---

وذاك أن العادة في دمع العين وسَهْرها أن يكون السبب فيه إعراضُ الحبيب، أو اعتراض الرقيب، ونحو ذلك من الأسباب المُوجِبة للاكتئاب، وقد ترك ذلك كله كما ترَى، وادعى أن العلة ما ذكره من غَيْرِهِ القلب منها على الحبيب وإيثاره أن يتفرَّد برؤيته، وأنه بطاعة القلب وامتثال رَسْمِه، رام للعين عقوبةً، فجعل ذاك أن أبكاهما، ومنعها النوم وحمها، وله أيضًا في عقوبة العين بالدَّمع والسَّهر، من قصيدة أو لها:

أَبْجِدْ ذَا الْهَجْرَأْمَ لِيْسَ جِدًا لَهْفَ نَفْسِي أَرَاكَ قَدْ خُنْتَ وَدًا خَاضِعٌ لَا يَرِي مِنَ الذُّلِّ بُدًا هَا بَطْوُلُ السُّهَادِ وَالدَّمْعُ حَدًا	قُلْ لَأَحْلَى الْعِبَادِ شِكْلًا وَقَدًا مَا بِذَا كَانَتِ الْمُنْيَ حَدَّتْتِي مَا تَرَى فِي مُنْيَّمِ بَكَ صَبَّ إِنْ زَنَتْ عَيْنُهُ بِغَيْرِكَ فَاضْرِبْ
---	--

قد جعل البكاء والشهد عقوبةً على ذنبِ أثبته للعين، كما فعل في البيت الأول، إلا أنّ صورة الذنب هنا غير صورته هناك، فالذنب هنا نظرُها إلى غير الحبيب، واستجازُها من ذلك ما هو محظوظ والذنب هناك نظرُها إلى الحبيب نفسه، ومزاجتها القلب في رؤيته، وغَيْرُهُ القلب من العين سببُ العقوبة هناك، فأماماً هنا فالغيرة كائنة بين الحبيب وبين شخصٍ آخر فاعرفه. ولا شُبهة في قصور البيت الثاني عن الأول، وأنّ للأول عليه فضلاً كبيراً، وذلك بأن جعل بعضه يغار من بعض، وجعل الخصومة في الحبيب بين عينيه وقلبه، وهو تمام الظرف واللطف، فأماماً الغيرة في البيت الآخر، فعلى ما يكون أبداً، هذا ولفظ زَنَتْ، وإن كان ما يتلوها من أحكام الصنعة يُحسَنُها، وورودُها في الخبر العين تزني، ويؤنسُ بها، فليست تَدَعُ ما هو حكمها من إدخال ثُفْرَةٍ على النفس. وإن أردت أن ترى هذا المعنى بهذه الصنعة في أعجب صورة وأظرفها، فانظر إلى قول القائل:

فَأَهْلَلَ بَهَا وَبِتَأْنِيْبِهَا أَنْبَكَيْ بَعْنَيْ تَرَانِي بَهَا أَمْرَتُ الدُّمْوَعَ بِتَأْدِيبِهَا	أَنْتَتِي تُؤَنِّبِنِي بِالبَكَا تَقُولُ وَفِي قَوْلِهَا حِشْمَةٌ فَقَلَاتِ إِذَا اسْتَحْسَنْتُ غَيْرَكَ
---	--

أعطاك بلفظة التأديب، حُسْنَ أدب الليبيب، في صيانة اللفظ عما يُخرج إلى الاعتذار، ويؤدي إلى النّفار، إلا أن الأستاذية بعد ظاهره في بيت ابن المعتر، وليس كل فضيلة تبُدو مع البديبة، بل بعقب النّظرِ

والرويَّة، وبأن يفكِّر في أول الحديث وآخره، وأنت تعلم أنه لا يكون أبلغ في الذي أراد من تعظيم شأن الذنب، من ذكر الحدّ، وأن ذلك لا يتم له إلا بلفظة زلت، ومن هذه الجهة يلحق الضيْم كثيراً من شأنه وطريقُه طريقُ أبي تمام، ولم يكن من المطبوعين، وموضع البسط في ذلك غير هذا فعَرضي الآن أن أريك أنواعاً من التخييل، وأضَع شَبَهَ القوانين ليُستعان بها على ما يُراد بعد من التفصيل والتبيين.

فصل في تخيل وغير تعليل

وهذا نوع آخر من التخييل، وهو يرجع إلى ما مضى من تناسي التَّشبيه وصرف النفس عن توهمه، إلا أنَّ ما مضى مُعلَّل، وهذا غير معلَّل، بيان ذلك أنَّهم يستعيرون الصفة المحسوسة من صفات الأشخاص للأوصاف المعقولة، ثم تراهم كأنَّهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها، وأدركوها بأعينهم على حقيقتها، وكأنَّ حديث الاستعارة والقياس لم يجرِ منهم على بالٍ ولم يرُوه ولا طيفَ خيالٍ. ومثاله استعارتهم العلو لزيادة الرجل على غيره في الفضل والقدر والسلطان، ثم وضعُهم الكلام وضعَ من يذكر علواً من طريق المكان، ألا ترى إلى قول أبي تمام:

بأنَّ لَهُ حاجَةً فِي السَّمَاءِ

وَيَصْعُدُ حَتَّى يَظْنَ الْجَهَولُ

فلولا قصده أن يُنسِي الشَّبيه ويرفعه بجهده، ويُصْمم على إنكاره وجحده، فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية، لما كان لهذا الكلام وجهٌ. ومن أبلغ ما يكون في هذا المعنى قول ابن الرومي:

**بَخْتَ عِلْمًا لَمْ يَأْتِهِمْ بِالْحِسَابِ
بِتَرَقٍ فِي الْمَكْرَمَاتِ الصَّعَابِ
لِبِ إِلَّا بِتَلْكُمُ الْأَسْبَابِ**

**أَعْلَمُ النَّاسِ بِالنَّجُومِ بَنُو نُو
بِلْ بَأْنُ شَاهِدُوا السَّمَاءَ سُمُواً
مَلْعُونٌ لِيُلْعَنَ الطَا**

وأعاده في موضع آخر، فراد الدعوى قوَّةً، ومرّ فيها مروراً من يقول صِدقَاً ويدرك حقاً:

**وَلَا تَبَدَّلْتُ بَعْدَكَ بَدَلًا
حَقًا إِذَا مَا سُوكُمُ انتَهَا
فَلَسْ وَلَكْ بَأْنَ رَقِيَ فَعَلَا
فَلَسْتُمْ تَجْهَلُونَ مَا جُهَلًا
أَمْ إِلَى أَنْ بَلَغْتُمْ زُحْلًا**

**يَا آلَ نُوبَخْتَ لَا عَدِمْتُكُمْ
إِنْ صَحَّ عِلْمُ النَّجُومِ كَانَ لَكُمْ
كَمْ عَالَمَ فِيْكُمْ وَلَيْسَ بَأْنَ
أَعْلَمُكُمُ فِي السَّمَاءِ مَجْدُكُمْ
شَافَهُتُمُ الْبَدْرَ بِالسُّؤَالِ عَنِ ال**

وهكذا الحكم إذا استعاروا اسم الشيء بعينه من نحو شمس أو بدر أو أسد، فإنهم يبلغون به هذا الحد، ويصوغون الكلام صياغاتٍ تقضي بأن لا تشبهه هناك ولا استعارة، مثاله قوله:

نفسٌ أَعْزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي

قامت تظللني من الشمس

شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسَ

قامت تظللني ومن عَجَبٍ

فلولا أنه أئسَى نفسهُ أن هاهنا استعارةً ومحازاً من القول، وعملَ على دعوى شمس على الحقيقة، لما كان لهذا التعجب معنىًّا، فليس ببدعٍ ولا منكرٍ أن يظلل إنسانٌ حسن الوجه إنساناً ويقيه وهاجاً بشخصه.

وهكذا قول البحترى:

سَنَا الشَّمْسِ مِنْ أَفْقٍ وَوَجْهُكَ مِنْ أَفْقٍ

طَلَعَتْ لَهُمْ وَقْتَ الشُّرُوقِ فَعَائِنُوا

ضِيَاؤُهُمَا وَفَقًا مِنَ الْغَرْبِ الشَّرْقِ

وَمَا عَائِنُوا شَمْسِينَ قَبْلَهُمَا التَّقَىٰ

معلومات أن القصد أن يُخرج السامعين إلى التعجب لرؤيه ما لم يروه قط، ولم تجر العادة به، ولم يتم للتعجب معناه الذي عناه، ولا تظهر صورته على وصفها الخاصّ، حتى يجترئ على الدّعوى جرأةً من لا يتوقف ولا يخشى إنكاراً منكري، ولا يحفل بتكميل الظاهر له، ويسمّون النفس، شاءت أم أبت، تصوّر شمسٍ ثانية طلعت من حيث تغرب الشمس، فالتقى وفقاً، وصار غرب تلك القديمة لهذه المتعددة شرقاً. ومدارُ هذا النوع في الغالب على التعجب، وهو وإلي أمره، وصانع سحره، وصاحب سره، وتراه أبداً وقد أفضى بك إلى خلاةٍ لم تكن عندك، وبرز لك في صورة ما حسبتها تظهر لك، ألا ترى أن صورة قوله شمسٌ تظللني من الشمس، غير صورة قوله وما عائنو شمسيين، وإن اتفق الشuran في أنهما يتعجبان من وجود الشيء على خلاف ما يعقل ويعرف. وهكذا قول المتنبي:

مِنْهَا الشَّمْسُ وَلِيَسَ فِيهَا الْمَشْرُقُ

كَبَرَتْ حَوْلَ دِيَارِهِمْ لِمَا بَدَأَتْ

له صورةٌ غير صورة الأوّلين. وكذا قوله:

وَلَا رَجُلًا قَامَتْ تُعَانِقُهُ الْأَسْدُ

وَلَمْ أَرْ قَبْلِي مَنْ مَشَّى الْبَدْرُ نَحْوَهُ

يعرض صورة غير تلك الصور كلها، والاشتراك بينها عاميٌّ لا يدخل في السرقة، إذ لا اتفاق بأكثر من أن أثبت الشيء في جميع ذلك على خلاف ما يعرفه الناس، فأماماً إذا جئت إلى خصوصٍ ما يخرج به عن المتعارف، فلا اتفاق ولا تناصب، لأن مكان الأعجوبة مرّةً أن تظلل شمسٌ من الشمس، وأخرى أن يُرى للشمس مثلٌ لا يطلع من الغرب عند طلوعها من الشرق، وثالثةً أن ثُرَى الشموس طالعةً من ديارهم، وعلى هذا الحد قوله ولم أر قبلي من مشى البدر نحوه، العجب من أن يمشي البدر إلى آدميٍّ، وتعانقـ

الأسد رجلاً.

واعلم أن في هذا النوع مذهبًا هو كأنه عكس مذهب التعجب ونقضه، وهو لطيف جدًا، وذلك أن ينظر إلى خاصية ومعنى دقيق يكون في المشبه به، ثم يثبت تلك الخاصية وذلك المعنى للم المشبه، ويتوصل بذلك إلى إيهام أن التشبيه قد خرج من البين، وزال عن الوهم والعين أحسن توصل وألطفه، ويقام منه شبهة الحجة على أن لا تشبيه ولا بحث، ومثال قوله:

قد زرَّ أَزْرَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بِلَى غِلَاثَتِهِ

قد عمد، كما ترى إلى شيء هو خاصية في طبيعة القمر، وأمر غريب من تأثيره، ثم جعل يرى أن قوماً انكروا بلى الكتان بسرعة، وأنه قد أحذ ينهاهم عن التعجب من ذلك ويقول أما ترون أنه قد زرَّ أزراوه على القمر، والقمر من شأنه أن يسرع بلى الكتان، وغرضه بهذا كله أن يعلم أن لا شاك ولا مرية في أن المعاملة مع القمر نفسه، وأن الحديث عنه بعينه، وليس في البين شيء غيره، وأن التشبيه قد نسي وأنسى، وصار كما يقول الشيخ أبو علي فيما يتعلق به الظرف: إنه شريعة منسوبة. وهذا موضع في غاية اللطف، لا يبين إلا إذا كان المتصفح للكلام حساساً، يعرف واحظ طبع الشعر، وخفى حركته التي هي كالخلس، وكمسرى التفسير في النفس. وإن أردت أن تظهر لك صحة عزيتهم في هذا النحو على إخفاء التشبيه ومحو صورته من الوهم، فأبرز صفة التشبيه، واكتشف عن وجهه، وقل لا تعجبوا من بلى غلاته، فقد زرَّ أزراوه على من حسنه حسن القمر، ثم انظر هل ترى إلا كلاماً فاتراً ومعنى نازلاً، وانحر نفسك هل تجد ما كنت تجده من الأريحية؟ وانظر في أعين السامعين هل ترى ما كنت تراه من ترجمة عن المسرة، ودلالة على الإعجاب؟ ومن أين ذلك وأيني وأنت بإظهار التشبيه تبطل على نفسك ما له وُضعَ البيتُ من الاحتجاج على وجوب البلى في الغلالة، والمنع من العجب فيه بتقرير الدلالة. وقد قال آخر في هذا المعنى بعينه، إلا أن لفظه لا ينبع عن القوة التي لهذا البيت في دعوى القمر، وهو قوله:

نُورٌ مِنَ الْبَدْرِ أَحِيَانًا فَيُبَلِّيْهَا

تَرَى الثَّيَابَ مِنَ الْكَتَانِ يَلْمَحُهَا

وَالْبَدْرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ طَالِعٌ فِيهَا

فَكِيفَ تُتَكَرُّ أَنْ تَبَلَّى مَعَاجِرُهَا

وما ينظر إلى قوله قد زرَّ أزراوه على القمر، في أنه بلغ بدعواه في الجاز حقيقة، مبلغ الاحتجاج به كما يُحتاج بالحقيقة، قول العباس بن الأحنف:

فَعَزَّ الْفَؤَادُ عَزَاءَ جَمِيلًا

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ

وَلَنْ تَسْتَطِعَ إِلَيْكَ النُّزُولَ

فَلَنْ تَسْتَطِعَ إِلَيْهَا الصُّعودَ

صورة هذا الكلام ونصبته والقالب الذي فيه أفرغ، يقتضي أن التشبيه لم يحرِّ في خَلْدَه، وأنه معه كما يقال: لستُ منه وليسَ مِنِّي، وأن الأمر في ذلك قد بلغ مبلغاً لا حاجة معه إلى إقامة دليل وتصحيح دعوى، بل هو في الصَّحة والصدق بحيث تُصحَّح به دعوى ثانية، ألا تراه كأنه يقول للنفس ما وَجَهُ الطمع في الوصول وقد علمت أن حديثك مع الشمس، ومَسْكُنُ الشَّمْسِ السَّمَاء؛ أفلًا تراه قد جعل كونها الشَّمْس حُجَّةً له على نفسه، يصرفها بها عن أن ترجو الوصول إليها، ويُلْجِئُها إلى العزاء، ورَدَّها في ذلك إلى ما لا تشكُّ فيه، وهو مستقرٌ ثابت، كما تقول: أوَّما علمت ذلك؟ وأليس قد علمت؟، وَيُبَيِّنُ لك هذا التفسير والتقرير فضلَ بيانٍ تُقابِلُهَا بِالآخر:

**فقلتُ لأصحابِي هي الشَّمْسُ ضَوْءُهَا
قريبٌ ولكن في تَنَاؤلِهَا بُعْدٌ**

وتتأملُ أمر التشبيه فيه، فإنك تجده على خلاف ما وصفتُ لك، وذلك أنه في قوله فقلت لأصحابي هي الشمس، غيرُ قاصد أن يجعل كونها الشمس حُجَّةً على ما ذكر بعدُ، من قرب شخصها ومثلها في العين، مع بُعد منهاها بل قال هي الشمس، وهكذا قولًا مرسلًا يُومِئُ فيه بل يُفَصِّح بالتشبيه، ولم يُرد أن يقول لا تعجبوا أن تَقْرُبُ وَتَبْعُدُ بعد أن علمتم أنها الشمس، حتى كأنه يقول: ما وَجْهُ شَكِّكم في ذلك؟، ولم يشكّ عاقلٌ في أن الشمس كذلك، كما أراد العباس أن يقول: كيف الطمع في الوصول إليها مع علمك بأنها الشمس، وأن الشمس مَسْكُنُها السَّمَاء، فيبيت ابن أبي عبيدة في أن لم ينصرف عن التشبيه جملةً، ولم يَبْرُزْ في صورة الجاحد له والمثير منه، كبيت بشار الذي صرَّح فيه بالتشبيه، وهو:

**أو كَبَدْ السَّمَاءِ غَيْرُ قَرِيبٍ
حين يُوفِي والضَّوءُ فيه اقتِرَابٌ**

وَكَبَدْ المتنبي:

كَانَهَا الشَّمْسُ يُعيِّي كَفَّ قَابِضِهِ

فإن قلت فهذا من قوله يؤدي إلى أن يكون الغرض من ذكر الشمس، بيانَ حال المرأة في القرب من وجهِهِ، والبعدِ من وجهِ آخر، دون المبالغة في وصفها بالحسن وإشراق الوجه، وهو خلافُ المعتاد، لأن الذي يَسْبُقُ إلى القلوب، أن يُقصَدُ من نحو قولنا هي كالشمسِ أو هي شمسُ، الجمالُ والحسنُ والبهاء. فالجواب إنَّ الأمرَ وإنْ كان على ما قلتَ، فإنه في نحو هذه الأحوال التي قُصَدَ فيها إلى بيان أمرٍ غيرِ الحسن، يصير كالشيء الذي يُعقل من طريق العُرُفِ، وعلى سبيل التَّبع، فاما أن يكون الغرضُ الذي له وضع الكلام فلا وإذا تأمَّلت قوله فقلت لأصحابي هي الشمس ضوءُها قريبٌ، وقولَ بشار: "أو كبدَر

السماء، وقول المتنبي: "كأنما الشمس"، علمت أنهم جعلوا جُلَّ غَرَضِهِمْ أَنْ يُصِيبُوهَا لَهَا شَبَهًا فِي كُونِهَا قريبة بعيدة، فأما حديث الحُسْن، فدخل في القصد على الحد الذي مضى في قوله، وهو للعباس أيضًا:

نِعْمَةُ كَالشَّمْسِ لَمَّا طَلَعَ بَثَّتِ الإِشْرَاقَ فِي كُلِّ الْأَرْضِ

فكمَا أن هذا لم يضع كلامه بجعل النعم كالشمس في الضياء والإشراق، ولكن عَمِّت كما تعم الشمس بإشراقها كذلك لم يضع هؤلاء أييالهم على أن يجعلوا المرأة كالشمس والبدر في الحسن ونور الوجه، بل أمووا نحو المعنى الآخر، ثم حَصَلَ هذا لهم من غير أن احتاجوا فيه إلى تخشم، وإذا كان الأمر كذلك، فلم يُقل إن النعمة إنما عَمِّت لأنها شمس، ولكن أراك لعمومها وشمولها قياساً، وتحرّى أن يكون ذلك القياس من شيء شَرِيف له بالنعمة شبهة من جهة أوصافه الخاصة، فاحتار الشمس، وكذلك لم يُرد ابن أبي عبيدة أن يقول إنما دَنَت ونَأت لأنها شمس، أو لأنها الشمس، بل قاس أمرها في ذلك كما عَرَفْتُك. وأمّا العباس فإنه قال إنما كانت بحيث لا ثُنَال، ووجب اليأس من الوصول إليها، لأجل أنها الشمس فاعرفه فرقاً واضحاً. وما هو على طريقة بيت العباس في الاحتجاج، وإن خالفه فيما ذكره لك، قول الصابئ في بعض الوزراء يهْمِّه بالتخلاص من الاستثار:

إذ توارى كما توارى البدور
نَّ على الأفق طالعاً يُستثير
نُّتْ بالوصف أنه سَابُور
قَرَّ فيه تقرُّ منه الصدور

صَحَّ أَنَّ الْوَزِيرَ بَدْرُ مُنِيرٌ
غَابَ لَا غَابَ ثُمَّ عَادَ كَمَا كَانَ
لَا تَسْلُنِي عَنِ الْوَزِيرِ فَقَدْ بَيَّنَ
لَا خَلَّا مِنْهُ صَدْرُ دَسْتِ إِذَا مَا

فهو كما نراه يحتاج أن لا مجاز في البين، وأن ذكر البدر وتسمية المدوح به حقيقة، واحتجاجه صريح لقوله صَحَّ أنه كذلك، وأما احتجاج العباس وصاحبـه في قوله قد زرَّ أَزْرَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ، فعلى طريق الفَحْوىـ، فهذا وجه الموافقة، وأما وجهـ المخالفةـ، فهو أنَّهـما ادعـياـ الشـمسـ والـقـمـرـ بـأـنـفـسـهـمـاـ، وـأـدـعـيـ الصـابـئـ بـدـرـاـ، لاـ الـبـدـرـ عـلـىـ الإـطـلـاقــ. ومن ادعـاهـ الشـمـسـ عـلـىـ الإـطـلـاقــ قولـ بـشـارـ:

وَقَدَّمْتُ الْهَوَى شَرِكَا
وَشَبَّ الْحَبُّ فَاحْتَتَكَا
وَلَمْ تَكُ تَبْرَحُ الْفَلَكَا

بَعْثَتُ بِذِكْرِهَا شِعْرِي
فَلَمَّا شَاقَهَا قَوْلِي
أَتَتِيَ الشَّمْسُ زَائِرَةً

وَكَانَ الْعَيْشُ قَدْ هَلَكَـا

وَجَدَتُ الْعَيْشَ فِي سُعْدَى

فقوله ولم تك تَبَرُّ الْفَلَّكا، يريك أنه ادعى الشمس نفسها، وقال أشجع يرثي الرشيد، فبدأ بالتعريف، ثم نكر فخلط إحدى الطريقيتين بالأخرى، وذلك قوله:

سُقْلُ لِلْعَيْنِ تَدْمَعُ

غَرَبَتْ بِالْمَشْرِقِ الشَّمْسُ

غَرَبَتْ مِنْ حَيْثُ تَطْلُعُ

مَا رَأَيْنَا قَطُّ شَمْسًا

فقوله غربت بالشرق الشمس على حد قول بشار: "أتني الشمس زائرةً، في أنه خيل إليك شمس السماء"، قوله بعد ما رأينا قط شمساً، يفتر أمر هذا التخييل، ويحيل بك إلى أن تكون الشمس في قوله: غربت بالشرق الشمس، غير شمس السماء، أعني غير مدعاها هي، وذلك مما يضطرب عليه المعنى ويقلق، لأنه إذا لم يدع الشمس نفسها، لم يجب أن تكون جهة خراسان مشرقاً لها، وإذا لم يجب ذلك، لم يحصل ما أراده من الغرابة في غروبها من حيث تطلع، وأظن الوجه فيه أن يتأول تنكيره للشمس في الثاني على قولهم: خرجنا في شمس حارّة، يريدون في يوم كان للشمس فيه حرارة وفضل تقد، فيصير بأنه قال: ما عهدنا يوماً غَرَبَتْ فيه الشمس من حيث تطلع، وهو في جانب الشرق، وكثيراً ما يتفق في كلام الناس ما يوهم ضرباً من التنكير في الشمس كقولهم: "شمس صيفية"، وكقوله:

وَاللَّهِ لَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ

ولا فرق بين هذا وبين قول المتنى:

فَشَكَّتِ الْأَنْفُسُ فِي غَرْبِهِ

لَمْ يُرَ قَرْنُ الشَّمْسِ فِي شَرْقِهِ

ويجيء التنكير في القمر والهلال على هذا الحد، فمنه قول بشّار:

بِحَدِيثِ وَاتِّقِ الدُّرَّا

أَمْلَى لَا تَأْتِ فِي قَمَرٍ

إِنَّهُ وَاْشٌ إِذَا سَطَعَ

وَتَوَقَّ الطَّيِّبَ لَيَأْتَنَا

فهذا يعني لا تأت في وقت قد طلع فيه القمر، وهذا قول عمر بن أبي ربيعة:

وَرَوَّحَ رُعْيَانُ وَنَوَمَ سُمْرَ

وَغَابَ قُمِيرٌ كَنْتُ أَرْجُو غَيْوَبَهُ

ظاهره يوهم أنه كقولك: جاءيني رجل، وليس كذلك في الحقيقة، لأن الاسم لا يكون نكرة حتى يعم شيئاً وأكثر، وليس هنا شيئاً يعمهما اسم القمر. وهكذا قول أبي العطاية:

وَنَقْصُكَ إِذْ نَظَرْتَ إِلَى الْهَلَلِ

تُسْرُ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى هَلَلِ

ليس المنكر غير المعرف، على أن للهلال في هذا التنکير فضل ثمکن ليس للقمر، ألا تراه قد جمع في قوله تعالى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ" "البقرة: 189"، ولم يجمع القمر على هذا الحدّ. ومن لطيف هذا التنکير قول البحترى:

أَكْلَنَاهُ بِالإِجَافِ حَتَّى تَمَحَّقَّا

وَبَدَرَنَ اُنْضِيَّا هُمَا بَعْدَ ثَالِثٍ

وما أتى مستكراً نايماً يتظلم منه المعنى وينكره، قول أبي تمام:

هَلَالٌ قَرِيبُ النُّورِ نَاءٌ مَنَازِلُهُ

قَرِيبُ الدَّنَى نَائِي الْمَحَلِّ كَانَهُ

سبب الاستكراه، وأنّ المعنى ينبو عنه أنه يُوهم بظاهره أنّ هاهنا أهلاً لليس لها هذا الحكم، أعني أنه ينأى مكانه ويدنو نوره، وذلك مُحالٌ فالذى يستقيم عليه الكلام أن يؤتى به معرّفاً على حدّه في بيت البحترى:

لِلْعُصْبَةِ السَّارِينَ جِدُّ قَرِيبٍ

كَالْبَدْرِ أَفْرَطَ فِي الْعُلُوِّ وَضَوْءُهُ

فإن قلت أقطع وأستأنف فأقول: كأن هلال وأسكت، ثم أبتدئ وأأخذ في الحديث عن شأن الهلال بقولي قريب النور ناء منازله أمكنك، ولكنك تعلم ما يشکوه إليه المعنى من نبو اللفظ به وسوء ملائمة العبارة، واستقصاء هذا الموضع يقطع عن الغرض وحقّه أنه يُفرد له فصل.

وأعود إلى حديث المجاز وإخفائه، ودعوى الحقيقة وحمل النفس على تخيلها، فممّا يدخل في هذا الفنّ ويجب أن يوازن بينه وبين ما مضى، قول سعيد بن حميد:

فِإِذَا مَا وَفَى قَضَيْتُ نُذُوري

وَعَدَ الْبَدْرُ بِالزِّيَارَةِ لَيْلًا

لَ عَلَى بَهْجَةِ النَّهَارِ الْمُنِيرِ

قَلَتْ يَا سَيِّدِي وَلَمْ تُؤْثِرِ اللَّيْ

هَكَذَا الرَّسْمُ فِي طَلَوْعِ الْبُدُورِ

قَالَ لِي لَا أَحِبُّ تَغْيِيرَ رَسْمِي

قالوا: وله في ضده:

أَنَا آتَيْكَ سُحْرَةَ

قَلَتْ زُورِي فَأَرْسَلَتْ

فَى وَادِنَى مَسَرَّةَ

قَلَتْ فَاللِّيلَ كَانَ أَخْ

زَادَتِ الْقَلْبَ حَسْرَةَ

فَأَجَابَتْ بِحُجَّةِ

تَطَلَّعَ الشَّمْسُ بُكْرَةَ

أَنَا شَمْسٌ وَإِنَّمَا

ويُبَغِي أَنْ تَعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْقَطْعَةَ ضِدُّ الْأُولَى، مِنْ حِيثِ اخْتَارَ النَّهَارَ وَقَاتَ لِلزِّيَارَةِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّيلِ فِي هَذِهِ، فَأَمَّا مِنْ حِيثِ يَخْتَلِفُ جُوهرُ الشِّعْرِ وَيَتَّفَقُ، وَخَصْوصًا مِنْ حِيثِ نَظَرُ الْآنِ، فَمُثُلٌ وَشَبِيهٌ، وَلَيْسَ بِضَدٍّ وَلَا نَقِيضٍ. ثُمَّ أَعْلَمْ أَنَّا إِنْ وَازَنَا بَيْنَ هَاتِينَ الْقَطْعَيْنِ وَبَيْنَ مَا تَقْدَمَ مِنْ بَيْتِ الْعَبَاسِ: هِيَ الشَّمْسُ مُسْكِنُهَا فِي السَّمَاءِ، وَمَا هُوَ فِي صُورَتِهِ، وَجَدَنَا أَمْرًا بَيْنَ أَمْرَيْنِ بَيْنَ ادْعَاءِ الْبَدْرِ وَالشَّمْسِ أَنْفُسَهُمَا، وَبَيْنَ إِثْبَاتِ بَدْرٍ ثَانٍ وَشَمْسٍ ثَانِيَةً، وَرَأَيْنَا الشِّعْرَ قَدْ شَابَ فِي ذَلِكَ الإِنْكَارَ بِالاعْتِرَافِ، وَصَادَفَتْ صُورَةُ الْمَحَازِّ تُعْرِضُ عَنْكَ مَرَّةً، وَتَعْرِضُ لَكَ أُخْرَى، فَقُولُهُ: الْبَدْرُ بِالتَّعْرِيفِ مَعَ قُولِهِ لَا أَحْبَّ تَغْيِيرَ رَسْمِيِّ، وَتَرَكَهُ أَنْ يَقُولَ رَسْمًا مُثْلِيِّ، يُخَيِّلُ إِلَيْكَ الْبَدْرَ نَفْسَهُ، وَقُولُهُ فِي طَلَوْعِ الْبَدْرِ بِالْجَمْعِ دُونَ أَنْ يَفْرَدَ فَيَقُولَ هَكُذا الرَّسْمُ فِي طَلَوْعِ الْبَدْرِ يَلْتَفِتُ بِكَ إِلَى بَدْرِ ثَانٍ، وَيُعْطِيكَ الاعْتِرَافَ بِالْمَحَازِّ عَلَى وَجْهِهِ، وَهَكُذا القُولُ فِي الْقَطْعَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ قُولَهُ: أَنَا شَمْسٌ بِالْتَّكِيرِ اعْتَرَافٌ بِشَمْسِ ثَانِيَةٍ أَوْ كَالاعْتِرَافِ. وَمَا يَدُلُّ دِلَالًا وَاضْحَاهًا عَلَى دُعُوى الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا عَلَيْهَا قَوْلُ الْمُتَبَيِّنِ:

فَأَرْتَنِيَ الْقَمَرِيْنِ فِي وَقْتِ مَعَـا

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوْجَهِهَا

أَرَادَ فَأَرْتَنِيَ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ، ثُمَّ غَلَبَ اسْمَ القَمَرِ كَقُولَ الْفَرَزَدِقِ:

لَنَا قَمَرًا هَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالُ

أَحَدَنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ

لَوْلَا أَنَّهُ يُخَيِّلُ الشَّمْسَ نَفْسَهَا، لَمْ يَكُنْ لِتَغْلِيبِ اسْمِ الْقَمَرِ وَالتَّعْرِيفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعْنَى، وَكَذَلِكَ لَوْلَا ضَبْطُهُ نَفْسَهُ حَتَّى لَا يُجْرِيَ الْمَحَازِّ وَالْتَّشْبِيهِ فِي وَهْمِهِ، لَكَانَ قُولُهُ فِي وَقْتِ مَعَـا، لَغُوا مِنَ الْقُولِ، فَلَيْسَ بِعَجِيبٍ أَنْ يَتَرَاءَى لَكَ وَجْهٌ غَادِهٌ حَسَنَاءٌ فِي وَقْتِ طَلَوْعِ الْقَمَرِ وَتَوْسُطِهِ السَّمَاءِ، هَذَا أَظَهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفِي. وَأَمَّا تَشْبِيهُ أَبِي الْفَتْحِ لِهَذَا الْبَيْتِ بِقُولِ الْقَائِلِ:

وَبَدَا النَّهَارُ لَوْقَتِهِ يَتَرَجَّلُ

وَإِذَا الغَزَالَةُ فِي السَّمَاءِ تَرَفَعَتْ

تَلَقَّ السَّمَاءَ بِمَثَلٍ مَا تَسْتَقِبُ

أَبْدَأْتُ لَوْجَهَ الشَّمْسِ وَجْهًا مَثَلَهُ

فَتَشْبِيهُ عَلَى الْجَملَةِ، وَمِنْ حِيثِ أَصْلِ الْمَعْنَى وَصُورَتِهِ فِي الْمَعْقُولِ، فَأَمَّا الصُّورَةُ الْخَاصَّةُ الَّتِي تَحْدُثُ لَهُ بِالصُّنْعَةِ فَلَمْ يَعْرِضْ لَهَا. وَمِمَّا لَهُ طَبَقَةٌ عَالِيَّةٌ فِي هَذَا الْقَبِيلِ وَشَكْلٌ يَدُلُّ عَلَى شَدَّةِ الشَّكِيمَةِ وَعَلُوِّ الْمَأْخَذِ، قَوْلُ الْفَرَزَدِقِ:

مَتَى تُخْلِفُ الْجُوزَاءَ وَالدَّلَوْرُ يُمْطِرِ

أَبِي أَحْمَدَ الْغَيَثَيْنِ صَعْصَعَةُ الَّذِي

عَلَى الْمَوْتِ يُعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْفِرٍ

أَجَارَ بَنَاتِ الْوَائِدِينَ وَمَنْ يُجِرِ

أَفْلَا تَرَاهُ كَيْفَ ادْعَى لِأَيِّهِ اسْمَ الْغَيْثِ ادْعَاءً مِنْ سُلْمٍ لَهُ ذَلِكُ، وَمِنْ لَا يَخْطُرُ بِيَالِهِ أَنَّهُ مَحَازٌ فِيهِ، وَمُتَنَاؤِلٌ

له من طريق التشبيه، وحتى كانَ الأمر في هذه الشهرة بحيث يقال: أي الغيثن أحود؟ فيقال صعصعة، أو يقال الغيثن، فيعلم أن أحدَهُما صعصعة، وحتى بلغ تكُنُ ذلك في العُرف إلى أن يتوقف السامع عند إطلاق الاسم، فإذا قيل: أتاك الغيث، لم يعلم أثراً صعصعة أم المطر. وإن أردت أن تعرف مقدار ما له من القوَّة في هذا التخييل، وأن مصدره مَصْدَرُ الشيءِ المُتَعَارَفُ الذي لا حاجة به إلى مقدمة يُينَ إليها نحوَ أن تبدأ فتقول: أبي نظيرُ الغيث وثانٌ له، وغيثٌ ثانٌ، ثم تقول: وهو خير الغيثن لأنَّه لا يُخْلِفُ إذا أَحْلَفَتِ الأَنْوَاء، فانظر إلى موقع الاسم، فإنك تراه واقعاً موقعاً لا سبيل لك فيه إلى حل عَقْد الشنية، وتغريق المذكورين بالاسم، وذلك أنَّ أفعلاً لا تصح إضافته إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر، فلا يقال جاعِنِي أفضل زيد وعمرو، ولا إنَّ أعلم بكرٍ وخالدٍ عندي، بل ليس إلا أن تُضيف إلى اسم مثُلَّ أو مجموع في نفسه، نحو أفضل الرَّجُلَيْن، وأفضل الرجال، وذلك أنَّ أفعلاً التفضيل بعضُ ما يضاف إليه أبداً، فحقَّه أن يُضاف إلى اسمٍ يحيوه وغيره، وإذا كان الأمر كذلك، علمتَ أنه اللُّفْظُ بالتشبيه، والخروج عن صريح جَعْلِ اللُّفْظِ للحقيقة متذرٌ عليك، إذ لا يمكنك أن تقول: أبي أَحَمَّدُ الغيثِ والثاني له والتشبيه به، ولا شيئاً من هذا النحو، لأنك تقع بذلك في إضافة أفعلاً إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر. وإذا قد عرفتَ هذا فانظر إلى قول الآخر:

حتى إذا جئتَ جئتَ بالدرَّ
فرحاً بالأمير والمطرِ

قد أفحَطَ الناسُ في زمانِهم
غيثانِ في ساعةٍ لنا اتفقاً

فإنك تَرَاهُ لا يبلغ هذه المترلة، وذلك أنه كلامُ من يُشتبهُ الآنَ غياثاً ولا يدعُ في عُرْفٍ جاريَاً، وأمراً مشهوراً مُتَعَارِفاً، يعلمُ كلُّ واحدٍ منه ما يعلمه، وليس بمُتذرٍ أن تقول غيثٌ وثانٌ للغيث اتفقاً، أو تقول الأميرُ ثانِي الغيثِ والغيثُ اتفقاً. فقد حصل من هذا البابُ أنَّ الاسم المستعارَ كلَّما كانَ قَدْمُه أثبتَ في مكانه، وكانَ موضعه من الكلام أَضَنَّ به، وأَشَدَّ محاماً عليه، وأمنع لك من أن تتركه وترجعَ إلى الظاهر وتصرُّح بالتشبيه، فأمرُ التخييل فيه أقوى، ودعوى المتكلِّم له أظهر وائمٌ. واعلم أنَّ نحوَ قول الباحثري:

وهما رَبِيعٌ مُؤْمَلٌ وَخَرِيفٌ

غيثانِ إنْ جَدْبُ تتابعَ أَقبلاً

لا يكونُ ما نحن بصدده في شيءٍ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من الغيثنين في هذا البيت مجازٌ، لأنَّه أراد أن يُشَبِّهَ كلَّ واحدٍ من المدوَّحين بالغيث، والذي نحن بصدده، هو أنَّ يُضمِّنَ المجاز إلى الحقيقة في عَقْد الشنية، ولكن إن ضممتَ إليه قوله:

عِراكاً إذا الهَيَابَةُ النَّكْسُ كَذَبَا

فلَمْ أَرْ ضِرَغَامِينَ أَصْدَقَ مِنْكُمَا

كان لك ذلك، لأن أحد الضراغمين حقيقة والآخر مجاز. فإن قلت فها هنا شيء يرددك إلى ما أبنته من بقاء حكم التشبيه في جعله أباً الغيث، وذلك أن تقدير الحقيقة في المجاز إنما يتصور في نحو بيت البحترى: "فلم أر ضرغامين" من حيث عمد إلى واحد من الأسود، ثم جعل المدوح أسدًا على الحقيقة قد فاركه وضامه، ولا سبيل للفرزدق إلى ذلك، لأن الذي يقرنه إلى أبيه هو الغيث على الإطلاق، وإذا كان الغيث على الإطلاق، لم يبق شيء يستحق هذا الاسم إلا ويدخل تحته، وإذا كان كذلك، حصل منه أن لا يكون أبو الفرزدق غياثاً على الحقيقة، فالجواب أن مذهب ذلك ليس على ما تتوهمه، ولكن على أصل هو التشبيه، وهو أن يقصد إلى المعنى الذي من أجله يشبه الفرع بالأصل كالشجاعة في الأسد، والمضاء في السيف، وينحي سائر الأوصاف جانبًا، وذلك المعنى في العيّث هو النفع العام، وإذا قدر هذا التقدير، صار جنس العيّث كأنه عين واحدة وشيء واحد، وإذا عاد بك الأمر إلى أن تصوره تصور العين الواحدة دون الجنس، كان ضمُّ أبي الفرزدق إليه بمثابة ضمك إلى الشمس رجلاً أو امرأةً تريد أن تبالغ في وصفهما بأوصاف الشمس، وتتريلهما متلتها، كما تتجده في نحو قوله:

ولَيْتَ غَائِبَةَ الشَّمَسِينِ لَمْ تَغِبِ

فَلَيْتَ طَالِعَةَ الشَّمَسِينِ غَائِبَةً

فصل في الفرق بين التشبيه والاستعارة

اعلم أن الاسم إذا قُصد إجراؤه على غير ما هو له لمشاهدة بينهما، كان ذلك على ما مضى من الوجهين: أحدهما أن يُسقط ذكر المشبه من البيّن، حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنك أردته، وذلك أن تقول "عنت لنا ظبية"، وأنت تريد امرأة، ووردننا برأ، وأنت تريد المدوح، فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يُرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة، بدليل الحال، أو إفصاح المقال بعد السؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف، مثل ذلك أنك إذا سمعت قوله:

شَمْسٌ تَرَجَّلَ فِيهِمْ ثُمَّ تَرَحَّلَ

تَرَنَّحَ الشَّرَبُ وَاغْتَالَتْ حُلُومَهُمْ

استدللت بذكر الشرب، واغتيال الحلوم، والارتحال، أنه أراد قينية، ولو قال: ترجلت شمس، ولم يذكر شيئاً غيره من أحوال الآدميين، لم يُعقل قط أنه أراد امرأة إلا بإخبار مُستأنف، أو شاهد آخر من الشواهد، ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة، كما روى أن عدي بن حاتم اشتبه عليه المراد بلفظ الحيط في قوله تعالى: "حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْحَيْطُ الْأَيْضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ" [البقرة: 187]، وحمله على ظاهره، فقد روى أنه قال لما نزلت هذه الآية أخذت عقالاً أسوداً وعقالاً أبيضاً، فوضعتهما

تحت وسادي، فنظرت فلم أتبين، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "إن وسادك لطويل عريض، إنما هو الليل والنهار"، والوجه الثاني: أن تذكر كل واحد من المشبه والمشبه به فتقول زيد أسد وهنْد بدر، وهذا الرجل الذي تراه سيف صارم على أعدائك، وقد كنت ذكرت فيما تقدم، أن في إطلاق الاستعارة على هذا الضرب الثاني بعض الشبهة، ووعدتك كلاماً يجيء في ذلك، وهذا موضعه. اعلم أن الوجه الذي يقتضيه القياس، وعليه يدل كلام القاضي في الوساطة، أن لا تطلق الاستعارة على نحو قولنا زيد أسد وهنْد بدر، ولكن تقول: هو تشبيه، وإذا قال هو أسد، لم تقل استعار له اسم الأسد، ولكن تقول شَبَّهَهُ بالأسد، وتقول في الأول إنه استعارة لا تتوقف فيه ولا تحاشى البة، وإن قلت في القسم الأول: إنه تشبيه كنت مصبياً، من حيث تُخبر عمّا في نفس المتكلم وعن أصل الغرض، وإن أردت تمام البيان قلت أراد أن يشبه المرأة بالظبية فاستعار لها اسمها مبالغةً. فإن قلت فكذلك فقل في قوله زيد أسد، إنه أراد تشبيهه بالأسد، فأجرأ اسمه عليه، ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التكير فقلت زيد أسد، كما تقول زيد واحد من الأسود، فما الفرق بين الحالين، وقد جرى الاسم في كل واحد منهمما على المشبه.

فالجواب أن الفرق بين وهو أنك عزلت في القسم الأول الاسم الأصلي عنه واطرحته، وجعلته كأن ليس هو باسم له، وجعلت الثاني هو الواقع عليه والتناول له، فصار قصدك التشبيه أمراً مطويًّا في نفسك مكتوناً في ضميرك، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام ونصبته، كأنه الشيء الذي وضع له الاسم في اللغة وتصور - إن تعلقَه الوهم - كذلك، وليس كذلك القسم الثاني، لأنك قد صرحت فيه بذكر المشبه، وذكرك له صريحاً يأبى أن تتوهم كونه من جنس المشبه به، وإذا سمع السامع قوله زيد أسد وهذا الرجل سيف صارم على الأعداء، استحال أن يظن وقد صرحت له بذلك زيد أسد قصدت أساً وسيفاً وأكثر ما يمكن أن يدعى تخيله في هذا أن يقع في نفسه من قوله زيد أسد، حال الأسد في جراءته وإقادمه وبطشه، فاما أن يقع في وهمه أنه رجل وأسد معاً بالصورة والشخص فمحال. ولما كان كذلك، كان قصد التشبيه من هذا النحو بيناً لائحاً، وكائناً من مقتضي الكلام، وواجباً من حيث موضوعه، حتى إن لم يحمل عليه كان محلاً، فالشيء الواحد لا يكون رجلاً وأسد، وإنما يكون رجلاً وبصفة الأسد فيما يرجع إلى غرائز النفوس والأخلاق، أو خصوص في الهيئة كالكرامة في الوجه، وليس كذلك الأول لأنه يحتمل الحمل على الظاهر على الصحة، فلست بممنوع من أن تقول عَنْتَ لنا ظبية، وأنك تريد الحيوان وطلعت شمس، وأنت تريد الشمس، كقولك: طلعت اليوم شمس حارة وكذلك تقول: هزرت على الأعداء سيفاً وأنت تريد السيف، كا تقوله وأنت تريد رجلاً باسلاً استعنت به، أو رأياً ماضياً وفقت فيه، وأصبت به من العدو فأرهبته وأثرت فيه، وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يفصل بين القسمين، فيسمى الأول: استعارة على الإطلاق، ويقال في الثاني إنه تشبيه، فاما تسمية الأول تشبيهاً غير

منوع ولا غريب، إلا أنه على أنك تُخبر عن الغرض وتبين عن مضمون الحال، فاما أن يكون موضوع الكلام وظاهره موجباً له صريحاً فلما قلت فكذلك قوله هو أسد، ليس في ظاهره تشبيه، لأن التشبيه يحصل بذكر الكاف أو مثل أو نحوهما. فالجواب أن الأمر وإن كان كذلك، فإنّ موضوعه من حيث الصورة يوجب قصدك التشبيه، لاستحالة أن يكون له معنى وهو على ظاهره، وله مثالٌ من طريق العادة، وهو

أنّ مثلَ الاسمَ مثلَ الهيئةِ التي يُستدلّ بها على الأجناس، كزيّ الملوك وزيّ السوقَة، فكما أنك لو خلعتَ من الرجل ثواب السوقَة، وتَفَيَّتَ عنه كل شيءٍ يختصُّ بالسوقَة، وألبسته زيَّ الملوك، فأبديته للناس في صورة الملوك حتى يتَوَهَّموه ملِكًا، وحتى لا يصلوا إلى معرفة حاله إلا بإخبار أو اختبار واستدلال من غير الظاهر، كنت قد أعرَّته هيئةَ الملك وزَيَّه على الحقيقة، ولو أنك أقيمت عليه بعض ما يلبسه الملك من غير أن تُعَرِّيه من المعانِي التي تدل على كونه سُوقَةً، لم تكن قد أعرَّته بالحقيقة هيئةَ الملك، لأن المقصود من هيئة الملك أن يحصل بها المَهَابُ في النفس، وأن يُتوَهَّم العظمة، ولا يحصل ذلك مع وجود الأوصاف الدالة على أن الرجل سُوقَةً. افترضْ هذه الموازنة في الشيء الواحد، كالثوب الواحد يُعارِهُ الرجلُ فيلبِسُه على ثوبه أو منفرداً، وإنما اعتبرِ الهيئة وهي تحصلُ بمجموع أشياءٍ، وذلك أن الهيئة هي التي يُشبه حالها حالَ الاسم، لأن الهيئة تخصُّ جنساً دون جنس، كما أن الاسم كذلك، والثوب على الإطلاق لا يفعل ذلك إلا بخصائص تقتربُن به وترعى معه، فإذا كان السامِع قوله: زيد أسدٌ لا يتَوَهَّم أنك قصدت أسدًا على الحقيقة، لم يكن الاسم قد لحقه، ولم تكن قد أعرَّته إياه إعارةً صحيحةً، كما أنك لم تُعِرِّرِ الرجل هيئةَ الملك حين لم تُثُرْ عنه ما يُعلَم به أنه ليس بملك،

هذا وإذا تأمَّلنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة، كان في ذلك أيضاً بياناً لصحة هذه الطريقة، ووجوب الفرق بين القسمين، وذاك أن من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منافعه على الحد الذي يحصل للملك، فإن كان ثوباً لِبسه كما لبسه، وإن كان أدأه استعملها في الشيء تصلح له، حتى إن الرائي إذا رأه معه لم تنفصل حاله عنده من حال ما هو ملِكٌ يدُليس بعاريَّة، وإنما يفضلُه الملك في أن له أن يتلف الشيء جملةً، أو يدخل التلف على بعض أجزائه قصداً، وليس للمستعير ذلك، ومعلوم أنّ ما هو كالمفعة من الاسم أن يوجب ذكره القصد إلى الشيء في نفسه، فإذا قلت زيد، عُلم أنك أردت أن تُخبر عن الشخص المعلوم، وإذا قلت لقيت أسدًا، عُلم أنك علقت اللقاء بواحد من هذا الجنس، وإذا كان الأمر كذلك، ثم وجدنا الاسم في قوله عنت ظبيبة، يُعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ولا يُعلم أنك قصدت امرأةً، فقد وقع من المرأة في هذا الكلام موقعه من ذلك الحيوان على الصحة، فكان ذلك بمثابة أن المستعير ينتفع بالمستعار انتفاعَ مالكه، فيلبِسُه لِبسه، ويتحمَّل به تحمُّله، ويكون مكانه عنده مكان

الشيء الم المملوك، حتى يعتقد من ينظر إلى الظاهر أنه له، ولما وجدنا الاسم في قوله زيد أسد، لا يقع من زيد ذلك الموقع، من حيث إن ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم مطلقاً عليه، ومتناولاً له على حد تناوله ما وضع له، كان وزان ذلك وزان أن تضع عند الرجل ثواباً وتنعنه أن يلبيسه، أو بمحنة أن تطرح عليه طرف ثوب كان عليك، فلا يكون ذلك عارياً صحيحة، لأنك لم تدخله في جملته، ولم تُعطِه صورة ما يختص به ويصير إليه، ويختفي كونه لك دونه فاعرفة. وهذا هنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام، يُبين وجوب الفرق بين القسمين: وهو أن الحالة التي يختلف في الاسم إذا وقع فيها، أيسمى استعارة أم لا يسمى؛ هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو متراً مترتبة، أعني أن يكون خبر كان، أو مفعولاً ثانياً لباب علمت، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر أو يكون حالاً، لأن الحال عندهم زيادة في الخبر، فحكمها حكم الخبر فيما قصدته هاهنا خصوصاً، والاسم إذا وقع في هذه الموضع، فأنت واضح كلامك لإثبات معناه، وإن أدخلت النفي على كلامك تعلق النفي بمعناه، تفسير هذه الجملة أنك إذا قلت زيد منطلق، فقد وضعت كلامك لإثبات الانطلاق لزيد، ولو نفيت فقلت ما زيد منطلق، كنت نفيت الانطلاق عن زيد، وكذلك: أكان زيد منطلق، وعلمت زيداً منطلق، ورأيت زيداً منطلق، أنت في ذلك كله واضح كلامك ومزوج له لثبت الانطلاق لزيد، ولو خولفت فيه انصرف الخلاف إلى ثبوته له، وإذا كان الأمر كذلك، فأنت إذا قلت زيد أسد ورأيته أسد، فقد جعلت اسم المشبه به خيراً عن المشبه، والاسم إذا كان خيراً عن الشيء كان خيراً عنه، إما لإثبات وصف هو مشتق منه لذلك الشيء، كالانطلاق في قوله زيد منطلق، أو إثبات جنسية هو موضوع لها كقولك: هذا رجل، فإذا امتنع في قولنا زيد أسد أن تثبت شبه الجنس، فقد اجتنبنا الاسم لتحدث به التشبيه الآن، ونقرره في حيز الحصول والثبوت، وإذا كان كذلك، كان خليقاً بأن تسميه تشبيهاً، إذ كان إنما جاء ليُفيدَه ويُوجهَه، وأما الحالة الأخرى التي قلنا إن الاسم فيها يكون استعارةً من غير خلاف، فهي حالة إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم مجتنباً لإثبات معناه للشيء، ولا الكلام موضوعاً لذلك، لأن هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في مترلة الخبر من المبتدأ، فاما إذا لم يكن كذلك، وكان مبتدأ بنفسه، أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فأنت واضح كلامك لإثبات أمر آخر غير ما هو معنى الاسم. بيان ذلك أنك إذا قلت جاءني أسد ورأيت أسدًا ومررت بأسد، فقد وضعت الكلام لإثبات المجيء واقعاً من الأسد، والرؤبة والمرور واقعين منك عليه، وكذلك إن قلت الأسد مُقبل، فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد، لا لإثبات معنى الأسد، وإذا كان الأمر كذلك، ثم قلت عنّت لنا ظبية، وهزرت سيفاً صارماً على الأعداء وأنت تعني بالظبية امرأة، وبالسيف رجلاً لم يكن ذكرُ للاسمين في كلامك هذا لإثبات الشبه المقصود الآن، وكيف يتصور أن تقصد إلى إثبات الشبه منهما بشيء، وأنت لم تذكر قبلهما شيئاً ينصرف إثبات الشبه

إليه، وإنما ثبت الشبه من طريق الرجوع إلى الحال، والبحث عن خبيء في نفس المتكلم. وإذا كان كذلك بان أن الاسم في قوله زيد أسد، مقصود به إيقاع التشبيه في الحال وإيجابه، وأما في قوله: عنت لنا ظبية وسللت سيفاً على العدو، فوضع الاسم هكذا انتهازاً واقتضاياً على المقصود، وادعاء أنه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة، وإذا افترقا هذا الافتراق، وجب أن نفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة، كما أنا نفصل بين الخبر والصفة في العبارة، لاختلاف الحكم فيهما، بأن الخبر إثبات في الوقت للمعنى، والصفة تبيين وتوضيح وتحصيص بأمر قد ثبت واستقرَّ وعرف، فكما لم نرض لاتفاق الغرض في الخبر الصفة على الجملة واشتراكهما إذا قلت زيد ظريف وجاعي زيد الظريف، في التباس زيد في الظرف واكتسائه له، أن يجعلهما في الوضع الاصطلاحي شيئاً واحداً، ولا نفرق بتسميتنا هذا خيراً وذلك صفة كذلك ينبغي أن لا يدعونا - اتفاق قولنا: جاعي أسد وهزرت سيفاً صارماً وقولنا زيد أسد وسيف صارم، في مطلق التشبيه - إلى التسوية بينهما، وترك الفرق من طريق العبارة، بل وجب أن نفرق، فنسعى ذاك استعارة وهذا تشبيهاً، فإن أتيت إلا أن تُطلق الاستعارة على هذا القسم الثاني، فينبع أن تعلم أن إطلاقها لا يجوز في كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه فيه بسهولة، وذلك نحو قوله: هو الأسد وهو شمس النهار وهو البدر حسناً وبهجةً، والقضيب عطفاً، وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف، فإن قلت: هو بحر وهو ليث ووجده بحراً، وأردت أن تقول إنه استعارة، كنت أذر وأشبه بأن تكون على جانب من القياس، ومتشبباً بطرفٍ من الصواب، وذلك أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه، فلو قلت هو كأسد وهو ببحر، كان كلاماً نازلاً غير مقبول، كما يكون قوله هو كالأسد، إلا أنه وإن كان لا يحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه كأن كقولك كأنه أسد، أو ما يجري مجرى كأن في نحو تحسبه أساً وتأخاله سيفاً، فإن غمض مكان الكاف وكأن، بأن يوصف الاسم الذي فيه التشبيه بصفة لا تكون في ذلك الجنس، وأمرٌ خاصٌ غريبٌ فقيل هو بحر من البلاغة، وهو بدر يسكن الأرض، وهو شمس لا تغيب، وقوله:

شمسٌ تألقُ وفِرَاقُ غُرُوبُها

فهو أقرب إلى أن نسميه استعارة، لأنه قد غمض تقدير حرف التشبيه فيه، إذ لا تصل إلى الكاف حتى تُبطل بنية الكلام وتُبدل صورته فتقول: هو كالشمس المتألقة، إلا أن فراقها هو الغروب، وكالبدر إلا أن صدوده الكسوف. وقد يكون في الصفات التي تجيء في هذا النحو، والصلات التي توصل بها، ما يختل به تقدير التشبيه، فيقرب حينئذ من القبيل الذي تُطلق عليه الاستعارة من بعض الوجه، وذلك مثل قوله:

موتٌ فَرِيسٌ الموتِ منه ترْعُدُ

أَسْدٌ دُمُّ الْأَسَدِ الْهِبَرِ حِضَابُهُ

لا سيل لك إلى أن تقول: هو كالأسد وهو كالموت، لما يكون في ذلك من التناقض، لأنك إذا قلت هو كالأسد فقد شبّهته بجنس السبع المعروف، ومحال أن يجعله محمولاً في الشّبه على هذا الجنس أولاً، ثم تجعل دم المهزّب الذي هو أقوى الجنس، خضاب يده، لأن حمله له عليه في الشّبه دليل على أنه دونه، وقولك بعد دم المهزّب من الأسود خضابه، دليل على أنه فوقها، وكذلك محال أن تشبّهه بالموت المعروف، ثم يجعله يخافه، وترتعد منه أكتافه، وكذا قوله:

سَحَابٌ عَدَانِي سَيْلُهُ وَهُوَ مُسْبِلٌ
وَبَرَّ أَصَاءَ الْأَرْضَ شَرْقاً وَمَغْرِبًا
وَمَوْضِعُ رَحْلِي مِنْهُ أَسْوَدٌ مُظْلِمٌ
وَبَرْ عَدَانِي فِيْضُهُ وَهُوَ مُفْعَمٌ

إن رجعت فيه إلى التشبيه السادس فقلت هو كالبدر، ثم جئت تقول أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلي مظلم لم يضيء به، كنت كأنك تجعل البدر المعروف يلبس الأرض الضياء وينعه رحله، وذلك محال، وإنما أردت أن ثبتت من المدوح بدرأً مفرداً له هذه الخاصية العجيبة التي لم تعرف للبدر، وهذا إنما يتأتى بكلام بعيدٍ من هذا النظم، وهو أن يقال: هل سمعت بأن البدر يطلع في أفقٍ، ثم يمنع ضوءه موضعًا من الموضع التي هي معرضة له وكانته في مقابلته، حتى ترى الأرض الفضاء قد أضاءت بنوره البيت، فهذا النحو موضوع على تخيل أنه زاد في جنس البدر واحد له حكمٌ وخاصة لم تعرف. وإذا كان الأمر كذلك صار كلامك موضوعاً لا لإثبات الشبه بينه وبين البدر، ولكن لإثبات الصفة في واحد متجدد حدث من جنس البدر، لم تعرف تلك الصفة للبدر، فيصير بمثابة قوله زيد رجل يقرى الضيوف وي فعل كيت وكيت، فلا يكون قصدك إثبات زيد رجلاً، ولكن إثبات الصفة التي ذكرتها له، فإذا خرج الاسم الذي يتعلّق به التشبيه من أن يكون مقصوداً بالإثبات، تبيّن أنه خارج عن الأصل الذي تقدّم، من كون الاسم لإثبات الشبه، فالباحثري في قوله: "وبدر أضاء الأرض" قد بنى كلامه على أن كون المدوح بدرأً، أمر قد استقرّ وثبت، وإنما يعمل في إثبات الصفة الغريبة، والحالة التي هي موضع التعجب، وكما يمتنع دخول الكاف في هذا النحو، كذلك يمتنع دخول كأن وتحسب وتخال، فلو قلت كأنه بدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلي منه مظلم كان خلفاً من القول. وكذلك إن قلت: تحسبه بدرأً أضاء الأرض ورحلي منه مظلم، كان كالأول في الضعف، ووجه بعده من القبول بين، وهو أن كأن وحسبت وخلت وظننت تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمراً معقولاً ثابتاً في الجملة، إلا أنه في كونه متعلقاً بما هو اسم كأن أو المفعول الأول من حسبت مشكوك فيه، كقولنا كأن زيداً منطلق، أو مجاز يقصد به

خلاف ظاهره، نحو كأنّ زيداً أسد، فالأسد على الجملة ثابت معروف، والغريب هو كون زيد إيه ومن جنسه، والنكرة في نحو هذه الأبيات موصوفة بأوصاف تدل على أنك تُخبر بظهور شيء لا يُعرف ولا يُتصوّر، وإذا كان كذلك، كان إدخال كأن وحسبت عليه كالقياس على المجهول. وتتأمل هذه النكتة فإنه يَضْعُفُ ثانياً إطلاق الاستعارة على هذا النحو أيضاً لأنّ موضوع الاستعارة - كيف دارت القضية - على التشبّه، وإذا بان بما ذكرت أن هذا الجنس إذا فلّيته عن سرّه، ونقررت عن خبيئه، فمحصوله أنك تدعّي حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنه اختُصَّ بصفة غريبة وخاصية بدعة، لم يكن يُتوهّم جوازها على ذلك الجنس، كأنك تقول: ما كنّا نعلم أن هاهنا بدرأ هذه صفتة كان تقدير التشبّه فيه نقضاً لهذا الغرض، لأنّه لا معنى لقولك: أشبّهه ببدر حَدَث خلاف البدور ما كان يُعرف. وهذا موضع لطيف جداً لا تتصف منه إلا باستعارة الطبع عليه، ولا يمكن توفيق الكشف فيه حقه بالعبارة، لدقّة مسلكه. وينصل به أن في الاستعارة الصحيحة ما لا يحسن دخول كلام التشبّه عليه، وذلك إذا قوي التشبّه بين الأصل والفرع، حتى يتمكّن الفرع في النفس بداخلة ذلك الأصل والاتحاد به، وكونه إيه، وذلك في نحو النور إذا استعير للعلم والإيمان، والظلمة للكفر والجهل، فهذا النحو لتمكّنه وقوّة شبهه ومَتَانة سببه، قد صار كأنه حقيقة، ولا يحسن لذلك أن تقول في العلم كأنه نور، وفي الجهل كأنه ظلمة، ولا تكاد تقول للرجل في هذا الجنس كأنك قد أوقعتني في ظلمة بل تقول: أوقعتني في ظلمة، وكذلك الأكثر على الأسنان والأسبق إلى القلوب أن تقول: فهمت المسألة فانشرح صدري وحصل في قلبي نور، ولا تقول: كأنّ نوراً حصل في قلبي، ولكن إذا تجاوزت هذا النوع إلى نحو قولك: سللت منه سيفاً على الأعداء، وجدت كأن حسنة هناك كثيرة، كقولك: بعنته إلى العدو فكأنّي سللت سيفاً وكذلك في نحو: زيد أسد وكأن زيداً أسد، وهكذا يتدرج الحكم فيه، حتى كلّما كان مكان الشّبه بين الشّعين أخفى وأغمض وأبعد من العُرف، كان الإتيان بكلمة التشبّه أبين وأحسن وأكثر في الاستعمال. وما يجب أن يجعله على ذكر منك أبداً، وفيه البيان الشافي أنّ بين

القسمين تبايناً شديداً أعني بين قولك زيد أسد وقولك رأيت أسدأ وهو ما قدّمه لك من أنك قد تجده الشيء يصلح في نحو زيد أسد حيث تذكر المشبه باسمه أولاً، ثم تُجري اسم المشبه به عليه، ولا يصلح في القسم الآخر الذي لا تذر فيه المشبه أصلاً وتطرّحه. ومن الأمثلة البينة في ذلك قول أبي تمام:

وكان المطل في بدءٍ وعُودٍ دُخاناً للصَّنِيعَةِ وهي نارٌ

قد شبّه المطل بالدخان، والصنيعة بالنار، ولكنه صرّح بذلك المشبه، وأوقع المشبه به خبراً عنه، وهو كلام مستقيم. ولو سلكت به طريقة ما يسقط فيه ذكر المشبه فقلت مثلاً: أُقبسْتني ناراً لها دخان، كان ساقطاً

ولو قلت أقيسْتَنِي نوراً أضاءُ أفقِي به، ترِيد علماً، كَانَ حَسَناً، حُسْنِه إِذَا قُلْتَ عَلِمْكَ نورٌ في أَفْقِي، والسبب في ذلك أَنَّ اطْرَاحَ ذِكْرِ الشَّبَهِ وَالاقْتِصَارَ عَلَى اسْمِ الشَّبَهِ بِهِ، وَتَتَزَيلَهُ مَتَّلِتَهُ، وَإِعْطَاءُهُ الْخَلَافَةَ عَلَى الْمَقْصُودِ، إِنَّمَا يَصْحَّ إِذَا تَقْرَرَ الشَّبَهُ بَيْنَ الْمَقْصُودِ وَبَيْنَ مَا تَسْتَعِيرُ اسْمَهُ لَهُ، وَتَسْتَبِينَهُ فِي الدَّلَالَةِ، وَقَدْ تَقْرَرَ فِي الْعُرْفِ الشَّبَهُ بَيْنَ النُّورِ وَالْعِلْمِ وَظَهَرَ وَأَشْتَهِرَ، كَمَا تَقْرَرَ الشَّبَهُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالظَّبِيَّةِ، وَبَيْنَهُما وَبَيْنَ الشَّمْسِ وَلَمْ يَتَقْرَرْ فِي الْعُرْفِ شَبَهٌ بَيْنَ الصَّنْيَعَةِ وَالنَّارِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يَضْعُهُ الْآنَ أَبُو تَمَامَ وَيَتَمَحَّلُهُ، وَيَعْمَلُ فِي تَصْوِيرِهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ ذِكْرِ الشَّبَهِ وَالشَّبَهِ بِهِ جَمِيعاً حَتَّى يُعْقَلَ عَنْهُ مَا يَرِيدُهُ، وَيَبْيَّنَ الْغَرْضَ الَّذِي يَقْصِدُهُ، وَإِلَّا كَانَ بِمُتَّلِّهِ مِنْ يَرِيدُ فِي إِعْلَامِ السَّامِعِ أَنَّ عِنْدَهُ رَجُلٌ هُوَ مُثَلُ زَيْدٍ فِي الْعِلْمِ مَثَلًا، فَيَقُولُ لَهُ: عَنِّي زَيْدٌ، وَيَسُوْمُهُ أَنْ يَعْقُلَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: عَنِّي رَجُلٌ مُثَلُ زَيْدٍ، أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ تَكْلِيفُ عِلْمِ الْغَيْبِ. فَاعْرُفْ هَذَا الْأَصْلَ وَتَبَيَّنْهُ، فَإِنَّكَ تَزَدَّادُ بِهِ بَصِيرَةً فِي وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُضْرِبِيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّمَا لَوْ كَانَا يَعْجَرِيَانِ مُجْرَىً وَاحِدًا فِي حَقِيقَةِ الْاسْتِعَارَةِ، لَوْجَبَ أَنْ يَسْتَوِيَا فِي الْقَضِيَّةِ، حَتَّى إِذَا اسْتَقَامَ وَاضْطَعَ الْاسْمُ فِي أَحَدِهِمَا اسْتَقَامَ وَاضْطَعَهُ فِي الْآخِرِ فَاعْرُفْهُ. فَإِنْ قُلْتَ فَمَا تَقُولُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ لَقِيتُ بِهِ أَسْدًا وَرَأَيْتَ مِنْهُ لِيَثًا. فَإِنَّهُ مَا لَوْ جَهَ لِتَسْمِيَتِهِ اسْتِعَارَةً، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: لَئِنْ لَقِيْتُ فَلَانَا لِيَلْقَيْنَاكَ مِنْهُ أَسْدًا، فَأَتَوْا بِهِ مَعْرِفَةً عَلَى حَدِّهِ إِذَا قَالُوا: أَحْذِرِيْنَ أَسْدًا، وَقَدْ جَاءَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّشْبِيَّهِ، فُظِنَّ أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: "لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخَلْدِ" فَصَلَتْ: 28، وَالْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ النَّارَ هِيَ دَارُ الْخَلْدِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ لَا مَعْنَى هَا هَنَا لَأَنْ يَقَالُ إِنَّ النَّارَ شُبِّهَتْ بِدارِ الْخَلْدِ، إِذَا لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى تَشْبِيَّهِ النَّارِ بِشَيْءٍ يُسَمَّى دَارَ الْخَلْدِ، كَمَا تَقُولُ فِي زَيْدٍ إِنَّهُ مُثَلُ أَسْدٍ، ثُمَّ تَقُولُ: هُوَ أَسْدٌ، وَإِنَّمَا هُوَ كَوْلُكَ: النَّارُ مَتَّلِمْ وَمَسْكُنُهُمْ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُمَا. وَكَذَا قَوْلُهُ:

يَأَبِي الظُّلَامَةَ مِنْ النَّوْفَلِ الزُّفَرِ

الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ النَّوْفَلِ الزُّفَرُ، وَلَيْسَ الزُّفَرُ بِاسْمٍ لِجَنْسٍ غَيْرِ جَنْسِ الْمَدْوُحِ كَالْأَسْدِ، فَيَقَالُ إِنَّهُ شَبَهُ الْمَدْوُحِ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ صَفَةٌ كَوْلُكَ هُوَ الشَّجَاعُ وَهُوَ السَّيِّدُ وَهُوَ النَّهَاضُ بِأَعْبَاءِ السِّيَادَةِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطَيِّ وَلَا يَشْرَبُ كَأساً بَكَفٌ مَنْ بَخِلَ

لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّشْبِيَّهِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِبَخِيلٍ، هَذَا وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْحَكْمُ عَلَى الْاسْمِ بِالْاسْتِعَارَةِ، إِذَا جَرَى بِوَجْهِهِ عَلَى مَا يُدَعَّى أَنَّهُ مَسْتَعَارٌ لَهُ، وَالْاسْمُ فِي قَوْلِكَ لَقِيتُ بِهِ أَسْدًا أَوْ لَقِيْنِي مِنْهُ أَسْدًا، لَا يُتَصَوَّرُ جَرْيَيْهُ عَلَى الْمَذْكُورِ بِوَجْهِهِ، لَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَنْبِرٍ عَنْهُ، وَلَا صَفَةٌ لَهُ، وَلَا حَالٌ، وَإِنَّمَا هُوَ بِنَفْسِهِ مَفْعُولٌ لَقِيتُ وَفَاعِلَ لَقِيْنِي، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَجْرِيَ الْاسْمَ، هَا هَنَا بِمُجْرِيِ الْمَسْتَعَارِ الْمُتَنَاوِلِ الْمَسْتَعَارَ لَهُ، لَوْجَبَ أَنْ نَقُولَ فِي قَوْلِهِ:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَأَخْتَلَ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ النَّئِبَ قَطْ

إنه استعار اسم الذئب للمذق، وذلك بين الفساد. وكذا نحو قوله:

نُبَيَّتْ أَنَّ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي

وَلَا قَرَارَ عَلَى زَأْرٍ مِنَ الْأَسَدِ

لا يكون استعارة، وإن كنت تجد من يفهم البيت قد يقول: أراد بالأسد النعمان، أو شبهه بالأسد، لأن ذلك بيان للغرض، فأما القضية الصحيحة وما يقع في نفس العارف، ويوجيهه نقد الصيراف، فإنّ الأسد واقع على حقيقته حتى كأنه قال: ولا قرار على زأر هذا الأسد، وأشار إلى الأسد خارجاً من عرينه مُهليداً موعداً بزئيره، وأيُّ وجْه لشك في ذلك، وهو يؤدي إلى أن يكون الكلام على حد قولك: ولا قرار على زأر من هو كالأسد؟ وفيه من العيّ والفحاجة شيء غير قليل. هذا ومن حق غالط غلط في نحو ما ذكرت - على قلة عذرها - أن لا يغلط في قول الفرزدق:

قِيمَامًا يَنْظُرُونَ إِلَى سَعِيدٍ

كَانُوهُمْ يَرَوْنَ بِهِ هَلَالًا

ولا يتوهم أن هلالاً استعارة لسعيد، لأن الحكم على الاسم بالاستعارة مع وجود التشبيه الصريح، محالٌ جاري مجرى أن يكون كل اسم دخل عليه كافٌ التشبيه مستعاراً، وإذا لم يغلط في هذا فالباقي بمنتهى فاعرفه.

فصل في الاتفاق في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة

اعلم أنّ الشاعرين إذا اتفقا، لم يخل ذلك من أن يكون في الغرض على الجملة والعموم، أو في وجه الدلالة على ذلك العرض، والاشتراك في الغرض على العموم أن يقصد كل واحد منهما وصفاً مدوحاً بالشجاعة والسنخاء، أو حُسن الوجه والبهاء، أو وصف فرسه بالسرعة، أو ما جرى هذا المجرى. وأمّا وجه الدلالة على الغرض، فهو أن يذكر ما يُستدلّ به على إثباته له الشجاعة والسنخاء مثلاً، وذلك ينقسم أقساماً منها التشبيه بما يوجد هذا الوصف فيه على الوجه البليغ والغاية البعيدة، كالتشبيه بالأسد، وبالبحر في الأساس والجود، والبدور والشمس في الحسن والبهاء والإنارة والإشراق، ومنها ذكر هيئاتٍ تدلّ على الصفة من حيث كانت لا تكون إلا فيما لو صفت الرجل في حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلة الفكر، كقوله:

كَانَ دَنَانِيرًا عَلَى قَسْمَاتِهِمْ

وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَ الْوُجُوهَ لِقاءً

وكذلك الجواوِد يوصف بالتهَلُّل عند وُرود العُفَا، والارتياح لرؤيَة المُجَدِّدين، والبخيلُ بالعبوس والقطُوب وقلَّة البشر، مع سَعَة ذات اليد ومساعدة الدهر. فَما الاتفاق في عموم الغرض، فما لا يكون الاشتراك فيه داخلاً في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانا، لا ترى منْ به حِسْنٌ يُدَعِّي ذلك، ويأبى الحكمَ بأنه لا يدخل في باب الأخذ، وإنما يقع الغلط من بعض من لا يُحسن التحصل، ولا يُنْعَم التأمل، فيما يؤدِّي إلى ذلك، حتى يُدَعِّي عليه في المحاجَة أنه بما قاله قد دخل في حكم من يجعل أحد الشاعرَين عِيالاً على الآخر في تصورٍ معنى الشجاعة، وأنَّها مَا يُمدَح به، وأنَّ الجهل مَا يُدَمَّب به، فَماً أن يقوله صريحاً ويرتكبه قَصْداً فلا، وأمَّا الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض، فيجب أنْ يُنظر، فإنَّ كَانَ مَا اشترَكَ النَّاسُ في معرفته، وَكَانَ مُسْتَقْرِراً في العقول والعادات، فإنَّ حُكْمَ ذلك، وإنَّ كَانَ خصوصاً في المعنى، حُكْمُ العموم الذي تقدَّم ذكره. من ذلك التشبيه بالأسد في الشجاعة، وبالبدر في النور والبهاء، وبالصبح في الظهور والجلاء ونفي الالتباس عنه والخفاء، وكذلك قياس الواحد في خصلة من الخصال على المذكور بذلك والمشهور به والمشار إليه، سواءً كان ذلك من حضرك في زمانِك، أو كان من سبق في الأزمنة الماضية والقرون الخالية، لأنَّه هذا مَا لا يُخْتَص بمعرفته قومٌ دون قوم، ولا يحتاج في العلم به إلى روِيَة واستنباط وتدبر وتأمل، وإنما هو في حكم الغرائز المرکوزَة في النفوس، والقضايا التي وضع العلم بها في القلوب، وإنَّ كَانَ مَا ينتهي إِلَيْهِ المُتَكَلِّمُ بِنَظَرٍ وَتَدْبُرٍ، وَبِنَالَهُ بِطْلٍ وَاحْتِهادٍ، وَلَمْ يَكُنْ كَالْأُولَى في حضوره إِيَاهُ، وَكَوْنُه في حِكْمَ ما يقابلُهُ الذِّي لَا مَعَانَاهُ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَا حَاجَةُ بِهِ إِلَى الْمَحاوِلَةِ وَالْمَزاوِلَةِ وَالقياسِ والمباحثةِ والاستنباطِ والاستشارةِ، بل كَانَ مِنْ دُونِهِ حِجَابٌ يُجْتَهِدُ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ، وَعَلَيْهِ كِمْ يَفْتَقِرُ إِلَى شَقَّهِ بالتفكيرِ، وَكَانَ دُرَّاً فِي قَعْدَهِ لَا بَدْلُهُ مِنْ تَكْلُفِ الْغَوَّاصِ عَلَيْهِ، وَمُمْتَنَعاً فِي شَاهِقٍ لَا يَنَالُهُ إِلَّا بِتَجْحِشٍ الصَّعُودِ إِلَيْهِ وَكَامِنَةِ كَالنَّارِ فِي الزَّنْدِ، لَا يَظْهَرُ حَتَّى تَقْدِحَهُ، وَمُشَابِكًا لِغَيْرِهِ كَعُوقِ الْذَّهَبِ الَّتِي لَا تُبَدِّي صَفَحتَهَا بِالْهُوَيْنَا، بَلْ ثُنَالَ بِالْحَفْرِ عَنْهَا وَتَعْرِيقِ الْجَبَّينِ فِي طَلْبِ التَّمْكِنِ مِنْهَا. نَعَمْ إِذَا كَانَ هَذَا شَأنَهُ، وَهَاهُنَا مَكَانَهُ وَبِهَذَا الشَّرْطِ يَكُونُ إِمْكَانَهُ، فَهُوَ الذِّي يُحَوِّزُ أَنْ يُدَعِّي فِيهِ الْإِخْتِصَاصُ وَالسَّبَقُ وَالتَّقْدِيمُ وَالْأُولَى، وَأَنْ يُجْعَلُ فِيهِ سَلْفٌ وَخَلْفٌ، وَمُفْعِدٌ وَمُسْتَفِيدٌ، وَأَنْ يُقْضَى بَيْنَ الْقَائِلَيْنِ فِيهِ بِالْتَّفَاضُلِ وَالتَّبَاعِينِ، وَأَنَّ أَحَدَهُمَا فِيهِ أَكْمَلُ مِنَ الْآخِرِ، وَأَنَّ الثَّانِي زَادَ عَلَى الْأُولَى أَوْ نَقَصَ عَنْهَا، وَتَرَقَّى إِلَى غَايَةِ أَبْعَدِهِ مِنْ غَايَتِهِ، أَوْ اخْتَطَّ إِلَى مِنْزَلَهُ هِيَ دُونَ مِنْزَلِهِ. وَاعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْأُولَى الَّذِي هُوَ المُشَتَّرُكُ الْعَامِيُّ، وَالظَّاهِرُ الْجَلِّيُّ، وَالذِّي قَلَّتْ إِنَّ التَّفَاضُلَ لَا يَدْخُلُهُ، وَالْتَّفَاوِتَ لَا يَصْحُّ فِيهِ، إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ مَا كَانَ صَرِيجًا ظَاهِرًا لَمْ تَلْحُقْهُ صَنْعَةُ، وَسَادِحًا لَمْ يُعَمَّلْ فِيهِ نقْشٌ فَأَمَّا إِذَا رُكِّبَ عَلَيْهِ مَعْنَى، وَوُصُلَّ بِهِ لَطِيفَةً، وَدُخُلَ إِلَيْهِ مِنْ بَابِ الْكَنَايَةِ وَالْتَّعْرِيفِ، وَالرَّمْزِ وَالْتَّلْوِيعِ، فَقَدْ صَارَ بِمَاعِنِّيْرِ مِنْ طَرِيقَتِهِ، وَاسْتُؤْنِفَ مِنْ صُورَتِهِ، وَاسْتُجَدَّ لَهُ

من المِعرض، وَكُسِي من دَل التعرُض، داخلاً في قبيل الْخَاص الذي يُتَمَّلِك بالفكرة والتعلُّم، ويُتوصل إليه بالتدبر والتأمل، وذلك كقولهم، وهم يريدون التشبيه: سَبَبِ الظباء العيون، كقول بعض العرب:

وَنُجْلَ الأَعْيُن الْبَقَر الصُّوارا

سَبَبِ ظباء ذي نَفَر طُلَاهَا

وَكَوْلَهُ:

إِلَى نَدَاك فَقَاسْتَه بِمَا فِيهَا

إِنَ السَّحَاب لَتَسْتَحِي إِذَا نَرَطَ

وَكَوْلَهُ:

إِلَّا بَوَاجِهٍ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ

لَمْ تَلْقَ هَذَا الْوَاجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا

وَكَوْلَهُ:

حَرَكَاتُ غَصْنِ الْبَانَةِ الْمُتَأْوِدِ

وَاهْتَزَ فِي وَرَقِ النَّدَى فَتَحَيَّرَتْ

وَكَوْلَهُ:

أُفَابِلُ بَذْرَ الْأَفْقِ حِينَ أَفَابِلُهُ

فَأَفْضَيْتُ مِنْ قُربٍ إِلَى ذِي مَهَابَةٍ

لَدِيهِ لَامْسَى حَاتَمٌ وَهُوَ عَاذِلٌ

إِلَى مُسْرِفٍ فِي الْجُودِ لَوْ أَنْ حَاتَمًا

فهذا كلُه في أصله ومغزاه وحقيقة معناه تشبيه، ولكن كَيْ لَكَ عَنْهُ، وَخُودُعَتْ فِيهِ، وَأَتَيْتَ بِهِ مِنْ طَرِيقِ
الخَلَابَةِ فِي مَسْلِكِ السُّحْرِ وَمَذَهَبِ التَّخْيِيلِ، فَصَارَ لِذَلِكَ غَرِيبَ الشَّكْلِ، بَدِيعُ الْفَنِّ، مَنِيعُ الْجَانِبِ، لَا
يَدِينُ لَكُلَّ أَحَدٍ، وَأَيِّ الْعِطْفِ لَا يَدِينُ بِهِ إِلَّا لِلْمُرْوَى الْمُجْتَهَدِ، وَإِذَا حَقَّتِ النَّظَرُ، فَالْخَصُوصُ الَّذِي تَرَاهُ،
وَالْحَالَةُ الَّتِي تَرَاهَا، تَنْفِي الاشتراكَ وَتَأْبَاهُ، إِنَّمَا هُمَّا مِنْ أَجْلِ أَنْهُمْ جَعَلُوا التَّشْبِيهَ مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِأَمْرٍ آخَرٍ لَيْسَ
هُوَ مِنْ قَبْلِ الظَّاهِرِ الْمَعْرُوفِ، بَلْ هُوَ فِي حَدَّ لِحْنِ الْقَوْلِ وَالْتَّعْمِيَةِ الَّذِيْنَ يُتَعَمَّدُ فِيهِمَا إِلَى إِخْفَاءِ الْمَقْصُودِ
حَتَّى يَصِيرَ الْمَعْلُومُ اضْطَرَارًا، يُعْرَفُ امْتَحَانًا وَاحْتِيَارًا، كَوْلَهُ:

فَلَا وَاللَّهِ مَا نَطَقَتْ بِحَرْفٍ

مَرَّتْ بِبَابِ هِنْدَ فَكَلَّمَتِي

فَكَمَا يَوْهِمُكَ يَا تَقَانَ الْلَفْظُ أَنَّهُ أَرَادَ الْكَلَامَ، وَأَنَّ الْمِيمَ مُوْصَلَةَ الْلَامِ، كَذَلِكَ الْمُشَبِّهُ إِذَا قَالَ سَرْقَنَ الظباءِ
الْعَيْوَنَ، فَقَدْ أَوْهَمَ أَنَّ شَمَ سَرْقَةً وَأَنَّ الْعَيْوَنَ مَنْقُولَةً إِلَيْهَا مِنَ الظباءِ، وَإِنْ كَنْتَ تَعْلَمَ إِذَا نَظَرْتَ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ
يَقُولَ إِنَّ عَيْوَنَهَا كَعِيْوَنَ الظباءِ فِي الْحَسْنِ وَالْمَهِيَّةِ وَفَتْرَةِ النَّظَرِ، وَكَذَلِكَ يَوْهِمُكَ بِقَوْلِهِ: إِنَ السَّحَابَ
لَتَسْتَحِيَ، أَنَّ السَّحَابَ حَيٌّ يَعْرَفُ وَيَعْقُلُ، وَأَنَّهُ يَقِيسُ فِيهِ بِغَيْضِ كَفَّ الْمَمْدوَحِ فِيَخْزَرِي وَيَخْجَلُ.
فَالاحْتِفالُ وَالصَّنْعَةُ فِي التَّصْوِيرَاتِ الَّتِي تَرُوقُ السَّامِيعَنَ وَتَرُوْعُهُمْ، وَالْتَّخْيِيلَاتِ الَّتِي تَهْزُّ الْمَدْوَحِينَ
وَتُحْرِكُهُمْ، وَتَفْعُلُ فَعْلًا شَبِيهًـا بِمَا يَقِعُ فِي نَفْسِ النَّاظِرِ إِلَى التَّصَاوِيرِ الَّتِي يَشْكَلُهَا الْحَذَّاقُ بِالْتَّخْطِيطِ

والنقش، أو بالنَّحْت والنَّقْر، فكما أن تلك ثُعجَب وَثَخْلَب، وَثَرْوَقُ وَثُؤْنَقُ، وَتَدْنُخُلُ النَّفْسَ من مشاهدتها حالةٌ غريبة لم تكن قَبْلِ رؤيتها، ويغشاها ضربٌ من الفتنة لا يُنْكِر مكانه ولا يخفى شأنه. فقد عَرَفَت قضيَّة الأصنام وما عليه أصحابها من الافتتان بها والإعظام لها، كذلك حكم الشعر فيما يصنعه من الصُّور، ويُشكِّله من البدَاع، ويوقعه في النقوس من المعانٍ التي يُتوَهُم بها الجماد الصامتُ في صورة الحي الناطق، والموتُ الآخرس في قضيَّة الفصيح المُعرَب والمُبَيِّن المميَّز، والمعدوم المفقود في حكم الموجود المشاهد، كما قدَّمتُ القول عليه في باب التمثيل، حتى يكسب الدين رفعَةً، والعامضُ القدر نباهةً، وعلى العكس يغضُّ من شرف الشريف، ويطلُّ من قَدْرِ ذي العَزَّة المنيف، ويظلم الفضل ويتهضمُه، ويُخْدِش وجه الجمال ويَتَخَوَّنَه، ويعطى الشَّبهة سُلْطَانَ الحجَّة، ويردُّ الحجَّة إلى صيغة الشَّبهة، ويصنع من المادة الخسيسة بدُعَاءً تغلُّ في القيمة وتعلُّو، وي فعل من قلب الجواهر وتبدل الطبائع ما ترى به الكيمياه وقد صَحَّت، ودعوى الإِكْسِير وقد وَضَحت، إلا أنها روحانية تتلبَّس بالأوهام والأفهام، دون الأجسام والأجرام، ولذلك قال:

ويُقْضِي بما يُقْضِي به وهو ظالمٌ

يُرِي حِكْمَةً مَا فِيهِ وَهُوَ فُكَاهَةً

وقال:

لكلَّ خطيبٍ يَقْمَعُ الحقَّ بِأَطْلَهُ

عَلِيمٌ بِإِبْدَالِ الْحُرُوفِ وَقَامِعٌ

وقال ابن سُكَّرة فأحسن:

وللقوافي رُقَى لَطِيفَةٌ

وَالشِّعْرُ نَارٌ بِلَا دُخَانٍ

لكلَّ مدحٍ لصارِ جِيفَةٌ

لَوْ هُجِيَّ الْمِسْكُ وَهُوَ أَهْلٌ

هَوْتَ بِهِ أَحْرُفٌ خَفِيفَةٌ

كَمْ مِنْ ثَقِيلِ الْمَحْلِ سَامِ

وقد عرفَ ما كان من أمر القبيلة الذين كانوا يعيرون بأنف الناقة، حتى قال الخطية:

وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّبَابَ

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ

فَنَفَى العار، وَصَحَّحَ الافتخار، وَجَعَلَ ما كَانَ نَفْصَا وَشَيْنَا، فَضْلًا وَزَيْنَا، وَمَا كَانَ لِقَبَا وَنَبْزَا يَسُوءُ السمع، شَرَفًا وَعَزَّا يَرْفَعُ الطرف، وَمَا ذَاكَ إِلَّا بِجَسِنَ الانتزاع، وَلُطْفَ الْقَرِيبةِ الصَّنَاعَ، وَالذَّهَنُ النَّاقِدُ في دَقَائِقِ الْإِحْسَانِ وَالْإِبْدَاعِ، كَمَا كَسَاهِمَ الْجَمَالُ مِنْ حَيٍّ كَانُوا عَرُوا مِنْهُ، وَأَتَبَتَهُمْ فِي نِصَابِ الْفَضْلِ مِنْ حِيثُ تُفْعِلُوا عَنْهُ، فَلَرُبَّ أَنْفٍ سَلِيمٌ قَدْ وَضَعَ الشِّعْرُ عَلَيْهِ حَدَّهُ فَجَدَهُ، وَاسْمٌ رَفِيعٌ قَلْبٌ معناهُ حَتَّى حَطَّ بِهِ صاحِبَهُ وَوَضَعَهُ، كَمَا قالَ:

سَعْدٌ وَلَكِنْ أَنْتَ سَعْدُ الْذَّابِحِ

يَا حَاجِبَ الْوَزَرَاءِ إِنَّكَ عَنَّهُمْ

وَمِنْ الْعَجِيبِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ فِي كَثِيرِ بْنِ أَحْمَدَ:

لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا

ما قال لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ

فانظر من أي مدخل دخل عليه، وكيف بالهؤينا هَدَى البَلَاءَ إِلَيْهِ؟ وَكَثِيرٌ هَذَا هُوَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ
الصَّاحِبُ: "وَمِثْلُ كَثِيرٍ فِي الزَّمَانِ قَلِيلٌ" فَقَدْ صَارَ الاسمُ الْوَاحِدُ وسِيلَةً إِلَى الْهَدْمِ وَالْبَنَاءِ، وَالْمَدْحُ وَالْمَحْاجَةِ،
وَذِرِيعَةً إِلَى التَّزْيِينِ وَالتَّهَجِينِ. وَمِنْ عَجَيبِ مَا اتَّفَقَ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُ ابْنِ الْمَعْتَزِ فِي ذَمِّ الْقَمَرِ، وَاجْتَرَأَ عَلَى
بَقْدَرَةِ الْبَيَانِ عَلَى تَقْبِيْحِهِ، وَهُوَ الْأَصْلُ وَالْمَثَلُ وَعَلَيْهِ الْاعْتِمَادُ وَالْمَعْوَلُ فِي تَحْسِينِ كُلِّ حَسَنٍ، وَتَزْيِينِ كُلِّ
مَرَّيْنَ، وَأَوَّلُ مَا يَقُولُ فِي النُّفُوسِ إِذَا أَرِيدَ الْمُبَالَغَةُ فِي الْوَصْفِ بِالْجَمَالِ، وَالْبُلوغُ فِي هِيَةِ غَايَةِ الْكَمالِ، فَيَقُولُ وَجْهُ
كَائِنَ الْقَمَرِ، وَكَائِنَهُ فُلْقُرُهُ قَمَرٌ، ذَلِكَ لِتَعْتِيْهِ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلُ إِذَا شَاءَ سَحَرَ، وَقَلَّبَ الصُّورَ، وَأَنَّهُ لَا يَهَابُ أَنَّ
يُخْرِقَ الْإِجْمَاعَ، وَيُسْحِرَ الْعُقُولَ وَيَقْتَسِرَ الطَّبَاعَ، وَهُوَ:

يَا مُثْكِلِي طَيْبَ الْكَرَى وَمُنْغَصِي
وَأَرَى حَرَارَةَ نَارِهَا لَمْ تَتَقْصِ
مُتَسْلِخٌ بَهْقًا كَلَوْنِ الْأَبْرَصِ

يَا سَارِقَ الْأَنوارِ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
أَمَّا ضِيَاءُ الشَّمْسِ فِيَكَ فَنَاقِصٌ
لَمْ يَطْفُرِ التَّشِيهِ مِنْكَ بَطَائِلِ

وَقَدْ عُلِمَ أَنْ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مُثْلَهُ أَخْرَى وَأَشْنَعُ، وَنَكَالٌ أَبْلَغُ وَأَفْظَعُ، وَمَنْظُرٌ أَحَقُّ بِأَنْ يَمْلأَ النُّفُوسَ إِنْكَارًا،
وَيُزْعِجَ الْقُلُوبَ اسْتِفْضَاعًا لَهُ وَاسْتِنْكَارًا، وَيُعْرِي الْأَلْسُنَةَ بِالاستِعَاذَةِ مِنْ سُوءِ الْقَضَاءِ، وَدَرَكُ الشَّقَاءِ، مِنْ
أَنْ يُصْلَبَ الْمَقْتُولُ وَيُشَبَّحَ فِي الْجِدْعِ، ثُمَّ قَدْ تَرَى مَرْثِيَةً أَيْ الْحَسَنِ الْأَبْيَارِيِّ لَابْنِ بَقِيَّةِ حِينَ صُلْبُ، وَمَا
صَنَعَ فِيهَا مِنَ السَّحْرِ، حَتَّى قَلْبَ جُمْلَةٍ مَا يُسْتَكِنُ مِنْ أَحْوَالِ الْمَصْلُوبِ إِلَى خِلَافَهَا، وَتَأَوَّلَ فِيهَا تَأْوِيلَاتٍ
أَرَاكَ فِيهَا وَبِهَا مَا تَقْضِي مِنْهُ الْعَجَبُ:

بَحْقٌ أَنْتَ إِحْدَى الْمَعْجَزَاتِ
وُفُودُ نَدَاكَ أَيَّامَ الصَّلَاتِ
وَكُلُّهُمْ قِيَامٌ لِلصَّلَاةِ
كَمَدَّهُمَا إِلَيْهِمْ بِالْهَبَاتِ
يَضْمُمُ عُلَالَكَ مِنْ بَعْدِ الْمَمَاتِ
عَنِ الْأَكْفَانِ ثُوبَ السَّافِيَاتِ
بِحُرَّاسٍ وَحُفَاظَ ثَقَاتِ
كَذَلِكَ كَنْتَ أَيَّامَ الْحَيَاةِ

عُلُوٌّ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الْمَمَاتِ
كَانَ النَّاسَ حَوْلَكَ حِينَ قَامُوا
كَأَنَّكَ قَائِمٌ فِيهِمْ خَطِيبَا
مَدَدْتَ يَدِيَكَ نَحْوَهُمْ احْتِقاءً
وَلَمَّا ضَاقَ بَطْنُ الْأَرْضِ عَنْ أَنْ
أَسَارُوا الْجَوَّ قِبَرَكَ وَاسْتَتَابُوا
لِعَظْمَكَ فِي النُّفُوسِ تَبَيَّتْ تُرْعَى
وَتُشَعَّلُ عَنْدَكَ النَّيْرَانُ لِيَلَا

عَلَاهَا فِي السَّنِينِ الْمَاضِيَاتِ
 تُبَاعِدُ عَنْكَ تَعْبِيرَ الْعُدَا
 فَأَنْتَ قَتِيلُ ثَارِ النَّائِبَاتِ
 بَفْرَضِكَ وَالْحُقُوقُ الْوَاجِبَاتِ
 وَنُحْتُ بِهَا خَلَلَ النَّائِحَاتِ
 مَخَافَةً أَنْ أَعْدَّ مِنَ الْجَنَّةِ
 لَأَنَّكَ نُصْبُ هَطْلِ الْهَاطِلَاتِ
 بِرَحْمَاتِ غَوَادِ رَائِحَاتِ

وَمَا هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، إِلَّا أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ احْتِجاجٌ عَقْلِيٌّ صَحِيحٌ، قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ:
 وَلَا التَّنْكِيرُ فَخْرٌ لِلْهَلَالِ

رَكِبَتْ مَطِيَّةً، مِنْ قَبْلُ زِيدٍ
 وَتَلَكَ فَضِيلَةً فِيهَا تَأْسِ
 أَسَأَتْ إِلَى الْحَوَادِثِ فَاسْتَثَرَتْ
 وَلَوْ أَنِّي قَدَرْتُ عَلَى قِيَامِي
 مَلَأْتُ الْأَرْضَ مِنْ نَظْمِ الْقَوَافِيِّ
 وَلَكِنِّي أَصْبَرْتُ عَنْكَ نَفْسِي
 وَمَا لَكَ تُرْبَةً فَأَقُولُ تُسْقَى
 عَلَيْكَ تَحِيَّةُ الرَّحْمَنِ تَنْتَرِي

وَمَا التَّأْنِيْثُ لَاسْمُ الشَّمْسِ عَيْبٌ

فَحَقٌّ هَذَا أَنْ يَكُونَ عَنْوَانَ هَذَا الْجِنْسِ، وَفِي صِدْرِ صَحِيفَتِهِ، وَطَرَازًا لِدِيَاجِتِهِ، لِأَنَّهُ دَفْعٌ لِنَفْسِهِ، وَإِبطَالٌ لِهِ، مِنْ حِيثِ يَشْهَدُ الْعُقْلُ لِلْحَجَّةِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا بِالصَّحَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّفَاتَ الشَّرِيفَةَ شَرِيفَةٌ بِأَنْفُسِهَا، وَلَيْسَ شَرِيفَهَا مِنْ حِيثِ الْمَوْصُوفِ، وَكِيفُ الْأَوْصَافُ سَبِبُ التَّفَاضُلِ بَيْنَ الْمَوْصُوفَاتِ، فَكَانَ الْمَوْصُوفُ شَرِيفًا أَوْغَيْرَ شَرِيفٍ مِنْ حِيثِ الصَّفَةِ، وَلَمْ تَكُنِ الصَّفَةُ شَرِيفَةً أَوْ حَسِيسَةً مِنْ حِيثِ الْمَوْصُوفِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا يَعْتَرِضَ عَلَى الصَّفَاتِ الشَّرِيفَةِ بِشَيْءٍ إِنْ كَانَ نَفْسًا، فَهُوَ فِي خَارِجِهِ، وَفِيمَا لَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا أَنْفُسِهَا وَلَا حَقِيقَتِهَا، وَذَلِكَ الْخَارِجُ هَاهُنَا هُوَ كُونُ الشَّخْصِ عَلَى صُورَةٍ دُونَ صُورَةٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ الْأَمْرُ: مَقْدَارُ ضَرَرِ التَّأْنِيْثِ إِذَا وُجِدَ فِي الْخَلْقَةِ عَلَى الْأَوْصَافِ الشَّرِيفَةِ، مَقْدَارُهُ إِذَا وُجِدَ فِي الْإِسْمِ الْمَوْضِعِ لِلشَّيْءِ الشَّرِيفِ، لِأَنَّهُ فِي أَنْ لَا تَأْثِيرَ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْعُقْلِ فِي تَلْكَ الْأَوْصَافِ فِي الْحَالِيْنِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ الْفَضَائِلَ الَّتِي بَهَا فُضَّلَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ، لَمْ تَكُنْ فَضَائِلَ لِأَنَّهَا قَارَنَتْ صُورَةَ التَّذْكِيرِ وَخَلْقَتِهِ، وَلَا أَوْجَبَتْ مَا أَوْجَبَتْ مِنْ التَّعْظِيمِ لِاقْتِرَافِهَا بِهَذِهِ الْخَلْقَةِ دُونَ تَلْكَ، بَلْ إِنَّمَا أَوْجَبَتْهُ لِأَنْفُسِهَا وَمِنْ حِيثِ هِيَ، كَمَا أَنَّ الشَّيْءَ لَمْ يَكُنْ شَرِيفًا أَوْغَيْرَ شَرِيفٍ مِنْ حِيثِ أَنْتَ اسْمُهُ أَوْ ذُكْرُ، بَلْ يَبْثُتُ الْشَّرْفُ وَغَيْرُ الْشَّرْفِ لِلْمَسْمَيَاتِ مِنْ حِيثِ أَنْفُسِهَا وَأَوْصَافُهَا، لَا مِنْ حِيثِ أَسْمَاؤُهَا، لَا سَحَالَةَ أَنْ يَتَعَدَّى مِنْ لَفْظٍ، هُوَ صَوْتٌ مَسْمُوعٌ، نَفْصُ أوْ فَضْلٌ إِلَى مَا جُعِلَ عَلَامَةً لَهُ فَاعْرَفُهُ. وَاعْلَمُ أَنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْبَيْتِ، وَالطَّرِيقَةَ الْمُسْتَقِيمَةَ فِي الْمَوازِنَةِ بَيْنَ تَأْنِيْثِ الْخَلْقَةِ وَتَأْنِيْثِ الْإِسْمِ، لَأَنَّ يَقَالَ إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ فِي كَمَالِ الرَّجُلِ مِنْ حِيثِ الْعُقْلِ وَالْفَضْلِ وَسَائِرِ الْخَلْلَ الْمَمْدوَحةِ، كَانَتْ

من حيث المعنى رجلاً، وإن عُدَّت في الظاهر امرأةً، لأجل أنه يفسد من وجهين: أحدهما أنه قال ولا التذكير فخر للهلال، ومعلوم أنه لا يريد أن يقول إن الهلال وإن ذكر في لفظه فهو مؤثث في المعنى، لفساد ذلك، ولأجل أنه إن كان يريد أن يضرب تأنيث اسم الشمس مثلاً لتأنيث المرأة، على معنى أنها في المعنى رجلٌ، وأن يُثبت لها تذكيراً، فأيُّ معنى لأن يعود **فيتحجى** على التذكير، ويُغضّ منه ويقول ليس هو بفخر للهلال هذا بَيْنَ التناقض.

فصل في حدي الحقيقة والمجاز

واعلم أن حدَّ كل واحد من وصفي المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد، غيرُ حدَّه إذا كان الموصوف به الجملة، وأنا أبدأ بحدهما في المفرد، كلُّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح، وإن شئت قلت: في مُوضعة، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة، وهذه عبارة تنتظم الوضع الأوّل وما تأثرَ عنه، كُلُّغة تحدث في قبيلة من العرب، أو في جميع الناس مثلاً، أو تحدثُ اليوم ويدخل فيها الأعلام منقولة كانت كريد وعمرو، أو مرتجلة كعطفان وكلُّ كلمة استُوِنف لها على الجملة مواضعة، أو ادعى الاستئناف فيها. وإنما اشترطتُ هذا كله، لأنَّ وصف اللّفظة بأنها حقيقة أو مجاز، حُكمُ فيها من حيث إنَّ لها دلالةً على الجملة، لا من حيث هي عربية أو فارسية، أو سابقة في الوضع، أو مُحدّثة، مولدة، فمن حقَّ الحدَّ أن يكون بحث يجري في جميع الألفاظ الدالّة، ونظيرُ هذا نظيرُ أن تضع حدَّاً للاسم والصفة، في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغةً غير لغة العرب، وجدته يجري فيها جرّيانه في العربية، لأنك تحُدُّ من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة، ألا ترى أن حدَّك الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب مما لا يخصُّ لساناً دون لسان؛ ونظائر ذلك كثيرةٌ، وهو أحدُ ما غفل عن الناس، ودخل عليهم اللبس فيه، حتى ظنوا أنه ليس لهذا العلم قوانين عقلية، وأنَّ مسائله مُشبّهة باللغة، في كونها اصطلاحاً يُتوهّم عليه النقل والتبديل، ولقد فحش غلطهم فيه، وليس هذا موضع القول في ذلك. وإن أردت أن تتحسن هذا الحدَّ، فانظر إلى قولك الأسد، تريده به السبّع، فإنك تراه يؤدّي جميع شرائطه، لأنك قد أردت به ما تعلم أنه وقع له في وضع واضح اللغة، وكذلك تعلم أنه غير مستند في هذا الواقع إلى شيء غير السبّع، أي: لا يحتاج أن يتصوّر له أصلٌ أداه إلى السبّع من أجل التباس بينهما وملاحظة، وهذا الحكم إذا كانت الكلمة حادثةً، ولو وضعت اليوم، متى كان وضعها كذلك، وكذلك الأعلام، وذلك أتي قلت ما وقعت له في وضع واضح أو مواضعة على التكثير، ولم أقل في وضع الواضع الذي ابتدأ اللغة، أو في المواضعة اللغوية، فـيتوهّم أن الأعلام أو غيرهما مما تأثرَ وضعيّه عن أصل اللغة يخرج عنه، ومعلوم أن

الرجل يُواضع قومه في اسم ابنه، فإذا سَمِّاه زِيَّداً، فحاله الآن فيه كحال واضع اللغة حين جعله مصدراً لزاد يزيدُ، وسَبَقُ واضع اللغة له في وضعه للمصدر المعلوم، لا يقدحُ في اعتبارنا، لأنَّه يقع عند تسميته به ابنه وقوعاً باتاً، ولا تستند حاله هذه إلى السابق من حاله بوجه من الوجه، وأمّا المحاز فكلُّ كلمة أريد بها غيرُ موقت له في وَاضْعُ وَاضْعَها، ملحوظةٌ بين الثانِي والأولِ، فهي مجاز وإن شئت قلت: كلُّ كلمة جُزُّتَ بها ما وقعتْ به في وَاضْعُ الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وَاضْعُ، ملحوظةٌ بين ما تُجْوِزُ بها إليه، وبين أصلها الذي وُضِعَتْ له في وَاضْعُها، فهي مجاز. ومعنى الملاحظة هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن، إلا أنَّ هذا الاستناد يقوِّي ويُضْعِفُ، بِيَانِه ما مضى من آنَّك إذا قلت: رأيت أَسْدَاً، تريد رجلاً شبِّهَا بالأسد، لم يشتبه عليك الأمر في حاجة الثانِي إلى الأول، إذ لا يتصورُ أن يقع الأَسْدُ للرجل على هذا المعنى الذي أردته على التشبيه على حد المبالغة، وإيهامِ أنَّ معنى من الأَسْدِ حصل فيه إلا بعُذْنٍ تجعل كونَه أَسْماً للسبعين إِزاء عينيك، فهذا إسنادٌ تعلمه ضرورةً، ولو حاولت دفعه عن وَهْمِك حاولت مُحَالاً، فمتي عُقلَ فرعٌ من غيرِ أصلٍ، ومشبهٌ من غيرِ مشبهٍ به؟ وكلُّ ما طرifice التشبيه فهذا سبile أعني: كل اسم جرى على الشيء للاستعارة، فالاستناد فيه قائمٌ ضرورةً. وأما ما عدا ذلك، فلا يقوِّي استناده هذه القوَّة، حتى لو حاول محاولاً أن ينكِّر أمكنة في ظاهر الحال، ولم يلزمَه به خروجٌ إلى الحال، وذلك كاليد للنعمَة لو تكَلَّفَ متتكلِّفٌ فزعم أنه وضعٌ مستأنفٌ أو في حُكم لغة مفردةٍ، لم يمكن دفعه إلا برفقٍ وباعتبارٍ خفيٍّ، وهو ما قدَّمتُ من آنَّا رأيناهم لا يوْقِعون هذه اللفظة على ما ليس بيته وبين هذه الجارحة التباسٌ واختصاصٌ. ودليل آخر وهو أنَّ اليد لا تقاد تقع للنعمَة إلا وفي الكلام إشارةٌ إلى مَصْدَرِ تلك النعمَة، وإلى المُولِي، لها، ولا تصلح حيث تراد النعمَة مجردةً من إضافة لها إلى النعمِ أو تلويعِ به. بيان ذلك أنك تقول اتسعَت النعمَة في البلد، ولا تقول اتسعَت اليد في البلد، وتقول: أَقْتَنَى نعمَةً، ولا تقول أقتني يدًا، وأمثال ذلك تكثُر إذا تأمَّلت وإنما يقال: جَلَّ يدُه عندي، وكُثُرت أياديَه لدىَ، فتعلَم أنَّ الأصل صنائعٌ يده وفوائدُ الصادرةُ عن يده وآثارٌ يده، ومحالٌ أن تكون اليد أَسْماً للنعمَة هكذا على الإطلاق، ثم لا تقع موقع النعمَة، لو حاز ذلك، بل حاز أن يكون المترجم للنعمَة باسمها في لغة أخرى، واضعاً اسمَها من تلك اللغة في مواضع لا تقع النعمَة فيها من لغة العرب، وذلك محالٌ. ونظير هذا قولهم في صفة راعي الإبل إنَّ له عليه إصبعاً، أي أثراً حسناً، وأنشدوا:

ضعفُ العَصَمِيِّ بَدِيِّ الْعَرْوَقِ تَرَى لَهُ **عَلَيْهَا إِذَا مَا أَجْدَبَ النَّاسُ اصْبَعًا**

وأنشد شيخنا رحمة الله تعالى مع هذا البيت قول الآخر: "صلب العصابة بالضرب قد دمّها" أي جعلها كالدمى في الحُسْن، وكأن قوله صلب العصابة وإن كان ضد قول الآخر ضعيف العصابة، فإنهما يرجعان إلى غرض

واحد، وهو حُسن الرّعْيَة، والعملُ بما يُصلحها ويحسّنُ أثره عليها، فأراد الأول بجعله ضعيف العصا أنه رفيقٌ بها مُشفقٌ عليها، لا يقصد من حمل العصا أن يُوجعها بالضرب من غير فائدة، فهو يتخيّر ما لانَ من العصيّ، وأراد الثاني أنه جيد الضبط لها عارفٌ بسياستها في الرّعْيِ، ويزجّرها عن المراعي التي لا تُحمد، ويتوخّى بها ما تسمّنُ عليه، ويتضمّن أيضًا أنه يمنعها عن التشرُّد والتبدُّل وأهلاً، لمَا عَرَفَتْ من شدّة شكيمته وقوّة عزيمته، وتنساق وتستوّسق في الجهة التي يريدها، من غير أن يجذب لها في كل حال ضرباً، وقال آخر: "صُلْبُ العَصَابَ جَافٌ عَنِ التَّغْزُلِ" فهذا لم يبيّن ما بينه الآخر وأعود إلى الغرض فأنت الآن لا تشکُّ أن الإصبع مشارٌ بها إلى إصبع اليد، وأن وقوعها يعني الأثر الحسن، ليس على أنه وضع مستأنفٌ في إحدى اللغتين، ألا تراهم لا يقولون رأيت أصابع الدار، يعني آثار الدار، وله إصبع حسنة، وإصبع قبيحة، على معنى أثرٍ حسن وأثرٍ قبيح ونحو ذلك، وإنما أرادوا أن يقولوا له عليها أثرٌ حدقٌ، فدلّوا عليه بالإصبع، لأن الأعمال الدقيقة له احتصاص بالأصابع، وما من حدقٌ في عمل يدٍ إلا وهو مستفاد من حسن تصريف الأصابع، واللطف في رفعها ووضعها، كما تعلم في الخط والنّقش وكلّ عمل دقيق، وعلى ذلك قالوا في تفسير قوله عزّ وجلّ: "بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ" "القيامة": 4، أي يجعلها كخفّ البعير فلا تتمكن من الأعمال اللطيفة. فكما علمت ملاحظة الإصبع لأصلها، وامتناع أن تكون مستأنفةً بأنك رأيتها لا يصح استعمالها حيث يراد الأثر على الإطلاق، ولا يقصد الإشارة إلى حدق في الصنعة، وأن يجعل أثر الإصبع إصبعاً كذلك ينبغي أن تعلم ذلك في اليد لقيام هذه العلة فيها، يعني أن لم يجعل أثر اليد يداً، لم تقع للنّعمة مجرّدةً من هذه الإشارات، وحيث لا يتصوّر ذلك كقولنا أقتنى نعمة فاعرفه. ويشبه هذا في أن عَرَّ عن أثر اليد والإصبع باسمهما، وضعهم الخاتم موضع الخاتم كقولهم عليه خاتم الملك، وعليه طابعٌ من الكرم، والمحصول أثر الخاتم والطابع، قال:

وَتُرْنَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

وَقُلْنَ حَرَامٌ قَدْ أَخْلَى بِرِبِّنَا

وكذا قول الآخر:

يقال لها دم الوداج الذبيح

إذا قُضِيَتْ خواتِمُهَا وفُكَّتْ

وأما تقدير الشيخ أبو عليٍّ في هذين البيتين حذف المضاف، وتأويله على معنى وترك أموالٍ عليها نقشُ الخواتم، وإذا فضَّ ختمُ خواتِمها، فيبيانُ لما يقتضيه الكلام من أصله، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرتُ من جعل أثر الخاتم خاتماً، وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهة الخاصة به، وذقته بالحاسة المهيأة معرفة طعمه، لم تشکُّ في أن الأمر على ما أشرتُ لك إليه ويدلّ على أن المضاف قد وقع في المنسأة، وصار كالشّريعة المنسوخة، تأنيث الفعل في قوله إذا فضَّتْ خواتِمها، ولو كان حكمه باقياً لذكرت الفعل

كما ثذكَرَهُ مع الإظهار، ولاستقصاء هذا موضع آخر. وينظر إلى هذا المكان قوله: ضربته سوطاً، لأنهم عَبَرُوا عن الضربة التي هي واقعة بالسُّوط باسمه، وجعلوا أثر السُّوط سوطاً، وتعلم على ذلك أن تفسيرهم له بقولهم إن المعنى ضربته ضربة سوط، بياناً لما كان عليه الكلام في أصله، وأن ذلك قد تُسيِّر وُسْخاً، وجعل كأن لم يكن فاعرفة. وأمّا إذا أريد باليد القدرة، فهي إذن أحَنَ إلى موضعها الذي بدأ منها، وأصبَّ بأصلها، لأنك لا تقاد بتجدها ثُرَاد معها القدرة، إلا والكلام مثل صريح، ومعنى القدرة متزعد من اليد مع غيرها، أو هناك تلويع بالمثل. فمن الصريح قوله: فلان طوبلُ اليَدِ، يراد: فَضْلُ الْقُدْرَةِ، فأنَتْ لو وضعَ القدرة هاهنا في موضع اليَدِ أحَلْتَ، كما أنك لو حاولت في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد قالت له نساؤه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَيْتَهَا أَسْرَعُ لَحَاقاً بِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: "أَطْوَلُكُنَّ يَدَاً"، يراد السخاءُ والجُودُ وبَسْطِ الْيَدِ بِالْبَذْلِ أَنْ تَضُعْ مَوْضِعَ الْيَدِ شَيْئاً مَا أَرِيدُ بِهِذَا الْكَلَامِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَعْقُولِ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ مَأْخُوذٌ مِنْ جَمْعِ الطَّوْبِلِ وَالْيَدِ مَضَافاً ذَاكَ إِلَى هَذِهِ، فَطَلَبَهُ مِنَ الْيَدِ وَحْدَهَا طَلَبُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَمِنَ الظَّاهِرِ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ مَأْخُوذًا مَا بَيْنَ الْيَدِ، وَغَيْرِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ" [الحجـرات: 1]، الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُمْ أَمْرُوا بِاتِّبَاعِ الْأَمْرِ، فَلَمَّا كَانَ الْمُتَقْدِمُ بَيْنَ يَدِي الرَّجُلِ خارجاً عَنْ صَفَةِ الْمُتَابِعِ لَهُ، ضَرَبَ جَمْلَةُ هَذَا الْكَلَامِ مَثَلًا لِلِّإِتَّبَاعِ فِي الْأَمْرِ، فَصَارَ النَّهْيُ عَنِ التَّقْدِيمِ مَتَعَلِّقاً بِالْيَدِ نَهْيَاً عَنِ تَرْكِ الِإِتَّبَاعِ، فَهَذَا مَا لَا يَخْفِي عَلَى ذِي عَقْلٍ أَنَّهُ لَا تَكُونُ فِيهِ الْيَدِ بِاِنْفَرَادِهَا عَبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ، كَمَا قَدْ يُتوهَّمُ أَنَّهَا عَبَارَةٌ عَنِ النِّعَمَةِ وَمَتَنَوْلَةٌ لَهَا، كَالْوَضْعُ الْمُسْتَأْنَفُ، حَتَّى كَانْ لَمْ تَكُنْ قَطُّ اسْمَ جَارِحةٍ. وَهَكُذا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدَنَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مِنْ سَوَاهِمِهِمْ" [الحجـرات: 1]، الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ عَلَى قَوْلِكَ وَهُمْ عَوْنٌ عَلَى مِنْ سَوَاهِمِهِمْ، فَلَا تَقُولُ إِنَّ الْيَدِ بِعَوْنَ حَقِيقَةٌ، بَلْ الْمَعْنَى أَنَّ مَثَلَهُمْ مَعَ كُثْرَتِهِمْ فِي وَجْهِ الْإِتَّفَاقِ بَيْنَهُمْ، مَثَلُ الْيَدِ الْوَاحِدَةِ فَكَمَا لَا يُنْصُورُ أَنْ يَخْذُلَ بَعْضُ أَحْزَاءِ الْيَدِ بَعْضاً، وَأَنْ تَخْتَلِفَ بَهَا الْجَهَةُ فِي التَّصْرِيفِ، كَذَلِكَ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَعَاصُدِهِمْ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، لِأَنَّ كَلْمَةَ التَّوْحِيدِ جَامِعَةٌ لَهُمْ، فَلَذِلِكَ كَانُوا كُنْفُسًا وَاحِدَةً، فَهَذَا كُلُّهُ مَا يَعْتَرِفُ لَكَ كُلُّ أَحَدٍ فِيهِ، بَأَنَّ الْيَدِ عَلَى اِنْفَرَادِهَا لَا تَقْعُدُ عَلَى شَيْءٍ، فَيُتوهَّمُ لَهَا نَقْلٌ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى عَلَى حَدِّ وَضُعِ الْاسْمِ وَاسْتِئْنَافِهِ. فَأَمَّا مَا تَكُونُ الْيَدُ فِيهِ لِلْقَدْرَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّلْوِيْحِ بِالْمَثَلِ دُونَ التَّصْرِيفِ، حَتَّى تَرَى كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يُطْلِقُ الْقَوْلَ إِنَّهَا بِمَعْنَى الْقَدْرَةِ وَيُجْرِيَهَا مَجْرَى الْلَّفْظِ يَقْعُدُ لِمَعْنَيَيْنِ، فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى: "وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ" [الزمر: 67]، تَرَاهُمْ يُطْلِقُونَ الْيَمِينَ بِمَعْنَى الْقَدْرَةِ، وَيَصِلُونَ إِلَيْهِ قَوْلَ الشَّمَاءِ:

تَلَاقَاهَا عَرَابَةُ بِالْيَمِينِ

إِذَا مَا رَأَيْتَ رُفِعَتْ لِمَجْدِ

كما فعل أبو العباس في الكامل، فإنه أنسد البيت ثم قال: قال أصحاب المعانى معناه بالقوة، و قالوا مثل ذلك في قوله تعالى: "وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ" ، وهذا منهم تفسير على الجملة، وقصد إلى ثني الجارحة بسرعة، خوفاً على السامع من خطاراتٍ تقع للجهاز وأهل التشبيه حل الله تعالى عن شبه المخلوقين ولم يقصدوا إلى بيان الطريقة والجهة التي منها يحصل على القدرة والقوة، وإذا تأملت علمت أنه على طريقة المثل، وكما أنا نعلم في صدر هذه الآية وهو قوله عز وجل: "وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" "الروم": 67، أن محصول المعنى على القدرة، ثم لا تستحيز أن يجعل القبضة اسمًا للقدرة، بل تشير إلى القدرة من طريق التأويل والمثل، فنقول إن المعنى والله أعلم أن مثلاً الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته، وأنه لا يشد شيءً ما فيها من سلطانه عز وجل، مثلاً الشيء يكون في قبضة الأخذ له منا والجامع يده عليه، كذلك حثنا أن نسلك بقوله تعالى: "مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ" هذا المسلك، فكان المعنى - والله أعلم - أنه عز وجل يخلق فيها صفة الطي حتى ترى كالكتاب المطوي بيمين الواحد منكم، وخصص اليمين لتكون أعلى وأفخم للمثل، وإذا كنت تقول الأمر كله لله، فتعلم أنه على سبيل أن لا سلطان لأحد دونه ولا استبداد وكذلك إذا قلت للمخلوق الأمر بيده، أردت المثل، وأن الأمر كالشيء يحصل في يده من حيث لا يمتنع عليه، فما معنى التوقف في أن اليمين مثلاً، وليس باسم للقدرة، وكاللغة المستأنفة، ومن أين يتصور ذلك وأنت لا تراها تصلح حيث لا وجه للمثل والتشبيه فلا يقال: هو عظيم اليمين، يعني عظيم القدرة، وقد عرفت بيمينك على هذا كما تقول عرفت قدرتك. وهكذا شأن البيت، إذا أحسنت النظر وجدهـ إذا لم تأخذه من طريق المثل، ولم تأخذ المعنى من مجموع التقى واليمين على حد قوله تقبلـه بكلتا اليدين، وقوله:

وَمَلَّ بَلَاجٍ فَالقَنَافِذِ عُودِي

ولكن باليدينِ ضمَانتَيِ

وقبل هذا البيت:

حَلِيمَةٌ إِذْ أَلْقَى مَرَاسِيَ مُقْعَدِ

لَعْمُرُكَ مَا مَلَّتْ ثَوَاءَ ثَوِيبَاهَا

وهو يشكوكـ إلى طبعـ الشعرـ، ورأـتـ المعـنىـ يـتـآلـمـ وـيـظـلـمـ، وإنـ أـرـدـتـ أنـ تـخـتـبـرـ ذلكـ فـقلـ:

تَلَافَاهَا عَرَابَةُ باقتدارِ

إِذَا مَا رَأَيْتَ رُفْعَتْ لَمْجَدِ

ثم انظرـ هلـ تـجـدـ ماـ كـنـتـ تـجـدـ، إنـ كـنـتـ مـنـ يـعـرـفـ طـعـمـ الشـعـرـ، وـيـفـرـقـ بـيـنـ التـفـهـ الـذـيـ لاـ يـكـونـ لـهـ طـعـمـ وـبـيـنـ الـحـلـوـ الـلـذـيـذـ. وـمـاـ يـبـيـنـ ذـلـكـ مـنـ جـهـةـ الـعـبـارـةـ: أـنـ الشـعـرـ كـمـاـ تـعـلـمـ لـمـدـحـ الرـجـلـ بـالـجـوـدـ وـالـسـخـاءـ، لأنـهـ

سَأَلَ الشَّمَّاخَ عِمَّا أَقْدَمَهُ؛ فَقَالَ: جَعَتْ لِأَمْتَارٍ، فَأَوْفَرَ رَاحِلَهُ تَمْرًا وَأَثْحَفَهُ بَغْيَرِ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ،
كَانَ الْمَحْدُ الذِّي تَطَاوَلَ لَهُ وَمَدَّ إِلَيْهِ يَدَهُ، مِنَ الْمَحْدُ الذِّي أَرَادَهُ أَبُو قَامَ بِقُولِهِ:

تَوَجَّعُ أَنْ رَأَتْ جِسْمِي نَحِيفًا كَانَ الْمَجْدُ يُدْرِكُ بِالصَّرَاعِ

وَلَوْ كَانَ فِي ذَكْرِ الْبَأْسِ وَالْبَطْشِ وَحِيثُ تَرَادَ الْقُوَّةُ وَالشَّدَّةُ، لَكَانَ حَمْلُ الْيَمِينِ عَلَى صَرِيحِ الْقُوَّةِ أَشَبَّهُ،
وَبَأْنَ يَقْعُدُ فِي الْقَلْبِ مَعِنًّا يَتَمَاسَكُ أَجْدَرُ، فَإِنْ قَالَ أَرَادَ تَلْقَاهَا بِجَهْدٍ وَقُوَّةٍ رَغْبَةٍ، قِيلَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَضْعُفَ
الْيَمِينُ فِي مَثْلِ هَذِهِ الْمَوْضِعَةِ، وَمِنَ التَّزَمُّنِ ذَلِكَ فَالسَّكُوتُ عَنْهُ أَحْسَنُ، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَقُولُونَ لِلرَّجُلِ إِذَا
أَرَادُوا حَثَّهُ عَلَى الْأَمْرِ، وَأَنْ يَأْخُذَ فِيهِ بِالْجِدْدِ أَخْرَجَ يَدَكَ الْيُمْنَى وَذَاكَ أَنَّهَا أَشْرَفَ الْيَدِينَ وَأَقْوَاهُمَا، وَالَّتِي لَا
غَنَاءَ لِلْأَخْرَى دُوْهَا، فَلَا عُنْيٌ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ إِلَّا بِدَأْ يَبْيَمِنُهُ فَهِيَأَهَا لِتَلْيُهُ، وَمِنْ مَا قَصَدُوا حَلَّ الشَّيْءُ فِي
جَهَةِ الْعَنَيَّةِ، جَعَلُوهُ فِي الْيَدِ الْيَمِينِ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ:

وَإِنَّ يَدِي وَقَدْ أَسْنَدْتَ أَمْرِي إِلَيْهِ الْيَوْمَ فِي يَدِكَ الْيَمِينِ

إِلَيْهِ يَعْنِي إِلَى يَوْنُسَ بْنَ بُعْدَا، وَكَانَ حَظِيًّا عِنْدَ الْمَدْوَحِ، وَهُوَ الْمُعْتَزُ بِاللَّهِ، وَلَوْ أَنْ قَاتَلَهُ قَالَ:

إِذَا مَا رَأَيْتَ رُفِعْتَ لِمَجِدِ وَمَكْرُمَةِ مَدَّتْ لَهَا الْيَمِينَا

لَمْ تَرِهِ عَادِلًا بِالْيَمِينِ عَنِ الْمَوْضِعِ الْذِي وَضَعَهَا الشَّمَّاخُ فِيهِ، وَلَوْ أَنَّهَا التَّأْوِيلُ مِنْهُمْ كَانَ فِي قَوْلِ سُلَيْمانِ
بْنِ فَتَّةِ الْعَدَوَيِّ:

بَنَى تَيْمَ بْنَ مُرَّةَ إِنَّ رَبِّي
كَفَانِي أَمْرَكُمْ وَكَفَاكُمُونِي

فَحَبَّوْا مَا بَدَأَ لَكُمْ فَإِنَّي
شَدِيدُ الْفَرْسِ لِلضَّغْنِ الْحَرُونِ

يُعَانِي فَقْدَكُمْ أَسَدُ مُدْلِّ

شَدِيدُ الْأَسْرِ يَضْبِطُ بِالْيَمِينِ

لَكَانَ أَعْذَرَ فِيهِ، لَأَنَّ الْمَدْحُ بِالْقُوَّةِ وَالشَّدَّةِ، وَعَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ اعْتِبَارَ الْأَصْلِ الَّذِي قَدِمْتُ، وَهُوَ أَنَّكَ لَا
تَرِى الْيَمِينَ حِيثُ لَا مَعْنَى لِلْيَدِ، يَقْعُدُ بِنَا عَلَى الظَّاهِرِ، كَأَنَّهُ قَالَ إِذَا ضَبَطْتَ ضَبَطْتَ بِالْيَمِينِ، وَمَا يَبْيَنُ
مَوْضِوْعَ بَيْتِ الشَّمَّاخِ، إِذَا اعْتَرَرْتَ بِهِ، قَوْلُ الْخَنَسَاءِ:

إِذَا الْقَوْمُ مَدُوا بِأَيْدِيهِمُ إِلَى الْمَجْدِ مَدَّ إِلَيْهِ يَدَا

فَنَالَ الْذِي فَوَّقَ أَيْدِيهِمُ
مِنَ الْمَجْدِ ثُمَّ مَضَى مُصْعِدًا

إِذَا رَجَعْتَ إِلَى نَفْسِكَ، لَمْ تَجِدْ فَرْقًا بَيْنَ أَنْ يُمْدَدَ إِلَى الْمَحْدِ يَدًا، وَبَيْنَ أَنْ يَتَلَقَّى رَايِتَهُ بِالْيَمِينِ، وَهَذَا إِنْ أَرَدْتَ
الْحَقَّ أَيْنُ مِنَ أَنْ تَحْتَاجَ فِيهِ إِلَى فَضْلِ قَوْلٍ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْغَلْطِ، كَالْدَاءُ الدَّوِيُّ، حَقُّهُ أَنَّ
يُسْتَقْصَى فِي الْكَيِّ عَلَيْهِ وَالْعَلاجُ مِنْهُ، فَجَنَاحِيَّتَهُ عَلَى مَعَانِي مَا شَرُفَ مِنَ الْكَلَامِ عَظِيمَةٌ، وَهُوَ مَادَّ
لِلْمُتَكَلِّفِينَ فِي التَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيْدَةِ وَالْأَقْوَالِ الشَّنِيْعَةِ، وَمَثَلُ مِنْ ثَوْقَفَ فِي التَّفَاتَاتِ هَذِهِ الْأَسَامِيِّ إِلَى مَعَانِيهَا

الأول، وظنَّ أنها مقطوعةٌ عنها قطعاً يرفع الصلةَ بينها وبين ما حازت إليه، مثلُ مَنْ إذا نظر في قوله تعالى: "إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ" [ق: 37]، فرأى المعنى على الفهم والعقل أخذنه ساذجاً وقبله غُفلاً، وقال القلب، هاهنا معنى العقل وترك أن يأخذه من جهته، ويدخل إلى المعنى من طريق المثل فيقول إله حين لم يتتفع بقلبه، ولم يفهم بعد أن كان القلب للفهم، جعلَ كأنه قد عدم القلب جملةً وخلع من صدره خلعاً، كما جعل الذي لا يعي الحكمة ولا يعمل الفكر فيما تذركه عينيه وتسمعه أذنه، كأنه عادم للسمع والبصر، ودخل في العمى والصمم وينذهب عن أن الرجل إذا قال قد غاب عني قلبي، وليس يحضرني قلبي فإنه يريد أن يخلي إلى السامع أنه قد فقد قلبه، دون أن يقول غاب عني علمي وعزب عقلي، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك، كما أنه إذا قال لم أكن هاهنا، يريد شدة غفلته عن الشيء، فهو يضع كلامه على تخيل أنه كان غاب هكذا بجملته وبذاته، دون أن يريد الإخبار بأن علمه لم يكن هناك، وغرضي بهذا أن أعلمك أنَّ من عدل عن الطريقة في الخفي، أفضى به الأمر إلى أن ينكر الجلي، وصار من دقيق الخطأ إلى الجليل، ومن بعض الانحرافات إلى ترك السبيل، والذي جلب التخليط والخطأ الذي تراه في هذا الفن، أنَّ الفرق بين أن يُؤخذ ما بين شيئين، ويُنتزع من مجموع كلام، هو كما عرفتك في الفرق بين الاستعارة والتلميح باب من القول تدخل فيه الشبهة على الإنسان من حيث لا يعلم، وهو من السهل الممتنع، يُريك أن قد انقاد وبه إباء، ويُوهنك أن قد أثرت فيه رياضتك وبه بقية شمام.

ومن خاصيتي أنك لا تفرق فيه بين الموافق والمخالف، والمعترض به والمتنازع له، فإنك ترى الرجل يوافقك في الشيء منه، ويقرُّ بأنه مثلُ، حتى إذا صار إلى نظيرٍ له خلط إما في أصل المعنى، وإما في العبارة، فال الخلط في المعنى كما مضى، من تأوُّل اليمين على القوة، وكذِّرهم أن القلب في الآية معنى العقل، ثم عدُّهم ذلك وجهاً ثانياً. والخلط في العبارة، كنحو ما ذكره بعضهم في قوله: "هُوَ عَلَيْكَ إِنَّ الْأُمُورَ بِكُفَّالِ إِلَهِ مَقَادِيرُهَا" فإنه استشهد به في تأوٍيل خبر جاء في عظم الشواب على الزكاة إذا كانت من الطيب ثم قال الكفُّ هاهنا معنى السلطان والملك والقدرة، قال وقيل الكف هاهنا معنى النعمة، والخبر هو ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: إنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِالتَّمْرَةِ مِنَ الطَّيْبِ - ولا يقبل الله إلا الطيب - جعل الله ذلك في كفه، فيربيها كما يربى أحدكم فلوه حتى يبلغ بالتمرة مثل أحد ما ياظنُ من نظر في العربية يوماً أن يتوهم أن الكف يكون على هذا الإطلاق، وعلى الانفراد، معنى السلطان والقدرة والنعمة، ولكنه أراد المثل فأساء العبارة، إلا أنَّ من سوء العبارة ما أثار التقصير فيه أظهره، وضرره على الكلام أبين. واستقصاء هذا الباب لا يتم حتى يفرد بكلام، والوجه الرجوع إلى الغرض،

ويجب أن تعلم قبل ذلك أن خلاف من خالف في اليد واليمين، وسائر ما هو مجاز لا من طريق التشبيه الصريح أو التمثيل، لا يقدح فيما قدّمتُ من حدث الحقيقة والمجاز، لأنَّه لا يخرج في خلافه عن واحدٍ من الاعتبارين، فمتي جَعَلَ اليمين على انفرادها ثُبِّيدَ القوة، فقد جعلها حقيقةً، وأغناها عن أن تستند في دلالتها إلى شيء وإن اعترف بضربي من الحاجة إلى الجارحة والنظر إليها، فقد وافق في أنها مجاز، وكذا القياس في الباب كله فاعرفه.

فصل في المجاز العقلي والمجاز اللغوي

والفرق بينهما. والذي ينبغي أن يُذكر الآن حدُ الجملة في الحقيقة والمجاز، إلا أنك تحتاج أن تعرف في صدر القول عليها ومقدّمته أصلًا، وهو المعنى الذي من أجله اختُصَّت الفائدة بالجملة، ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة، كالاسم الواحد، والفعل من غير اسم يُضمَّ إليه، والعلة في ذلك أن مَدَارَ الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي، ألا ترى أن الخبر أول معانِي الكلام وأقدمُها، والذي تستند سائر المعانِي إليه وتترتب عليه وهو ينقسم إلى هذين الحكمين، وإذا ثبت ذلك، فإن الإثبات يقتضي مثبتاً ومثبَّتاً له، نحو أنك إذا قلت ضربَ زيدُ أَوْ زيدُ ضاربٌ، فقد أثبَتَ الضربَ فعلاً أو وصفاً لزيدٍ وكذلك النفي يقتضي مَنْفِيًّاً وَمَنْفِيًّاً عنه، فإذا قلت ما ضربَ زيدُ وما زيدُ ضاربٌ، فقد نفَيتَ الضربَ عن زيدٍ وأخرجه عن أن يكون فعلاً له، فلما كان الأمر كذلك احتاج إلى شيئاً يتعلَّق بالإثبات والنفي بهما، فيكون أحدُهما مثبتاً والآخر مثبَّتاً له وكذلك يكون أحدُهما مَنْفِيًّا والآخر مَنْفِيًّا عنه، فكان ذانك الشيطان المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وقيل للمثبت وللنفي مُسندٌ وحدثٌ، وللمثبت له والمنفي عنه مُسندٌ إليه وحدثٌ عنه، وإذا رُمِّتَ الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده، صرت كأنك تتطلَّب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبَّتاً له، ومنفيًّا ومنفيًّا عنه، وذلك محال، فقد حصل من هذا أن لكل واحدٍ من حكمي الإثبات والنفي حاجةً إلى أن تقيّده مرتين، وتعلّقه بشيئين، تفسير ذلك أنك إذا قلت ضربَ زيدُ، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد، فقولك إثباتُ الضرب، تقييدٌ للإثبات بإضافته إلى الضرب ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تقيّده مرتَّةً أخرى فتقول إثبات الضرب لزيد، فقولك: لزيد، تقييدٌ ثانٌ وفي حكم إضافة ثانية، وكما لا يتصوَّر أن يكون هنا إثباتٌ مطلقٌ غير مقيَّد بوجهٍ يعني أن يكون إثباتٌ ولا مثبتٌ له ولا شيءٌ يُقصد بذلك الإثبات إليه، لا صفةٌ ولا حكمٌ ولا موهومٌ بوجهٍ من الوجوه كذلك لا يتصوَّر أن يكون هنا إثباتٌ مقيَّد تقييداً واحداً، نحو إثبات شيءٍ فقط، دون أن تقول إثبات شيءٍ لشيءٍ، كما مضى من إثبات الضرب لزيد، والنفي بهذه المزالة، فلا يتصوَّر نفيٌ مطلقٌ، ولا نفيٌ شيءٍ فقط، بل تحتاج إلى قيدين

كقولك نفي شيء عن شيء، فهذه هي القضية المُبرمة الثابتة التي تزول الرأسيات ولا تزول، ولا تنظر إلى قولهم فلان ثبت كذا، أي يدّعى أنه موجود، وينفي كذا، أي يقضي بعدهه كقولنا أبو الحسن ثبت مثال جُنْدَب بفتح الدال، وصاحب الكتاب ينفيه، لأنّ الذي قصدته هو الإثبات والنفي في الكلام. ثم أعلم أن في الإثبات والنفي بعد هذين التقىدين حكمًا آخر: هو كتقييد ثالث، وذلك أن للإثبات جهةً، وكذلك النفي، ومعنى ذلك أنك ثبتت الشيء للشيء مرّةً من جهة، وأخرى من جهة غير تلك الأولى، وتفسيره أنك تقول ضرب زيد، فثبتت الضرب فعلاً لزيد وتقول مرض زيد فثبتت المرض وصفاً له، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطبع، وذلك في الجملة على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه، نحو كرم وظرف وحسن وقبح وطال وقصير، وقد يتضور في الشيء الواحد أن ثبته من الجهتين جميعاً، وذلك في كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان في نفسه نحو قام وقعد، إذا قلت قام زيد، فقد ثبتت القيام فعلاً له من حيث تقول فعل القيام وأمرته بأن يفعل القيام، وأنثيَه أيضاً وصفاً له من حيث أن تلك الهيئة موجودة فيه، وهو في اكتسابه لها كالشخص المنتصب، والشجرة القائمة على ساقها التي توصف بالقيام، لا من حيث كانت فاعلة له، بل من حيث كان وصفاً موجوداً فيها، وإذا قد عرفت هذا الأصل، فها هنا أصل آخر يدخل في غرضنا وهو أن الأفعال على ضربين: متعد وغير متعد، فالمتعدد على ضربين: ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به، كقولك: ضربت زيداً، زيداً مفعول به، لأنك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه. ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق، وهو في الحقيقة ك فعل وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص كصنع، وعمل، وأوحد، وأنشأ، ومعنى قولي من معنى خاص أنه ليس كضربي الذي هو مشتق من الضرب أو أعلم الذي هو مأخوذ من العلم، وهكذا كل ما له مصدر، ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني، فهذا ضرب إذا أُسند إلى شيء كان الموصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك: فعل زيد القيام، فالقيام مفعول في نفسه وليس مفعول به، وأحق من ذلك أن تقول خلق الله الأناسي، وأنشأ العالم، وخلق الموت والحياة، والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقيد فيه، إذ من الحال أن يكون معنى خلق العالم فعل الخلق به، كما تقول في ضربت زيداً فعلت الضرب بزيد، لأن الخلق من خلق كالفعل من فعل، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك، حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئاً بالقيام، وذلك من شبيع الحال، وإذا قد عرفت هذا فاعلم أن الإثبات في جميع هذا الضرب أعني فيما منصوبه مفعول، وليس مفعولاً به يتعلق بنفس المفعول، فإذا قلت فعل زيد الضرب، كت ثبت الضرب فعلاً لزيد، وكذلك ثبت العالم في قوله خلق الله العالم، خلقاً لله تعالى، ولا يصح في شيء من هذا الباب أن ثبت المفعول وصفاً أبنته، وتوهم ذلك خطأً عظيم وجهلًّا نعوذ بالله منه، وأما الضرب الآخر

وهو الذي منصوبه مفعولٌ به، فإنك ثبّتت فيه المعنى الذي اشتُقَّ منه فعلًا للشيء، كإثباتك الضرب لنفسك في قوله ضربت زيداً، فلا يتصوّر أن يلحق الإثبات مفعوله، لأنّه إذا كان مفعولاً به، ولم يكن فعلًا لك، استحال أن تثبته فعلًا، وإثباته وصفاً أبعد في الإحالة. فأما قولنا في نحو ضربت زيداً، إنك ثبّت زيداً مضروراً، فإن ذلك يرجع إلى أنك ثبّت الضرب واقعاً به منك، فأماماً أن ثبّت ذاتَ زيد لك، فلا يتصوّر، لأن الإثبات كما مضى لا بدّ له من جهة، ولا جهة هاهنا، وهكذا إذا قلت أحيا الله زيداً، كنت في هذا الكلام مُثبّتاً الحياة فعلًا لله تعالى في زيد، فأما ذات زيد، فلم تثبتها فعلًا لله بهذا الكلام، وإنما يتّأّلي لك ذلك بكلام آخر، نحو أن تقول خلق الله زيداً ورأي وجهه وما شاكله، مما لا يُشتق من معنى خاصٍ كالحياة والموت ونحوهما من المعاني، وإذا قد تقررت هذه المسائل، فينبغي أن تعلم أن من حرقك إذا أردت أن تقضي في الجملة بمحاجز أو حقيقة، أن تنظر إليها من جهتين: إحداها أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات، فهو في حقه وموضعه، أم قد زال عن الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه والثانية أن تنظر إلى المعنى المُثبّت يعني ما وقع عليه الإثبات كالحياة في قوله أحيا الله زيداً، والشيب في قوله أشاب الله رأسِي، ثابتٌ هو على الحقيقة، أم قد عدل به عنها. وإذا مثل لك دخول المحاجز على الجملة من الطريقين، عرفت ثبّتها على الحقيقة منها، فمثلاً ما دخله المحاجز من جهة الإثبات دون المُثبّت قوله: "وَشَيْبَ آيَامُ الْفَرَاقِ مَفَارِقِي وَأَنْشَرْنَ نَفْسِي فَوْقَ حَيْثُ تَكُونُ" وقوله: "أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَيْرَ رَكْرُ الْعَدَاءِ وَمَرْ الْعَشِيِّ" المحاجز واقعٌ في إثبات الشيب فعلًا للأيام ولكرّ الليل، وهو الذي أُزيل عن موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه، لأن من حق هذا الإثبات، يعني إثبات الشيب فعلًا، أن لا يكون إلا مع أسماء الله تعالى، فليس يصح وجود الشيب فعلًا لغير القديم سبحانه، وقد وجّه في البيتين كما ترى إلى الأيام وكرّ الليل، وذلك ما لا يُثبّت له فعلٌ بوجهٍ، لا الشيب ولا غير الشيب، وأما المُثبّت فلم يقع فيه محاجز، لأن الشيب وهو موجود كما ترى،

وهكذا إذا قلت سرّن الخبر وسرّن لقاوك، فالمحاجز في الإثبات دون المُثبّت، لأن المُثبّت هو السرور، وهو حاصل على حقيقته، ومثال ما دخل المحاجز في مُثبّته دون إثباته، قوله عز وجل: "أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَا وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ" "الأనعام": 221، وذلك أن المعنى - والله أعلم - على أن جعل العلم والمهدى والحكمة حياة للقلوب، على حد قوله عز وجل: "وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا" الشورى: 25، فالمحاجز في المُثبّت وهو الحياة، فأما الإثبات فواقع على حقيقته، لأنه ينصرف إلى أن المهدى والعلم والحكمة فضلٌ من الله وكتائنٌ من عنده، ومن الواضح في ذلك قوله عز وجل: "فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا" "فاطر": 9، وقوله: "إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمْ يُحْيِي الْمَوْتَى" "فصلت": 39، جعل خُضرة الأرض ونَصْرَتها وبَهْجَتها بما يُظْهِرُهُ الله تعالى فيها من النبات والأثوار والأزهار وعجائب الصنع، حياة

لها، فكان ذلك مجازاً في المثبت، من حيث جعل ما ليس بحياة حياة على التشبيه، فأما نفس الإثبات فمحض الحقيقة، لأن إثبات لما ضرب الحياة مثلاً له فعلاً لله تعالى، لا حقيقة أحق من ذلك، وقد يتصور أن يدخل المجاز الجملة من الطريقين جميعاً، وذلك أن يُشبَّه معنى بمعنى وصفة بصفة، فيستعار لهذه اسم تلك، ثم ثبتت فعلاً لما لا يصح الفعل منه، أو فعل تلك الصفة، فيكون أيضاً في كل واحد من الإثبات والمبين مجاز، كقول الرجل لصاحبِه أحَيْتِي رَؤْيَاكَ، يريد آنسَتِي وسَرَّتِي ونحوه، فقد جعل الأنس والمسرة الحاصلة بالرؤيا حيَاةً أوَّلاً، ثم جعل الرؤيا فاعلةً لتلك الحياة، وشبَّه به قول المتنى:

وتحيى له المال الصوارم والقدَّا ويقتلُ ما تُحيي التبسمُ والجَدَا

جعل الريادة والوفور حيَاةً في المال، وتفريقه في العطاء قتلاً، ثم أثبتَ الحياة فعلاً للصوارم، والقتل فعلاً للتبرُّس، مع العلم بأنَّ الفعل لا يصحُّ منهما، ونوع منه أهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارَ والدرهمُ، جعل الفتنة هلاكاً على المجاز، ثم أثبتَ الملاك فعلاً للدينار والدرهم، وليس ما يفعلان فاعرفة. وإذا قد تبيَّن لك المنهاج في الفرق بين دخول المجاز في الإثبات، وبين دخوله في المثبت، وبين أن ينتظمهما عرفتَ الصورة في الجميع، فاعلم أنه إذا وقع في الإثبات فهو متلقٍ من العقل، وإذا عرض في المثبت فهو متلقٍ من اللغة، فإن طلبت الحجَّةَ على صحة هذه الدَّعْوى، فإنَّ فيما قدَّمتُ من القول ما يُبَيِّنها لك، ويختصر لك الطريق إلى معرفتها،

وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيَّد مرتين كقولك: إثبات شيءٍ لشيءٍ، ولزم من ذلك أن لا يحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديثٍ ومحدثٍ عنه، ومسندٍ ومسندٍ إليه، علمتَ أن مأخذَه العقل، وأنه القاضي فيه دون اللغة، لأن اللغة لم تأت لتحكمَ بحكمٍ أو لثبتَ وتنفي، وتنقضُ وثيرم، فالحكم بأنَّ الضَّرب فعلٌ لزيدٍ، أو ليس بفعل له، وأنَّ المرضَ صفةٌ له، أو ليس بصفة له، شيءٌ يضعه المتكلم ودعوى يدعى بها، وما يعرض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب، واعتراف أو إنكار، وتصحيح أو إفساد، فهو اعتراض على المتكلِّم، وليس اللغة من ذلك بسبيلٍ، ولا منه في قليلٍ ولا كثيرٍ. وإذا كان كذلك كان كلُّ وصف يستحْقُّ هذا الحكم من صحة وفَسادٍ، وحقيقة ومجاز، واحتمال واستحالة، فالمرجع فيه والوجهُ إلى العقلِ الحاضر وليس للغة فيه حظٌ، فلا تُحْلَى ولا تُمَرَّ، والعريِّ فيه كالعامجيُّ، والعجميُّ كالتركِيُّ، لأن قضايا العقول هي القواعدُ والأُسُسُ التي يُبَيِّنُ غيرها عليها، والأصولُ التي يُرَدُّ ماسوها إليها، فأما إذا كان المجاز في المثبت كثُرَّ قوله تعالى: "فَأَحْيِنَا بِالْأَرْضِ" سورة فاطر: 9، فإنما كان مأخذُه اللغة، لأجل أن طريقة المجاز بأنْ أُجْرِيَ اسمُ الحياة على ما ليس بحياة، تشبيهاً وتمثيلاً، ثم اشتقَّ منها - وهي في هذا التقدير - الفعلُ الذي هو أحيا، واللغة هي التي اقتضت أن تكون الحياة اسمًا للصفة التي

هي ضد الموت، فإذا تحوّز في الاسم فأحرى على غيرها، فالحديث مع اللغة فاعرفه. إن قال قائلٌ في أصل الكلام الذي وضعته على أن المجاز يقع تارة في الإثبات، وتارة في المثبت، وأنه إذا وقع في الإثبات فهو طالع عليك من جهة العقل، وباد لك من أفقه وإذا عرض في المثبت فهو آتيك من ناحية اللغة: ما قولكم إن سوّيتُ بين المسألتين، وادعى أن المجاز بينهما جمیعاً في المثبت وأنزل هكذا فأقول: الفعل الذي هو مصدر فعل قد وضع في اللغة للتاثير في وجود الحادث، كما أن الحياة موضوعة للصفة المعلومة، فإذا قيل فعل الربيع النور، جعل تعلق النور في الوجود بالربيع من طريق السبب والعادة فعلاً، كما تجعل حضرة الأرض وبمحاجتها حياة، والعلم في قلب المؤمن نوراً وحياة، وإذا كان كذلك، كان المجاز في أن جعل ما ليس بفعل فعلاً، وأطلق اسم الفعل على غير ما وضع له في اللغة، كما جعل ماليس بحياة حياة وأحرى اسمها عليه، فإذا كان ذلك مجازاً لغوياً فينبغي أن يكون هذا كذلك. فالجواب إنّ الذي يدفع هذه الشبهة، أن تنظر إلى مدخل المجاز في المسألتين، فإن كان مدخلهما من جانب واحد، فالأمر كما ظنتَ، وإن لم يكن كذلك استبان لك الخطأ في ظنك، والذي بين اختلاف دخوله فيهما، أنك تحصل على المجاز في مسألة الفعل بالإضافة لا بنفس الاسم، فلو قلت: أثبتتُ النور فعلاً لم تقع في مجاز، لأنّه فعل لله تعالى، وإنما تصير إلى المجاز إذا قلت: أثبتتُ النور فعلاً للربيع، وأما في مسألة الحياة، فإنك تحصل على المجاز بإطلاق الاسم فحسبٌ من غير إضافة، وذلك قوله أثبتت بهجة الأرض حياة أو جعلها حياة، أفلًا ترى المجاز قد ظهر لك في الحياة من غير أن أضفتها إلى شيء، أي من غير أن قلت لهذا. وهكذا إذا عبرت بالنفس، تقول في مسألة الفعل: جعل ما ليس بفعلٍ للربيع فعلاً له، وتقول في هذه: جعل ما ليس بحياة حياة وتسكت، ولا تحتاج أن تقول: جعل ما ليس بحياة للأرض حياة للأرض، بل لا معنى لهذا الكلام، لأن يقتضي أنك أضفت حياة حقيقة إلى الأرض، وجعلتها مثلاً تحيَا بحياة غيرها، وذلك بين الإحالة، ومن حق المسائل الدقيقة أن تتأمل فيها العبارات التي تجري بين السائل والمجيب، وتحقق، فإن ذلك يكشف عن الغرض، ويبيّن جهة الغلط، وقولك جعل ما ليس بفعل فعلاً احتداءً لقولنا جعل ما ليس بحياة حياة لا يصحّ - لأن معنى هذه العبارة أن يراد بالاسم غير معناه لشأنه يدّعى أو شيء كالشبه، لا أن يعطّل الاسم من الفائدة، فيراد بها ما ليس بمعقول . فنحن إذا تحوّزنا في الحياة، فأردنا بها العلم، فقد أودعنا الاسم معنى، وأردنا به صفةً معقولاً كالحياة نفسها ولا يمكنك أن تشير في قوله: فعل الربيع النور، إلى معنى ترجمُ أن لفظ الفعل يُنقل عن معناه إليه، فيراد به، حتى يكون ذلك المعنى معقولاً منه، كما عُقل التاثير في الوجود، وحتى تقول لم أرد به التاثير في الوجود، ولكن أردت المعنى الفلاني الذي هو شبيه به أو كالشبه، أو ليس بشبيه مثلاً، إلا أنه معنى خلْفَ معنى آخر على الاسم، إذ ليس وجود النور بعقب المطر، أو في زمان دون زمان، مما يعطيك معنى في المطر أو في الزمان، فترىده بلفظ الفعل، فليس إلا أن

تقول: لما كان التّور لا يوجد إلا بوجود الربيع، ثُوُّهم للربيع تأثيرٌ في وجوده، فأشبَّثْ له ذلك، وإثبات الحكم أو الوصف لما ليس له قضيّة عقلية، لا تعلق لها في صحة وفساد باللغة فاعرفه.

وَمَا يُجِبُ ضَبْطُهُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ كُلُّ حُكْمٍ يُجِبُ فِي الْعُقْلِ وَجَوَابًا حَتَّى لَا يُجِزِّ خَلَافَهُ، إِضَافَتُهُ إِلَى دَلَالَةِ الْلُّغَةِ وَجَعَلَهُ مَشْرُوطًا فِيهَا، مَحَالٌ لِأَنَّ الْلُّغَةَ تَجْرِي بِحُرْيِ الْعَالَمَاتِ وَالسَّمَّاتِ، وَلَا مَعْنَى لِلْعَالَمَةِ وَالسَّمَّةِ حَتَّى يَحْتَمِلُ الشَّيْءُ مَا جَعَلَتِ الْعَالَمَةُ دَلِيلًا عَلَيْهِ وَخَلَافَهُ، فَإِنَّمَا كَانَتِ مَا مَثَلًا عَلَمًا لِلنَّفْسِ، لِأَنَّهَا نَقِيَّضًا لَهُ وَهُوَ الْإِثْبَاتُ، وَهُكُمَّا إِنَّمَا كَانَتِ مَنْ لَا يَعْقُلُ، فَمَنْ ذَهَبَ يَدْعُى أَنَّ فِي قَوْلَنَا: فَعَلَّ وَصَنَعَ وَنَحْوَهُ دَلَالَةً مِنْ جَهَةِ الْلُّغَةِ عَلَى الْقَادِرِ، فَقَدْ أَسَاءَ مِنْ حِيثِ قَصْدِ الْإِحْسَانِ، لِأَنَّهُ - وَالْعِيَّادُ بِاللَّهِ - يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا تَأْثِيرًا فِي وَجْهِ الْحَادِثِ لِغَيْرِ الْقَادِرِ، حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى تَضْمِينِ الْلَّفْظِ الدَّلَالَةِ عَلَى احْتِصَاصِهِ بِالْقَادِرِ، وَذَلِكَ خَطِئًا عَظِيمًا، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَقَالُ الْفَعْلُ مَوْضِعُ لِلتَّأْثِيرِ فِي وَجْهِ الْحَادِثِ فِي الْلُّغَةِ، وَالْعُقْلُ قَدْ قَضَى وَبَتَّ الْحُكْمَ بِأَنْ لَا حَظٌّ فِي هَذَا التَّأْثِيرِ لِغَيْرِ الْقَادِرِ، وَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ النَّظرِ مِنْ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْلَمِ الْحَادِثَ مُوْحَدًا مِنْ جَهَةِ الْقَادِرِ عَلَيْهِ، فَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ فَعَلًا لَا يَخْلُفُ هَذِهِ الْجَمِيلَةِ، بَلْ لَا يَصْحُّ حَقّ صَحَّتِهِ إِلَّا مَعَ اعْتِبَارِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَعْلَ إِذَا كَانَ مَوْضِعًا لِلتَّأْثِيرِ فِي وَجْهِ الْحَادِثِ، وَكَانَ الْعُقْلُ قَدْ بَيَّنَ بِالْحَجَجِ الْقَاطِعَةِ وَالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ اسْتِحَالَةَ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ الْقَادِرِ تَأْثِيرًا فِي وَجْهِ الْحَادِثِ، وَأَنْ يَقْعُ شَيْءٌ مَا لَيْسَ لَهُ صَفَةُ الْقَادِرِ، فَمَنْ ظَنَّ الشَّيْءَ وَاقِعًا مِنْ غَيْرِ الْقَادِرِ، فَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ فَعَلًا، لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَسْتَحْقًا هَذَا الْاسْمُ حَتَّى يَكُونَ وَاقِعًا مِنْ غَيْرِهِ، وَمَنْ نَسَبَ وَقْوَعَهُ إِلَى مَا لَا يَصْحُّ وَقْوَعَهُ مِنْهُ، وَلَا يُتَصَوِّرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي وَجْهِهِ وَخَرْوَجِهِ مِنَ الْعَدْمِ، فَلَمْ يَعْلَمْ وَاقِعًا مِنْ شَيْءٍ أَلْبَتَهُ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ وَاقِعًا مِنْ شَيْءٍ، لَمْ يَعْلَمْ فَعَلًا، كَمَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ كَائِنًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، لَمْ يَعْلَمْ وَاقِعًا وَلَا حَادِثًا فَاعِرَفَهُ. وَاعْلَمُ أَنْكَ إِنْ أَرْدَتَ أَنْ تَرِي الْجَهازَ وَقَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِ الْفَعْلِ وَالْخَلْقِ، وَلَحْقَهُمَا مِنْ حِيثُ هُمَا لَا إِثَابَتُهُمَا، وَإِضَافَتُهُمَا، فَالْمَثَالُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الرَّجُلِ يُشْفِي عَلَى هَلْكَةٍ ثُمَّ يَتَخَلَّصُ مِنْهَا هُوَ إِنَّمَا خُلِقَ الْآنَ وَإِنَّمَا أُنْشِئَ الْيَوْمَ وَقَدْ عُدِمَ ثُمَّ أُنْشِئَ نَشَأَةً ثَانِيَةً، وَذَلِكَ أَنَّكَ ثُبَّتَ هَاهُنَا خَلْقًا وَإِنْشَاءً، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْقَلَ ثَابِتًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ عَلَى تَأْوِيلِ وَتَزْبِيلٍ، وَهُوَ أَنْ جَعَلَ حَالَةَ إِشْفَائِهِ عَلَى الْهَلْكَةِ عَدْمًا وَفَنَاءً وَخَرْوَجًا مِنَ الْوَجْهِ، حَتَّى أَنْتَجَ هَذَا التَّقْدِيرَ أَنْ يَكُونَ خَلاصَهُ مِنْهَا ابْتِدَاءً وَجَوْدًا وَخَلْقًا وَإِنْشَاءً، أَفَيْمَكِنُكَ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: فَعَلَ الْرَّبِيعُ النُّورُ بِمَثَلِ هَذَا التَّأْوِيلِ، فَتَزَعَّمُ أَنَّكَ أَثَبَتَ فَعَلًا وَقَعَ عَلَى النُّورِ مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ ثَمَّ فَعْلٌ، وَمِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ النُّورُ مَفْعُولًا؟ أَوْ هُوَ مَا يَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَتَقُولُ الْفَعْلُ وَاقِعٌ عَلَى النُّورِ حَقِيقَةً، وَهُوَ مَفْعُولٌ بِمَجْهُولٍ عَلَى الصَّحَّةِ، إِلَّا أَنْ حَقَّ الْفَعْلِ فِيهِ أَنْ يُثْبَتَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ تُجْوَزُ بِإِثْبَاتِهِ لِلرَّبِيعِ؛ أَفَلَيْسَ قَدْ بَانَ أَنَّ التَّجُوزَ هَاهُنَا فِي إِثْبَاتِ الْفَعْلِ لِلرَّبِيعِ لَا فِي الْفَعْلِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ التَّجُوزَ فِي

مسألة المخلص من الملامة حيث قلت: إنه خلق مرةً ثانية في الفعل نفسه، لا في إثباته؟ فلنكَ كيف نظرتَ فرقَ بين المجاز في الإثبات، وبينه في المثبت، وينبغي أن تعلم أن قولِي في المثبت مجازٌ، ليس مرادي أن فيه مجازاً من حيث هو مثبت، ولكن المعنى أن المجاز في نفس الشيء الذي شناوله الإثبات نحو أنك أثبتتَ الحياة صفةً للأرض في قوله تعالى: "يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا" سورة الحديد: 17، والمراد غيرها، فكان المجاز في نفس الحياة لا في إثباتها هذا وإذا كان لا يتصور إثبات شيء لا شيء، استحال أن يوصف المثبت من حيث هو مثبت بأنه مجاز أو حقيقة. وما ينتهي في البيان إلى الغاية أن يقال للسائل هبّك تعالظنا بأن مصدر فعل نقل أولاً من موضعه في اللغة، ثم اشتُقَ منه، فقل لنا ما نصنع بالأفعال المشتقة من معانٍ خاصة، كنسج، وصاغ، ووشى، ونقش أنتقول إذا قيل نسج الربيع وصاغ الربيع ووشى: إن المجاز في مصادر هذه الأفعال التي هي النسج والوشى والصوغ، أم تعرف أنه في إثباتها فعلاً للربيع، وكيف تقول إن في أنفسها مجازاً، وهي موجودة بحقيقةتها، بل ماذا يعني عنك دعوى المجاز فيها، لو أمكنك، ولا يمكنك أن تقتصر عليها في كون الكلام مجازاً - أعني لا يمكنك أن تقول: إن الكلام مجازٌ من حيث لم يكن ائتلاف تلك الأنوار نسجاً ووشياً، وتدعى حديث نسبتها إلى الربيع جانباً. هذا وهاهنا مالا وجه لك لدعوى المجاز في مصدر الفعل منه كقولك: سرني الخبر، فإن السرور بحقيقةته موجود، والكلام مع ذلك مجازٌ، وإذا كان كذلك، علمت ضرورةً ليس المجاز إلا في إثبات السرور فعلاً للخبر، وإيهام أنه أثر في حدوثه وحصوله، ويعلم كل عاقل أن المجاز لو كان من طريق اللغة، يجعل ما ليس بالسرور سروراً، فاما الحكم بأنه فعل للخبر، فلا يجري في وهم أنه يكون من اللغة بسبيل فاعرفة. فإن قال النسج فعل معنى، وهو المضامنة بين أشياء، وكذلك الصوغ فعل الصورة في الفضة ونحوها، وإذا كان كذلك، قدرت أن لفظ الصوغ مجازٌ من حيث دل على الفعل والتأثير في الوجود، حقيقة من حيث دل على الصورة، كما قدرت أنت في أحيا الله الأرض، أن أحيا من حيث دل على معنى فعل حقيقة، ومن حيث دل على الحياة مجازٌ، قيل ليس لك أن تجيء إلى لفظ أمررين، فتفرق دلالته وتجعله منقولاً عن أصله في أحدهما دون الآخر، لو حاز هذا لجاز أن تقول في اللطم الذي هو ضرب باليد، أنه يجعل مجازاً من حيث هو ضربٌ، وحقيقة من حيث هو باليد، وذلك محالٌ - لأن كون الضرب باليد لا ينفصل عن الضرب، فكذلك كون الفعل فعلاً للصورة لا ينفصل عن الصورة، وليس الأمر كذلك في قولنا أحيا الله الأرض، لأن معنا هنا لفظين أحدهما مشتقٌ وهو أحيا - والآخر مشتقٌ منه وهو الحياة، فنحن نقدر في المشتق أنه نقل عن معناه الأصلي في اللغة إلى معنى آخر، ثم اشتُقَ منه أحيا بعد هذا التقدير ومعه، وهو مثل أن لفظ اليد يُنقل إلى النعمة، ثم يُشتُقَ منه يَدِيتُ فاعرفة. وما يجب أن تعلم في هذا الباب أن الإضافة في الاسم كإسناد في الفعل، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز، فهو واجب في إسناد

الفعل، فانظر الآن إلى قولك أتعجبني وشئُ الربيع الرياض، وصوْغُه تبرّها، وحوكُه ديباجها، هل تعلم لك سبيلاً في هذه الإضافات إلى التعليق باللغة، وأخذ الحكم عليها منها، أم تعلم امتناع ذلك عليك. وكيف والإضافة لا تكون حتى تستقرّ اللغة، ويستحيل أن يكون للغة حكمٌ في الإضافة ورسمٌ، حتى يعلم أنّ حقوّ الاسم أن يضاف إلى هذا دون ذلك. وإذا عرفت ذلك في هذه المصادر التي هي الصوغ والواشّي والحكوك فَضَعْ مصدر فعل الذي - هو عمدتك في سؤالك، وأصل شبهتك - موضعها وقل: أما ترى إلى فعل الربيع لهذه المحسن، ثم تأمل هل تجد فصلاً بين إضافته وإضافة تلك فإذا لم تجد الفصل أليته، فاعلم صحة قضيّتنا، وانقض يدك بمسألك، ودع النزاع عنك، وإلى الله تعالى الرغبة في التوفيق.

فصل

قال أبو القاسم الآمدي في قول البحترى:

**فَصَاغَ مَا صَاغَ مِنْ تِبْرٍ وَمِنْ وَرَقٍ
وَحَالَ مَا حَالَ مِنْ وَشِي وَدِيبَاجٍ**

صوغُ الغيثِ النبتَ وحوكُه النباتَ، ليس باستعارة بل هو حقيقة، ولذلك لا يقال هو صائع ولا كأنه صائع وكذلك لا يقال: حائث وكأنه حائث، على أن لفظة حائث خاصّة في غاية الركاك، إذا أخرج على ما أخرجه عليه أبو تمام في قوله:

**إِذَا الغَيْثُ غَادَ نَسْجَهَ خَلْتَ أَنْهُ
خَلَتْ حِقْبَ حَرْسُ لَهُ وَهُوَ حَائِثُ**

وهذا قبيح جدًا، والذي قاله البحترى: وحال ما حاك، حسنٌ مستعمل، فانظر ما بين الكلامين لتعلم ما بين الرجالين. قد كتبت هذا الفصل على وجهه، والمقصود منه منعه أن تُطلق الاستعارة على الصوغ والحكوك، وقد جعلا فعلاً للربيع، واستدلله على ذلك بامتناع أن يقال: كأنه صائع وكأنه حائث. اعلم أن هذا الاستدلال كأحسن ما يكون، إلا أن الفائدة تتمّ بأن تُبين جهته، ومن أين كان كذلك؟ والقول فيه: إن التشبيه كما لا يخفى يقتضي شيئاً مشبّهًا ومشبّهًا به، ثم ينقسم إلى الصريح وغير الصريح، فالصريح أن تقول: كان زيداً الأسد، فتذكر كل واحد من المشبّه والمشبّه به باسمه - وغير الصريح أن تُسقط المشبّه به من الذكر، وتجري اسمه على المشبّه كقولك: رأيتُ أسدًا، تريد رجلاً شبيهاً بالأسد، إلا أنك تُغيره اسمه مبالغة وإيهاماً أن لا فصل بينه وبين الأسد، وأنه قد استحال إلى الأسدية، فإذا كان الأمر كذلك وأنت تشبيه شخصاً بشخص، فإنك إذا شبّهت فعلاً بفعل كان هذا حكمه، فأنت تقول مرة كان تزيينه لكلامه نظمٌ درّ، فتصرّح بالمشبّه والمشبّه به، وتقول أخرى: إنما ينظم درّاً، يجعله كأنه ناظمٌ درّاً على

الحقيقة. وتقول في وصف الفرس كأن سيره سباحة، وكأن جريه طيران طائر، هذا إذا صرحت، وإذا أخفيت واستعرت قلت: يسبح براً كبه، ويطير بفارسه، فتجعل حركته سباحةً وطيراناً. ومن لطيف ذلك ما كان كقول أبي دلامة يصف بغلته:

بِرِّ جَلَيْهَا وَتَخْبِزُ بِالْيَمِينِ

أَرَى الشَّهَباءَ تَعْجِنُ إِذْ غَدُونَا

شَبَّهَ حَرْكَة رَجْلِيهَا حِينَ لَمْ تُثْبِتْهُمَا عَلَى مَوْضِعٍ تَعْتَمِدُ هُمَا عَلَيْهِ وَهُوَ تَذَاهِبَتِينَ نَحْوَ يَدِيهَا، بِحَرْكَة يَدِيِ العَاجِنِ، فَإِنَّهُ لَا يُثْبِتُ الْيَدَ فِي مَوْضِعٍ، بَلْ يُرْلِهَا إِلَى قُدْمَاهُ، وَتَنَزَّلُ مِنْ عَنْدِ نَفْسِهَا لِرَخَاوَةِ الْعَجَنِ - وَشَبَّهَ حَرْكَة يَدِيهَا بِحَرْكَة يَدِ الْخَابِرِ، مِنْ حِيثِ كَانَ الْخَابِرُ يَشِيُّ يَدَهُ نَحْوَ بَطْنِهِ، وَيُحَدِّثُ فِيهَا ضَرْبًا مِنَ التَّعْوِيسِ، كَمَا تَجِدُ فِي يَدِ الدَّاهِبَةِ إِذَا اضْطَرَبَتْ فِي سِيرِهَا، وَلَمْ تَقْفِ عَلَى ضَبْطِ يَدِيهَا، وَلَنْ تَرْمِي بِهَا إِلَى قُدْمَاهُ، وَلَنْ تَشَدَّدَ اعْتِمَادَهَا، حَتَّى تَثْبُتْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَقْعُدُ عَلَيْهِ فَلَا تَرْوُلُ عَنْهُ وَلَا تَتَشَنِّي وَأَعْوَدُ إِلَى الْمَقْصُودِ، فَإِذَا كَانَ لَا تَشْبِيَهَ حَتَّى يَكُونَ مَعَكَ شَيْئَانِ، وَكَانَ مَعْنَى الْإِسْتِعَارَةِ أَنْ تُعَيِّنَ الْمَشَبَّهَ لِفَظِ الْمَشَبَّهِ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَعْنَى فِي صَاغِ الرَّبِيعِ أَوْ حَاكِ الرَّبِيعِ إِلَّا شَيْءَ وَاحِدًا، وَهُوَ الصَّوْغُ أَوْ الْحَوْكُ، كَانَ تَقْدِيرُ الْإِسْتِعَارَةِ فِيهِ مَحَالًا جَارِيًّا بِمَحْرِى أَنْ تَشْبِيَهُ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ، وَتَجْعَلُ لَهُ اسْمَهُ عَارِيًّا فِيهِ، وَذَلِكَ بَيْنَ الْفَسَادِ، فَإِنْ قَلَتْ: أَلِيسَ الْكَلَامُ عَلَى الْجَمْلَةِ مَعْقُودًا عَلَى تَشْبِيَهِ الرَّبِيعِ بِالْقَادِرِ، فِي تَعْلُقٍ بِوْجُودِ الصَّوْغِ وَالنَّسْجِ بِهِ؟ فَكَيْفَ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ كَانَ فِي الْكَلَامِ مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ. فَإِنْ هَذَا التَّشْبِيَهُ لَيْسَ هُوَ التَّشْبِيَهُ الَّذِي يُعَقِّدُ فِي الْكَلَامِ وَيُفَادُ بِكَانَ وَالْكَافِ وَنَحْوِهِمَا، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْجَهَةِ الَّتِي رَاعَاهَا الْمُتَكَلِّمُ حِينَ أَعْطَى الرَّبِيعَ حُكْمَ الْقَادِرِ فِي إِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَيْهِ، وَزِئْنُهُ وَزِرَانُ قَوْلَنَا: إِنَّمَا يَشْبَهُونَ مَا بِلِيسِ، فَيُرْفُعُونَ بِهَا الْمُبْتَدَأَ وَيُنْصِبُونَ بِهَا الْخَيْرَ فَيَقُولُونَ: مَا زَيْدٌ مَنْطَلِقاً، كَمَا يَقُولُونَ: لَيْسَ زَيْدَ مَنْطَلِقاً، فَتُخَبَّرُ عَنْ تَقْدِيرِ قَدْرِهِ فِي نَفْوِهِمْ، وَجَهَةُ رَاعُوهُا فِي إِعْطَاءِ مَا حُكِمَ لَيْسَ فِي الْعَمَلِ، فَكَمَا لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ قَوْلَنَا: مَا زَيْدَ مَنْطَلِقاً، تَشْبِيَهًا عَلَى حَدِّ كَانَ زِيدًا لِلْأَسْدِ، كَذَلِكَ لَا يَكُونَ صَاغِ الرَّبِيعُ مِنَ التَّشْبِيَهِ، فَكَلَامُنَا إِذَنَ فِي تَشْبِيَهِ مَقْوُلٌ مَنْطَوْقٌ بِهِ، وَأَنْتَ فِي تَشْبِيَهِ مَعْقُولٌ غَيْرِ دَاخِلٍ فِي النَّطْقِ، هَذَا وَإِنْ يَكُنْ هَاهُنَا تَشْبِيَهٌ، فَهُوَ فِي الرَّبِيعِ لَا فِي الْفَعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَاحْتَلَافُنَا فِي صَاغِ وَحَاكِ هُلْ يَكُونُ تَشْبِيَهًا وَإِسْتِعَارَةً أَمْ لَا؟ فَلَا يَلْتَقِي التَّشْبِيَهَانِ، أَوْ يَلْتَقِي الْمُشَبَّهِ وَالْمُعَرِّقِ. وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ عَلَيِ الْجَمْلَةِ إِذَا كَانَتْ حَقِيقَةً أَوْ مَجازًا، وَكَيْفَ وَجْهُ الْحَدِّ فِيهَا فَكُلُّ جَمْلَةٍ وَضَعْتَهَا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ الْمُفَادَ بِهَا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْعَقْلِ، وَوَاقِعٌ مَوْقِعَهُ مِنْهُ، فَهِيَ حَقِيقَةٌ، وَلَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ حَتَّى تَعْرَى مِنَ التَّأْوُلِ، وَلَا فَصْلٌ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَصِيَّاً فِيمَا أَفْدَتْ بِهَا مِنَ الْحُكْمِ أَوْ مَخْطَنِاً وَصَادِقًا أَوْ غَيْرَ صَادِقٍ، فَمَثَالُ وَقْعَةِ الْحُكْمِ الْمُفَادِ مَوْقِعُهُ مِنَ الْعَقْلِ عَلَى الصَّحَةِ وَالْيَقِينِ وَالْقَطْعِ قَوْلَنَا: خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ، وَأَنْشَأَ الْعَالَمَ، وَأَوْجَدَ كُلَّ

موجودٍ سواه، فهذه من أحقّ الحقائق وأرسخها في العقول، وأقعدها نسبياً في العقول، والتي إن رُمتَ أن تغيب عنها غبتَ عن عقلك، ومني هممتَ بالتوقف في ثبوتها استولى التّفّي على معقولك، ووحدتك كالمرميّ به من حلق إلى حيث لا مقرّ لقدم، ولا مساغ لتأخر وتقدم، كما قال أصدق القائلين جلتْ أسماؤه، وعظمتْ كبرياته: "وَمَنْ يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَكَانَمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطُفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهُوي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ" "الحج: 31"، وأمّا مثالُ أن توضع الجملة على أن الحكم المفاد بها واقعٌ موقعه من العقل، وليس كذلك، إلا أنه صادرٌ من اعتقادٍ فاسدٍ وظنٍّ كاذبٍ، فمثلُ ما يحيى في الترتيل من الحكاية عن الكفار نحو: "وَمَا يُهَلِّكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ" "الجاثية: 24"، فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأنّلٌ، بل أطلقه بجهله وعماه إطلاقاً ممن يضع الصفة في موضعها، لا يوصف بالمحاز، ولكن يقال عند قائله أنه حقيقة، وهو كذبٌ وباطلٌ، وإثباتٌ لما ليس ثابتاً، أو نفيٌ لما ليس ممتنعاً، وحكمٌ لا يصحّحه العقل في الجملة، بل يرده ويدفعه، إلا أن قائله جهلَ مكان الكذب وبالبطلان فيه، أو جحد وباهتَ، ولا يخلص لك الفصلُ بين الباطل وبين المحاز، حتى تعرف حدّ المحاز، وحدُه أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضربٍ من التأوّل، فهي محاز، ومثاله ما مضى من قوله: فعل الريّع، وكما جاء في الخبر إن ممّا يُنِيتُ الريّعُ ما يقتلُ حبطاً أو يلُمُّ، قد أثبت الإنفات للريّع، وذلك خارج عن موضعه من العقل،

لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصحُّ في قضايا العقول، إلا أن ذلك على سبيل التأوّل، وعلى العُرف الجاري بين الناس، أن يجعلوا الشيء، إذا كان سبباً أو كالسبب في وجود الفعل من فاعله، كأنه فاعل، فلما أجرى الله سبحانه العادة وأنفذ القضية أن ثورق الأشجار، وتظهر الأنوار، وتلبس الأرض ثوب شبابها في زمان الريّع، صار يتوهّم في ظاهر الأمر ومجرى العادة، كأنّ لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الريّع، فأنسد الفعل إليه على هذا التأوّل والتتريل. وهذا الضرب من المحاز كثير في القرآن، فمنه قوله تعالى: "ثُوَّتِي أَكُلُّهَا كُلّ حِينٍ يَادُنْ رَبَّهَا" "إبراهيم: 25" ، وقوله عزّ اسمه: "وَإِذَا ثُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادُهُمْ إِيمَانًا" "الأنفال: 2" ، وفي الآخر: "فَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَهُ هَذِهِ إِيمَانًا" "التوبّة: 124" ، وقوله: "وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا" "الزلزلة: 2" ، وقوله عزّ وجل: "حَتَّى إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثُقَالًا سُقْنَاهُ لَبَدَ مَيْتٍ" "الأعراف: 57" ، أثبت الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعلٌ إذا رجعنا إلى المعقول، على معنى السبب، وإنّا فمعلومٌ أن النخلة ليست تحدث الأكل، ولا الآيات تُوجّد العلم في قلب السامع لها، ولا الأرض تُخرج الكامن في بطنها من الأنقال، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدرة الله، ظهر ما كُنّزَ فيها وأودع حوفها، وإذا ثبت ذلك فالمبطل والكاذب لا يتأوّل في إخراج الحكم عن موضعه وإعطائه غير المستحق، ولا يشبه كون المقصود سبباً بكون الفاعل فاعلاً، بل يُثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى

شيءٍ، ويرد فرعاً إلى أصل، وتراءٌ أو عميّ أكمله يظنّ ما لا يصحُّ صحيحاً، وما لا يثبت ثابتاً، وما ليس في موضعه من الحكم موضعاً موضعه، وهكذا المتمم للنكتة يدعى أن الأمر على ما وضعه تلبيساً وتمويهاً، وليس هو من التأويل في شيءٍ. والنكتة أن الجاز لم يكن مجازاً لأنَّ إثبات الحكم لغير مستحقه، بل لأنَّه أثبت لما لا يستحق، تشبيهاً وردًا له إلى ما يستحقّ، وأنَّه ينظر من هذا إلى ذاك، وإثباته ما أثبت للفرع الذي ليس بمستحقٍ، ويتضمن الإثبات للأصل الذي هو المستحقّ، فلا يتصوّر الجمع بين شيئاً في وصفٍ أو حكم من طريق التشبيه والتأنويل، حتَّى يُيدَّأ بالأصل في إثبات ذلك الوصف والحكم له، ألا تراك لا تقدِّر على أن تشبه الرجل بالأسد في الشجاعة، ما لم تجعل كونها من أخصّ وأوصاف الأسد وأغلبها عليه نصبَ عينيك وكذلك لا يتصوّر أن يثبت المثبت الفعل للشيء على أنه سببٌ، ما لم ينظر إلى ما هو راسخ في العقل من أن لا فعل على الحقيقة إلا للقادر، لأنَّه لو كان نسبَ الفعل إلى هذا السبب نسبةً مطلقةً - لا يرجع فيها إلى الحكم القادر، والجمع بينهما من حيث تعلُّق وجوده بهذا السبب من طريق العادة، كما يتعلق بالقادر من طريق الوجوب - لما اعترف بأنه سببٌ، ولا داعي أنه أصلٌ بنفسه، مؤثِّر في وجود الحادث كالقادر، وإن تجاهلَ متتجاهلٌ فقال بذلك - على ظهور الفضيحة وإسراعها إلى مدّعيه - كان الكلام عنده حقيقةً، ولم يكن من مسأالتنا في شيءٍ، ولحقَّ بنحو قول الكفار: "وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ" "الجاثية: 24"، وليس ذلك المقصود في مسألتنا، لأنَّ الغرض هاهنا ما وَضَعَ فيه الحكم واضعه على طريق التأول فاعرفه. ومن أوضح ما يدلُّ على أنَّ إثبات الفعل للشيء على أنه سببٌ يتضمن إثباته للمسبب، من حيث لا يتصوّر دون تصوّره، أن تنظر إلى الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات، كقولك قطع السكين وقتل السيف، فإنك تعلم أنه لا يقع في النفس من هذا الإثبات صورةً، ما لم تنظر إلى إثبات الفعل للمُعمِّل الأداة والفاعل بها، فلو فرضت أن لا يكون هاهنا قاطع بالسكين ومصرِّفٌ لها، أعياك أن تعقل من قولك قطع السكين معنى بوجه من الوجوه، وهذا من الوضوح، بحيث لا يشكّ عاقل فيه. وهذه الأفعال المسندة إلى من تقع تلك الأفعال بأمره، كقولك: ضَرَبَ الأمير الدرهم وبَنَى السُّور، لا تقوم في نفسك صورةٌ لإثبات الضرب والبناء فعلاً للأمير، معنى الأمر به، حتَّى تنظر إلى ثبوتكما للمباشر لهما على الحقيقة، والأمثلة في هذا المعنى كثيرة تتلَّقَّاك من

كل جهة، وتجدها أثني شئت. واعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنَّها مجازٌ إلَّا بأحدِ أمرين: فإماً أنه يكون الشيء الذي أثبت له الفعل مما لا يدعى أحدٌ من الحقين والمطلعين أنَّ ما يصحُّ أن يكون له تأثيرٌ في وجود المعنى الذي أثبت له، وذلك نحو قول الرجل: محبتُك جاءَتْ يَ إِلَيْكَ، وكقول عمرو بن العاص في ذكر الكلمات التي استحسنتها: هُنَّ مُخْرِجَاتٍ من الشَّاءِ، فهذا ما لا يشتبه على أحدٍ أنه مجاز. وإماً أنه

يكون قد عُلم من اعتقاد المتكلّم أنه لا يُثبت الفعل إلا للقادر، وأنه من لا يعتقد الاعتقادات الفاسدة، كنحو ما قاله المشركون وظُلّوه من ثبوت الملائكة فعلاً للدهر، فإذا سمعنا نحو قوله:

رَكْرُ الْغَدَةِ وَمِنْ الْعَشِيِّ

أشاب الصغير وأفني الكبى

وقول ذي الإصبع:

وَالدَّهْرُ يَعْدُ مُصْمَمًا جَذَعًا

أَهْلَكَنَا اللَّيلُ وَالنَّهَارُ مَعًا

كان طريق الحكم عليه بالمحاز، أن تعلم اعتقادهم التوحيد، إما معرفة أحواهم السابقة، أو بأن تجد في كلامهم من بعده إطلاق هذا النحو، ما يكشف عن قصد المحاز فيه، كنحو ما صنَّع أبو النجم، فإنه قال أولاً:

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

قد أصبحتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَعِي

مَيْزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعٍ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَاسِ الْأَصْلِ

مِنْ الْلَّيَالِي أَبْطَئِي أَوْ أَسْرَعِي

فهذا على المحاز وجعل الفعل للليالي ومرورها، إلا أنه خفي غير بادي الصفحة، ثم فسر وكشف عن وجه التأويل وأفاد أنه بين أول كلامه على التخييل فقال:

حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أَفْقُ فَارْجِعِي

أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهُ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي

فيَّنَ أن الفعل لله تعالى، وأنه المعيد والمبدىء، والمنشيء والمفنى، لأن المعنى في قيل الله، أمر الله، وإذا جعل الفناء بأمره فقد صرّح بالحقيقة وبيّن ما كان عليه من الطريقة. واعلم أنه لا يصح أن يكون قول الكفار: "وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ"، ومن باب التأويل والمحاز، وأن يكون الإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ، وأن فيه إيهاماً للخطأ، كيف وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم: "وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظْنُونَ" سورة الجاثية: 24، والمتجوز أو المخطئ في العبارة لا يوصف بالظن، إنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله وكما يوجهه ظاهر كلامه، وكيف يجوز أن يكون الإنكار من طريق إطلاق اللفظ دون إثبات الدهر فاعلاً للهلاك، وأنت ترى في نص القرآن ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاك إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلة، وذلك قوله عز وجل: "مَثُلُّ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صُرُّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ" آل عمران: 117، وأمثال ذلك كثير ومن قدح في المحاز، وهم أن يصفه بغير الصدق، فقد خبّط خبطةً عظيمًا، ويُهْرِفُ بما لا يخفى، ولو لم يجب البحث عن حقيقة المحاز والعناية به، حتى تُحصل ضربه، وتُضيّق أقسامه، إلا للسلامة من مثل هذه المقالة، والخلاص مما نحا

نحو هذه الشبهة، لكن من حق العاقل أن يتوفّر عليه، ويصرف العناية إليه، فكيف وبطلب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخلٌ خفيةٌ يأتينهم منها، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون، ويلقيهم في الضلال من حيث ظنوا أنهم يهتدون؟ وقد اقتسمهم البلاء فيه من جانبي الإفراط والتفرط، فمن مغورٍ مغرىً بنفسيه دفعه، والبراءة منه جملة، يشمئزُ من ذكره، وينبُو عن اسمه، يرى أن لزوم الظواهر فرضٌ لازمٌ، وضرب الخيام حولها حتمًا واجب، وآخر يغلُّ فيه ويُفترط، ويتجاوز حدَّه وينجليط، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه، ويُسُوم نفسه التعمق في التأويل ولا سببٌ يدعوه إليه. أمَّا التفرط فما تجد عليه قومًا في نحو قوله تعالى: "هُلْ يَنْتَرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ" [البقرة: 12]، وقوله: "وَجَاءَ رَبُّكَ" [الفجر: 22]، و: "الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى" [طه: 5]، وأشباه ذلك من النبوة عن أقوال أهل التحقيق، فإذا قيل لهم: الإتيان والمجيء انتقال من مكان إلى مكان، وصفةٌ من صفات الأجسام، وأن الاستواء إن حُمل على ظاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيزًا وياخذ مكانًا، والله عز وجل خالق الأماكن والأزمنة، ومنشئ كل ما تصح عليه الحركة والتقلة، والتمكن والسكن، والانفصال والاتصال، والممساة والمحاذاة، وأن المعنى على إلا أن يأتينهم أمر الله وجاء أمر ربكم، وأن حقه أن يعبر بقوله تعالى: "فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا" [الحشر: 2]، وقول الرجل: آتيك من حيث لا تشعر، يريد أنزل بك المكرور، وأفعل ما يكون جزاءً لسوء صنيعك، في حال غفلةٍ منك، ومن حيث تأمن حلوله بك، وعلى ذلك قوله:

أَتَيْنَاهُمْ مِنْ أَيْمَنِ الشَّقَّ عَنْهُمْ
وَيَأْتِي الشَّقِّ الْحَيْنُ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي

نعم، إذا قلت ذلك للواحد منهم، رأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه، فيبين جنبيه قلبٌ يتردّد في الحيرة ويتقلب، ونفسٌ تَغُرُّ من الصواب وتَهُرُّ، وفكٌ واقف لا يجيء ولا يذهب، يُحضره الطبيبُ بما يُرئه من دائمه، ويريه المرشدُ وجه الخلاص من عميائه، ويأبى إلا نفارةً عن العقل، ورجوعًا إلى الجهل، لا يحضره التوفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجري في قوله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرِيمَةَ" [يوسف: 82]، على الظاهر لأجل علمه أن الجمام لا يُسأل مع أنه لو تجاهل متتجاهلٌ فادعى أن الله تعالى خلق الحياة في تلك القرية حتى عَقَلَت السؤال، وأجابت عنه ونطقت، لم يكن قال قوله لا يكفر به، ولم يزيد على شيءٍ يعلم كذبه فيه فمن حقّه أن لا يجُنِّمَ هاهنا على الظاهر، ولا يضرب الحجاب دون سمعه وبصره حتى لا يعي ولا يُراعي، مع ما فيه، إذا أخذ على ظاهره، من التعرض للهلاك والوقوع في الشرك. فأمَّا الإفراطُ، فما يتعاطاه قوم يُحبُّون الإغراق في التأويل، ويحرِّضون على تكثير الوجوه، وينسون أن احتمال اللفظ شرطٌ في كل ما

يُعدَّ به عن الظاهر، فهم يستكرون الألفاظ على ما لا تُقْلِه من المعنى، يدعون السليم من المعنى إلى السقيم، ويرون الفائدة حاضرة قد أبدت صفتَها وكشفت قناعَها، فيعرضون عنها حُبًا للتشوُّف، أو قصداً إلى التمويه وذهاباً في الضلاله. وليس القصد هاهنا بيان ذلك فاذكر أمثلة، على أن كثيراً من هذا الفن مما يُرَغَّب عن ذكره لسخنه، وإنما غرضي بما ذكرت أن أريكَ عظَم الآفة في الجهل بحقيقة المجاز وتحصيله، وأن الخطأ فيه مُورَّطٌ صاحبه، وفاضحٌ له، ومسقطٌ قدره، وجاعله ضُحْكَةً يُتَفَكَّهُ به، وكاسيه عاراً يبقى على وجه الدهر، وفي مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مَنْ كَلَ خَلَفَ عَدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَاتْحَالَ الْمُبَطَّلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَلَيْسَ حَمْلُهُ رَوْاْيَتَهُ وَسَرْدَ الْأَفَاظِهِ، بَلْ الْعِلْمُ بِمَعْنَيهِ وَمَخَارِجِهِ، وَطَرِيقِهِ وَمَنَاهِجِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْجَائزِ مِنْهُ وَالْمُمْتَنَعِ، وَالْمُنْقَادِ الْمُصْبِحِ، وَالنَّاَيِّ النَّافِرِ.

وأقلُّ ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفة الأولى، وهم المنكرون للمجاز، أن التتريل كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها، ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها، وأن شيئاً من ذلك إن زيد إليه ما لم يكن قبل الشرع يدلُّ عليه، أو ضمِّنَ ما لم يتضمنه أتبعُ بياناً من عند النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك كبيانه للصلوة والحج والزكاة والصوم، كذلك لم يقض بتبدل عاداتِ أهلهما، ولم ينقلهم عن أساليبِهم وطرقِهم، ولم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتلميل والحدف، والاتساع، وكذلك كان من حق الطائفة الأخرى أن تعلم، أنه عز وجل لم يرض لنظم كتابه الذي سماه هدىً وشفاء، ونوراً وضياءً، وحياةً تحياها القلوب، وروحًا تنشرح عنه الصدور ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلافُ البيان، وفي حد الإغلاق والبعد من التبيان، وأنه تعالى لم يكن ليُعْجِزَ بكتابه من طريق الإلباس والتعمية، كما ينطعاه الملغز من الشعراء والمُحاجِي من الناس، كيف وقد وصفه بأنه عربيٌّ مبينٌ. هذا وليس التعسُّف الذي يرتكبه بعض من يجهل التأويلَ من جنس ما يقصدُه أولو الألغاز وأصحاب الأحادي، بل هو شيءٌ يخرج عن كل طريق، ويُبَانُ كل مذهب، وإنما هو سوء نظر منهم، ووضع للشيء في غير موضعه، وإخلال بالشرطية، وخروج عن القانون، وتوهُّمُ أن المعنى إذا دار في نفوسهم، وعقلُ من تفسيرهم، فقد فُهم من لفظ المفسر، وحتى كأنَّ الألفاظ تنقلب عن سجيَّتها، وتزول عن موضوعها، فتحتمل ما ليس من شأنها أن تحتمله، وتؤدي ما لا يوجب حكمها أن تؤديه،

هذا كلام في ذكر المجاز وفي بيان معناه وحقيقةه

المجاز مَفْعُلٌ من حَازَ الشَّيْءَ يَحْوِزُهُ، إِذَا تَعْدَاهُ، وَإِذَا عُدِلَ بِاللُّفْظِ عَمَّا يَوْجِبُهُ أَصْلُ الْلُّغَةِ، وُصُفِّ بِأَنَّهُ مجاز، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ حَازُوا بِهِ مَوْضِعَهُ الْأَصْلِيِّ، أَوْ حَازَ هُوَ مَكَانُهُ الَّذِي وُضِعَ فِيهِ أَوْلًَا، ثُمَّ اعْلَمَ بَعْدَ أَنَّ فِي إِطْلَاقِ الْمَجَازِ عَلَى الْلُّفْظِ الْمُنْقُولِ عَنْ أَصْلِهِ شَرْطاً، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ نَقْلُهُ عَلَيْهِ وَجْهٌ لَا يَعْرَى مَعْهُ مِنْ مَلَاحِظَةِ الْأَصْلِ، وَمَعْنَى الْمَلَاحِظَةِ، أَنَّ الْاسْمَ يَقُولُ لِمَا تَقُولُ إِنَّهُ مجازٌ فِيهِ، بِسَبِيلِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الَّذِينَ تَجْعَلُهُ حَقِيقَةً فِيهِ، نَحْوُ أَنَّ الْيَدَ تَقُولُ لِلْنَّعْمَةِ، وَأَصْلُهَا الْجَارِحةُ، لِأَجْلِ أَنَّ الْاعْتِباْرَاتِ الْلُّغُوِيَّةِ تَتَبعُ أَحْوَالَ الْمَخْلُوقِينَ وَعَادَتِهِمْ، وَمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْبِنْيَةِ وَمَوْضِعُ الْجِبْلَةِ، وَمِنْ شَأنِ النَّعْمَةِ أَنْ تَصْدُرُ عَنِ الْيَدِ، وَمِنْهَا تَصُلُّ إِلَى الْمَقْصُودِ بِهَا، وَفِي ذَكْرِ الْيَدِ إِشَارَةٌ إِلَى مَصْدَرِ تِلْكَ النَّعْمَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَى الْمَقْصُودِ بِهَا، وَالْمَوْهُوَةُ هِيَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا أَرِيدَ بِالْيَدِ الْقُوَّةَ وَالْقَدْرَةَ، لِأَنَّ الْقَدْرَةَ أَثْرٌ مَا يَظْهِرُ سُلْطَانُهَا فِي الْيَدِ، وَبِهَا يَكُونُ الْبَطْشُ وَالْأَخْذُ وَالْدَّفْعُ وَالْمَنْعُ وَالْجَذْبُ وَالْضَّرْبُ وَالْقَطْعُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَيْلِ الَّتِي تُخْبِرُ فَضْلَ إِخْبَارٍ عَنْ وَحْوَهُ الْقُدْرَةِ، وَتُثْبِئُ عَنْ مَكَانِهَا، وَلَذِلِكَ تَجَدهُمْ لَا يَرِيدُونَ بِالْيَدِ شَيْئاً لَا مَلَابِسَةَ بَيْنِهِ وَبَيْنِ هَذِهِ الْجَارِحةِ بِوَجْهِهِ. وَلَوْجُوبِ اعْتِبَارِ هَذِهِ النَّكْتَةِ فِي وَصْفِ الْلُّفْظِ بِأَنَّهُ مجازٌ، لَمْ يَجُرُّ اسْتِعْمَالَهُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا اسْتِرَاكُ مِنْ غَيْرِ سَبِيلِ يَكُونُ بَيْنَ الْمُشْتَرِكَيْنِ، كَبَعْضِ الْأَسْمَاءِ الْجَمْعُوَةِ فِي الْمَلَاحِنِ، مِثْلُ أَنَّ الثَّوْرَ يَكُونَ اسْمًا لِلْقَطْعَةِ الْكَبِيرَةِ مِنَ الْأَقْطَطِ، وَالنَّهَارُ اسْمُ لِفَرْخِ الْحَبَارَى، وَاللَّيلُ، لَوْلَدُ الْكَرْوَانُ، كَمَا قَالَ:

أَكَلْتُ النَّهَارَ بِنِصْفِ النَّهَارِ
وَلَيْلًا أَكَلْتُ بِلَيْلٍ بَهِيمِ

وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الثَّوْرِ لَمْ يَقُولُ عَلَى الْأَقْطَطِ لِأَمْرٍ بَيْنِهِ وَبَيْنِ ضَوْءِ الشَّمْسِ، أَدَّاهُ إِلَيْهِ وَسَاقَهُ نَحْوَهُ، وَالْغَرْضُ الْمَقْصُودُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ – أَعْنِي قَوْلَنَا: الْمَجَازُ – أَنْ نَبِّئَنَّ أَنَّ لِلْفَظِ أَصْلًا مَبْدُوِعًا بِهِ فِي الْوَضْعِ وَمَقْصُودًا، وَأَنَّ جَرِيَّهُ عَلَى الثَّانِي إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْحُكْمِ يَتَأَدَّى إِلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَمَا يَعْبَقُ الشَّيْءُ بِرَائِحَةِ مَا يَجَاوِرُهُ، وَيَنْصَبُعُ بِلَوْنِ مَا يَدَانِيهِ، وَلَذِلِكَ لَمْ تَرَهُمْ يُطْلَقُونَ الْمَجَازَ فِي الْأَعْلَامِ، إِطْلَاقَهُمْ لِفَظِ النَّقْلِ فِيهَا حِيثُ قَالُوا: الْعَلَمُ عَلَى ضَرِيبَيْنِ مُنْقُولٍ وَمُرْتَبَلٍ، وَأَنَّ الْمُنْقُولَ مِنْهَا يَكُونُ مُنْقُولًا عَنِ اسْمِ جِنْسٍ، كَأَسْدٍ وَثُورٍ وَزَيْدٍ وَعَمْرٍ، أَوْ صَفَةٍ، كَعَاصِمٍ وَحَارِثٍ، أَوْ فَعْلٍ، كَيْزِيرٍ وَيَشْكَرٍ أَوْ صَوْتٍ كَبِيَّةٍ، فَأَثْبَتُوا هَذَا كُلَّهُ النَّقْلِ مِنْ غَيْرِ الْعَلْمِيَّةِ إِلَى الْعَلْمِيَّةِ، وَلَمْ يَرُوا أَنَّ يَصْفُوهُ

بالمحاز فيقولوا مثلاً: إن يشكّر حقيقة في مضارع شَكَرَ، ومحاز في كونه اسم رجل وأن حَجَراً حقيقة في الجمام، ومحازٌ في اسم الرجل، وذلك أن الحجر لم يقع اسمًا للرجل للتباشٍ كان بينه وبين الصخر، على حسب ما كان بين اليد والنعمة، وبينها وبين القدرة ولا كما كان بين الظُّهُرُ الكامل وبين المحمول في نحو تسميتهم المزادة راوية، وهي اسم للبعير الذي يحملها في الأصل وكتسميتهم البعير حَفَضاً، وهو اسم لمن ادعى البيت الذي حُمِلَ عليه ولا كنحو ما بين الجزء من الشخص وبين جملة الشخص، كتسميتهم الرجل عَيْناً، إذا كان ربيئةً، والناقة ناباً ولا كما بين النبت والغيث، وبين السماء والمطر، حيث قالوا: رعينا الغيث، يريدون النبت الذي الغيث سببٌ في كونه وقالوا: أصابنا السماء، يريدون المطر، وقال "تُلْفُهُ الْأَرْوَاحُ والسُّمِّيُّ" وذلك أن في هذا كله تأولاً، وهو الذي أفضى بالاسم إلى ما ليس بأصل فيه فالعين لما كانت المقصودة في كون الرجل ربيئةً، صارت كأنها الشخص كله، إذ كان ما عدتها لا يُغنى شيئاً مع فقدها والغيث، لما كان النبت يكون عنه، صار كأنه هو والمطر لما كان يتزل من السماء، عبروا عنه باسمها. وأعلم أن هذه الأسباب الكائنة بين المنقول والمنقول عنه، تختلف في القوة والضعف والظهور وخلافه، فهذه الأسماء التي ذكرتها، إذا نظرت إلى المعاني التي وصلت بين ما هي له، وبين ما رُدَّت إليه، وجدتها أقوى من نحو ما تراه في تسميتهم الشاة التي تذبح عن الصبي إذا حلقتْ عقيقتُه، عقيقةٌ وتجدد حالها بعد أقوى من حال العَقِيرَة، في وقوعها للصوت في قوله: رفع عقيرته، وذلك أنه شيء جرى اتفاقاً، ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة، على أن القياس يقتضي أن لا يسمى محازاً، ولكن يحرى مجرئ الشيء يُحکى بعد وقوعه، كالمثل إذا حُكِي فيه كلامٌ صدر عن قائله من غير قصدٍ إلى قياس وتشبيه، بل للإخبار عن أمر من قصده بالخطاب كقولهم: الصيف ضَيَّعَتِ الْبَنْ، ولهذا الموضع تحقيق لا يتم إلا بأن يوضع له فصلٌ مفردٌ. والمقصود الآن غير ذلك، لأن قصدي في هذا الفصل أن أبين أن المحاز أعمٌ من الاستعارة، وأن الصحيح من القضية في ذلك: أن كل استعارةٍ محازٌ، وليس كل محازٍ استعارة، وذلك أننا نرى كلام العارفين بهذا الشأن أعني علم الخطابة ونقد الشعر، والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع، يجري على أن الاستعارة نقلُ الاسم من أصله إلى غيره للتشبيه على حد المبالغة، قال القاضي أبو الحسن في أثناء فصلٍ يذكرها فيه: وملأ الاستعارة، تقريب الشبه، ومناسبة المستعار للمستعار منه، وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع، حيث يذكر التجنيس والتطبيق والترشيح ورد العجز على الصدر وغير ذلك، من غير أن يشتربطا شرطاً، ويُعيّنوا ذكرها بمتى يقتضي فيقولوا: ومن البديع الاستعارة التي من شأنها كذا، فلو لا أنها عندهم لنقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة، وإنما قطعاً وإنما قريباً من المقطوع عليه، لما استجاذوا ذكرها، مطلقةً غير مقيّدة، يبيّن ذلك أنها إن كانت تُساوِي المحاز وتجري مجرها حتى تصلح لكل ما يصلح له، فذكرها في أقسام البديع يقتضي أن كل موصوف بأنه محازٌ، فهو بديع عندهم، حتى يكون إجراء اليد

على النعمة بديعاً، وتسمية البعير حَفَضاً، والناقة ناباً، والريبة عيناً، والشاة عقيقةً بديعاً كله، وذلك بين الفساد. وأمّا ما تجده في كتب اللغة من إدخال ما ليس طريق نقله التشبيه في الاستعارة، كما صنع أبو بكر بن دريد في الجمهرة، فإنه ابتدأ باباً فقال: باب الاستعارات ثم ذكر فيه أن الوعى اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كثُر وصارت الحرب وغى، وأنشد:

إضمامَةٌ مِنْ ذُوْدِهَا التَّلَاثَيْنِ لَهَا وَغَى مِثْلٌ وَغَى التَّمَانِينِ

يعني اختلاط أصواتها وذكر قوله: رَعَيْنَا الغيث والسماء، يعني المطر وذكر ما هو أبعد من ذلك فقال: الحُرس، ما تُطْعَمُهُ النُّفَسَاء، ثم صارت الدّعوة للولادة خُرْساً والإعذار الختان، وسُمِّي الطعام للختان إعذاراً وأن الطعينة أصلها المرأة في الهودج، ثم صار البعير والهودج ظعينةً والخطُر ضرب البعير بذنبه جاني وركيه، ثم صار مالصيق من البول بالوركين خطراً، وذكر أيضاً الرّأوية بمعنى المزادة، والعقيقة، وذكر فيما بين ذِكرِه لهذه الكلم أشياء هي استعارة على الحقيقة، على طريقة أهل الخطابة ونقد الشعر، لأنّه قال: الظُّمَاءُ، العطشُ وشهوةُ الماءِ، ثم كثُر ذلك حتى قالوا: ظِمِّنْتُ إِلَى لقائِكَ، وقال: الوجُورُ ما أوجرته الإنسان من دَوَاءِ أو غَيْرِه، ثم قالوا: أَوْجَرَهُ الرَّمَحُ، إذا طعنه في فيه. فالوجه في هذا الذي رأوه من إطلاق الاستعارة على ما هو تشبيه، كما هو شرط أهل العلم بالشعر، وعلى ما ليس من التشبيه في شيءٍ، ولكنه نقلُ اللّفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاصِه وضربٍ من الملاسة بينهما، وخلطُ أحد هما بالآخر أنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس في معنى العارية، وأنها شيءٌ حُولٌ عن مالكه ونقل عن مقره الذي هو أصلُ في استحقاقه، إلى ما ليس بأصل، ولم يُراعوا عُرُوفُ القوم، وزانُوا من يترك عُرف النحوين في التمييز، واحتياطاتهم له بما احتمل أجناساً مختلفةً كالمقادير والأعداد وما شاركهما، في أن الإيمان الذي يراد كشفه منه هو احتماله للأجناس، فُيسمى الحالَ مثلاً تمييزاً، من حيث أنك إذا قلت: راكباً، فقد ميّرت المقصود وبينته، كما فعلت ذلك في قوله: عشرون درهماً ومنوان سمناً وفقيزان بُرّاًولي مثله رجلاً ولله دره رجلاً. وليس هذا المذهب بالذهب المرضيّ، بل الصواب أن تُقصّر الاستعارة على ما نقله نقلُ التشبيه للمبالغة، لأن هذا نقلٌ يَطْرُد على حدٍ واحد، ولو فوائد عظيمة ونتائج شريفة، فالتطفل به على غيره في الذكر، وتركته مغمورةً فيما بين أشياء ليس لها في نقلها مثلُ نظامه ولا أمثالُ فوائده، ضعفٌ من الرأي وتقصيرٌ في النظر. وربما وقع في كلام العلماء بهذا الشأن الاستعارة على تلك الطريقة العامية، إلا أنه لا يكون عند ذكر القوانين وحيث ثُقُرُ الأصول، ومثاله أن أبا القاسم الآمدي قال في أثناء فصل يُحِبُ فيه عن شيءٍ اعْتَرَضَ به على البحترى في قوله:

فَكَانَ مَجْلِسَهُ الْخَفِيَّةَ مَشْهُدٌ وَكَانَ خَلْوَتَهُ الْخَفِيَّةَ مَشْهُدٌ

أن المكان لا يسمى مجلساً إلاً وفيه قوم، ثم قال: ألا ترى إلى قول المهلل " واستبَّ بعْدَكَ يَا كُلِيبُ الْمَحْلَسْ" على الاستعارة، فطلاق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا، يعني القوم الذين يجتمعون في الأمور، وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه، بل على حدّ وقوع الشيء على ما يتصل به، وتكرر ملابسته إياه، وأي شبه يكون بين القوم ومكانتهم الذي يجتمعون فيه؟ إلا أنه لا يعتد بمثل هذا فإن ذلك قد يتطرق حيث ترسّل العبارة، وقال الآدمي نفسه: ثم قد يأتي في الشعر ثلاثة أنواع آخر، يكتسي المعنى العام بها بهاءً وحسناً، حتى يخرج بعد عمومه إلى أن يصير مخصوصاً ثم قال: وهذه الأنواع هي التي وقع عليها اسم البديع، وهي الاستعارة والطباقي والتجنيس. فهذا نصٌ في وضع القوانين على أن الاستعارة من أقسام البديع، ولن يكون التّقلُّ بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما يَبَيَّنُ لك، وإذا كان كذلك، ثم جعل الاستعارة على الإطلاق بديعاً، فقد أعلمك أنها اسم للضرب المخصص من التّقل دون كُلّ تّقل فاعرف. واعلم أَنَّا إذا أنعمنا النظر، وجدنا المنقول من أجل التشبيه على المبالغة، أحقَّ بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى، بيان ذلك أن ملك المعير لا يزول عن المستعار، واستحقاقه إياه لا يرتفع، فالعارضية إنما كانت عارِيَّةً لأن يَدَ المستعير يَدُ عليها، ما دامت يَدُ المعير باقية، ومِلْكُه غيرُ زائل، فلا يُتصوّر أن يكون للمستعير تصرفٌ لم يستفده من المالك الذي أعاره، ولا أنْ تستقرَّ يَدُه مع زوالِ اليد المنقول عنها، وهذه جملة لا تراها إلاً في المنقول نقلَ التشبيه، لأنك لا تستطيع أن تتصرّفَ حَرْيَ الاسم على الفرع من غير أن تُحوِّله إلى الأصل، كيف ولا يعقل تشبيهٔ حتى يكون هاهنا مشبهٔ ومشبهٔ به، هذا والتشبيه ساذجٌ مُرسَلٌ، فكيف إذا كان على معنى المبالغة، على أن يجعل الثاني أنه انقلب مثلاً إلى جنس الأول، فصار الرجلُ أسدًا وبهراً وبدرًا، والعلمُ ثورًا، والجهلُ ظلمةً، لأنَّه إذا كان على هذا الوجه، كانت حاجتك إلى أن تنظر به إلى الأصل أَمْسَ، لأنَّه إذا لم يُتصوّر أن يكون هاهنا سبعٌ من شأنه الجرأة العظيمة والبطشُ الشديد، كان تقديرك شيئاً آخر تَحَوَّلُ إلى صفتة وصار في حكمه من أبعد المحال. وأمَّا ما كان منقولاً لا لأجل التشبيه، كاليد في نقلها إلى النعمة، فلا يوجد ذلك فيه، لأنك لا تثبت للنعمة بإجراء اسم اليد عليها شيئاً من صفات الجارحة المعلومة، ولا تروم تشبيهاً بها أبنة، لا مبالغًا ولا غير مبالغ، فلو فرضنا أن تكون اليد أَسِمَاً وضع للنعمة ابتداءً، ثم نقلت إلى الجارحة، لم يكن ذلك مستحيلاً، وكذلك لو ادعى مدَّعٌ أنَّ جَرْيَ اليد على النعمة أصلٌ ولغةٌ على حدَّها، وليس بمحاجأً، لم يكن مدَّعياً شيئاً يحيط به العقلُ، ولو حاول مُحاولاً أن يقول في مسألتنا قوله لا شبيهاً بهذا فرام تقدير شيءٍ يجري عليه اسم الأسد على المعنى الذي يريده بالاستعارة، مع فقد السُّبُع المعلوم، ومن غير أن يسبق استحقاقه لهذا الاسم في وضع اللغة، رام شيئاً في غاية بعد. وعبارة أخرى العارِيَّة من شأنها أن تكون عند المستعير على صفةٍ شبيهةٍ بصفتها

وهي عند المالك، ولسنا بمن نجد هذه الصورة إلا فيما نُقلَ التشبّيـه للمبالغة دون ما سواه، ألا ترى أن الاسم المستعار يتناول المستعار له، ليـدَ على مشاركته المستعار منه في صفة هي أخصُّ الصفات التي من أجلها وضع الاسم الأول؟ أعني أن الشجاعة أقوى المعاني التي من أجلها سُمِيَ الأسد أسدًا، وأنت تستعير الاسم للشيء على معنى إثباتها له على حدّها في الأسد. فاما اليـد ونقلـها إلى النعمة، فليـست من هذا في شيءٍ لأنـها لم تتناول النعمة لتـدلـ على صفة من صفات اليـد بـحالـ، ويـحرـر ذلك نـكتـةـ وهي أنـك تـريد بـقولـكـ: رأـيتـ أـسـدـاـ، أـنـ ثـبـتـ لـلـرـجـلـ الأـسـدـيـةـ، ولـسـتـ تـرـيدـ بـقولـكـ: لـهـ عـنـديـ يـدـ، أـنـ ثـبـتـ لـلـنـعـمـةـ الـيـدـيـةـ، وـهـذـاـ وـاـضـحـ جـدـاـ. وـاعـلـمـ أـنـ الـوـاجـبـ كـانـ أـنـ لـاـ أـعـدـ وـضـعـ الشـفـةـ مـوـضـعـ الـجـحـفـلـةـ، وـالـجـحـفـلـةـ فـيـ مـكـانـ الـمـشـفـرـ، وـنـظـائـرـهـ الـيـتـيـ قـدـمـتـ ذـكـرـهـ فـيـ الـاسـتـعـارـةـ، وـأـضـنـ باـسـمـهـ أـنـ يـقـعـ عـلـيـهـ، وـلـكـنـ رـأـيـتـهـمـ قـدـ خـلـطـوـهـ بـالـاسـتـعـارـاتـ وـعـدـوـهـ مـعـدـهـ، فـكـرـهـتـ التـشـدـدـ فـيـ الـخـلـافـ،

وـاعـتـدـتـ بـهـ فـيـ الـجـمـلـةـ، وـنـبـهـتـ عـلـىـ ضـعـفـ أـمـرـهـ بـأـنـ سـمـيـتـهـ اـسـتـعـارـةـ غـيرـ مـفـيـدـةـ، وـكـانـ وزـانـ ذـلـكـ وزـانـ

أـنـ يـقـالـ: المـفـعـولـ عـلـىـ ضـرـبـيـنـ مـفـعـولـ صـحـيـحـ، وـمـشـبـهـ بـالـمـفـعـولـ، فـيـتـجـوـزـ باـعـتـدـادـ المـشـبـهـ بـالـمـفـعـولـ فـيـ

الـجـمـلـةـ، ثـمـ يـفـصـلـ بـالـوـصـفـ، وـوـجـهـ شـبـهـ هـذـاـ النـحـوـ الـذـيـ هوـ تـقـلـ الشـفـةـ إـلـىـ مـوـضـعـ الـجـحـفـلـةـ بـالـاسـتـعـارـةـ

الـحـقـيقـيـةـ، لـأـنـكـ تـنـقـلـ الـاـسـمـ إـلـىـ مـجـانـسـ لـهـ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـ الـمـرـادـ بـالـشـفـةـ وـالـجـحـفـلـةـ عـضـوـ وـاحـدـ، وـإـنـماـ الفـرقـ أـنـ

هـذـاـ مـنـ الـفـرـسـ، وـذـاكـ مـنـ الـإـنـسـانـ، وـالـمـجـانـسـ وـالـمـشـابـهـ مـنـ وـادـ وـاحـدـ؟ـ فـأـنـتـ تـقـولـ: أـعـيـرـ الشـيـءـ اـسـمـهـ

الـمـوـضـعـ لـهـ هـنـالـكـ أـيـ فـيـ الـإـنـسـانـ -ـ هـاهـنـاـ -ـ أـيـ فـيـ الـفـرـسـ -ـ لـأـنـ أحـدـهـمـاـ مـثـلـ صـاحـبـهـ وـشـرـيكـهـ فـيـ

جـنسـهـ، كـمـاـ أـعـرـتـ الرـجـلـ اـسـمـ الـأـسـدـ، لـأـنـهـ شـارـكـهـ فـيـ صـفـتـهـ الـخـاصـةـ بـهـ، وـهـيـ الشـجـاعـةـ الـبـلـيـغـةـ، وـلـيـسـ

لـلـيـدـ مـعـ النـعـمـةـ هـذـاـ الشـبـهـ، إـذـ لـاـ مـجـانـسـ بـيـنـ الـحـارـحةـ وـبـيـنـ النـعـمـةـ، وـكـذـاـ لـاـ شـبـهـ وـلـاـ جـنـسـيـةـ بـيـنـ الـبـعـيرـ

وـمـتـاعـ الـبـيـتـ، وـبـيـنـ الـمـزـادـةـ وـبـيـنـ الـبـعـيرـ، وـلـاـ بـيـنـ الـعـيـنـ وـبـيـنـ جـمـلـةـ الشـخـصـ فـيـ إـطـلـاقـ اـسـمـ الـاسـتـعـارـةـ عـلـيـهـ

بـعـيـدـ. وـلـوـ كـانـ الـلـفـظـ يـسـتـحـقـ الـوـصـفـ بـالـاسـتـعـارـةـ. بـمـحـرـدـ النـقـلـ، لـجـازـ أـنـ تـوـصـفـ الـأـسـمـاءـ الـمـنـقـولـةـ مـنـ

الـأـجـنـاسـ إـلـىـ الـأـعـلـامـ بـأـنـهـاـ مـسـتـعـارـةـ، فـيـقـالـ: حـجـرـ، مـسـتـعـارـ فـيـ اـسـمـ الرـجـلـ، وـلـزـمـ كـذـلـكـ فـيـ الـفـعـلـ الـمـنـقـولـ

نـحـوـ: يـزـيدـ وـيـشـكـرـ وـفـيـ الـصـوـتـ نـحـوـ: بـيـةـ فـيـ قـوـلـهـ:

جـارـيـةـ خـدـيـةـ

لـأـنـكـحـنـ بـيـةـ

تـجـبـ أـهـلـ الـكـعـبـةـ

مـكـرـمـةـ مـحـبـةـ

وـذـلـكـ اـرـتـكـابـ قـبـحـ، وـفـرـطـ تـعـصـبـ عـلـىـ الصـوـابـ، وـيـلوـحـ هـاهـنـاـ شـيـءـ، هـوـ أـنـاـ وـإـنـ جـعـلـنـاـ الـاسـتـعـارـةـ مـنـ

صـفـةـ الـلـفـظـ فـقـلـنـاـ: اـسـمـ مـسـتـعـارـ، وـهـذـاـ الـلـفـظـ اـسـتـعـارـةـ هـاهـنـاـ وـحـقـيقـةـ هـنـاـكـ، فـإـنـاـ عـلـىـ ذـلـكـ نـشـيرـ بـهـاـ إـلـىـ

المعنى، من حيث قصدنا باستعارة الاسم، أن ثبتَ أخصَّ معانٍ للمستعار له، يدلّك على ذلك قولنا: جعله أسدًا وجعله بدرًا وجعل للشمال يدًا، فلولا أن استعارة الاسم للشيء تتضمّن استعارة معناه له، لما كان هذا الكلام معنًى، لأنَّ جَعَلَ لا يصلح إلا حيث يُرَاد إثبات صفة للشيء، كقولنا: جعله أميراً، وجعله لصًا، نريد أنه أثبت له الإمارة واللصوصية، وحكم جَعَلَ إذا تعدّى إلى مفعولين، حكم صَيْرَ، فكما لا تقول: صَيْرُهُ أميراً إلا على معنى أنك أثبتَ له صفة الإمارة، وكذلك لم تقل: جعله أسدًا إلا على أنه أثبت له معنًى من معانٍ الأسود، ولا يقال: جعلته زيدًا، معنى سمّيته زيدًا، ولا يقال للرجل: أجعل ابنك زيدًا معنى سَمَّهُ، ولا يقال: ولد لفلان ابنٌ فجعله زيدًا أي: سَمَّاه زيدًا، وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يحصلُ هذا الشأن، فأما قوله تعالى: "وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا شَرِيفٌ" الزخرف: 19، فإما جاء على الحقيقة التي وصفتها، وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث، واعتقدوا وجودها فيهم، وعن هذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر من الاسم - أعني إطلاقَ اسم البنات، وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظَ الإناث، أو لفظَ البنات، اسمًا من غير اعتقاد معنٍي، وإثبات صفة، هذا حالٌ لا يقوله عاقل - أو ما يسمعون قول الله عز وجل: "أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتَكْتُبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ" الزخرف: 19، فإن كانوا لم يزيدوا على إجراء الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنٍي، فائيُّ معنى لأن يقال: أشهدوا خلقهم هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفة، ولم يفعلوا أكثر من أن وضعوا اسمًا، لما استحقوا إلا اليسيرَ من الذم، وما كان هذا القول كُفُرًا منهم، والأمرُ في ذلك أظهر من أن يخفى ولكن قد يكون للشيء المستحيل وجوهٌ في الاستحالة فتذكّر كلُّها، وإن كان في الواحد منها ما يُزيِّل الشُّبهَةَ ويُتَمِّمُ الْحُجَّةَ.

فصل في تقسيم المجاز

إلى اللغوي والعقلي، واللغوي إلى الاستعارة وغيرها

واعلم أن المجاز على ضربين: مجازٌ من طريق اللغة، ومجازٌ من طريق المعنى والمعقول، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا: اليد مجاز في النعمة والأسد مجاز في الإنسان وكلّ ما ليس بالسبعين المعروف، كان حُكْمًا أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة، لأنَّ أردنا أنَّ المتكلّم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداءً في اللغة، وأوقعها على غير ذلك، إمَّا تشبيهاً، وإمَّا لصلةٍ وملائسةٍ بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه، ومنّي وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام، كان مجازًا من طريق المعقول دون اللغة، وذلك أنَّ الأوصاف اللاحقة للجملة من حيث هي جُملَة، لا يصحُّ رُدُّها إلى اللغة، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها، لأنَّ التأليف هو إسنادُ فعلٍ إلى اسم، واسم إلى اسم، وذلك شيءٌ يحصلُ بقصد المتكلّم، فلا يصير ضَربَ

خبراً عن زيد بواضع اللغة، بل من قصد إثبات الضرب فعلاً له، وهكذا: ليضرب زيد، لا يكون أمراً لزيد باللغة، ولا اضرب أمراً للرجل الذي تخاطبه وتنقبل عليه من بين كلِّ من يصحُّ خطابه باللغة، بل بك أيها المتكلّم، فالذى يعود إلى واضع اللغة، أنَّ ضَرَبَ لإثبات الضرب، وليس لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمانٍ ماضٍ، وليس لإثباته في زمانٍ مستقبل، فأمّا تعين من يثبت له، فيتعلّق من أراد ذلك من الخبرين بالأمور، والمعبرين عن وداع الصُّدُور، والكاففين عن المقاصد والدعوى، صادقةً كانت تلك الدعاوى أو كاذبةً ومُجرّأً على صحتها، أو مُزالةً عن مكانها من الحقيقة وجهتها ومطلقتها بحسب ما تأذن فيه العقول وترسمه أو معدولاً بها عن مراسيمها نظماً لها في سلك التخييل، وسلوكاً بها في مذهب التأويل، فإذا قلنا مثلاً: خطٌّ أحسنُ مما وشَّاه الربيع أو صنَّعه الربيع، وكُنَّا قد ادعينا في ظاهر اللفظ أن للربيع فعلًا أو صنعاً، وأنه شارك الحيّ القادر في صحة الفعل منه، وذلك تجوزٌ من حيث المقول لا من حيث اللغة، لأنَّه إن قلنا: إنه مجازٌ من حيث اللغة، صرنا كائناً نقول: إن اللغة هي التي أوجبت أن يختصُّ الفعل بالحيّ القادر دون الجماد، وإنما لو حَكَمْتَ بأنَّ الجماد يصحُّ منه الفعل والصنُّع والوشيُّ والتزيين، والصُّنْع والتحسين، لكان ما هو مجازٌ الآن حقيقةً، ولعاد ما هو الآن متأولٌ، معدولاً فيما هو حقٌّ محصلٌ، وذلك محالٌ، وإنما يُتصوّر مثل هذا القول في الكلم المفردة، نحو اليد للنعمَة، وذلك أنه يصحُّ أن يقال: لو كان واضع اللغة وضع اليد أولاً للنعمَة، ثم عدَّها إلى الجارحة، لكن حقيقةً فيما هو الآن مجازٌ، وبجازًا فيما هو حقيقة فلم يكن بواجبٍ من حيث المقول أن يكون لفظ اليد اسمًا للجارحة دون النعمَة، ولا في العقل أن شيئاً بلفظ، أن يكون دليلاً عليه أولى منه بلفظ، لا سيما في الأسماء الأوليّة التي ليست مشتقةً، وإنما وزان ذلك وزان أشكال الخطّ التي جعلت أمارات لأحراس الحروف المسموعة، في أنه لا يُتصوّر أن يكون العقل اقتضى اختصاصَ كل شكل منها بما اختُصَّ به، دون أن يكون ذلك لاصطلاح وقع وتواضع اتفق، ولو كان كذلك، لم تختلف المواقعات في الألفاظ والخطوط، ولكن اللغات واحدةً، كما وجَّب في عقل كل عاقل يحصل ما يقولُ، أن لا يثبت الفعل على الحقيقة إلا للحيّ القادر، فإن قلت: فإن اللغة رسمت أن يكون فعل إثبات الفعل للشيء كما زعمت، ولكن إذا قلنا: فعل الربيع الوشى أو وشى الربيع، فإننا نريد بذلك معنى معقولاً، وهو أن الربيع سببٌ في كون الأنوار التي تُشبه الوشى، فقد نقلنا الفعل عن حُكْمِ معقولٍ وضع له، إلى حُكْم آخر معقولٍ شبيهٍ بذلك الحكم، فصار ذلك كمنقل الأسد عن السبع إلى الرجل الشبيه به في الشجاعة، أفتقول: الأسد على الرجل مجازٌ من حيث المقول، لا من حيث اللغة، كما قلت في صيغة: فعل إذا أُسندت إلى ما لا يصحُّ أن يكون له فعلٌ إنها مجازٌ من جهة العقل، لا من جهة اللغة. فالجواب أن بينهما فرقاً، وإن ظنتهما متساوين، وذلك أنَّ فعلَ موضوع إثبات الفعل للشيء على الإطلاق، والحكم في بيان من يستحق هذا الإثبات وتعينه إلى العقل، وأما الأسد فموضوع

للسبع قطعاً، واللغة هي التي عينت المستحق له، وبرسمها وحكمها ثبت هذا الاستحقاق والاختصاص، ولو لا نصها لم

يُتصور أن يكون هذا السبب بهذا الاسم أولى من غيره، فأمّا استحقاق الحي القادر أن يثبت الفعل له واحتياجه بهذا الإثبات دون كل شيء سواه، فبفرض العقل ونصه لا باللغة، فقد نقلت الأسد عن شيء هو أصل فيه باللغة لا بالعقل، وأمّا فعل فلم تنقله عن الموضع الذي وضعه اللغة فيه، لأنّه كما مضى، موضوع لإثبات الفعل للشيء في زمان ماضٍ، وهو في قوله: فعل الريبي باق على هذه الحقيقة غير زائلٍ عنها، ولن يستحقُ اللفظُ الوصفَ بأنه مجازٌ، حتى يجري على شيء لم يوضع له في الأصل، وإثبات الفعل غير مستحقٌ، ولما ليس بفاعل على الحقيقة، لا يخرج فعل عن أصله، ولا يجعله حارياً على شيء لم يوضع له، لأنّ الذي وضع له فعل هو إثبات الفعل للشيء فقط، فأمّا وصف ذلك الشيء الذي يقع هذا الإثبات له، فخارجٌ عن دلالته، وغير داخلٍ في الموضع اللغويّ، بل لا يجوز دخوله فيه، لما قدّمتُ من استحالات أن يقال: إنّ اللغة هي التي أوجبت أن يختصّ الفعل بالحي القادر دون الجماد، وما في ذلك من الفساد العظيم، فاعرفه فرقاً واضحاً، وبرهاناً قاطعاً. وهاهنا نكتة جامعه، وهي أن المجاز في مقابلة الحقيقة، فما كان طریقاً في أحدهما من لغة أو عقل، فهو طریقٌ في الآخر، ولستَ تشکُّ في أنّ طریقَ كون الأسد حقيقةً في السبع، اللّغة دون العقل، وإذا كانت اللغة طریقاً للحقيقة فيه، وجب أن تكون هي أيضاً الطریق في كونه مجازاً في المشبه بالسبعين، إذا أنت أجريت اسم الأسد عليه فقلت: رأيتأسداً، تريد رجلاً لا تميّزه عن الأسد في بساطته وإقامته وبطشه، وكذلك إذا علمت أن طریقَ الحقيقة في إثبات الفعل للشيء هو العقل، فينبغي أن تعلم أنه أيضاً طریقُ إلى المجاز فيه، فكما أن العقل هو الذي ذلك حين قلت: فعل الحيُ القادر، أنك لم تتجوّز، وأنك واصعُ قدمك على مَحْضِ الحقيقة، كذلك ينبغي أن يكون هو الدالُ والمقتضى، إذا قلت: فعل الريبي، أنك قد تجوّزت وزُلّت عن الحقيقة فاعرفه. فإن قال قائل: كان سياق هذا الكلام وتقريره يقتضي أن طریقَ المجاز كله العقلُ، وأن لا حظَّ لغة فيه، وذلك أننا لا نُجري اسم الأسد على المشبه بالأسد، حتى ندعى له الأسدية، وحتى نوهم أنه حين أعطاك من البساطة والباس وبالبطش، ما تجده عند الأسد، صار كأنه واحدٌ من الأسود قد استبدلَ بصورته صورة الإنسان، وقد قدّمت أنت فيما مضى ما بينَ أنك لا تتجوّز في إجراء اسم المشبه به على المشبه، حتى تخيل إلى نفسك أنه هو بعينه فإذا كان الأمر كذلك فأنت في قوله: رأيتُأسداً، متتجوّز من طریقَ المعقول، كما أنك كذلك في فعل الريبي، وإذا كان كذلك، عاد الحديثُ إلى أنّ المجاز فيهما جميعاً عقليًّا، فكيفَ قسمته قسمين لغويًّا وعقليًّا. فالجواب أنّ هذا الذي زعمتَ - من أنك لا نُجري اسم المشبه به على المشبه حتى تدعىً أنه قد صار من ذلك الجنس، نحو أن يجعل الرجل كأنه في حقيقة الأسد صحيح كما زعمت، لا

يدفعه أحد، كيف السبيل إلى دفعه، وعليه المعول في كونه التشبيه على حد المبالغة، وهو الفرق بين الاستعارة وبين التشبيه المرسل؟ إلا أن هاهنا نكتة أخرى قد أغفلتها، وهي أن تجُوزك هذا الذي طريقه العقل، يُفضي بك إلى أن تُجري الاسم على شيء لم يوضع له في اللغة على كل حال، فتجُوز بالاسم على الجملة الشيء الذي وضع له، فمن هاهنا جعلنا اللغة طريقاً فيه. فإن قلت: لا أسلم أنه حرى على شيء لم يوضع له في اللغة، لأنك إذا قلت: لا تُجريه على الرجل حتى تدعني له أنه في معنى الأسد، لم تكن قد أحريته على ما لم يوضع له، وإنما كان يكون جارياً على غير ما وضع له، لأن لو كنت أحريته على شيء لتفيد به معنى غير الأسدية، وذلك ما لا يعقل، لأنك لا تُفيد بالأسد في التشبيه أنه رجل مثلاً، أو عاقل، أو على وصف لم يوضع هذا الاسم للدلالة عليه أبداً. قيل لك: قصارى حديثك هذا أنا أحرينا اسم الأسد على الرجل المشبه بالأسد على طريق التأويل والتخليل، أفاليس على كل حال قد أحريناه على ما ليس بأسد على الحقيقة؟ وألسنا قد جعلنا له مذهباً لم يكن له في أصل الوضع.

وهيئنا قد أدعينا للرجل الأسدية حتى استحق بذلك أن تُجري عليه اسم الأسد، أترانا نتجاوز في هذه الدعوى حديث الشجاعة، حتى ندعى للرجل صورة الأسد وهيئته وعبالاته عنقه ومحالبه، وسائر أوصافه الظاهرة الباربة للعيون ولئن كانت الشجاعة من أخصّ أوصاف الأسد وأمكنها، فإن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها، بل لها في مثل تلك الجهة وهاتيك الصورة وهيئتها وتلك الأنابيب والمخالب، إلى سائر ما يعلم من الصورة الخاصة في جوارحه كلها، ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها وحدها، لكان صفة لا اسماء، ولكن كل شيء يُفضي في شجاعته إلى ذلك الحد مستحقاً للاسم استحقاقاً حقيقياً، لا على طريق التشبيه والتأويل، وإذا كان كذلك فإننا وإن كننا لم ندل به على معنى لم يتضمنه اسم الأسد في أصل وضعه، فقد سلبناه بعض ما وضع له، وجعلناه للمعاني التي هي باطننة في الأسد وغريزه وطبعه وخلق، مجردةً عن المعانى الظاهرة التي هي جة وهيئه وخلق، وفي ذلك كفاية في إزالته عن أصل وقع له في اللغة، ونقله عن حد حرية فيه إلى حد آخر مخالف له. وليس في فعل إذا تجُوز فيه شيء من ذلك، لأننا لم نسلبه لا بالتأويل ولا غير التأويل شيئاً وضعته اللغة له، لأنه كما ذكرت غير مرّة: لإثبات الفعل للشيء من غير أن يتعرّض لذلك الشيء ما هو، أو هو مستحق لأن يثبت له الفعل أو غير مستحق، وإذا كان كذلك، كان الذي أرادت اللغة به موجوداً فيه ثابتاً له في قوله: فعل الريبع، ثبوته إذا قلت: فعل الحيّ القادر، لم يتغيّر له صورة، ولم ينقص منه شيء، ولم يزُل عن حد إلى حد فاعرفة. فإن قلت: قد علمنا أن طريق المحاز ينقسم إلى ما ذكرت من اللغة والمعقول، وأن فعل في نحو: فعل الريبع، مما طريقه المعقول، وأن نحو: الأسد إذا قصد به التشبيه، واستعتبر لغير السبع، طريق محاز اللغة، وبقي أن نعلم لم خصّصت المحاز

- إذا كان طريقه العقل - بأن توصف به الجملة من الكلمة دون الكلمة الواحدة، وهلا جوّزت أن يكون فعل على الانفراد موصوفاً به. فإن سبب ذلك أن المعنى الذي له وضع فعل لا يتصور الحكم عليه بمحاج أو حقيقة حتى يُسند إلى الاسم، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء، فما لم نبيّن ذلك الشيء الذي ثبته له ونذكره، لم يعقل أن الإثبات واقع موقعه الذي نجده مرسوماً به في صحف العقول، أم قد زال عنه وجاهه إلى غيره.

هذا قوله: هلا جوّزت أن يكون فعل على الانفراد موصوفاً به، محالٌ، بعد أن ثبت أن لا محاج في دلالة اللفظ، وإنما المحاج في أمر خارج عنه، فإن قلت أردت هلا جوّزت أن يُنسب المحاج إلى معناه وحده، وهو إثبات الفعل فيقال: هو إثبات فعل على سبيل المحاج. فإن ذلك لا يتأتى أيضاً إلا بعد ذكر الفاعل، لأن المحاج أو الحقيقة، إنما يظهر ويتصور من المثبت والمثبت له والإثبات، وإثبات الفعل من غير أن يقيّد بما وقع الإثبات له، لا يصح الحكم عليه بمحاج أو حقيقة، فلا يمكنك أن تقول: إثبات الفعل بمحاج أو حقيقة هكذا مُرسلاً، إنما تقول: إثبات الفعل للربع بمحاج، وإثباته للحي القادر حقيقة. وإذا كان الأمر كذلك علمت أن لا سبيل إلى الحكم بأن هاهنا بمحاج أو حقيقة من طريق العقل، إلا في جملة من الكلام، وكيف يتصور خلاف ذلك؟ وزان الحقيقة والمحاج العقلين، وزان الصدق والكذب، فكما يستحبيل وصف الكلم المفردة بالصدق والكذب، وأن يُحرر ذلك في معانيها مفرقة غير مؤلفة، فيقال: رجل - على الانفراد - كذب أو صدق، كذلك يستحبيل أن يكون هاهنا حكم بمحاج أو الحقيقة، وأنت تنحو نحو العقل إلا في الجملة المقيدة، فاعرفه أصلاً كبيراً والله الموفق للصواب، والمسؤول أن يعصم من الزلل بمنه وفضله.

فصل في الحذف والزيادة

وهل هما من المحاج أم لا
واعلم أن الكلمة كما توصف بمحاج، لنقلك لها عن معناها، كما مضى، فقد توصف به لنقلها عن حكمٍ
كان لها، إلى حكمٍ ليس هو بحقيقة فيها، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو:
"واسئل القرية" "يوسف": 82، والأصل: واسئل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى
الحقيقة هو الجرُّ، والنصبُ فيها بمحاج، وهكذا قولهم: بنو فلانٍ تطؤهم الطريق، يريدون أهل الطريق، الرفع
في الطريق بمحاج، لأنه منقول إليه عن المضاف المذوق الذي هو الأهل، والذي يستحقه في أصله هو الجرُّ،
ولا ينبغي أن يقال: إن وجہ المحاج في هذا الحذف، فإن الحذف إذا تجرّد عن تغيير حكمٍ من أحكام ما بقى
بعد الحذف لم يُسمَّ بمحاجاً، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلق وعمرو، فتحذف الخبر، ثم لا توصف جملة
الكلام من أجل ذلك بأنه بمحاج؟ وذلك لأنه لم يؤدِّ إلى تغيير حكم فيما بقى من الكلام، ويزيدُ تقريراً أن

المجاز إذا كان معناه: أن تجوز بالشيء موضعه وأصله، فالحذف مجرّد لا يستحق الوصف به، لأنَّ ترك الذكر وإسقاط الكلمة من الكلام، لا يكون نقلًا لها عن أصلها، إنما يتصوّر النقل فيما دخل تحت النطق، وإذا امتنع أن يوصف المخنوّف بالمجاز، بقي القول فيما لم يحذف، وما لم يحذف ودخل تحت الذكر، لا يزول عن أصله ومكانه حتّي يُغيّر حكم من أحكامه أو يغيّر عن معانيه، فأما وهو على حاله، والمخنوّف مذكور، فتوهُم ذلك فيه من أبعد الحال فاعرفه. وإذا صحَّ امتناع أن يكون مجرّد الحذف مجازاً، أو تحقّ صفة باقي الكلام بالمجاز، من أجل حذف كان على الإطلاق، دون أن يحدث هناك بسبب ذلك الحذف تغيير حكمٍ على وجه من الوجوه علمت منه أنَّ الزيادة في هذه القضية كالحذف، فلا يجوز أن يقال إن زيادة ما في نحو: "فَبِمَا رَحْمَةٍ" "آل عمران: 951" مجاز، أو أن جملة الكلام تصير مجازاً من أجل زيادة فيه، وذلك أنَّ حقيقة الزيادة في الكلمة أنَّ تَعْرَى من معناها، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة، ويكون سقوطها وثبوتها سواءً، ومحال أن يكون ذلك مجازاً، لأنَّ المجاز أنْ يُراد بالكلمة غير ما وُضعت له في الأصل أو يُراد فيه أو يُوهم شيءٌ ليس من شأنه، كإيهامك بظاهر التَّصْبِ في القرية أنَّ السُّؤال واقع عليها، والزائد الذي سقطه كثبوته لا يتصوّر فيه ذلك. فأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذي زيد فيه، فيجب أن يُنظر فيه، فإنَّ حدَّثَ هناك بسبب ذلك الزائد حكمٌ تزول به الكلمة عن أصلها، جاز حينئذ أن يوصَف ذلك الحكم، أو ما وَقَعَ فيه، بأنه مجاز، كقولك في نحو قوله تعالى: "لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ" الشورى: 11 إنَّ الْجَرَّ فِي الْمِثْلِ مَجاَزٌ، لأنَّ أصله النصب، والجر حكمٌ عَرَضٌ من أجل زيادة الكاف، ولو كانوا إذ جعلوا الكاف مزيدة لم يعملاها، لما كان لحديث المجاز سبيلٌ على هذا الكلام، ويزيده وضوحاً أنَّ الزيادة على الإطلاق لو كانت تستحق الوصف بأنها مجاز، لكنَّ ينبغي أن يكون كل ما ليس بمزيد من الكلم مستحقاً الوصف بأنه حقيقة، حتّي يكون الأسد في قوله: رأيت أسدًا وأنت تريد رجلاً حقيقة. فإنَّ قلت: المجاز على أقسام، والزيادة من أحدها، قيل هذا لك إذا حدَّدتَ المجاز بحدٍّ تدخل الزيادة فيه، ولا سبيل لك إلى ذلك، لأنَّ قولنا: المجاز، يفيد أن تجوز بالكلمة موضعها في أصل الوضع، وتنقلها عن دلالة إلى دلالة، أو ما قارب ذلك، وعلى الجملة فإنه لا يعقل من المجاز أن تسلُّب الكلمة دلالتها، ثم لا تُعطيها دلالة، وأن تخلِّيها من أن يُراد بها شيءٌ على وجه من الوجوه، ووصف اللفظة بالزيادة، يفيد أن لا يُراد بها معنى، وأن تجعل كأن لم يكن لها دلالة قطُّ، فإنَّ قلت: أو ليس يقال إنَّ الكلمة لا تَعْرَى من فائدة مَا، ولا تصير لغواً على الإطلاق، حتّي قالوا إنَّ ما في نحو فيما رحمة من الله، تفييد التوكيد. فأنا أقول إنَّ كون مَا تأكيداً، نقلٌ لها عن أصلها وبُنْجَازٌ فيها، وكذلك أقول: إنَّ كون الباء المديدة في ليس زيد بخارج، لتأكيد النفي، بُنْجَازٌ في الكلمة، لأنَّ أصلها أن تكون للإلاصاق فإنَّ ذلك على بعده لا يقدح فيما أردتُ تصريحَه، لأنَّ لا يتصوّر أن تصف الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنها مجاز، ومني ادعينا لها شيئاً من

المعنى، فإنّا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة، ولذلك يقول الشيخ أبو علي في الكلمة إذا كانت تزول عن أصلها من وجه ولا تزول من آخر مُعْتَدِّ بها من وجه، غير مُعْتَدِّ بها من وجه، كما قال في اللام من قوله: لا أبا لزيٰد، وجعلها من حيث منعت أن يتعرّف الأبيزيد، معتدّاً بها من حيث عارضها لام الفعل من الأب التي لا تعود إلا في الإضافة نحو: أبو زيد وأبا زيد، غير معتدّ بها، وفي حكم المُوحَّدة الزائدة، وكذلك توصف لا في قولنا مرت برحٍ لا طويلاً ولا قصيراً، بأنّها مزيدة ولكن على هذا الحد، فيقال: هي مزيدة غير مُعْتَدِّ بها من حيث الإعراب، واعتدى بها من حيث أوجبت نفي الطول والقصر عن الرجل، ولو لاتها لكننا ثابتين له. وتطلق الزيادة على لا في نحو قوله تعالى: "لَمَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابَ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ" الحديده: 29، لأنّها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها، ثم إنّ قلنا إنّ لا هذه المزيدة تُفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعد في قوله: "أَنْ لَا يَقْدِرُونَ"، وتوذن به، فإنّا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة، وإنّا نجعلها مزيدة من حيث لم تُفِد النفي الصريح فيما دخلت عليه، كما أفادته في المسألة، وإذا ثبتَ أنَّ وصف الكلمة بالزيادة، نقىضُ وصفها بالإفادة، علمت أن الزيادة، من حيث هي زيادة، لا توجب الوصف بالمحاز، فإن قلت: تكون سبباً لنقل الكلمة عن معنى هو أصلُ فيها إلى معنى ليس بأصلٍ كدت تقول قوله: "أَنْ لَا يَقْدِرُونَ" يجوز الإصغاء إليه، وذلك، إن صَحَّ، نظير ما قدّمتُ من أن الحذف أو الزيادة قد تكون سبباً لحدوث حكم في الكلمة تدخل من أجله في المحاز، كنصب القرية في الآية وحرّ المثل في الأخرى فاعرفه. واعلم أن من أصول هذا الباب: أن من حق المخدوف أن المزيد أن يُنسب إلى جملة الكلام، لا إلى الكلمة المجاورة له، فأنت تقول إذا سُئلت عن: أسأل القرية: في الكلام حذف، والأصل: أهل القرية، ثم حذف الأهل، تعني حذف من بين الكلام، وكذلك تقول: الكاف زائدة في الكلام والأصل: ليس مثله شيءٌ، ولا تقول هي زائدة في مثل، إذ لو حاز ذلك، لجاز أن يقال إنّ ما في فيما رحمة، مزيدة في الرحمة، أو في الباء وأن لا مزيدة في يعلم، وذلك بين الفساد، لأن هذه العبارة إنما تصلح حيث يُراد أن حرفًا زيد في صيغة اسم أو فعل، على أن لا يكون لذلك الحرف على الانفراد معنى، ولا تُعدُّ وحده كلمة، كقولك: زيدت الياء للتصغير في رُجِيل، والتاء للتأنث في ضَارِبة، ولو حاز غير ذلك، لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذ حذف في نحو: زيد منطلق وعمرو، مخدوفاً من المبتدأ نفسه، على حد حذف اللام من يدِ ودمٍ، وذلك ما لا يقوله عاقل، فنحن إذا قلنا إن الكاف مزيدة في مثل، فإنّا نعني أنها لما زيدت في الجملة وُضعت في هذا الموضع منها، والأصحُّ في العبارة أن يقال: الكاف في مثل مزيدة، يعني الكاف الكائنة في مثل مزيدة، كما تقول الكاف التي تراها في مثل مزيدة وكذلك تقول: حذف المضافُ من الكلام، ولا تقول: حذف المضاف من المضاف إليه، وهذا أوضح من أن يخفى، ولكن استقصيته، لأنّي رأيت في بعض العبارات المستعملة في المحاز والحقيقة ما يُوهم ذلك فاعرفه. وما يجب

ضبطه هنا أيضاً: أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعوه إلى تقديرِ حذفٍ، أو إسقاط مذكورٍ، كان على وجهين: أحدهما أن يكون امتناع ترکه على ظاهره، لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلّم، ومثاله الآيتان المتقدّم تلاوتهما، ألا ترى أنك لو رأيْتَ أسأل القرية في غير الترتيل، لم تقطع بأنّ هاهنا مخدوفاً، لجواز أن يكون كلام رجل مرّ بقرية قد خربت وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبِه واعظاً ومذكراً، أو لنفسه متعضاً ومحبباً أسأل القرية عن أهلها، وقل لها ما صنعوا، على حد قوله: سل الأرض من شقّ آنهارك، وغرس أشجارك، وجئني ثمارك، فإنما إن لم تُجْبِك حواراً، أجابتك اعتباراً وكذلك: إن سمعت الرجل يقول: ليس كمثل زيد أحدٌ، لم تقطع بزيادة الكاف، وحوزت أن يريد: ليس كالرجل المعروف بمثابة زيد أحدٍ، الوجه الثاني أن يكون امتناع ترک الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذفٍ أو زيادةٍ من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلّم به، وذلك مثل أن يكون المخدوف أحد جزءي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: "فَصَبَرْ جَمِيلٌ" يوسف: 83-18، وقوله: "مَتَاعٌ قَلِيلٌ" النحل: 117، لأبدٍ من تقدير مخدوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواءً كان في الترتيل أو في غيره، فإذا نظرت إلى: صبر جميل في قول الشاعر:

صَبَرْ جَمِيلٌ، فَكَلَّا مُبْتَلَى

يشكو إلى جميلي طول السرى

وحدثه يقتضي تقدير مخدوف، كما اقتضاه في الترتيل، وذلك أن الداعي إلى تقدير المخدوف هاهنا، هو أن الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، وجميل صفة للصبر. وتقول للرجل: من هذا؟، فيقول: زيد، يريد هو زيد، فتجد هذا الإضمار واجباً، لأن الاسم الواحد لا يفيد، وكيف يتصور أن يفيد الاسم الواحد، ومدار الفائدة على إثبات أو نفي، وكلامها يقتضي شيئاً: مثبتٌ ومثبتٌ له، ومنفيٌ ومنفيٌ عنه. وأما وجوب الحكم بالزيادة لهذه الجهة، فكتحو قوله: بحسبك أن تفعل، و: "كَفَى بِاللَّهِ" سورة النساء: 6، وآيات أخرى، إن لم تقضي بزيادة الباء، لم تجد للكلام وجهاً تصرفه إليه، وتأنيلاً تتأوله عليه أبنته، فلا بدّ لك من أن تقول إن الأصل حسبيك أن تفعل، وكفى الله، وذلك أن الباء إذا كانت غير مزيدة، كانت لتعديه الفعل إلى الاسم، وليس في بحسبك أن تفعل فعل تعديه الباء إلى حسبيك، ومن أين يتصور أن يتعدى إلى المبتدأ فعل، والمبتدأ هو المعنى من العوامل اللغوية؛ وهكذا الأمر في كفى أو أقوى، وذلك أن الاسم الداخل عليه الباء في نحو: كفى بزيد، فاعل كفى، ومحال أن تُعَدِّي الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء، ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متوسطٍ وموصلٍ ومعدٍ، فاعرفه، والله أعلم بالصواب.

الفهرس

2	المقدمة.....
2	اللفظ والمعنى.....
3	وأقسام الكلام المدونة.....
4	القول في التجنيس.....
8	فصل في قسمة التجنيس وتنوعه.....
11	المقصد.....
13	تعريف الاستعارة.....
13	تقسيم الاستعارة.....
18	القول في الاستعارة المفيدة.....
19	فصل.....
23	فصل.....
36	فصل.....
38	التشبيه والتمثيل.....
38	أقسام التشبيه.....
40	الفرق بين التشبيه والتمثيل.....
41	فصل.....
42	فصل.....
44	فصل.....
48	فصل في موقع التمثيل وتأثيره.....
59	فصل آخر.....
67	فصل.....
77	فصل.....
83	فصل في التشبيه المتعدد والفرق بينه وبين المركب.....
88	فصل.....

فصل في الفرق بين الاستعارة والتمثيل.....	104
فصل.....	113
فصل في الأخذ والسرقة وما في ذلك من التعليل، وضروب الحقيقة والتخيل.".....	116
القسم العقلي.....	116
لقسم التخييلي	117
فصل وهذا.....	132
نوع آخر في التعليل.....	132
فصل في تخيل بغير تعليل.....	135
فصل في الفرق بين التشبيه والاستعارة.....	144
فصل.....	172
فصل في الحدف والزيادة	188
الفهرس.....	192